الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المجلس الأعلى للغة العربية

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي

"الانتظارات والرهانات"

أعمال الملتقى الدولي

الجزء الثاني

منشورات المجلس 2018

الجُمْهُورِيَّة الجَزَائِرِيَّة الدِّيمُقْرَاطِيَّة الشَّعْبِيَّة

رِئَـــاسَةُ الجُمهُـورِيَّـةِ

المجلس الأعلى للغة العربية

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي

"الانتظارات والرهانات"

أعمال المُلتقى الدّوليّ

الجزء الثاني

منشورات المجلس 2018

كـتاب: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي
الانتظارات والرهانات (الجزء الثاني)

- **إعداد : المجلس الأعلى للّغة العربيّة**
- **قياس الصفحة:** 23/15.5
- **عدد الصفحات:** 400

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2018
ردمك: 978-9931-681-21-2

المجلس الأعلى للّغة العربيّة
العنوان: 52، شارع فرانكلين روزفلت
ص.ب 525، ديدوش مراد، الجزائر.
الهاتف: 16/17 07 23 21 213+
النّاسوخ: 07 07 23 21 213+
الموقع الإلكتروني: www.hcla.dz

تم إخـــراج وطبــع بـ:
دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة القديمة-الجزائر
الهواتف: 05.42.72.40.22-021.68.86.48-021.68.86.49
البريد الإلكتروني :khaldou99_ed@yahoo.fr

الفهرس

اتجاهات أساتذة جامعة قالمة حول واقع الحريات الأكاديمية بالجامعة – دراسة ميدانية..... 7

د. بثينة حمدي

ج.08 ماي 1945 قالمة – الجزائر

التخطيط الاستراتيجي لمناهج الجامعة ضمان لجودة مخرجاتها وتحيين لاستجاباتها..... 25

د. حرقاس وسيلة/ د. اغمين نديرة

ج. 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر

دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة (دراسة ميدانية في جامعة أم البواقي)..... 47

د . سامية ابريعم/ د سليمة قاسي

ج .أم البواقي، الجزائر

دراسة تحليلية لمدى مساهمة الجامعة الجزائرية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية..... 69

د. شريف مراد / أ. صفا فرحات/ د. جنينة عمر

ج. محمد بوضياف المسيلة ج. فرحات عباس سطيف– 1 ج. تبسة،

إشراك الجامعة الجزائرية في المحيط الاقتصادي..... 93

د. مسعودان نسمة/ د. كحيط إيمان

ج. باجي مختار عنابة، الجزائر

تحديات، مشاكل وحلول عمل الجامعات في العالم العربي..... 115

أ.د. خوني رابح /أ. عزري حميد

ج. بسكرة، الجزائر

دور مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية بالجزائر – دراسة استطلاعية لعينة من مشاريع خريجي الجامعات بولاية سكيكدة 129

د.أمال يوب أ.د.فريد كورتـــل

ج. 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر ج. سطيف 1، الجزائر

بحوث التخرج في الجامعة واقعها وآفاق تطويرها وعلاقتها بسوق العمل الدراسات الإنسانية أنموذجا 155

أ.د. علي العبيدي

ج ابي بكر بلقايد/ تلمسان

الجامعة كمحرك لإنتاج المعرفة وتكوين الأصول الفكرية دراسة تطبيقيـــة لآراء عينة من الباحثين بالجامعة الجزائرية 177

د.لفايدة عبد الله د.مدفوني هندة

ج. قسنطينة 2،الجزائر ج.أم البواقي، الجزائر

دراسة تحليلية حول العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي..... 207

د.كريمة محيوز أ.ليندة صيمود

ج. الجزائر 2، الجزائر ج. الجزائر 3، الجزائر

المؤهلات المعرفية للخريج الجامعي وعلاقتها بالإدماج لسوق العمل..... 229

د.مشطر حسين

ج. 8 ماي 1945–قالمة–الجزئر

واقع الجامعة الجزائرية في ظل الأزمة الاجتماعية الراهنة..... 247

أ.موساوي دنيازاد أ.بركان مريم

ج. 8 ماي 1945 –قالمة، الجزائر

دور دار المقاولاتية في تنشيط المحيط الاقتصادي للجامعة "دار المقاولاتية لجامعة المدية نموذجا" 279

د. عمر هارون

ج. يحيى فارس المدية

مخرجات الجامعة في خدمة المجتمع–جامعة العربي نموذجا–..... 293

أ د. عبد العزيز قتال أ د. فريد راهم

ج. تبسة

مساهمة التعليم الجامعي والبحث العلمي في تنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة 08 ماي 1945 قالمة –..... 311

د. روابحية مريم د. علوي أميرة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

(قراءة فى مدى تأثير الجامعة العربية فى تكوين الشخصية العربية)..... 331

د. سهر محمود عبدالسلام الفحام

جمهورية مصر العربية

الجامعات الجزائرية ودورها في تنشيط القطاعات الاقتصادية والوسط الاجتماعي 345

د. أحمد سلامي د. وهيبة خلوفي

ج. قاصدي مرباح – ورقلة ج. الشاذلي بن جديد – الطارف

مساهمة الجامعة في البحث العلمي وتنمية المجتمع –قراءة تحليلية لوظائف الجامعة..... 357

أ. صوالحية الزهرة أ. قاسمي فاطمة الزهراء

ج. باجي مختار عنابة ج.طاهري محمد بشار

البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وعلاقته بالمحيط الخارجي قبل وبعد 1998:قراءة تاريخية في آليات تجسيد الربط، النتائج المحققة والعراقيل المواجهة..... 371

د. ليلى تيتة د. مختار هواري

جامعة باتنة1

الجامعة والبحث العلمي..... 387

أ . يخلف رفيقة

ج.حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

اتجاهات أساتذة جامعة قالمة حول واقع الحريات الأكاديمية بالجامعة " دراسة ميدانية "

د. بثينة حمدي

ج.08 ماي 1945 قالمة – الجزائر

ملخـــص: سعت الدراسة الراهنة إلى محاولة الكشف عن اتجاهات عينة من الأساتذة بجامعة قالمة، حول موضوع الحرية الأكاديمية، والتعرف إلى تصوراتهم حول واقعه، معوقاته وعوامل تطويره . وعليه فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان التي طبقت علـــى عينة قوامها 50 مفردة من الأساتذة بقسمي: علوم الإعلام والاتصال وعلـــم المكتبـــات والتاريخ . وقد خلصت الدراسة إلى أن الأستاذ الجامعي يتمتع بهامش من الحرية فيمـــا يتعلق بجوانب : التدريس، اختيار المقاييس والخطـــط الدراســـية وطـــرق التـــدريس الملائمة، إضافة إلى حرية البحث العلمي والنشر. كما اعتبر المبحوثون بأن توفر نظام إداري يتسم بالمرونة ووضع البنى التشريعية الملائمة هي من أهم المقومـــات لتجســـيد مبدأ الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية، الأستاذ الجامعي، الجامعة الجزائرية

Abstract: The present study sought to uncover the attitudes of a sample of professors at the University of Guelma on the subject of academic freedom, and to identify their perceptions about the reality, obstacles and factors of its development. Thus, the questionnaire tool applied to a sample of 50 teachers in the Department of Media, Communication, Librarianship and History was used. The study concluded that the university professor enjoys a margin of freedom in relation to aspects of teaching, selection of standards, study plans and appropriate teaching methods, as well as freedom of scientific research and publication. The respondents also considered that the availability of a flexible administrative system and the establishment of appropriate

legislative structures are among the most important elements for realizing the principle of academic freedom at the Algerian University.

Key Words : Academic Freedom, Professor, University of Algeria

أولا: مشكلة الموضوع وأهدافه:

1- مشكلة الدراسة: إن موضوع الحرية الأكاديمية بالجامعة ؛ وموضوع قديم قدم ظهور الجامعة نفسها كمؤسسة تعليمية، تضطلع بعملية التكوين والتنشئة وفق ما يتماشى مع طبيعة البنى الاجتماعية والنظم السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في أي مجتمع كان .

كما تعد الحرية الأكاديمية جزءا لا يتجزأ من الحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون داخل مجتمعاتهم، وهي عنصر مهم من العناصر التي تضمنتها شريعة حقوق الإنسان والمواثيق والتشريعات الوطنية والدولية، باعتبارها وجها من أوجه الممارسة الديموقراطية في المجتمع .

وقد كانت الجامعة الجزائرية دائمة الحرص والتطلع لمواكبة التغيرات الحاصلة سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي، وشهد التعليم العالي في الجزائر عديد الإصلاحات المهمة مجاراة لركب التطور الجاري عالميا في هذا القطاع الحيوي، وتماشيا مع مختلف فترات التحول والانتقال السياسي والديموقراطي التي شهدتها البلاد.

وفي هذا السياق، فإنه من الضروري أن يحظى الأستاذ الجامعي بالعمل ضمن مناخ يتناسب والحريات الأكاديمية المكفولة له قانونيا، بما يمكنه من تجديد معلوماته ومعارفه والانفتاح الفكري والمعرفي والمعلوماتي، وإيصال هذه المعارف إلى الطالب في أحسن الظروف، إضافة إلى ضرورة توفر بعض الحوافز الإدارية والمادية التي تشجعه على الإبداع والتطوير في مجاله .

وفي هذا السياق، تشهد الحريات الأكاديمية في عديد الدول انتهاكا صارخا شأنها شأن الحريات العامة الأخرى، من خلال تضييق مساحة حرية الرأي والتعبير والبحث أمام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فيصبح الأستاذ مجبرا على العمل ضمن نطاق محدود

لا يعدوأن يكون فيه مجرد أداة لتنفيذ الخطط الدراسية وتلقين المناهج التعليمية بشكل تقليدي عقيم لا يعكس أية فعالية ، وهوما يتنافى مع روح التعليم العالي التي تقوم أساسا على استثارة الحس النقدي والتحليلي وأسلوب الحوار الهادف بين المعلم والمتعلم . ومن هنا، تتمحور إشكالية هذا البحث حول محاولة الكشف عن واقع الحرية الأكاديمية بجامعة قالمة من خلال التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي اتجاهات أساتذة جامعة قالمة حول واقع الحرية الأكاديمية بالجامعة ؟

ورغبة منا في الإحاطة أكثر بزوايا هذا الإشكال، قمنا بتفكيكه إلى جملة من التساؤلات الفرعية على النحو والآتي :

1- هل يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية التدريس، البحث والنشر العلمي حسب وجهة نظر العينة المدروسة ؟

2- ما مدى حرص الجامعة على تطوير الأستاذ الجامعي ليكون منتجا ومشاركا في العملية التعليمية ؟

3- ما أهم المعوقات التي تقف في سبيل تجسيد الحريات الأكاديمية بالجامعة من وجهة نظر أساتذة جامعة قالمة ؟

4- ما هي سبل النهوض بالحريات الأكاديمية في الجامعة من وجهة نظر أفراد العينة المدروسة ؟

2- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي :

- الإحاطة بمفهوم الحرية الأكاديمية نظريا، باعتباره جزءا أصيلا من حرية الإنسان في التعليم وحرية الرأي والمعتقد، إضافة ّإلى ارتباطه بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي للأمم والمجتمعات .

-محاولة الكشف عن تصورات عينة من الأساتذة بجامعة قالمة حول واقع هذا المفهوم، معوقاته وسبل النهوض به .

-

ثانيا : الإجراءات المنهجية للدراسة

1- نوع الدراسة ومنهجها: تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أوموقف معين تغلب عليه صفة التحديد، أودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أوموقف أومجموعة من الأحداث ، أومجموعة من الأوضاع . [1]

ويعد **منهج المسح** من أنسب المناهج العلمية للدراسات الوصفية، والذي يمكننا من التوصل إلى نتائج واضحة ودقيقة، ويعد منهج المسح جهدا علميا منظما للحصول على البيانات والمعلومات والأوصاف عن الظاهرة أومجموعة الظواهر موضوع البحث من العدد المحدد للمفردات المكونة لمجتمع البحث، ولفترة زمنية كافية للدراسة وذلك بهدف تكوين القاعدة الأساسية من البيانات والمعلومات المطلوبة في مجال تخصص معين . [2]

2- أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على الاستبيان أوالاستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم الأداة في شكل مجموعة من العبارات الدالة حول موضوع الحريات الأكاديمية، وذلك انطلاقا من الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع إضافة ّإلى محاولة توظيف الجانب النظري لمفهوم الحرية الأكاديمية، حيث تم تفصيل العبارات بحيث تكون شاملة لأبعاد الحرية الأكاديمية الثلاث : الحرية الأكاديمية ذات الصلة بالمجال البحثي والعلمي والأكاديمي – الحرية الأكاديمية من جانب الاستقلال الإداري والمالي – الحرية الأكاديمية من جانب المتعلم أوالطالب كعنصر أساسي في العملية التعليمية (وسيتم التفصيل لاحقا في هذه الأبعاد كلا على حدة)، كما روعي إدراج بعض العبارات حول كيفية تطوير هذا المفهوم وتعزيزه من وجهة نظر العينة المدروسة في آخر الاستبيان .

ومن هذا المنطلق تضمن الاستبيان (23) عبارة حول الموضوع، وقد اعتمدنا في قياس اتجاهات وآراء الأساتذة على مقياس ليكرت الخماسي كونه الأنسب لهذه النوعية من البحوث، والذي تم إخضاعه لعملية التحكيم من قبل أساتذة محاضرين بالقسم، بغية مراعاة شروط الصدق والدقة في المقياس .

3- مجتمع البحث والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أساتذة جامعة قالمة بصفة عامة على اختلاف تخصصاتهم ورتبهم العلمية، أما العينة المدروسة فقد اقتصرت على أقسام : الإعلام والاتصال وعلم المكتبات وكذا قسم التاريخ، ليبلغ عدد مفردات الدراسة 50 مفردة .

4- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها.[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين ومتغيرات (النوع العمر، الدرجة العلمية، التخصص) .

وقد استخدم البحث المنهج الوصفي بتطبيق أداة الاستبيان، واشتملت على عينة عشوائية قوامها (91) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المذكورة .

وأظهرت الدراسة أن درجة تقدير أفراد العينة لحريتهم الأكاديمية قد جاءت متوسطة بنسبة (61.5 بالمائة)، حيث احتل مجال " اتخاذ القرار" المركز الأول يليه مجال " حرية التدريس "، ثم مجال " حرية التعبير، وأخيرا " البحث العلمي " بنسبة (55.3 بالمائة).

الدراسة الثانية : الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية وسبل تفعيلها [4]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية ووضعها الراهن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وذلك عن طريق استخدام المنهج الوصفي وتوظيف أداة الإستبانة التي تم توزيعها على 491 عضوا من العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هي أن الوضع الراهن للحريات الأكاديمية بالجامعات السعودية كان متوسطا بصفة عامة، كما أن الحرية الأكاديمية تعني بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس حرية

الجامعة واستقلالها ماليا وإداريا وأكاديميا، وحرية عضو هيئة التدريس في البحث والتدريس، ومشاركته في صنع القرار الجامعي .

الدراسة الثالثة: دور الحرية الأكاديمية في تفعيل جودة المؤسسات الجامعية [5] انطلق هذا البحث من أن الحرية الأكاديمية للجامعة تسهم في تحقيق الجودة التي تتبناها المؤسسة الجامعية، وهي نقطة انطلاق وبناء وتطوير أنظمة الجودة لديها كما سعت الدراسة إلى التعرف على أبعاد ومقومات الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، وكذا تحديد آليات تحقيق الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس لضمان تحقيق جودة المؤسسات الجامعية . وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة تربط بين النجاح في تحسين الجودة والحرية الأكاديمية حيث تؤدي الحرية الأكاديمية إلى الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لمنتسبي الجامعة كما أن تقليص الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس يؤدي إلى انخفاض الجودة النوعية للجامعة .

الدراسة الرابعة : الحريات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية – دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري [6]**:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة الحريات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية، وكيفيات ممارسة هذه الحريات وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي اعتمادا على أداة الاستبيان التي طبقت على عينة قوامها 150 أستاذا جامعيا من جامعات الشرق الجزائري ممثلة في (جامعة عنابة جامعة قسنطينة، جامعة سكيكدة)، وذلك خلال شهر ديسمبر 2015 .

وخلصت الدراسة إلى أن الأساتذة في الجامعات الجزائرية يتمتعون بحرية نسبية كما أن الحريات الأكاديمية تتميز بهامش أوسع بالمقارنة مع الكثير من الجامعات في العالم، إلا أن درجة الاستفادة من أجواء الحرية المتاحة مازالت محدودة وخاصة بعد دخول الجزائر جوالتعددية الحزبية والإعلامية والسياسية .

ثالثا : الإطار النظري للدراسة

1- **مفهوم الحرية الأكاديمية:** تشكل الحريات الأكاديمية جزءا من الحريات العامة للإنسان، فهي حرية البحث والتقصي والتفكير والرأي والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها بعيدا عن هاجس الخوف .

كما يشير مفهوم الحرية الأكاديمية إلى حق المعلم والمتعلم في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف أو وجل من التدخل القسريأوالقيود أوالطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة وحرية الصحافة وحرية العبارة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديموقراطي .[7]

وتقترن الحرية الأكاديمية بالجامعة بوظائفها الثلاث المعروفة ألا وهي : التعليم البحث العلمي والخدمة العامة " خدمة المجتمع " . وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية من أجل التفاعل المثمر في إطار تحقيق وظائف الجامعة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع في إطار فلسفة المجتمع، ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في حدّ ذاتها، بل هي وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاث : الأساتذة والبرامج والطلبة . من خلال توفير تكافؤ فرص النموّ المعرفي وتطورها وتوفير المناخ للاستفادة من منجزات العلم والتراث الحضاري والإنساني في إثراء المناهج الجامعية .

وقد اقترن مفهوم الحرية الأكاديمية بنشأة الجامعات بمفهومها الحديث، فقد اصطدمت الجامعات والعاملون بها في البحث والتدريس بقيود السلطة السياسية والسلطة الدينية في أوربا، وقد استخدم هذا المفهوم للمرة الأولى عام 1915 في الولايات المتحدة الأمريكية وعقد أول مؤتمر للحرية الأكاديمية عام 1925 بالولايات المتحدة، وأصدرت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات إعلانا عن الحرية الأكاديمية في عام 1940، وتضمن النص على حرية البحث والنشر للعاملين بالتدريس في الجامعات، ورفض القيود المفروضة من المؤسسات الدينية وغيرها، والحق في حرية النقاش ومع الطلاب فيما يتعلق بموضوعات الدراسة والبحث، وبأن أساتذة الجامعات لديهم الحرية في الحديث

كمواطنين دون رقابة أو قيود مؤسسية، ولكن عليهم الانتباه إلى مسؤوليتهم كعلماء ورؤية المجتمع لهم كجزء من المؤسسات التعليمية . [8]

وقد حاول الكثير من المدافعين عن هذه الحريات الأكاديمية تأصيل هذه الحريات وإدراجها ضمن حقوق الإنسان، وعقدت عدة مؤتمرات وحلقات دراسية أنتجت مجموعة من المواثيق الدولية، منها ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية الصادر عن الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات عام 1982، والميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية ورؤسائها في بولونيا الإيطالية الصادر عام 1988 وإعلان ليما للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي الصادر عن اجتماع الهيئة العامة للخدمة الجامعية العالمية في أكبير وعام 1988 . وهناك إعلانات إقليمية مثل الإعلانيين الإفريقيين في عام 1990 (إعلان دار السلام في تنزانيا، وإعلان كامبالا في أنغولا)، وإعلان بولندا عام 1993، وفي العالم العربي صدر إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2004 . [9]

2- أبعاد الحرية الأكاديمية: تتضمن الحريات الأكاديمية في مختلف دول العالم – خاصة الحديثة منها – ثلاثة أبعاد رئيسة تتعلق بالعمل الأكاديمي : [10] أولها يضم كلّ الحريات ذات الصلة بالعمل البحثي والأكاديمي، مثل حريات الفكر والرأي والاجتماع والتنقل، وإلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات العامة وحلقات النقاش والمشروعات البحثية، والحصول على المعلومات واستخدامها ونشر وتوزيع الأعمال العلمية والفكرية.

أما البعد الثاني فيشمل حرية الجامعات في إدارة شؤونها المالية والإدارية بصورة مستقلة، وتحديد مناهج ومضامين التعليم الملائمة وتعيين من يتمتعون بالكفاءة والمهارة اللازمة لتحقيق الأهداف التي من أجلها قامت الجامعة .

ويتضمن البعد الثالث تحديد معايير النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية والالتزام بالحياد وحماية الطلبة من أي عمليات قد تستهدف التلقين الأيديولوجي أو المذهبي أو الطائفي أو الحزبي .

3- بعض معوقات الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية: يرى الكثير من الملاحظين بأن الباحث العربي بصفة عامة، والباحث في مجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة، لا يتمتع بكامل الحرية أثناء ممارساته البحثية نظرا لكونه مقيدا بكثير من الجهات الإدارية والرقابية التي تتصف بضيق الأفق والبيروقراطية، فقد تحول الجهات الرقابية مثلا دون تدريس الأستاذ لكتب بعينها، كما تفرض شروطا للحصول على تصاريح لإجراء استبيانات ودراسات مسحية، الأمر الذي يعمل على إعاقة البحوث في مجال العلوم الاجتماعية [11]، كما أن الباحث لا يستطيع أن يعلن عن نتائج بحثه علانية وبشكل رسمي ما دامت هذه النتائج لا تتفق ورؤية الجهات الرسمية والسياسية والإدارية وهناك عدة عوامل أسهمت في حدوث ما يسمى بأزمة التعليم الجامعي والبحث العلمي أهمها ما يلي : [12]

-ندرة أو شح التمويل .

- انعدام ارتباط محتوى وطرق التدريس الجامعي بحاجات المجتمعات وبخاصة في عصرنا الحالي الذي يشهد تطورات متسارعة في مجال المعرفة ومجال تكنولوجيا المعلومات بشكل أخص .

- بطالة خريجي الجامعات أوالبطالة المقنعة للخريجين.

- الضغوطات الاجتماعية على مؤسسات التعليم العالي لكي تحقق مبدأ الكلفة / الفعالية ؛

- وجود قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية في الوطن العربي مؤداها أن إدارة الجامعات تفتقر إلى الفعالية وانعدام الاستقلال الذاتي وضخامة الأنظمة والتعليمات وغموضها وتناقضها وتعدد المستويات أوالحلقات الإدارية والهرمية في كتابة التقارير والضبط، فالقرارات يتم اتخاذها على أعلى مستوى في قمة الهرم الإداري وإهمال دور القيادات الوسطى والتنفيذية، الأمر الذي ترتب عليه عجز في الإداريين المقتدرين .

4-الضمانات القانونية للحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي في الجزائر: أضاف مشروع قانون تعديل الدستور (2009)إلى المادة 38 الفقرتين الرابعة والخامسة

وجاءت عبارة نصهما على التوالي : " **الحريات الأكاديمية والحريات العلمية مضمونة وتمارس في إطار القانون** "، " **تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة** " . [13]

كما تطرق ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية الصادر عام 2010 إلى الحرية الأكاديمية في المبدأ الثاني من المبادئ الأساسية للميثاق بالقول : " **لا يمكن تصور نشاطات التعليم العالي والبحث في الجامعة بدون الحرية الأكاديمية التي تعتبر الركن الأساسي لهذه النشاطات، فهي تضمن كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، والتعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة وإكراه** " .

وقد تم تدعيم قطاع التعليم العالي بهيئة استشارية استحدثت في نص المادة 173 – 09 من مشروع قانون تعديل الدستور بالقول : " **يستحدث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيا** "، ويعكس استحداث هذا المجلس اتجاه الدولة الجزائرية نحو دعم البحث العلمي في المجال التكنولوجي، وقناعتها بضرورة إلحاق الجامعة الجزائرية بركب التكنولوجيا التي صارت عاملا حاسما في صناعة الفارق بين مؤسسات التعليم العالي على مستوى دول العالم . [14]

رابعا : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

1- خصائص عينة الدراسة: قدرت نسبة المبحوثين من الذكور في عينة الدراسة بـ72 بالمائة بما يعادل 36 تكرارا، مقابل نسبة 28 بالمائة لدى فئة الإناث بمعدل 14 تكرارا، أما فيما يخص متغير الرتبة، فقد أوضحت النتائج بأن غالبية المبحوثين ينتمون إلى رتبة أستاذ مساعد صنف / أ بنسبة 58 بالمائة، تليها من لديهم رتبة أستاذ محاضر صنف /أ بنسبة 24 بالمائة، وقدرت نسبة الأساتذة من ذوي رتبة أستاذ محاضر صنف / ب بـ 12 بالمائة، وأخيرا تعود أقل نسبة إلى أساتذة التعليم العالي وهي 6 بالمائة . وبالنسبة لمتغير الخبرة المهنية أ وعدد سنوات العمل بالجامعة، فإن النسبة الغالبة تعود إلى الأساتذة الذين تتراوح مدة عملهم بالجامعة ما بين(04 سنوات إلى 08 سنوات) : 64 المائة تليها نسبة 18 بالمائة لمن فاقت خبرتهم 13 سنة، وأخيرا لم تتجاوز نسبة

المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم المهنية ما بين (09 سنوات إلى 13 سنة) نسبة 12 بالمائة .

2- التحليل الكمّي لاتجاهات المبحوثين حول مفهوم الحرية الأكاديمية بالجامعة :

العبارات	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
1. يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية البحث والنشر العلمي	34	34	18	06	00
2. يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية اختيار المقاييس التي يقبل على تدريسها	18	40	12	24	06
3. لدى الأستاذ الجامعي إمكانية اختيار الخطط والمناهج الدراسية وطرق التدريس المناسبة	12	52	12	06	18
4. يتمتع الأساتذة والطلاب بممارسة حريتهم في تداول المعرفة دون أي ضغط	34	36	18	06	06
5. تعتمد الجامعة على منهج التلقين والحفظ لا على منهج النقد والحوار	12	32	26	18	12
6. تقدم الجامعة تعليما غير ديموقراطي يتميز باستبدادية الأستاذ وسلبية المتعلم	12	12	18	34	24
7. تعاني الجامعة الجزائرية من التبعية الفكرية للسلطات الأخرى	30	28	18	24	00
8. تحرص الجامعة الجزائرية على تطوير الأستاذ الجامعي ليكون منتجا ومشاركا في العملية التعليمية	00	30	40	30	00
9. الأستاذ الجامعي هومجرد مطبق لما يفرض عليه من مناهج وخطط دراسية	30	30	10	24	06

10. يعيش الأستاذ الجامعي حالة من الانغلاق الفكري والبحثي من خلال عدم انفتاحه على المدارس الفكرية والمعارف الجديدة	**18**	**38**	**32**	**12**	**00**
11. أساليب التدريس بالجامعة لا تزال تقليدية	**24**	**48**	**12**	**16**	**00**
12. هناك ضعف كبير في التنسيق بين الهيئات الاجتماعية والثقافية والجامعة	**44**	**48**	**12**	**00**	**00**
13. هناك تقلص كبير في الأنشطة الجامعية التي تظهر فيها شخصية الطلبة وإبداعاتهم	**24**	**52**	**12**	**12**	**00**
14. تزداد الحريات الأكاديمية في تخصصات العلوم التقنية مقارنة بنظيرتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية	**24**	**12**	**34**	**24**	**00**
15. يتعرض الأكاديمي بالجامعة الجزائرية لصور شتى من التمييز وانتهاك الحقوق	**36**	**12**	**40**	**12**	**00**
16. يتسم النظام الإداري في الجامعة الجزائرية بالمرونة في العمل	**00**	**06**	**32**	**38**	**24**
17. تتمركز السلطة الإدارية بالجامعة لدى القيادات العليا ويضعف تفويضها للمستويات الوسطى والدنيا	**30**	**40**	**30**	**00**	**00**
18. يتمتع الأساتذة الجامعيون بصلاحية المشاركة في صنع القرار الجامعي	**06**	**00**	**46**	**30**	**18**

19. لا يزال مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعة بحاجة إلى تعزيز وتطوير	**44**	**44**	**12**	**00**	**00**
20. من أهم سبل النهوض بالحريات الأكاديمية في الجامعة توفير البنى التشريعية المناسبة	**52**	**24**	**12**	**12**	**00**
21. تجسيد الحريات الأكاديمية في الجامعة لا يكون إلا من خلال تمتعها بالاستقلالية المالية والإدارية	**32**	**32**	**30**	**06**	**00**
22. من أهم سبل حماية الحريات الأكاديمية في الجامعة إنشاء أو تفعيل دور الهيئات المستقلة	**26**	**38**	**24**	**12**	**00**
23. من الضروري أن تعتمد الجامعة على نظام الانتخاب بدل التعيين في اختيار من سيتقمص أية مسؤولية إدارية	**70**	**24**	**06**	**00**	**00**

جدول توضيحي للعبارات المدرجة في الاستبيان والنسب المئوية الخاصة بكل درجة حسب إجابات المبحوثين

يتضمن الجدول أعلاه آراء واتجاهات عيّنة من الأساتذة بجامعة قالمة إزاء موضوع الحرية الأكاديمية، وقد تم تصنيف العبارات المدونة حسب عناصر : الأبعاد الثلاثة لمفهوم الحرية الأكاديمية، ومعوقاتها وسبل النهوض بها، والتي سيتم تحليل النتائج وفقها كالآتي :

أولا – أبعاد الحرية الأكاديمية حسب اتجاهات أفراد العينة: وهي المتعلقة بحرية الأستاذ الجامعي في البحث والنشر والتدريس واختيار الخطط الدراسية والطرق المعتمدة في التدريس ويتضمن العبارات من رقم 01 إلى رقم 11 .

ويظهر من خلال النتائج وجود اتجاه ايجابي غالب لدى أفراد العينة حول مدى تمتع الأستاذ الجامعي بحرية البحث والنشر (34 بالمائة موافق) والتدريس (40 بالمائة موافق)، واختيار الخطط والمناهج الدراسية (52 بالمائة موافق) إضافة إلى حرية تداول المعرفة مع الطلاب دون ضغط أوإكراه أو رقابة (36 بالمائة موافق).

وحول عدم ديموقراطية العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية واستبدادية أو تسلط الأستاذ مقابل سلبية المتعلم، فقد عارضت النسبة الغالبة من المبحوثين (34 بالمائة معارض) هذه العبارة، وعلى طرف نقيض يعتبر الأساتذة المبحوثين بأن التعليم الجامعي يكرس منهجية الحفظ والتلقين حشو المعارف النظرية المجردة للطالب ويبتعد عن منهجية النقد والحوار (32 بالمائة موافق)، كما يعتبر أغلبهم بأن الجامعة لا تزال تابعة فكريا وعلميا للسلطات الأخرى (30 بالمائة موافق جدا) .

وفي ذات السياق ترتفع نسب الموافقة لدى أفراد العينة حول اعتبار أن الأستاذ الجامعي لا يزال منغلقا فكريا، من خلال عدم انفتاحه على المدارس الفكرية الجديدة أي عدم حرصه على مواكبة التطورات العلمية والمعرفية الحاصلة في مجاله، وتجديد معارفه ومكتسباته العلمية (38 بالمائة موافق)، كما أن نسبة مهمة من الإجابات (48 بالمائة موافق) تعتبر بأن أساليب التدريس في الجامعة لا تزال تقليدية، مما يعطي أفقا محدودا للعملية التعليمية ويجعلها تعاني الركود والنمطية .

ثانيا: اتجاهات المبحوثين حول معوقات الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية:

ويشتمل هذا العنصر على العبارات من 12 إلى 19، وقد حاولنا فيها حصر بعض العراقيل أوالمعوقات التي قد تعترض تجسيد مبدأ الحرية الأكاديمية بالجامعة، وفي هذا الصدد كشفت النتائج بوجود نسب عالية لدرجات الموافقة بين المبحوثين حول وجود بعض هذه المعوقات، وعلى رأسها ضعف التنسيق بين الهيئات الثقافية والاجتماعية وبين المحيط الجامعي (44 بالمائة موافق جدا) ، إضافة إلى تقلص الأنشطة الجامعية التي تظهر فيها شخصيات الطلبة وإبداعاتهم (52 بالمائة موافق)، هذا من ناحية المناخ العلمي والتعليمي السائد، أما من ناحية النظام الإداري، فقد عارضت النسبة

الغالبة من المبحوثين اتسام هذا الأخير بالمرونة في العمل (38 بالمائة معارض) ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع درجة الموافقة بين المبحوثين حول تمركز السلطة الإدارية بالجامعة لدى الإدارات العليا وضعف تفويضها للسلطات الوسطى والدنيا (40 بالمائة موافق) .

وترتفع نسب الحياد بشكل ملفت في إجابات المبحوثين حول اعتبار أن مفهوم الحرية الأكاديمية يزداد في التخصصات التقنية والتطبيقية مقارنة بتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي تتقيد في الكثير من الدول بعوامل سياسية وأيديولوجية نابعة من طبيعة النظم السائدة التي تخشى على أمنها واستقرارها لمجرد الخوض في تدريس مواضيع بعينها وإثارتها والخوض فيها من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (34 بالمائة محايد) .

كما يظهر الاتجاه المحايد جليا (40 بالمائة) في إجابات المبحوثين حول تعرض الأستاذ الجامعي لصور شتى من التمييز والانتهاك داخل الجامعة وهوما قد يؤثر سلبا على أدائه العلمي والبيداغوجي، وبدا الاتجاه المحايد أيضا بنسبة غالبة (46 بالمائة) حول درجة تمتع الأستاذ بصلاحية المشاركة في صنع القرار الجامعي، يليه الاتجاه المعارض (30 بالمائة) . وأجمع المبحوثون على أن مفهوم الحرية الأكاديمية بالجامعة لا يزال بحاجة إلى تطوير وتعزيز وذلك بنسبة (44 بالمائة) لدرجة " موافق جدا " .

ثالثا: سبل تطوير مفهوم الحرية الأكاديمية بالجامعة والنهوض به حسب اتجاهات أفراد العينة: ويتضمن هذا المحور العبارات من(20 إلى 23)، ويلاحظ من خلال البيانات الموضحة بالجدول، ارتفاع نسب درجات الموافقة بين المبحوثين، حول توفير جملة من المقومات والإجراءات القانونية والإدارية اللازمة للنهوض بمستوى الحريات الأكاديمية بالجامعة وتطويرها، وعلى رأسها إيجاد البنى التشريعية المناسبة أي أن تكون الحرية الأكاديمية مكفولة دستوريا وقانونيا بالدرجة الأولى (52 بالمائة موافق)، إضافة إلى ضرورة التمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية (32 بالمائة موافق)

وكذا تفعيل دور الهيئات المستقلة كالنقابات والمنظمات المهنية (38 بالمائة موافق) واعتماد نظام الانتخاب بدل التعيين في اختيار الأشخاص المؤهلين لتقمص أية مسؤوليات إدارية بالجامعة (70 بالمائة موافق) .

الخلاصة والتوصيات: بعد عرض النتائج المتحصل عليها عرضا كميا إحصائيا أمكن الخروج بعدد من النقاط الضرورية حول مسألة الحرية الأكاديمية بالجامعة يمكن إيجازها فيما يلي :

3-يتمتع الأستاذ الجامعي بهامش من الحرية فيما يتعلق بجوانب : التدريس اختيار المقاييس والخطط الدراسية وطرق التدريس الملائمة، إضافة إلى حرية البحث العلمي والنشر، وهومكسب مهم يساهم في دفع عجلة التطور العلمي بالجزائر وتحسين جودة الجامعة الجزائرية، ومن هنا يصبح لزاما على الأستاذ الجامعي أن يتجاوز النظرة السائدة التي جعلت من البحث العلمي مطية لتحصيل الشهادة الجامعية والترقية في الرتبة الوظيفية، وأن يتخطى طرق التدريس التقليدية التي تتآى بالتعليم الجامعي عن اللحاق بالركب العلمي والحضاري .

4-تأتي المعوقات الإدارية على رأس العوامل التي تقف حجر عثرة أمام تجسيد مبدأ الحرية الأكاديمية بالجامعة، ومنها ضرورة توفر الاستقلال المالي والإداري للجامعة، وتوفر مناخ إداري يتسم بشيء من المرونة والديموقراطية، وفي هذا الصدد فقد عملت الدولة الجزائرية على إعادة هيكلة الجامعات عن طريق إعادة تقسيمها إلى عدة مؤسسات (مثلا تقسم الجامعة إلى اثنتين أو أكثر) مما يكشف عن رغبة الدولة في مسايرة الاتجاه المعمول به في بعض الدول مثل فرنسا، والذي أثبت نجاحه ونجاعته في خلق مناخ مناسب للبحث العلمي خال من أية عراقيل وعقبات ويسمح بتعزيز الحرية الأكاديمية .

5- وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة الحالية بضرورة أن تحرص الجامعة على الدوام بدعم أعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على التنوع باستخدام أساليب متنوعة في التدريس بعيدا عن التقيد بمحتوى المادة المقترح، إلى

جانب الاهتمام بالجانب التكويني للأستاذ الجامعي في مراحل ما بعد الدكتوراه، وعدم قصرها على الأساتذة الجدد مما يعزز القدرات التعليمية لدى الأستاذ، ويجعله أكثر مواكبة للأنظمة التعليمية المتطورة، وإحاطته بالنظم التكوينية الأكثر فعالية .

6-كما توصي الدراسة بضرورة إنشاء وحدة تابعة للجودة الأكاديمية لتتابع مساحة وحركة الحرية الأكاديمية وتأصيل ثقافة الأستاذ حولها، مع الحرص على تبادل الخبرات مع الجامعات العالمية للاستفادة من تجاربهم في مجال الحرية الأكاديمية .

الهوامش

[1] سمير محمد حسين، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، (د-ت)، ص 72 .

[2] سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1995، ص 147 .

[3] فايز علي الأسود، محمود عبد المجيد عساف، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، يوني و2014، مجلد 16، العدد 1 . متاحة على الرابط : http://www.alazhar.edu.ps/journal123/detailsr.asp?seqq1=2665

[4] ندى عبد الرحمن أب وحميد، الحريات الأكاديمية في الجامعات السعودية وسبل تفعيلها، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود . 2007

[5] محمود سيف أبوسيف، طارق أبوالعطا الألفي، دور الحرية الأكاديمية في تفعيل جودة المؤسسات الجامعية، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية، جانفي 2015 . متاحة على الرابط : www.researchgate.net

[6] ابراهيم توهامي، الحريات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية – دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، متاحة على الرابط : www.asjp.cerist.dz/en/article/14599

[7] دانا لطفي حمدان، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 18 .

[8] محمد عبد السلام، مفهوم الحرية الأكاديمية : قراءة نقدية في الإعلانات والمواثيق الدولية مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، (د–ت)، ص 7 .

[9] عبد الفتاح ماضي، كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية ؟، متاحة على الرابط : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/27

[10] نفس المرجع السابق .

[11] فيروز مامي زرا رقة، الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 14/13 ديسمبر 2015، ص 250.

[12] نفس المرجع السابق .

[13] عبد المنعم نعيمي، حظ التعليم العالي من مشروع تعديل الدستور الجزائري، متاحة على الرابط : www.alkanounia.com

[14] نفس المرجع السابق .

التخطيط الاستراتيجي لمناهج الجامعة ضمان لجودة مخرجاتها وتحيين لاستجاباتها

د. حرقاس وسيلة د. اغمين نديرة
ج. 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر

ملخص: سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على بعض الحقائق عن أهميّة التّخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي وذلك بهدف لفت انتباه القائمين على المنظومة التعليمية الجامعية إلى أن الاستثمار الصحيح الذي يحقق جودة المخرجات الجامعية إنما يرتكز على التّخطيط العلمي للأهداف والمناهج بناءً على الأسس الفلسفيّة والبيداغوجيّة، النفسيّة والاجتماعيّة بما يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري ودراسة حاجياته الماديّة والثقافيّة وتطلعاته العلمية والتنمويّة، ومع حاجيات الطالب وطموحاته. وهنا فقط تستطيع الجامعة اتخاذ أصح القرارات وتسريع استجاباتها للظروف والمتغيرات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: التّخطيط الاستراتيجي– المناهج الجامعية

Abstract: We try through this communication to clarify some truths about the importance of strategic planning in higher education, in order to attract the attention of university officials, that the good investment that achieves the quality of the outputs of the university should be based on the scientific planning of objectives and curricula from the philosophical, pedagogical and psychosocial foundations, while respecting the nature of Algerian society, its needs and aspirations. It is at this point that the university can make the right decisions to act in the circumstances and face the internal and external challenges.

Key Words : strategic planning - university curriculuma.

تمهيد:

خطط لكل شيء لتغير كل شيء

إن التّخطيط في ابسط صوره هو عملية تنظيم الجهد والوقت والموارد والفضاء بطريقة معينة تتناسب مع طبيعة الظروف الاجتماعيّة والاقتصادية وتطلعات المجتمعات الى تحسين الأساليب المعيشة وتسهيل الحياة.

لقد اخذت الدول المتقدمة بمنهج التّخطيط وآمنت بانه السبيل الوحيد لتدوير عجلة التنمية الشاملة لجميع مجالات الحياة بدءا بقطاع التعليم بكل مستوياته، لأنه مصنع الفكر وانتاج الكفاءات والمهارات والقيم التي يتوقف عليها التطوّر. إن مناهج التعليم في أي بلد تمثل أوضح وأصدق الوثائق الدالة على حقيقة أهداف النظام، وملامح استراتيجياته، ولا ينفع التلاعب والمراوغة فيها كما قد يحدث في مجالات السياسة والاقتصاد وغيرها، ذلك أن أي نظام يجعل أولويات نجاحه وأساسيات بقائه ما يلقنه للأجيال الناشئة، عبر سنوات التعليم الطويلة، وذلك ليضمن استمرارية الفكر الذي يتبناه، ويحافظ على مقومات شخصيته وبالتالي على وجوده. إن حدة التنافس العلمي في جميع المجالات تستند في أساسها الى قدرة كل مؤسسة على تحقيق التميز المستدام من خلال الأفكار المبتكرة في بناء الخطط الاستراتيجية وتطبيقها بهدف الوصول الى المخرجات المرغوبة والنتائج المتوقعة حيث تقاس النجاعة بالنتائج وليس بالسيرورة لان فقط التّخطيط الجيد للمدخلات هو الذي يضمن جودة المخرجات. ولأن العبرة بالنهاية، والإنجاز هو المعيار العالمي للنجاح والتفوق فانه من الضروري إعادة النظر في عملية التّخطيط وآلياته وكذلك أدواته ، حتى تستطيع الجامعة الاستجابة للبيئة الديناميكية المتغيرة باستمرار، ولهذا فان التّخطيط الاستراتيجي هو الذي يؤكد أهميّة اتخاذ القرارات التي تظهر قدرة الجامعة على الاستجابة الناجحة للمتغيرات والمستجدات وكذا التحديات والرهانات.

اولا: تعريف المناهج: في تعريفه الاجرائي المنهاج هو الخطة الشاملة للعملية التعليمية التي توضع بناءً على أسس فلسفية، بيداغوجيّة، نفسية واجتماعية والتي تسعى لتحقيق اهداف المؤسسة التعليمية ومن خلالها اهداف المجتمع. تتكون المناهج التعليمية من الأهداف بكل مستوياتها والمقررات الدراسية ومحتوياتها ثم الاستراتيجيات الديداكتيكية وأساليب التقويم. وقد شهدا ميدان المناهج والأهداف التربوية العديد من الاتجاهات الفكرية والفلسفيّة التربوية، ومن يتتبع كتابات الرواد عبر السنوات في مجال المناهج والتنظير لها يمكنه الوقوف على الإرهاصات التاريخية لهذا الفكر ومختلف محطاته أثناء تطوّره. ولعل أهم الفلسفات التي غيرت مجرى الأهداف التربوية ومازال تأثيرها واضحا في التعليم حتى الان، تلك التي اعتمد عليها Condorcet في مشروعه التعليمي إبان الثورة التعليمية الفرنسية وإصلاح نظام التعليم، حيث غير الكثير من الملامح القديمة في النظام التربوي إبتداءا من تغير الأهداف إلى استبدال طرائق التدريس التقليدية بأخرى حديثة، إلى تحديد مراحل تعليمية جديدة وغيرها ذلك لأن الفلسفة الجديدة التي تبناها Condorcet آنذاك تنص على إلغاء " خرافة الموسوعية " التي تعني حشو ذهن المتعلم بأكبر قدر ممكن من المعلومات في كل المجالات وعن كلّ المواضيع وإثراء رصيده المعرفي حتى يصبح موسوعة متنقلة. وتجعل هذه الفلسفة من الفرد يتعلم كيف يكتسب المعرفة، كيف يختار ويدمج ويستخدم المعلومات لأنه يجب أن يعرف لماذا يتعلم وهذا دافع مهم لتحقيق الأهداف التعليمية (Deldime,1975 p194)

و ينبغي أنّ نشير هنا الى أنّنا نريد التفصيل بشان المناه التعليمية انما ركزنا الحديث عن التّخطيط الاستراتيجي بمفهومه الحديث وتقنياته الجديدة التي تتبناها كلّ النظم التعليمية في الدول الرائدة تعليميا وعلميًا.

ثانيا: تعريف الاستراتيجية: معروف أنّ مصطلح "استراتيجية" أستخدم أصلا في الميدان العسكري وتطوّرت دلالته حتى أصبح يعني فن القيادة في مواجهة الظروف الصعبة، وحساب الاحتمالات المختلفة فيها، واختيار الوسائل المناسبة لها. وبدأ

استخدام مصطلح "استراتيجية" في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حتى وصل استخدامه إلى مجال التربية والتعليم. والاستراتيجية بصورة عامة، تنطوي على مجموع المبادئ الرئيسية الخاصّة بمجال واسع نسبيا من مجالات الحياة وتقدير أحوالها وخصائصها واحتمالاتها، بغية معالجة مسائلها من جميع الجوانب. وقد عرفت الاستراتيجية لغويا بأنّها فن تنسيق الأفعال والمناورات من أجل تحقيق الأهداف. والاستراتيجية التعليمية كما جاء في معجم علوم التربية ترسم على المدى الطويل نسبيا مسيرة التعليم ومجراه العملي، بما يتناسب والسياسة التعليمية المتبناة، وتحقيق أهدافها من خلال ما تستخدمه من تقنيات ووسائل، كما تحسب لكلّ ما يمكن أن يواجهها من مشكلات وتتصدى لها. وحتى تستطيع هذه الاستراتيجية التعليمية أن تسير بالسياسة التعليمية إلى حدود بعيدة من النجاح كما يقول "عبد الله عبد الدايم"، ينبغي أن تكون شاملة لجميع جوانب التعليم ومستوياته متكاملة مع الأهداف السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصادية الطويلة المدى إلى حد معقول. وأهم ما في المنهجية العلمية والتقنية في العمل الاستراتيجي، هو مبدأ الفعل المسبق "لا مبدأ رد الفعل الفوري"، أي التنبؤ بالمشكلات والاستجابة لها مستقبلا، بدل الاستجابة الفورية (عبد الكريم غريب،2003).

ثالثا : استراتيجيات التّخطيط في التعليم: اعتمدت النظم التعليمية عبر العالم العديد من أنواع الاستراتيجيات لتطوير أهدافها ومناهجها بغية تحسين مستواها تماشيا مع مستجدات الحياة وتطوّر العلوم والتكنولوجيا يمكن حصر هذه الأنواع فيما يلي:

1.3. من حيث الشكل

1.1.3. الاستراتيجية العقلانية: وتنطلق من أسس فكرية محددة، وتستند إلى الدراسات العلمية وتفرض استعداد الناس المقصودين بها واقتناعهم بها، بحكم موضوعيتها.

2.1.3. الاستراتيجية التوجيهية تعتمد على جذب اهتمام الناس المعنيين واستثمار عواطفهم، وكسب ثقتهم وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم للمشاركة في التغيير وتنفيذ ما يطلب منهم.

3.1.3. الاستراتيجية السياسيّة الإدارية: تعتمد على القوة الناجعة من السلطة السياسيّة والإدارية، وتفترض في الأفراد المطاوعة والتنفيذ دون مقاومة، بحكم قوة التشريعات والتوجيهات القانونية التي تصاحب التغيير.

هذا من ناحية شكل التنفيذ ،أمّا من ناحية مضمون الاستراتيجية، فقد بين تقرير اللّجنة المتخصصة في وضع استراتيجية تطوّر التربية في البلاد العربية والمنبثق عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أربعة بدائل للاستراتيجيات التربوية متدرجة حسب فاعلية كلّ واحدة[1].(عبد الحميد مهري وآخرون، 1976،ص220)

2.3. من حيث التنفيذ

1.2.3. استراتيجية الاستمرار الخطي: وتهدف إلى مد الحاضر إلى المستقبل في اتجاه خطي، ومتابعة الاتجاهات الحاضرة دون تعديل كبير. وهي المنهجية المعمول بها في معظم الدول العربية والمتخلفة. وهي تعبر عن نزعة المحافظة والجمود، وتعتمد على الاهتمام بالجوانب الكميّة للتربية، كإنجاز المنشآت واستيعاب التلاميذ، مع اعتمادها على استيراد الأنظمة التربوية الغربية، دون اهتمامها بالبحوث في معالجة مشكلاتها وتخطيط نظمها الخاصّة. ومن نتائج هذا النّوع من الاستراتيجيات، زيادة نسبة الإهدار والفاقد التربوي، واختلال التّوازن بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي نتيجة عدم الاهتمام بالتعليم التقني، مما يؤدي إلى عدم استجابة التربية لمتطلبات الفرد والمجتمع، الداخلية والخارجية.

2.2.3. استراتيجية الإصلاح الجزئي للكفاية الداخلية : يقوم هذا النّوع من الاستراتيجيات الإصلاحية بتبني بعض المحاولات لإصلاح جوانب محدودة ومتفرقة

كالمناهج والطرائق، دون الاعتماد على البحوث العلمية أو التّخطيط المحلي للإصلاحات. إنها تعتمد على أفكار عامة بشأن الإصلاح ، وتحاكي التوجيهات العالمية الشائعة والمطبقة في الدول المتقدمة. وأقصى ما يمكن أن تحققه هو إصلاح الكفاية الداخلية والانسجام الداخلي للمناهج، دون عناية واضحة بخصائص المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة، مما يفقد المناهج واجهتها الخارجية وقيمتها الوظيفية، وبتالي عزوف المتعلمين عنها.

3.2.3. استراتيجية الإصلاح الجزئي للكفاية الخارجية: يهتم هذا النّوع بتحقيق التوافق بين الإصلاحات والنمو الاقتصادي، من حيث إعداد القوى البشرية للمساهمة في الاستجابة لمطالب سوق العمل وحاجته لليد العاملة التقنية بشكل خاص. وتكون بذلك قد حققت كفاية خارجية جزئية، لأنّ هذا النّوع من الاستراتيجيات، لا يصدر عن تصور شامل ومتكامل للنظام التعليمي. ثم أنّ النمو الاقتصادي لا يعكس التنمية الشاملة، إنّما هو جزء منها، وأهم جزء فيها هو تنمية شخصية الفرد وتطوير جوانبها على منوال التربية المستديمة. ضف إلى ذلك، أنّ الإصلاح الجزئي للكفاية الخارجية يعطي ربما عناية أكبر بتكوين كفاءات التعليم العالي والثانوي التقني، على حساب الاهتمام بالتعليم الأساسي للصغار والكبار وتعزيز مقومات شخصياتهم. ويعتقد أنّ هذا النّوع من الاستراتيجيات الإصلاحية يصلح في المجتمعات التي تضمّن جانب التعليم والتربية للصغار كقاعدة ينطلق منها كلّ إصلاح أو تجديد.

4.2.3. استراتيجية التجديد الشامل : تعتبر هذه الاستراتيجية، علاجًا لنقائص النماذج السابقة، حيث تغطي في إصلاحها النظام التعليمي بجوانبه الكميّة والكيفية بغية تجديده. فهي تعتمد على نتائج البحث والتفكير العلمي الحديث في إطار علاقات النظام التعليمي ببقية النظم، والمنظومات الاقتصادية والسياسيّة والثّقافيّة (مهري، ص 225).

رابع : تعريف التّخطيط الاستراتيجي في ميدان التعليم

التّخطيط كلمة واسعة الاستخدام والمعنى؛ يرتبط التّخطيط بالفكر الحالي والنشاط المستقبلي، أمّا التخطيط الاستراتيجي فيعرف على أنّه عملية ذهنية يقوم من خلالها المخطط–سواء كان مديرا أم فريق عمل أم جهاز أم منظمة–بتصور الشكل والمستوى المرغوب تحقيقه، وتحديد الآليات المؤدية. يعتمد التخطيط الاستراتيجي على التفكير الشامل والمعمق والعمل الجماعي ويستخدم أساليب أكثر منهجية في جمع المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للجامعة فضلا عن تحديد الأولويات والوعي بالتحديات من اجل اتخاذ أصح القرارات وتسريع استجابة الجامعة للظروف والمتغيرات.

و نظرا لتغير الأوضاع العالمية وتوسّع ظاهرة العولمة بنظمها الجديدة في جميع المجالات، وتجلي انعكاساتها على كلّ مناحي الحياة وتلاشي الحدود الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة، أصبحت القوانين القطرية التي سادت في القرن العشرين غير قادرة على حماية الاقتصاد والثقافة والفكر الوطني واصبح من الضروري على كلّ الدول ممثلة بمؤسساتها بما في ذلك التعليمية وعلى رأسها الجامعة، أن تتبنى أطروحات جديدة وتجند الوسائل والخطط المتكاملة التي من شانها تحديد الرؤية والرسالة وتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية مع المحافظة على الميز التنافسية من منظور عالمي، وهذا هو ميزان التفكير والتخطيط الاستراتيجي الذي يوفق بين اهداف المؤسسة او الدولة وغاياتها من جهة ويستجيب للمخاطر والتهديدات والمستجدات المحلية والدولية من جهة أخرى(أبو صالح محمد ،2018). ويشار إلى أنّ جائزة "ريتشارد "جودمان" للتخطيط الاستراتيجي" تُمنح لأفضل نموذج مؤسسي يطبق التخطيط الاستراتيجي بهدف تعزيز التميز المستدام لدى المؤسسات في هذا المجال، ولتحفيزها للابتكار والإبداع في تنفيذ استراتيجياتها، وذلك من خلال تحقيق المؤسسة الفائزة لعدد من المعايير في عملية صياغة الاستراتيجية، من أهمها القدرة على تحليل بيانات المتعاملين ومدى استخدامها لها، بالإضافة إلى مدى تنفيذ الخطة

الاستراتيجية ونسبة تحقيق مستهدفاتها، وقياس فرص التحسين والتعلّم، واستخدام المؤسسة لأساليب وأفكار مبتكرة في تطبيق التخطيط الاستراتيجي، ودرجة استخدامها لمقاييس الأداء في تحديد نجاح خططها(عطاف شفيق الزعبي،2014). يهتم التخطيط الاستراتيجي إذا بالشؤون العامة للمنظومة التعليمية وصياغتها في شكل خطة عامة طويلة المدى تبين المهام والمسؤوليات لمختلف الأطراف الشريكة انطلاقا من رؤية متفق عليها واهداف موحدة، يتجند الجميع من اجل بلوغها.

خامسا: التخطيط العادي والتخطيط الاستراتيجي: التخطيط هو عملية معمول بها في كلّ المؤسسات والمنظمات والدول حيث تقوم بتحليل بيانات الماضي والحاضر مع التوقع أنّ ما حدث في الماضي والحاضر سيحدث في المستقبل. لكن التفكير الاستراتيجي لا يتنبأ بالمستقبل ولكن يتحكم فيه ويشكله حسب حاجاته وإمكانياته. وفيما يلي اهم الفروق بين التخطيط العادي والاستراتيجي.

التخطيط العادي	التخطيط الاستراتيجي
– يعمل على التنبؤ بالمستقبل	تحقيق أهداف قد تتطلب إحداث تغيرات أساسية في البيئة
– غالباً ما يجاري الواقع	تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى
– بلورة أهداف محدودة لا تحتاج إلى فترة زمنية طويلة	تحديد المسار الاستراتيجي الذي تتحقق خلاله الأهداف الطويلة المدى.
– يشمل مصالح الأجيال الحالية والقادمة ويتضمن الاهتمام بالبيئة وتنمية الموارد	لتحقيق مصالح ضيقة في المكان والزمن
– يرتبط التخطيط العادي بالبيئة المحلية	منظور عالمي لتحقيق أهداف في أسواق عالمية

سادسا: التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنفيذي(التكتيكي)

1.6. التخطيط التكتيكي: يركز التّخطيط التكتيكي على تنفيذ الأنشطة المحددة في الخطط الاستراتيجية. هذه الخطط تهتم بما يجب أنّ تقوم به كلّ وحدة من المستوى الأدنى، وكيفية القيام به، ومن سيكون مسؤولاً عن إنجازه. ويمكن ان يسمى التّخطيط الاجرائي لأنّه عملي تطبيقي على المدى الزمني الأقصر من مدى الخطط الاستراتيجية.

2.6. التّخطيط الاجرائي: يسمى أيضا التّخطيط التشغيلي. يستخدم التّخطيط التنفيذي لإنجاز المهام والمسؤوليات الفورية. ويمكن أن تستخدم مرة واحدة أو عدة مرات. الخطط ذات الاستخدام الواحد تطبق على الأنشطة التي تتكرر. كمثال على الخطط ذات الاستخدام الواحد خطة الموازنة.

سابعا : لماذا التّخطيط الاستراتيجي؟ تعد الخطط الاستراتيجية بمثابة العقد البيداغوجي وخريطة الطريق التي تصممها الجامعة وتطبقها لتحسين مردودها وجودة مخرجاتها وهذا تأكيد على الدور الريادي الذي يجب أن تلعبه الجامعة باعتبارها مركز اشعاع علمي وفكري وقيمي مما يؤدي الى تطوير رسالتها في المساهمة في النهوض بكلّ قطاعات التنمية في المجتمع. ويمكن أن نلخص أهميّة التّخطيط الاستراتيجي في الجامعة ضمن هذه النقاط:

– العولمة الاقتصاديّة والسياسيّة أديا الى عولمة الثقافة والقيم ومحاولة تكوين شخصية معولمة ما ينتج عنه ذوبان الحضارات العريقة في النموذج الغربي وذلك من خلال تعميم السياسات المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل. كلّ هذا تسبب في تغيير القيم في المجتمع وبالتحديد لدى الطالب الجامعي، وهذا بحد ذاته واحد من التحديات التي تواجهها الجامعة.(احمد حسين القواسمة وعابد بن علي البلوري،2015)، الجامعية ص115).

– عدم قدرة الجامعة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي

– زيادة حجم التغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة نتجت عنها ضغوطات ومتطلبات جديدة للفرد والمجتمع ؛

– تسارع وتيرة التطوّر العلمي والتكنولوجي يفرض على الجامعة تحديد الخطط الناجعة لمسايرته ؛

– يسمح للجامعة بتوقع التغيرات في البيئة المحلية والعالمية واعداد الخطط للتكيف مع المستجدات ومواجهة التهديدات ؛

– يحدد رؤية للوظيفة المستقبلية، ويوفر هذا إطاراً من شأنه توجيه الخيارات التي تحدد مستقبل واتجاه الجامعة. (Tregoe & Zimmerman 1980)

– يمكّن الجامعة من إدراك وتحديد وضعها الحالي والمستقبلي والمتوقع، وتنمية بعد ذلك النماذج المناسبة لتحقيق التكيف والانسجام.(M. Peterson 1980) ؛

– يمنح الجامعة المنطق السليم في الاستغلال الأمثل للموارد وتخفيض المخاطر الى الحد الدنى ؛

– ينظم التّخطيط الاستراتيجي التسلسل في عملية التّخطيط عبر كلّ المستويات والأجهزة ؛

– تفعيل مشاركة كلّ الأطراف لأنّ المسئولية يتحملها الجميع والعمل جماعي.

ثامنا: اهداف التّخطيط الاستراتيجي

– تحقيق وتأمين المصالح الاستراتيجية للجامعة والوطن ؛

– السعي نحو القوة حيث أنّ العالم يعيش حالة من الصراع الاستراتيجي، وهو صراع لا يمكن إدارته والدخول فيه دون قوة تناسب حدته، وهي القوة المعروفة بالقوة الشاملة أو القوة الاستراتيجية الشاملة ؛

–توفير الأمن الإنساني والحفاظ على البيئة وتوفير طاقة آمنة ومستدامة والاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة الى تحقيق القدرات التنافسية بالمنظور العالمي ؛

– تجنب الخطر الناتج عن اغفال السعي نحو القوة الاستراتيجية الشاملة وتفادي أسلوب التسيير من خلال الازمات التي تجعل الجامعة لا تنتهي من مشكلة حتى تواجهها ازمة أخرى، فتفقد قدرتها على الوصول الى القوة ؛

– تحسين مخرجات الجامعة وضمان جودتها ؛

– تحسين مستوى الكفاءة الداخلية للجامعة بالاعتماد على اطاراتها في عملية التسيير ؛

– تنمية القدرات البحثية ومؤسساتها والدخول بقوة في عالم البحث العلمي.

– تنمية الموارد البشرية: أساتذة، موظفين، المساندين...،عن طريق التكوين الجيد وإعادة التكوين وتجديده ؛

– تحسين البيئة التعليمية بكلّ تفاصيلها: المرافق، التجهيزات، الخدمات النشاطات تكنولوجيات الاتصال ؛

– تعزيز الشراكة مع القطاعات الإنتاجية والخدمية والتوسع في برامج خدمة المجتمع ؛

– إيجاد الموارد المالية داخل وخارج الجامعة لتحقيق الاستقلالية المالية.

المساهمة في رسم صورة ثقافية للمجتمع تتعاطى مع متغيرات العصر.

وفيما يلي جدول اعتمده Bernabé يميز فيه بين يراديقم تسيير المؤسسة التعليمية التقليدي والحديث (Clemont Bernabé,1997, P 505)

البراديقم التقليدي (القديم) في تسير التعليم	البراديقم الحديث في تسير التعليم
1. النجاح حكر على الطلبة المتفوقين والبقية يهمشون. 2. التنافس عنوان العمل. 3. الدروس خطية الشكل تقدم باتجاه واحد. 4. الاهتمام فقط بالنتائج النهائية. 5. العلامات والترتيب في رأس قائمة الأولويات. 6. الأهداف التعليمية غاية بحد ذاتها. 7. المناهج تقدره الحكومة. 8. الهيكل التنظيمي هرمي، سياسي وبيروقراطي. 9. اتصال رأسي عمومي من القمة إلى القاعدة. 10. الخطة الاستراتيجية تصنعها الدولة. 11. إدارة المدرسة مركزها المدير. 12. الجودة تكلف الكثير. 13. التّخطيط من سنة إلى خمس سنوات. 14. تسود ثقافة إدارة الأزمات. 15. المسئول عن الجودة هي المدرسة وحدها	1. النجاح للجميع والتحسين المستمر هو هدف التعليم. 2. التعاون عنوان العمل. 3. يتم بشكل حلزوني هدفه التحسين المستمر. 4. الاهتمام بالنتائج والسيرورات. 5. العلامات والترتيب هي وسائل للتشخيص. 6. الأهداف التعليمية وسائل لتحقيق أهداف **أخرى أكثر نجاعة.** 7. تقرره طلبات العملاء. 8. أفقي ومتكامل. 9. اتصال أفقي تشاوري تكاملي. 10. تحكمها الجودة. 11. مركزها مجلس الجودة. 12. الجودة مجانية. 13. التّخطيط بعيد المدى من سنة إلى 12 سنة. 14. التصحيح والتحسين المستمر. 15. الجودة مسؤولية الجميع.

تاسعا: من التّفكير الاستراتيجي إلى التّخطيط الاستراتيجي: رغم أهميّة التّخطيط الاستراتيجي في تسيير المؤسسة الجامعية والسير بها نحو النجاح والتميز بناءً على رؤية مستقبلية واضحة وأهداف محدّدة، واعتمادا خطط بديلة تضمن التكيف المستمر مع مستجدات الأوضاع الداخلية وتجاوز العراقيل ورفع التحديات الخارجية، الا أنّ هذا التّخطيط لا يمكن أن يتحقق الا في ضوء تفكير استراتيجي مبدع، منطقي ناقد يغوص في عملية تحليل الأوضاع لأبعد من السطح، ذلك لأنّ التفكير الاستراتيجي هو الوعي بالمستقبل وتصوره والبحث المستمر عن الجديد وتحدي الواقع(رافدة،2007،ص 321).

"**التفكير الاستراتيجي يسعى للنجاح والتميز وليس للبقاء فقط** "

عاشرا: خصائص التّخطيط الاستراتيجي: إنّ التّخطيط للتعليم الجامعي من أصعب وأهم أنواع التّخطيط فهو يمثل المرحلة النهائية في عملية انتاج الكفاءات والقوى العاملة التي ينتظرها المجتمع ويعتمد عليها في تنميته الشاملة، حيث لم تعد الجامعة ذلك البرج العاجي الذي يسكنه الأساتذة والطلبة وينظرون منه للآخرين نظرة استعلاء وامتياز، ويتطلع اليه بقية افراد المجتمع بحسرة على ما فرطوا في دراستهم أو أمل في الوصول اليه. إن الجامعة اليوم هي المصنع البشري بامتياز الذي ينتج العقول والكفاءات والقوى العاملة التي يحتاجها السوق المحلي والعالمي اعتمادا على التّخطيط الاستراتيجي الذي يتميز بالخصائص الموالية:

– هو ثورة على المعتقدات والقناعات الهدامة لأنّ القناعات الإيجابية تحول طرق التعامل مع التحديات من لعبة الحظ التي يمارسها الكثيرون إلى **لعبة الشطرنج التي يمارسها القادة العظماء** ؛

– هو عملية متكاملة الابعاد ومتفاعلة ايجابيا بين مختلف الأطراف داخل الجامعة وخارجها ؛

– يخلق الميزة التنافسية للجامعة بناءً على التحليل النّوعي والتشخيص الدقيق وانتاج الأفكار غير المسبوقة التي تزيد من فاعليتها وكفاءتها، وتقلل بالتالي من الاثار السلبية للظروف المحيطة بنشاطها ؛

– مرتبط بقوة الابصار وباتساع المدارك وعلو الهمم والنشاط في المحيط العالمي دون الاكتفاء بالمحيط المحلي الضيق.

– هو عملية مستمرة باستمرار التغيرات والتحديات الداخلية والخارجية من اجل ضمان النمو المنتظم لمختلف النشاطات داخل الجامعة وخارجها، حيث أنّ التّخطيط الاستراتيجي ضرورة ليس للجامعة فقط انما لكلّ الشركاء والمتعاملين معها المحليين والدوليين.

حادي عشر: شروط التّخطيط

–أنّ تحقق الخطة الأهداف الموضوعة من أجلها ؛

–الواقعية في الخطة. الاعتدال في الأهداف. وفق حدود الإمكانيات(رافدة، 2007 ص، 62) ؛

–مراعاة الأولويات عند تنفيذ الخطة ؛

–الشمول أن يكون للخطة السيطرة والتوجيه علي كافة الموارد ؛

–المرونة : أن تكون الخطة قابلة للتكييف وقادرة علي مواجهة الظروف الطارئة ؛

–الاستمرارية بحيث تكون الخطة حلقة تربط بين الخطط السابقة واللاحقة دون انقطاع ؛

–الإلزام : بحيث تكون الخطة ملزمة التنفيذ وفقاً للجدول الزمني المحدد لها ؛

–المشاركة : مشاركة جميع الأفراد والمؤسسات في تنفيذ الخطة ؛

–سهولة التنفيذ والمتابعة : بحيث تترجم الخطة إلي إجراءات وخطط أكثر تفصيلاً ثم إسنادها إلي جهاز إداري كفء(يوسف منافيخي، التفكير الاستراتيجي القيادي،2012، ص 19) ؛

-مركزية التّخطيط ولا مركزية التنفيذ : وتعني أن يتولى التّخطيط فريق من الخبراء والشركاء وبعض المستهدفين، أمّا التنفيذ فيشارك فيه جميع افراد المؤسسة ؛

ثاني عشر: مدة الخطة الاستراتيجية

- 5 سنوات للمنظمة الصغيرة التي لا يتجاوز عدد افرادها 100 شخص ؛
- 10 سنوات للمنظمة المتوسطة التي يتراوح عدد افرادها من 100 الى 500 شخص ؛
- من 10 سنوات الى 15 سنة بالنسبة المؤسسة الكبيرة التي يتجاوز عدد افرادها 500 شخص ؛

ثالث عشر: مراحل التّخطيط الاستراتيجي: تتم عملية التّخطيط الاستراتيجي وفقا لمراحل علمية ومنهجية مضبوطة يتفق على نجاعتها كلّ العاملين والمختصين في مجال التّخطيط وتنمية الموارد الماديّة والبشرية.

1.13. الرؤية العامّة: هي تصور للوضع العام المستقبلي وتجسيد الشكل المراد تحقيقه(انتاج الكفاءات لجميع الطاعات التنمويّة والخدمية في ضوء قيم الجامعة التي تعتبر البوصلة التي تحدد توجهاتها الكبرى. (banque nationale du Canada,2018).

2.13. الرسالة: يقوم خبراء التّخطيط الاستراتيجي بتحديد الغرض الذي يريدون الوصول اليه والنشاطات الفعلية التي توصلهم اليه، مع تحديد القيّم والمعتقدات التي ترتكز عليها فلسفة الجامعة. علما بأنّ فلسفة الجامعة هي جزء من الفلسفة العامة للمجتمع.

3.13. تحليل المشكلات وتحديد الأولويات:

- تحديد الحجم الحقيقي للمشكلات دون مبالغة ولا تقصير ؛
- تشخيص الأسباب الحقيقية التي أدت الى هذه المشكلات ؛
- القناعة بأنّ لكلّ مشكلة حلاً او مجموعة من الحلول تجنبا لليأس والتخاذل(منافيخي، ص24) ؛

– ماهي اهداف الجامعة على المدى القريب والبعيد ؛

– ماهي احتياجات الفئات المستهدفة: الطلبة، الأساتذة، العمال، الشركاء.

4.13. تحليل الوضع الراهن: يعتمد خبراء التّخطيط الاستراتيجي على عدة نماذج في عملية تحليل الوضع الراهن من اشهرها أداة SWOT وكلمة مكونة من الاحرف الأولى لأربع عمليات يقوم بها المخطط الاستراتيجي وهي كما يلي: – تحديد نقاط القوة: Strength – تحديد نقاط الضعف: Weakness – تحديد الفرص المتاحة: Opportunities – تحديد التحديات: Treats .وأصبح SWOT أداة عمل فعالة يعتمدها العديد من خبراء التّخطيط الاستراتيجي وتنمية الموارد الماديّة والبشرية، نظرا لنجاعتها في تحليل الظروف الراهنة والممكن تغييرها بعيدا عن الامنيات والتوقعات والاحتمالات. تستخدم هذه الأداة ضمن ورشات عمل يشترك فيها خبراء التّخطيط الاستراتيجي مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين والفئات المستهدفة في شكل فرق عمل بطريقة العصف الذهني من اجل تجسيد التصور المشترك عن الخطة الاستراتيجية المراد بناؤها (منافيخي، ص 25). وفيما يلي تفصيل عن هذه الخطوات الأربع:

– تحديد نقاط القوة: S

تتمثل في الإمكانيات الماديّة والبشرية وكذلك مجموع الكفاءات المتوفرة لدى الجامعة والإنجازات التي حققتها ويمكن الاستفادة منها في الوصول الى نتائج وأفضل ومستوى اعلى من التنافسية.

"**ركز على ماذا يمكنك فعله ببراعة لأنه يساهم في تميزك**"

– تحديد النقاط التي تحتاج للتحسين: W

ليس شرطا ان تكون نقاط ضعف تام إنما هي نقاط سوداء تسببت في عرقلة تحقيق الأهداف المسطرة، ثم يعمل على إيجاد البدائل والحرص على عدم تجمعها او اجتماعها مع التحديات.

- تحديد الفرص المتاحة: O

البحث عن فرص حقيقية واقعية ذات الأثر الايجابي تساعد الجامعة على تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها وتدفع بها نحو التميز(Michel Grenier,bnC,2018).

- تحديد التحديات: T

ضبط المخاطر الخارجية المحدقة بالجامعة وتحليل التهديدات الواقعية وليست الافتراضية التي تنتج عن خوف غير مبرر او عن اطلاع غير كاف على حقائق الأمور. وفي حالة وجودها فعلا ينبغي وضع الاعتماد على الاستراتيجيات الدفاعية التي تقلل من المخاطر والخسائر. وعلى أساس دراسة التقاطع بين هذه العوامل والعمليات يتم وضع الخطط الاستراتيجية المناسبة لكلّ وضع كما هو موضح في الشكل الموالي:

نقاط القوة(+) Strength **S**	نقاط الضعف(−) Weakness **W**	**الوضع الداخلي** / **الوضع الخارجي**
قوة/فرص=تنافس استراتيجيات استثمار نقاط القوة للاستفادة من الفرص	ضعف/فرص=تحول استراتيجيات تقليل وتحويل الكفاءات والمهارات لاستغلال الفرص	الفرص المتاحة(+) Opportunities **O**
قوة/ التحديات= تنويع استثمار نقاط القوة للتقليل من المخاطر بتنويع المهام والنشاطات	ضعف/ تحديات= دفاع التقليل من المخاطر بالتخلي عن بعض الأنشطة والتركيز على البعض الاخر. ينبغي تجنب هذه الوضعية	التحديات(−) Threats **T**

الشكل رقم(1) يضع الخطط الاستراتيجية حسب نظام SWOT .المصـــدر: (منـــافيخي، ص 30)

5.13. وضع الخطة الاستراتيجية: في هذه المرحلـــة تصـــاغ تفاصـــيل الخطـــة الاستراتيجية وتسجل وفيها:

1.5.13. تحديد الأهداف بدقة ووضوح: معروف أنّ كلّ مجتمـــع يضـــع لنفســـه مجموعة من الأهداف التعليمية، تحقق طموحاته وتحدد وترسخ كيانه من خلال ترسيخ مقومات شخصيته في إطار المنظومة التطوّرية العلمية والعملية على الصعيد المحلـــي والعالمي، انطلاقا من مرجعية محددة ومتفق عليها واستنادًا إلى مقاييس وشروط ينبغي توفرها في هذه الأهداف لتعود بالإيجاب على العملية التعليميـــة وأيضـــا علـــى الفـــرد والمجتمع. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى نوعين أو نحو بعدين هما بعد فلسفي يتعلـــق بمحتوى الهدف، وبعد تقني يتعلق ببنائه الخارجي:

– **البعد الفلسفي:** يؤكد من كلّ ســـميث "ســـتانلي" Smith Stanley و"شـــورس" Shores بأن قلب الثقافة في عالميتها، وقلب عالم القيم التي بواسطتها يحكـــم الأفـــراد وجودهم الاجتماعي، وعليه فإن مركز أي برنامج تعليمي هو القيم التي تعطي معنـــى لأهدافه وتوجهها. (Gorge A, Beauchamp, 1981, p 95).

– **القيم:** عادة ما يتم تقديم موضوع القيم كنقطة أولى في عملية اتخـــاذ القـــرارات بخصوص النظام التعليمي. ويقترح" رالف تايلور" Ralph Tyler أنه إذا كانـــت هـــذه الحالة، فأنّ القيم تصبح بمثابة معايير لاختيار الأهداف التعليمية .

– **الارتباط بثقافة المجتمع:** ينتظر من الأهداف التعليمية أن تعمل على المحافظـــة على ثقافة المجتمع واستمراريتها من خلال ترسيخ مقومات الشخصية الفردية والوطنية بإعطاء الأهميّة اللازمة للمواد الدراسية التي تحقق هذه الأهداف.

– **الاستجابة لحاجات الفرد والمجتمع:** بما أنّ تحليل الحاجات الفردية والاجتماعيّـــة تعتبر أول مرحلة في عملية تخطيط المناهج التعليمية، صار من الضروري أن تحـــدد أهدافها في ضوء هذه الحاجات. كما ينبغي أن تحقق نتائجها في حدود حاجات المجتمع

الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وتستجيب لمتطلبات سوق العمل من الناحيتين الكميّة والكيفية محليا وعالميا.

– **الارتباط بالتطوّر العلمي والتكنولوجي:** مواكبة أحدث العلوم والاهتمام بجوانب المعرفة الأكثر أهميّة وضرورة في التطوّر العلمي والتكنولوجي، وذلك من أجل النهوض بالمجتمع والخروج به من دائرة التخلف والسير به نحو قمم الحضارة والتطوّر .

– **معيار الواقعية:** يقول المتخصصون في ميدان التّخطيط الاستراتيجي وبناء المناهج، ان الهدف يبقى هدفا حتى يتحقق فيصبح وسيلة لأهداف أخرى، وحتى يتحقق الهدف وجب أن يكون واقعيا قابلا للتطبيق غير مثالي يتناسب مع حجم التطلعات وخاصة مع حجم الإمكانيات المتاحة وملائما للواقع الاجتماعي .

– **معيار الوظيفة:** يعتبر عدم توفير هذا المعيار سببا في عديد من مشكلات التّخطيط. يتصف عصرنا بالاتجاه البراغماتي الوظيفي حيث تغلب القيمة العملية على العلمية بل وتؤدي إليها وتعززها، وعليه وجب أن تتجه الأهداف نحو الوظيفة فتكون المعلومات تطبيقية تفيد المتعلم في حياته المهنية والاجتماعيّة والشخصية لا مجرد حشو ذهنه بالمعلومات (صلاح الدين عرفة محمود: المنهج الدراسي والألفية الجديدة، ط1، دار القاهرة، 2002، ص 167).

– **القابلية للقياس:** يتفق خبراء التّخطيط التعليمي على أن الأهداف التعليمية تصاغ في عبارات دقيقة واضحة وغير قابلة للتأويل، بحيث يمكن ملاحظتها وقياس نتائجها، مع تحديد الحد الأدنى لأداء التلميذ بطريقة كمية وكيفية دقيقة. وبالمفهوم الاستراتيجي يمكن ان نلخص كلّ هذه المقاييس في كلمة واحدة وهي الأهداف الذكية **SMART**

– محددة ومستدامة	**S**pecific /Sustainable
– قابلة للقياس	**M**easurable
– قابلة للتحقيق	**A**chievable

- مـــوائم **R**elevant

- محددة بزمن **T**ime bound

2.5.13. تحديد استراتيجيات التدخل: يتم ذلك في ضوء عملية التشـــخيص التـــي سبق القيام بها من خلال تحليل الوضع الداخلي والخارجي كما هو موضح في الشـــكل السابق.

6.13. كتابة الخطة التنفيذية: وفيها الإجابات على: -ما الذي سنقوم به؟ - مـــن سيقوم به؟ -متى سيقوم به؟ - ما هي النتائج المباشرة وغير المباشرة للنشاط؟ - كيف نعرف ان العمل قد تم؟

7.13. التنفيذ والمتابعة والتقييم: في هذه المرحلة يتم التأكد من الفاعلية وتحقيـــق الأهداف وتحديد المشكلات والعوائق التي تعترض التنفيذ. المتابعة هي الاشراف الفعال على كلّ العمليات، أمّا التقييم فهو قياس مدى السير الصحيح للاستراتيجيات ومســـتوى المردود الذي حققته وفقا لمنهجية متفق عليها. وقد يحتاج الامر الى مقيم او خبير مـــن خارج المؤسســـة (André de Peretti,(2000), encyclopédie de l'évaluation en formation et en éducation,p495).

خلاصة: ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم من اعتقادات خاطئة عـــن أوضاعهم وقدراتهم، ومن أفكارهم المحبطة، واعذارهم الواهية والتـــي تضـــعهم فـــي حتمية الركود والتبعية والشعور بالدونية وعدم تقدير الذات. كلّ هذه العوامل وغيرهـــا تشكل المقبرة الحقيقية لأحلام الشباب وتطلعات المجتمعات. ان المخرج الرئيسي مـــن هذه الحلقة المفرغة هو اعتماد التفكير والتّخطيط الاســـتراتيجي فـــي كـــلّ المجـــالات وخصوصا في التعليم العالي بتحليل الأوضاع الراهنة وتقدير الموارد الماديّة والبشـــرية التي تتمتّع بها الجامعة الجزائرية واستثمارها باتباع الخطط الاستراتيجية التـــي تصـــنع المستقبل وتتنبأ به بل وتتحكم فيه تماشيا مع تحديات العصر واهداف المجتمع وتطلعاته لتحقيق القوة والجودة والتنافسية.

"**اصنع الاحداث او ساهم في صنعها، وإلا فإن غيرك سيقوم بذلك**".

المراجع بالعربية

- عبد الكريم، عزيب.(2003). استراتيجيات الكفايات وأساليب تقويم جودة تكوينهما. ط3. المغرب: منشورات عالم التربية.
- عبد الحميد، مهري، وآخرون. (1976). استراتيجية تطوير التربية العربية، ط1: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- صلاح الدين، عرفة محمود. (2002). المنهج الدراسي والألفية الجديدة. ط1: دار القاهرة.
- رافده، الحريري. (2007). التّخطيط الاستراتيجي في المنظومة المدرسية. ط1. المملكة الهاشمية الأردنية.
- رياض بدري، سترك.(2008). تخطيط التعليم واقتصادياته. ط1. عمان الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
- يوسف، منافيخي:(2013). التفكير الاستراتيجي القيادي. ط1.سوريا: دار الرفاعي للنشر، دار القلم العربي.
- احمد حسين، القواسمة. وعابد بن علي، البلوري. (2015). منظومة القيم الجامعي. ط1.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عطاف شفيق، الزعبي.(2014). واقع التّخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية وعلاقته بتنمية الموارد البشرية. «سلسلة العلوم الإنسانية.

  المجلد السادس عشر، العدد الثاني: المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية
- محمد حسين، ابو صالح. (2018). التّخطيط الاستراتيجي القومي

بالأجنبية

- http://www.strategy.sd/strplanning.html consulté le 07/03/2018
- R, Delmine et R, Demoulin .(1975). introduction a la psychopédagogie. Bruxelles : édition A de Boeck.
- G, A, Steiner. (1979) .Strategic Planning. What Every Manager Must Know. New York: The Free Press,

  Macmillan Co.
- M, Peterson. (1989) .Analyzing Alternative Approaches to Planning .in Jedomus. P.

- Peterson, M. (Eds). (1980). Improving Academic Management. San Francisco: Jossey Bass Publishers.
- Clermont, Barnabé. (1997). la gestion totale de la qualité en éducation Canada : les éditions logiques.
- André, de Peretti. (2000).encyclopédie de l'évaluation en formation et en éducation. guide pratique, 2é Ed : SF éditeur.
- Warren, Groff.(1983). Strategic Planning for the Third Wave. A paper presented at a Futurists International Meeting. Washington: D. C. Spring ERIC, ED
- idées. banquenationale.(2018).ca/les-étapes-de la planification-stratégique
- Gorge ,A, Beauchamp.(1981). Curriculum theory .F.E: Peacock Publisher,
- Michel, Perraudeau. (2006). les stratégies d'apprentissage, comment accompagner les élèves dans l'appropriation des savoirs. Paris : Armand Colin.

دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة (دراسة ميدانية في جامعة أم البواقي)

د . سامية ابريعم د سليمة قاسي

ج .أم البواقي، الجزائر

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة، والفروق بين الجنسين في تحديد دورها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بتطبيق استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية من إعداد الباحثتين، على عينة تتكون من (108) طالبا وطالبة في جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، وقد أشارت النتائج إلى:

– للجامعة دور كبير في إشباع الحاجات النفسية لدى طلبة الجامعة. وكان ترتيب الحاجات حسب درجة إشباعها كالتالي: الحاجة إلى المعرفة في المرتبة الأولى، تلتها الحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الأمن، وفي المرتبة الرابعة جاءت الحاجة إلى تقدير الذات، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الحاجة إلى التذوق الجمالي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الجامعة في تحديد دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية تعزى لمتغير الجنس.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الإشباع، الحاجات النفسية، طلبة الجامعة.

Abstract: This study aims at exploring the role of the University in satisfying the psychological needs of students ،And gender differences in determining their role ،the study uses the descriptive analytical approach ،and the researcher built aQuestionnaire was prepared. The sample includes (108) Students in Oum El Bouaghi university.

The study revealed the following results :

- The university has a great role in satisfying the psychological needs of university students. The need for knowledge was ranked first، followed by the need for love and belonging ،then the need for security ،and in fourth place was the need for self-esteem ،and in the last place came the need for aesthetic taste.

- There are no statistically significant differences among university students in determining the role of the university in satisfying the psychological needs due to gender variable.

Key Words:The university ،Satisfaction ،Psychological needs ، Student of the university

تمهيد: تعتبر الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته، وموطنا لنمو المعرفة والخبرة والإبداع في شتى العلوم، ومخبراً للتطبيقات العلمية المختلفة ومكانا خصبا لنمو القيم الإنسانية والوطنية والحفاظ عليها .

فالجامعة أمل المجتمعات المعاصرة في إمدادها بالإطارات الكفأة علميا وفنيا التي يعول عليها لقيادة التنمية في مختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية ولذلك تسعى هذه المجتمعات على إلحاق أكبر عدد من أبنائها بالمؤسسات الجامعية، إيمانا بهم وتيقنا منهم بأن الجامعة تمثل قمة التراكمات الثّقافية والفكرية والعلمية التي أبدعها الإنسان خلال سيرته الحضارية وأداة المجتمع في صنع قيادته في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثّقافية والسياسية .

واعتبارا لهذا الدور الرائد وما تشهده بين الحين والآخر من تغيير في أهدافها ونظمها، فهي تعنى إلى حد كبير بتنمية القيم والمبادئ والاتجاهات الإيجابية لدى طلبتها من ناحية، والتصدي للقيم والمبادئ والاتجاهات غير المتناسبة مع عقيدة وثقافة المجتمع من ناحية أخرى (أبو عراد، د.ت، ص ص239-240)

وأصبحت الجامعات تنفذ لطلبتها برامج تتيح لهم ممارسة الأنشطة الطلابية اللامنهجية التي يميلون إليها وتعرف بأنها: البرامج والأحداث التي لا تحمل طابعاً أكاديمياً، وعلى الطالب اختيارها أو تنظيمها أو تختار له من قبل التنظيمات

الطلابية أو المؤسسة التعليمية، وهذه البرامج تعمل على استغلال اهتمامات الطلبة ومواهبهم وقدراتهم. "ويسهم ذلك في إعداد جيل للحياة المستقبلية وبناء الشخصية المتكاملة عن طريق إكساب الطلبة المهارات الأساسية وتحصينهم من الأفكار الهدامة والسلوكيات المنحرفة"(الحربي2015، ص08).

ولكي تكتمل الصحة النفسية للإنسان، لابد له من إشباع حاجاته النفسية وتعتبر الحاجة أحد الدوافع التي تدفع الإنسان للقيام بسلوكٍ ما، ويعتبر ماسلو(Maslow) من أهم العلماء الذين تحدثوا عن الحاجات، من خلال هرمه الشهير الذي وزع الحاجات من خلاله، حيث تدرج في هذا الهرم بداية من الحاجات الفسيولوجية وينتهي بتحقيق الذات. فقد صنفها بشكل هرمي بحيث تقع في قاعدة الهرم الحاجات الفيزيولوجية الأساسية وفي قمته الحاجات الحضارية العليا وحاجات تحقيق الذات وضمن هذا الهرم تحكم الدوافع المختلفة فيه علاقة ديناميكية أساسية وتظهر هذه العلاقة في الحاجات الأساسية الأولى التي سماها ماسلو (Maslow) بالحاجات الحرمانية، أكثر من ظهورها في الحاجات المتبقية من الهرم، والتي سماها بالحاجات الفوقية أو النمائية، وسميت الأولى بالحاجات الحرمانية لان الحرمان الشديد من إشباع بعض الحاجات يؤدي إلى أن تطغي هذه الحاجات على سلوك الفرد بغض النظر عن موقعها في الهرم (توق وعدس، 1984، ص151).

ويشمل هذا الهرم الحاجات موزعة كالتالي:

1 – **الحاجات الفسيولوجية:** وتتكون الحاجات الفسيولوجية مثل الطعام والجنس والشراب والراحة وهي التي لا غنى للإنسان عنها لتستمر حياته، وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك: {الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ }قريش4، وهنا تلى الأمن الإشباع الفسيولوجي.

2 – **حاجات الأمن:** و تتمثل بالحاجة إلى الوقاية والابتعاد عن المخاطر، وهي من الحاجات التي تتوقف على إشباع الحاجات الفسيولوجية للفرد، فالفرد يعمل على تجنب كل شئ يعيق شعوره بالأمن(السرسي وعبد المقصود، 2000، ص155)

3 – **حاجات الحب والانتماء:** وهي حاجات متبادلة بين الأفراد، تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء، والحاجة الى التعرف على الآخرين وتكوين علاقات معهم. والحاجة الى الانتماء للجماعة وعدم إشباعها يؤدي بالفرد للوحدة والعزلة، يقول الخالق عز وجل: (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات13

4 – **الحاجة إلى تقدير الذات:**مثل الحاجة إلى الثقة بالنفس وشعور الفرد بقيمته وقوته، وترتبط هذه الحاجة باحترام الذات والكفاءة الشخصية واستحسان من هم حوله وعدم إشباع هذه الحاجة يؤدي إلي عدم فاعلية الفرد وعدم مشاركته للآخرين.

5 – **الحاجة إلى تحقيق الذات:**وهي سعي الفرد للوصول لدرجة متقدمة من تحقيق إمكانياته ومواهبه وقدراته للوصول بها إلى الوحدة والتكامل، وهذه الحاجة لا يمكن الوصول إليها إلا حينما تشبع أو يتم إشباع الحاجات التي دونها في هرم الحاجات (ميسون2002، ص45).

ومن خلال ما تقدم تتضح لنا أهمية دراسة الدور الذي تقوم به الجامعة في في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة وذلك من خلال وضع برامج إرشادية وتوعوية متخصصة يشارك فيها جميع أعضاء البيئة الجامعية لحل مشكلات الطلبة وتلبية حاجاتهم النفسية .

مشكلة الدراسة: يعد إشباع الحاجات النفسية أحد مظاهر الشعور النفسي الإيجابي وأول المؤشرات الدالة على الصحة النفسية، كما تعتبر الحاجات النفسية من أبرز الحاجات التي تقف وراء استمرارية عجلة السلوك البشري، وهو مطلب لجميع الأفراد (ابريعم، 2012/2011، ص149).

وفي ظل ما يشهده العالم المعاصر من تغيرات وتحولات، وما نجم عنها من مشكلات نفسية واجتماعية، بات لزاما على الجامعات الاهتمام بالجانب النفسي للطلبة أكثر من أي وقت مضى ولاسيما أن أكثر فئات المجتمع تعرضا لهذه

التغيرات والتحولات هم فئة الطلبة الجامعيين، وذلك بحكم وضعهم الاجتماعي بوصفهم فئة تعيش مرحلة انتقالية من خلال تحصيل العلم والمعرفة نحو تغيير وضعهم الاجتماعي إلى الأفضل.

ولقد قام الجدل بين العلماء والباحثين النفسيين حول الدور الذي تلعبه الجامعة في إشباع الحاجات النفسية باعتبارها مؤسسة تعليمية تعنى بالتعليم والبحث العلمي وما تسهم به في إشباع هذه الحاجات النفسية. هذه الأخيرة التي تعد حجر الزاوية في بناء شخصية متوازنة تتطلب من الفرد إشباع الحاجات الأساسية للبقاء والتي من دونها لا يستطيع التعايش مع بيئته، كالحاجات الفسيولوجية والحاجة للانتماء والمحبة والحاجة للتقدير و تحقيق الذات والحاجة إلى المعرفة والفهم، فإذا فشل الفرد في إشباع هذه الحاجة، فإن النتيجة المتوقعة هي أن تصبح الحياة غير ذات معنى مما يؤدي إلى صعوبة في تحقيق التفاعل مع البيئة المحيطة.

ويعتبر إشباع الحاجات النفسية المدخل الرئيسي لإحداث التوازن لدى الفرد من الناحية الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية أيّ هي التي تقوم الفرد للتوافق مع نفسه و مع من حوله.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة التي تحاول الإجابة عن التساؤلين التاليين:

1- ما دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الطلبة الجامعيين لدور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة لمتغير الجنس؟

فرضيات الدراسة :

1- للجامعة دور مهم في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الطلبة الجامعيين لدور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية تعزى لمتغير الجنس.

أهداف الدراسة:

1 – التعرف على دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية.لدى الطلبة.

– الكشف على درجة الفروق بين الذكور والإناث من الطلبة في إدراك دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لديهم.

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية الدراسة الحالية في الآتي :

1–تناولها لأهم الأدوار التي تقوم بها الجامعة والمتمثلة في إشباع الحاجات النفسية.

2–المساهمة في توعية راسمي سياسات التعليم العالي والقائمين على رعاية الشباب من خلال وجهة نظر الطلبة حول دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية.

3 – قد تفيد الزملاء الأساتذة في الجامعات ولفت انتباههم بمدى مساهمتهم في إشباع الحاجات النفسية بإعتباراهم أحد الأطراف الأساسية في العملية التعليمية في الجامعة.

4– من المتوقع أن تفيد نتائج الدراسة الطلبة أنفسهم في مواجهة العوامل التي تحول بينهم وبين إشباعهم لحاجاتهم النفسية ومن ثمة تحقيق توازنهم النفسي حتى ولو بشكل نسبي.

5–إثراء التراث النظري بدراسة دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية.

حدود االدراسة :

أ – الحدود البشرية:

تقتصر الدراسة على طلبة جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي .

ب – الحدود الزمنية:

تم تطبيق الدراسة خلال السنة الجامعية 2017 /2018 .

جـ – الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة الحالية في مدينة أم البواقي، وبالضبط في جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.

المصطلحات الأساسية للدراسة:

1-الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في ا لتدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والإقتصادية والصحية والاجتماعية (باكير.(د.ت).تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والإتجاهات العالمية الحديثة.تم استرجاعها في تاريخ 25جويلية 2016من

www.qou.edu/arabic/…/socialResponsibilityConf/dr_ayddaBakeer.pdf).

وتعرف الجامعة في هذه الدراسة بأنّها إحدى مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والمتمثلة في جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، والتي تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادات علمية في عدة تخصصات.

2 – الحاجات النفسية: يرى ماسلو (Maslow) أنها، ما يثير الكائن الحي داخلياً مما يجعله يعمل على تنظيم مجاله بهدف القيام بنشاط ما لتحقيق مثيرات أو أهداف معينة (مكي، 1996، ص17).

وتعرف الحاجات النفسية إجرائيا في هذه الدراسة بأنها عبارة عن رغبة فطرية يسعى من خلالها الإنسان إلى تحقيق الاتزان النفسي والانتظام في الحياة.

3– دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية: يعرف إجرائيا بأنه الدور المتوقع أن تلعبه الجامعة في إشباع الحاجات النفسية، والذي يحدد بالدرجة التي

يتحصل عليها الطلبة على استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة من إعداد الباحثتين.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: للتحقق من فروض الدراسة الحالية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة: يكون مجتمع الدراسة من الطلاب والطالبات في جامعة أم البواقي في الجزائر خلال العام الجامعي 2016/2015.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (108) طالباً وطالبة، (81) طالبة و(27) طالب، تتراوح أعمارهم مابين (19-31) عاماً بمتوسط عمري قدره (12.82) عاماً وانحراف معياري قدره (2.81)، وقد تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، هذه الأخيرة التي تناسب هذا النوع من الدراسات، خاصة وأن أفراد مجتمع البحث عددهم كبير وغير معروفين لدى الباحثة، حيث تم توزيع أدوات الدراسة في قاعات التدريس، وفي قاعة الانترنت الموجودة بمكتبة الجامعة، لضمان الحصول على عينة من مختلفة الاختصاصات.

أدوات الدراسة:

استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية: يكثر استخدام الاستبيانات في البحوث التي تتبع المنهج الوصفي، ويعد الاستبيان أداة لفظية بسيطة ومباشرة تهدف إلى التعرف على ملامح خبرات المفحوصين واتجاهاتهم نحو موضوع معين ومن خلال توجيه أسئلة قريبة من التقنين في الترتيب والصياغة وما شابه ذلك.

كما يعرفه " أبو النيل" (1995) بأنه عبارة عن مجموعة من الأسئلة المصممة للتوصل من خلالها إلى حقائق يهدف إليها البحث (الجرجاوي، 2010، ص16).

ولتحقيق أهداف الدراسة ولجمع المزيد من البيانات والمعلومات والحقائق المتعلقة بدور المواقع الإلكترونية في تدعيم القيم السياسية، فقد قامت الباحثة ببناء استبيان يتكون من (38) فقرة، موزعة على المحاور التالية:

- **المحور الأول: الحاجة للأمن** واشتمل على ثماني (08) عبارات.
- **المحور الثاني: الحاجة للحب والإنتماء** واشتمل على سبع (07) عبارات.
- **المحور الثالث: تقدير الذات** واشتمل على سبع (07) عبارات.
- **المحور الرابع: التعلم والمعرفة** واشتمل على تسع (09) عبارات.
- **المحور الخامس: التذوق الجمالي** واشتمل على سبع (07) عبارات.

وقد وضعت أمام كل فقرة من فقرات الاستبيان بدائل الإجابات التالية (أوافق أوافق إلى حد ما، لا أوافق)، وتم إعطاء الأوزان التالية لهذه البدائل (3، 2، 1) على التوالي، وبالتالي تكون أعلى درجة للاستبيان (114) وهي تمثل الدور الايجابي الذي تقوم به الجامعة في إشباع الحاجات النفسية، أما أقل درجة فهي (38) وهي تمثل الدور السلبي الذي تقوم به الجامعة في إشباع الحاجات النفسية ؛

ولبناء هذا الاستبيان؛قمنا بالإجراءات التالية:

1 – الإطلاع على التراث النظري المتصل بموضوع الدراسة، ومراجعة المواضيع التي تناولته بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2– الإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بدور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية.

وبعد بناء الاستبيان تم التأكد من خصائصه السيكومترية (الصدق والثبات) .

و للتأكد من الخصائص السيكومترية للاستبيان، قمنا بتطبيقه على العينة الاستطلاعية والتي تكونت من ثلاثين (30) طالبًا وطالبة من الجنسين في جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي – الجزائر، ومن مختلف التخصصات. وقد تم حساب صدق وثبات الاستبيان في الدراسة الحالية كالتالي:

أ – صدق الاستبيان: تم حساب صدق الاستبيان عن طريق حساب كل من:

– **صدق المحكمين:** تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على تسعة(9) محكمين من أساتذة جامعيين سواء كانوا متخصصين في علوم التربية وعلم النفس أم ممن يعملون في الجامعات الجزائرية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم

حول مناسبة فقرات الاستبيان، ومدى تناسب الفقرات مع أهداف الدراسة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء ذلك تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الاستبيان في الصورة النهائية يحتوي على أربعين (40) فقرة.

– **الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية):** قمنا بأخذ من أدنى درجات الاستبيان للعينة التي (27%) من أعلى درجات الاستبيان و(27%)

تتكون من ثلاثين(30) فرداً، وهذا بعد ترتيب هذه الدرجات تصاعديا فتصبح مجموعتين تتكون كل منها من ثمانية (08) أفراد لأن (30 ×0.27 = 08)، ومنه نأخذ (08) أفراد من المجموعة العليا، و(08) أفراد من المجموعة الدنيا، ثم نستخدم أسلوبا إحصائيا ملائما يتمثل في اختبار "ت" لدلالة الفروق بينهما وهذا باستخدام نظام الحزمة الإحصائية Spss. ، 20.00وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : يوضح قيمة "ت" لدلالة الفرق بين المجموعة الدنيا والمجموعة العليا على استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية

	المجموعات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	" ت "	مستوى الدلالة
استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية	المجموعة الدنيا	08	18.07	9.23	4.29	0.01 دال
	المجموعة العليا	08	22.81	11.82		

يتبين من الجدول رقم (01):أنّ قيمة "ت" (4.29) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) مما يعني أن الاستبيان يتوفر على القدرة التمييزية بين المجموعتين الدنيا والعليا، ومنه فالاستبيان يعتبر صادقا فيما يقيسه.

ب – ثبات الاستبيان: لمعرفة ذلك قامت الباحثة بحساب ثبات استبيان دور المواقع الإلكترونية في تدعيم القيم السياسية باستخدام معامل ثبات ألفا لكرونباخ باستخدام (Spss، 20)، فتم التوصل إلى معامل ثبات قدره (0.708)، ومنه فالاستبيان يتمتع بمستوى عالي من الثبات.

الأساليب الإحصائية:

– المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ؛

– اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، في حساب كل من الصدق التمييزي للاستبيان؛

– معامل الثبات ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبيان؛

*** عرض النتائج ومناقشتها:**

1 – عرض النتائج :

1 – 2 – عرض النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:

نص الفرضية الأولى:* للجامعة دور مهم في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة*.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية، وبعد المعالجة الإحصائية بنظام (Spss ، 20.00) تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول: الحاجة للأمن	/	/
1 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الوقاية.	3.24	1.46
2 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الابتعاد عن الخطر.	3.84	1.82
3 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالود والتعاطف والتسامح مع الآخرين والثقة بهم.	2.55	0.90
4– تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالرضا والسعادة.	2.69	0.99
5 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالهدوء والاتزان الانفعالي والخلو من الصراعات.	3.55	1.58
6– تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالواقعية وتقبل الذات والتسامح إزاءها.	3.26	1.56
7 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالثقة في قدرته على حل المشكلات	3.99	1.89
8 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالتفاعل مع مفردات الحياة .	2.52	0.89
الدرجة الكلية للمحور الأول	**3.29**	**0.32**
المحور الثاني: الحاجة للحب والانتماء.	/	/
9 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور للتعرف على الآخرين وتكوين علاقات معهم.	3.29	1.47

10- تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالاهتمام الاجتماعي .	3.02	0.99
11 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالقدرة على تصور الناس بوصفهم طيبين وخيرين.	3.79	1.77
12- تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالانتماء للجماعة.	2.13	0.50
13 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بعدم الوحدة والعزلة.	3.25	1.48
14 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بأن العالم يبعث السعادة.	2.16	0.56
15 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الشعور بالتعاطف والتعاون مع الآخرين.	2.58	0.79
الدرجة الكلية للمحور الثاني	4.37	0.87
المحور الثالث: الحاجة إلى تقدير الذات.	/	/
16 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى للوصول إلى درجة متقدمة من تحقيق إمكانياته.	3.19	1.40
17- تعمل الجامعة على إشباع الحاجة للوصول لدرجة متقدمة من تحقيق مواهبه.	3.29	1.47
18- تعمل الجامعة على إشباع الحاجة للوصول لدرجة متقدمة من تحقيق قدراته.	3.69	1.66
19 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة للوصول لدرجة متقدمة من تحقيق التكامل.	2.11	0.26
20 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة للوصول لتحليل دوافعه ومشاعره.	2.98	0.77

21 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة للوصول لدرجة متقدمة من القدرة على حل المشاكل.	3.50	1.56
22 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة للوصول لدرجة متقدمة من القدرة على تحليل سلوكيات الآخرين.	3.72	1.88
الدرجة الكلية للمحور الثالث	3.12	0.27
المحور الرابع: الحاجة إلى التعلم والمعرفة.	/	/
23 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة لتحقيق المعرفة.	3.29	1.32
24– تعمل الجامعة على إشباع الحاجة لتحقيق المتعة.	3.35	1.42
25 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى التغلب على المشكلات والعراقيل.	3.96	1.97
26 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الرغبة في الإستطلاع.	2.65	0.85
27– تعمل الجامعة على إشباع الحاجة لتحقيق المعرفة بالبيئة المحيطة.	2.15	0.19
28 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة القيام بالمهمات التي تتطلب تفكيرا.	3.12	1.9
29 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى تعلم طرق تفكير جديدة.	3.90	1.92
30 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى إنجاز مشاريع.	2.55	0.29
31– تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى إنجاز المهمات المطلوبة.	2.15	0.12
الدرجة الكلية للمحور الرابع	3.22	0.21
المحور الخامس: الحاجة إلى التذوق الجمالي.	/	/
32 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى التمتع بالقيم الجمالية.	3.70	1.82

33 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى التمتع بالآداب.	3.66	1.79
34 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى التمتع بالفنون.	2.14	0.11
35 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الإبداع والتميز.	2.76	0.19
36 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى حب العمل والأداء.	2.27	0.09
37 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى الجمال.	2.18	0.29
38 – تعمل الجامعة على إشباع الحاجة إلى التذوق الفني.	2.32	0.30
الدرجة الكلية للمحور الخامس	**2.33**	**0.18**
الدرجة الكلية	**4.69**	**1.99**

يتبين من الجدول رقم (02) والذي يتعلق بالمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجات استجابات الطلبة في عينة الدراسة على استبيان دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لديهم، أن أهم الحاجات النفسية المشبعة لدى الطلبة من طرف الجامعة هي على الترتيب كالتالي: **الحاجة للحب والانتماء. الحاجة للأمن. الحاجة إلى التعلم والمعرفة. الحاجة إلى تقدير الذات. الحاجة إلى التذوق الجمالي.** بحيث بلغت متوسطاتهم الحسابية على التوالي **(4.37)**، **(3.29)** **(3.22)**، **(3.12)**، **(2.33)**. وهذا يدل على أن أهم دور تلعبه الجامعة في إشباع الحاجات النفسية هو إشباع الحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الأمن.

1-2 – عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :

نص الفرضية الثانية: * توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الطلبة الجامعيين لدور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية تعزى لمتغير الجنس*.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار"ت" لدلالة الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة من الجنسين على الاستبيان، وبعد المعالجة الإحصائية بنظام (SPSS، 20) تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح نتائج اختبار"ت" لدلالة الفروق بين الذكور والإناث من الطلبة في إدراك دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة.

نوع العينة	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	" ت "	مستوى الدلالة
الذكور	27	10.23	2.39			**غير دالة**
الإناث	81	18.47	4.14	106	0.214	**(0.01)**

يتبين من الجدول رقم (03) عدم وجود فروق بين الذكور والإناث من الطلبة في إدراك دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة، حيث أن قيمة "ت" المحسوبة تساوي (0.214) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير بوضوح إلى عدم وجود فروق في إدراك دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية بين الطلبة المنتسبين لجامعة أم البواقي يعزى إلى متغير الجنس.

2 – تفسير ومناقشة النتائج:

2 – 1 – تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: إن البيانات المتحصل عليها من خلال عرض النتائج الخاصة بالفرضية التي تنص على وجود للجامعة دور مهم في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة، وباستخدام **كل من** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والموضحة في الجدول رقم (02) والمتعلق بالتعرف على دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة لدى أفراد عينة الدراسة يتضح ما يلي:

أنه جاء إشباع الحاجة إلى الحب والإنتماء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.37)، وهذه القيمة المرتفعة تشير إلى أنّ الجامعة تسهم إسهاما كبيراً يوافق الدينامية النفسية لهاته الحاجة الهامة، حيث أنّ شعور الفرد بالانتماء وحب

الآخرين يضفيان عليهم أمناً نفسياً داخلياً يجعلهم يشعر بالأمان، وأنّ العالم من حولهم بخير لأنّ هناك من يحبهم ويحبونه ويفتقدهم ويفتقدوه، ومن خلال خبرات الباحثين في هذا المضمار فقد لمسا أنّ الشباب أصحاب الهوايات أكثر اجتماعية من غيرهم فهم ومن خلال ممارستهم للأنشطة يتفاعلون مع أعداد أكبر، ولا يتقيدون بجغرافية المكان فقد يصادق الواحد منهم أفراداً آخرين من محافظات أو جامعات أخرى. وترى الباحثتان أنّ أجواء الجامعة من خلال بعض أنشطتها الرسمية البحتة في المحاضرات والامتحانات والأنشطة العلمية، تدعم التعارف وتوسيع دائرة الصداقة بينهم.

ولقد جاء إشباع **الحاجة إلى للأمن** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.29) مما يشير أنّ الجامعة تلعب دورا مهما في إشباع هذه الحاجة الضرورية والتي تتمثل في محاولة تامين حياة الفرد وحمايتها من أية أخطار قد تحدق به و في توفير بيئة آمنة وعمل مستقر يتوفر فيها المن الوظيفي والاستقرار والأجر الكافي للفرد و كذلك الحصول على التأمين المختلفة كالتامين الصحي والتامين من البطالة والشيخوخة و غيرها،

أما دور الجامعة في إشباع **الحاجة إلى التعلم والمعرفة** فقد احتل الترتيب الثالث إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.22)، حيث تلعب الجامعة دورا في تزويد الطالب الجامعي بالمعلومات والمعرفة في مجال النشاط الذي يمارسه، بل ودفعته إلى الاستزادة في مجالات أخرى أو قريبة من النشاط الذي يمارسه، وفي هذا دلالة على رضاهم عن نتائج هذه الأنشطة والتي توسع من دائرة المعرفة لديهم وثري معلوماتهم لا سيما وأنّ الجامعة تنتدب العديد من المدربين المؤهلين للعمل مع الطلبة في النشاطات المختلفة.

وبرغم احتلال **الحاجة إلى تقدير الذات** في المرتبة الرابعة إلا أنّ إشباعها لدى الطلبة جاء بمتوسط حسابي قدره (3.12)، وترى الباحثتان أنّ هذه دلالة تعتبر مرتفعة نسبيا، و توحي بأنّ الطالب يجد نفسه في الجامعة محققا لذاته، فهي تسهم

في تقديره لنفسه واحترامه لذاته وتتيح له فرصة الانجاز، لاسيما عند تقدير الآخرين له وخصوصاً في الأنشطة التي تمارس أمام الجماهير مباشرة كالأنشطة الرياضية وإلقاء الشعر والخطابة، وكثيراً ما تقوم إدارة الجامعة بتقدير هؤلاء الطلبة وتكريمهم بنشر أخبار انجازاتهم وتقديم لهم بعض المنح، وهذا كله من شأنه الإسهام في تقدير الفرد لنفسه ورضاه عن أدائه واعتداده بإنجازاته.

أما في المرتبة الخامسة والأخيرة فقد جاء فيها إشباع الحاجة إلى التذوق الجمالي بمتوسط حسابي تقديره (2.33)، وترى الباحثان أنّ ذلك قد يعود لكون التذوق الجمالي يدل على مستوى متقدم من التعلم، وهو يزيد من إحساس الفرد بالجمال من حوله، وتقدير الأداء والدقة في تقييم الأعمال ليصل بالفرد للقدرة على النقد والتمييز بين الجيد والرديء، وهذا ما لاتوفره الجامعة العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة.

وعلى كل تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة **(البيطار، 2003)** حاولت الدراسة التعرف على مدى تحقيق الجامعات الفلسطينية لحاجات الطلبة النفسية والاجتماعية متتبعة (108) طالباً وطالبةً من جامعة النجاح الوطنية خلال السنوات الدراسية " من السنة الثانية وحتى التخرج" وأثبتت الدراسة أنّ الجامعة أسهمت في تحقيق الحاجات النفسية للطلبة خلال السنوات المذكورة لكن لم تصل الفروق للدلالة الإحصائية، وأظهرت النتائج ارتفاع متوسطات تنمية الكفاءة والتعامل مع العواطف وتنمية الاستقلالية.ودراسة **(شيلدون وبيتن كورت Sheldon & Bettencourt، 2002)** وهدفت لكشف مدى الرضا عن إشباع الحاجات الإنسانية وعلاقتها بالرفاهية في ضوء الانضمام إلى الجماعات، وتكونت العينة من (144) طالباً من قسم علم النفس في جامعة ميسوري، واستخدم الباحثان مقياس الحاجات لديسي وريان (Deci & Ryan) وأظهرت النتائج أنّ الطلبة المنضمين لجماعات رسمية كانوا أكثر رضاً عن اشباعهم لحاجاتهم النفسية وأكثر إحساسا بالرفاهية.ودراسة **(شوكت، 2000)** والتي هدفت إلى التعرف على

الحاجات النفسية ومصادر إشباعها لدى طلاب وطالبات الجامعة وتوصلت إلى وجود فروق بين الذكور والإناث لصالح الإناث، وأنّ ترتيب الحاجات لدى الإناث كان كالتالي الترفيه ورضى الوالدين أما الذكور فكانت الحاجة للقيادة وتحقيق الذات والعمل (الطهرواي، وأبو كوش، 2013، ص ص 128- 129).

2 – 1 – تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: إن البيانات المتحصل عليها من خلال عرض النتائج الخاصة بالفرضية الثانية باستخدام اختبار"ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات الذكور وبين متوسطات درجات الإناث من الطلبة في إدراك دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية والموضحة في الجدول رقم (03) والذي يظهر عدم وجود فروق ذات إحصائية بين الذكور والإناث من الطلبة، حيث كانت قيمة "ت" (0.214) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، وتشير هذه النتيجة إلا أنّه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) في إدراك دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة، ويعزى ذلك إلى أنّ الطلبة (ذكور، إناث) في جامعة أم البواقي يعيشون نفس الواقع والمناخ التعليمي في الجامعة ويتأثرون به، وبالأساليب التدريسية المتبعة من طرف أعضاء هيئة التدريس على اختلاف رتبهم العلمية، والمكتبة الجامعية، والأنماط الإدارية، والأنشطة الطلابية، ويتفاعلون مع كل أحداث الحياة الجامعية بدرجة متساوية.

بالإضافة إلى التقارب في مستوى النضج والوعي لدى الطلاب والطالبات، وأخيراً وحدة الحال في الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المجتمع الجزائري بصفة عامة وفي ولاية أم البواقي بصفة خاصة، وعلى كل نفسر هذه النتيجة بأنّ إشباع الحاجات النفسية لا يقتصر على جنس الطالب دون الجنس الآخر، إضافة إلى أنّ جميع أفراد العينة يعيشون في ظروف ومناخ متشابه، مما يجعل اشباع الحاجات من طرف الجامعة بين الطلبة متقارب بغض النظر عن اختلاف جنسهم.

التوصـــيات: في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يمكن تقديم جملة مـــن التوصيات من أجل تفعيل دور الجامعة في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة:

- حث الجامعات بمزيد من الاهتمام بالأنشطة الطلابية لدورها العظـــيم فـــي إشباع الحاجات النفسية للطلبة.
- تعزيز قيم التعاون والتكامل الاجتماعي.
- نشر الثقافة الإنسانية داخل الحرم الجامعي.
- ضرورة تعيين مرشدين نفسيين في الجامعات لتقديم خدمات نفســـية للطلبـــة ومساعدتهم على إشباع حاجاتهم النفسية.
- زيادة الاهتمام من الإدارة الجامعية بالمنهجية العلمية والقيام بأبحاث علميـــة لتقدير الاحتياجان النفسية والترويحية لطلبة الجامعة.
- إعداد مقررات دراسية تهدف إلى إشباع الحاجات النفسية.
- عقد الأيام الدراسية والملتقيات العلمية التي تتعلق بثقافة طرق وأساليب تحقق إشباع الحاجات النفسية للطلبة.

خاتمة: يتضح لنا من العرض السابق أنّ للجامعة دور بالغ الأهمية في إشباع الحاجات النفسية لدى الطلبة، والنتائج المستخلصة من الدراسة الحالية تؤكد ذلك فدورها في المجتمع يشكل الأساس الحقيقي لقوة الأمة ومجتمعها، فالجامعة تعد أهم الروافد التابعة للمؤسسات التعليمية في تعديل وإصلاح السلوك ويعول عليها المجتمع كثيرا، وهي مكملة لدور الأسرة وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتجتمع معهم في شراكة تربوية هامة اتجاه الأبناء، من خلال العمل على إشباع عدة حاجات نفسية لدى الطلبة المنتسبين لها، فتقدم الفرد وتحقيقه لأعلى الدرجات العلمية، ونجاحه في شتى مجالات الحياة، مرهون بمدى إشباعه وتلبيته لحاجاته النفسية .

وفي الأخير نريد أن نشير إلى أنّ هذه الدراسة مجرد محاولة للتعرف على دور الجامعة في إشباع الحاجات لدى الطلبة، وبالتالي فنتائجها غير نهائية تبقى بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة بغية الوصول إلى ضبط أكثر لهذه المتغيرات بتحسين شروط البحث كتطبيق الأدوات على عينة أكبر حجما لتكون الاستفادة من نتائجها أكثر.

قائمة المراجع:

- ابريعم، سامية.(2012/2011).إدراك الأبناء لأساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالشعور بالأمن النفسي

(دراسة ميدانية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر

- أبو عراد، صالح.(د.ت).دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري (تصور مقترح).المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 27(52)، 223-263.

- الجرجاوي، زياد بن علي بن محمود.(2010).القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، سلسلة أدوات البحث، الكتاب الأول، ط02، مطبعة أبناء الجراح، غزة..

- الحربي، فهد.(2015).التسامح والرضا عن الحياة لدى معلمي التعليم العام بمحافظة النبهانية.رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- السرسي، أسماء وعبد المقصود، أماني(2000): دراسة الحاجات النفسية لدى الأطفال في مراحل تعليمية متباينة، مجلة كلية التربية، ع24، جامعة عين شمس.
- الطهرواي، جميل حسن، وأبو كوش، يوسف أحمد.(13/12 / شباط 2013). دور الأنشطة اللامنهجية في إشباع الحاجات النفسية لدى طلبة الجامعة الإسلامية في ضوء نظرية ماسلو (Maslow)، المؤتمر الدولي الأول لعمادة شئون الطلبة والمعنون بطلبة الجامعات الواقع والمأمول، جامعة غزة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- باكير، عايدة.(د.ت).تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والإتجاهات العالمية الحديثة.تم استرجاعها في تاريخ25 جويلية، 2016 من

www.qou.edu/arabic/…/socialResponsibilityConf/dr_ayddaBakeer.pdf

- توق، محي الدين، وعدس، عبد الرحمن (1984) أساسيات علم النفس التربوية، دار جون وأيلي وأبنائه للطباعة والنشر، الأردن.
- مكي، سهام (1996) دراسة استطلاعية لبعض الحاجات النفسية لدى الشباب المدمنين في مقارنتهم بغير المدمنين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر.
- ميسون، كريم ضاري(2002): التحصيل الدراسي وعلاقته بسلوك العزلة والحاجات الإرشادية للطالبات في مدارس المتميزات وأقرانهن في المدارس الاعتيادية الأخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات– جامعة بغداد.

دراسة تحليلية لمدى مساهمة الجامعة الجزائرية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

د. شريف مراد أ. صفا فرحات د. جنينة عمر
ج. محمد بوضياف المسيلة ج. فرحات عباس سطيف- 1 ج. تبسة، الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث تطرق المحوران الأول والثاني إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من الجامعة والتنمية الاقتصادية، أما المحور الثالث فخصص إلى تقديم الجامعة الجزائرية ومختلف المجهودات التي بذلتها لتحقيق التنمية الاقتصادية لنقوم بعدها بمحاولة التعرف على مدى مساهمة الجامعة بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي الأخير تمّ الوصول إلى جملة من التوصيات والاقتراحات

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقتصادية، الجامعة، الجزائر

résumé: Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'université dans la réalisation du développement économique en Algérie. Pour atteindre cet objectif, nous avons divisé cette recherche en trois axes principaux; les deux premiers axes traitent les concepts de base liés à l'université et au développement économique. Le troisième axe est dédié à la présentation de l'université algérienne et de ses divers efforts pour parvenir à un développement économique. Puis, nous avons essayé de déterminer l'ampleur de la contribution de l'université en général et de l'université algérienne en particulier dans la réalisation du développement économique. Enfin, un ensemble de recommandations et de suggestions a été formulé.

Mots-clés: Développement économique, Université, Algérie

مقدمة: إنّ التطورات الحالية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم بفضل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الناتج عن البحوث العلمية التي أصبحت أداة حاسمة لمعظم دول العالم لأنها تلجأ إلى البحث العلمي لتحقيق رقيها وإزدهارها ووصولها إلى مرحلة الاقتصاد المعرفي المبني على المعلومة، إضافة إلى هذا أصبحت دول العالم اليوم تركز على كفاءة العنصر البشري في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية والتوجه إلى تكوين العنصر البشري المتخصص في كل مناحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية وهذا من خلال تدشين وبناء الجامعات التي تساهم بشكل كبير في تكوينهم علميا ومعرفيا، وهذا ما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والرفاهية الإجتماعية.

إذن يمكن القول أن الجامعات ومراكز البحث وما تقدمه من أبحاث علمية تلعب دورا كبيرا وهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق أصبحت معظم دول العالم تخصص ميزانيات ضخمة لتمويل الجامعات ومراكز البحث العلمي لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء وكذا الدور الأساسي الذي تلعبه في كل مجالات الحياة في الدولة (السياسي القانوني الإقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...). وفي هذا الإطار تظهر العلاقة بين الجامعة ومخرجاتها والمتمثلة في أبحاثها العلمية وبين التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا البحث أن نعرف واقع مخرجات الجامعة الجزائرية ومدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

أولا. إشكالية الدراسة: تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالجامعة، وفيم تتمثل وظائفها؟

2. ما المقصود بالتنمية الاقتصادية، وما هي أهدافها؟

3. هل تتمكن الجامعة فعلاً من تحقيق التنمية الاقتصادية؟

4. ما واقع مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ثانيا. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تحوي جانبين أساسيين هما: الجامعة والتنمية الاقتصادية، فأهمية الدراسة تكمن من أهمية الجامعة بإعتبارها من أهم المؤسسات العمومية التي تسهم في تنمية كل دول العالم. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديم الجامعة الجزائرية ومحاولة معرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تعريف الجامعة، أهدافها ومختلف الوظائف التي تقوم بها.

2. عرض مفهوم كل من التنمية والتنمية الاقتصادية والتطرق إلى أهم أهدافها؛

3. تقديم الجامعة الجزائرية ومختلف المجهودات التي بذلتها لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

4. التعرف على مدى مساهمة الجامعة بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعا. المنهج المستخدم: تم استخدام المنهج الوصفي لتناول مشكلة الدراسة من كل جوانبها، بالاعتماد على مختلف وسائل جمع المعلومات مثل: الرسائل الجامعية الملتقيات والمجلات العلمية والمواقع الإلكترونية.

خامسا. محتوى الدراسة: بهدف الإلمام الجيد بالموضوعُ قسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، كالتالي:

1. **الجزء الأول:** المفاهيم الأساسية للجامعة.

2. **الجزء الثاني:** المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية.

3. **الجزء الثالث:** الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجزء الأول: المفاهيم الأساسية للجامعة

أوّلا: مفهوم الجامعة: لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة وذلك لتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية تعرض التعليم العالي، وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والمساهمة في التنمية الإجتماعية للمجتمع، أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما بأقل تكاليف ممكنة. فالجامعة إذا مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية. وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها، تلك الاستقلالية التي لا تقطعها عن المجتمع بل توثق إنتماءها إليه وتجعلها جزءا لا يتجزأ منه، فهي مرآة عاكسة لما يحدث في المجتمع؛ تتأثر بكل ما يحدث فيه من توترات وصراعات كما تتأثر بكل التطورات الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، وتؤثر بما تنتجه من رأس مال بشري ومنتجات معرفية من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة1.

وفيما يلي نقدم بعض التعاريف لمصطلح الجامعة2:

يعرف Remon Macia Manso الجامعة على أنها "مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا".

ويعرف Lobokowiz الجامعة في تصورها الأول بأنها "الجمعية الإنسانية الوحيدة أين يجتمع الأشخاص فقط من أجل المعرفة، فهي تمثل نظرية مؤسساتية".

أما المشرع الجزائري فقد اعتبر الجامعة "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، وهي بذلك وصفت تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحدودة من طرفها".

ومن هنا يمكن اعتبار الجامعة أنّها المجال الذي يضم كل الشعب العلمية والعلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدعم من طرف الدولة من أجل تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ودفع البلاد نحو التقدم الثقافي والتكنولوجي.

ثانيا: وظائف الجامعة: للجامعة خمس وظائف رئيسية تتمثل في[3]:

1. التدريس (تخريج أفراد ذوي تعليم عالي المستوى): يتمثل هذا الدور في تخريج نخبة للمجتمع كانوا قد تلقوا تكويناً، وتتناسب جودة مخرجات الجامعة من الأفراد لجودة العمليات التدريسية والبرامج وتكوين الهيئة التدريسية في الجامعة ومدى تأهيلهم.

2. إجراء البحوث والدراسات: ويقصد بذلك البحوث التي يقوم بها الطلبة في التدرج أو طلبة الدراسات العليا وحتى الأساتذة، بالإضافة إلى المؤتمرات والأيام الدراسية والملتقيات والمجلات التي تقوم بنشرها الجامعة.

3. المساهمة في صياغة وصقل الهوية الوطنية: يحاط الشاب الجزائري اليوم بأربع هويات رئيسية: الهوية العربية، الهوية الوطنية، الهوية الإسلامية والهوية العالمية. فالهوية الوطنية ترتكز على الحدود السياسية للدولة وتبنى على الانتماء والولاء والمواطنة في الدولة. أما الهوية العربية فتركز على التماثل في الحضارة واللغة والثقافة ومن ثم هدف الوحدة العربية. على حين أن الهوية الإسلامية هي ذات الأساس الإسلامي والحضارة الإسلامية التي بناها العرب في الأساس، ومن ثم هي ترتكز على العقيدة أكثر من الوطنية أو القومية ويميل العديد من الشباب إلى هذا الاتجاه. أما الهوية العالميّة، فإنه في ظل ظروف التحول نحو العالمية في كافة مناحي الحياة تزداد المؤثرات الخارجية على القيم السياسية لكافة المواطنين، ومن

ثم الشباب لا سيما شباب الدول النامية الذي أصبح في ظل العولمة مشتتا ما بين قيمه الموروثة والقدرة على التوافق مع الحضارة العالمية الجديدة بكافة جوانبها التكنولوجية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية،...إلخ.

4. التنسيق مع احتياجات التنمية المحلية: للتعليم العالي دور رئيسي في المشاركة في عملية التنمية المحلية ومساعدة المجتمع المحلي على مواجهة التحديات الراهنة، عن طريق التعليم ويكون ذلك بوضع برامج توعية اقتصادية، ثقافية، بيئية وغيرها من خلال التظاهرات والأبحاث التي تقوم بها الجامعة، حيث يمكنها النهوض بالمجتمع اقتصاديا وثقافيا، والذي يرفقه إثراء وتعزيز للبحث العلمي.

5. التعامل مع الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع: يمكن للجامعة الإسهام في زيادة المستوى الفكري والثقافي عن طريق إحداث تنمية ثقافية للمواطن عن طريق الانخراط بقدر كافٍ وخدمة الجمهور، سعيا لتعزيز المستوى الثقافي العام.

ويعتبر تشجيع البحث العلمي والنهوض بالمجتمعات وتوظيف التكنولوجيا الحديثة ووسائط الاتصالات المتنوعة وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية واستخدام الوسائط الثقافية والإنترنت ونشر الوعي التكنولوجي وتطوير مهارات استخدامه من أهم مهام الجامعات تجاه مجتمعاتها، حيث تعتبر الجامعة قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده، كما أنها تعمل على تعزيز الهوية الثقافية الموجودة على الصعيد الوطني والقومي والإسهام في التنمية الاجتماعية والثقافية. هنا تظهر قدرات الجامعة على تخريج الكفاءات اللازمة في المعارف المختلفة للمجتمع التي تكفي حاجاته.

والشكل التالي يوضح وظائف الجامعة:

الشكل رقم (01): وظائف الجامعة

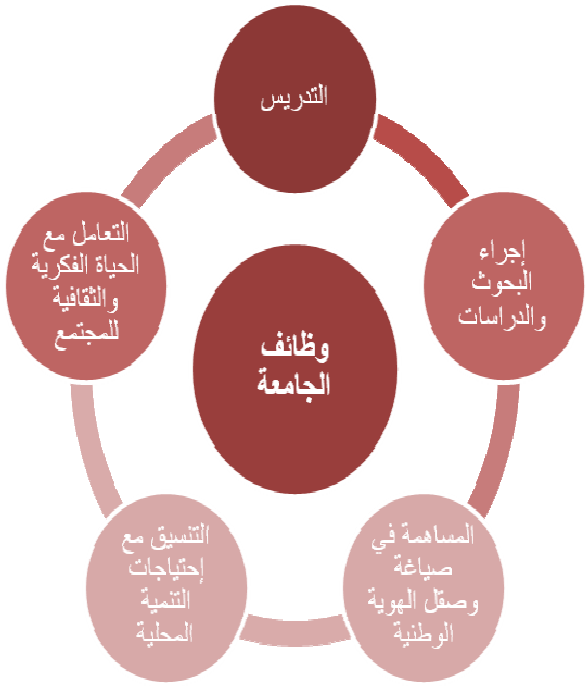

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

هواري عامر، هواري عبد القادر، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع، الملتقى الدولي حول: أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات "نظم الابتكار، الجامعة والإقليم"، جامعة برج بوعريريج وجامعة غرب إنجلترا بريستون، ص ص. 07-08.

ثالثا: أهداف الجامعة: تتمثل أهداف الجامعة في[4]:

1. التركيز على القابلية المعرفية العامة .
2. القابلية لحل المشاكل .
3. تحصيل المعارف الخاصة .

4. تنمية الكفاءات الضرورية خاصة في ظل إنفجار المعلوماتية .
5. متابعة تطور الخريطة المعرفية .
6. البحث ورفع المستوى الثقافي للمجتمع .
7. ترقية الثقافة الوطنية والإهتمام بكل فعل للتحسيس والتحديد والتكوين الدائم .
8. السعي وراء البحث العلمي والفكر .
9. المشاركة في النشر العام للمعارف وفي إعدادها وتطويرها .
10. تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الوطنية تطابقا مع الأهداف المحددة من طرف التخطيط الوطني .
11. تزويد الطلبة بطرق البحث العلمي .
12. ضمان نشر الدراسات ونتائج الأبحاث.

الجزء الثاني: المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم التنمية: التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى".

وهي تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول به إلى مستوى معين من المعيشة".

وحسب الأمم المتحدة هي "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والاسهام في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

أي هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الفضلى لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية

تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الإرتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك أنّ حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة[5].

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف على أنها "العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الإقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية".

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها "عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تبعا على هذا ارتفاع في مستوى نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية[6]".

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".

وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد وإستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة"[7].

إنّ مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي؛ حيث أنّ التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة على نمو مصاحب بالسعي إلى[8]:

1. إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج، مع ما يقتضيه من إعادة توزيع لعناصر الإنتاج بين القطاعات .

2. ضمان الحياة الكريمة للأفراد .

3. ضمان إستمرارية هذا النمو، من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقي بعد حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

والجدول التالي يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع؛ • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛ • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد؛ • لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده؛ • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛ • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة؛ • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، متواجد على الموقع الإلكتروني: http://www.alukah.net/culture/0/78320/، تاريخ الاطلاع: 2018/03/25 على الساعة: 13:36.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية: تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي[9]:

1. زيادة الدخل القـــومي: هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تسهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضـــعف الاقتصاد المحلي.

2. إستثمار الموارد الطبيعية: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول؛ عن طريق دعـــم البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتـــاج والخـــدمات العامة.

3 . دعم رؤوس الأموال: يهتم هذا الموقف بتوفير الـــدعم الكـــافي لـــرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفا وعجزا بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطـــات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل: السندات.

4. الاهتمام بالتبادل التجاري: هذا الهدف خاص بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعـــة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بـــين الـــدول الناميـــة والدول الأخرى، وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولـــة، تســـاعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.

5. معالجة الفساد الإداري: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحد من إنتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده وتسهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز نمـــوه وازدهـــاره فـــي المجالات كافة.

6. إدارة الديون الخارجية: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليـــة المدنية على حكومات الدول النامية والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة

لتسديد هذه الديون، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.والشكل التالي يوضح أهداف التنمية الاقتصادية:

الشكل رقم (02): أهداف التنمية الاقتصادية

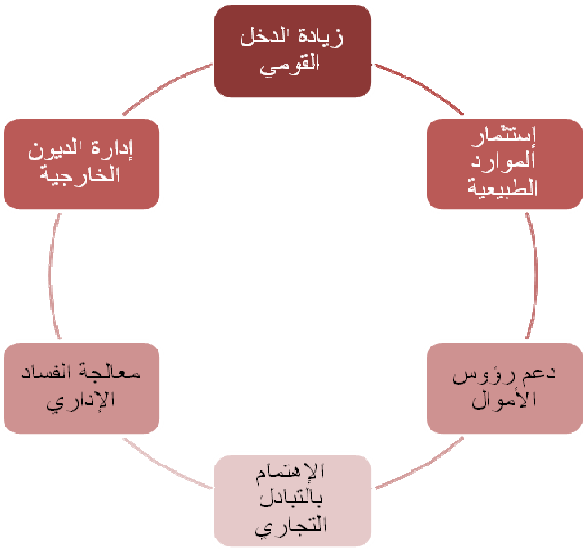

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

مجد فرارجة، مفهوم التنمية الاقتصادية، متواجد على الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9، تاريخ الإطلاع: 2018/03/25، على الساعة: 12:27.

الجزء الثالث: الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

أولا: تقديم الجامعة الجزائرية: عرفت الجزائر التعليم العالي منذ 1877م وأصبحت في عاصمة الجزائر جامعة شاملة ومركزية منذ 1990م سميت بـ "جامعة الجزائر المركزية"، كما عرفت تطورات جذرية بعد الاستقلال سنة

1962م، كان أهمها الانتقال من القليل من المراكز الجامعية إلى شبكة وطنية معتبرة من الجامعات الكبرى. ترسخ الطرح والمفهوم المعاصر والحداثي للجامعة الجزائرية تبعا لما ورد في المرسوم رقم 03-579 المؤرخ في 23 أوت 2004 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، حيث تعد الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

لقد شهد النظام الجامعي في ظل الاستقلال توسعا كبيرا، حيث انتقل عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر من جامعة واحدة غداة الاستقلال موروثة عن الحقبة الاستعمارية هي جامعة الجزائر، إلى جامعة وهران سنة 1966، ثم جامعة قسنطينة سنة 1967، حتى بلغ عدد الجامعات سنة 1977 ست جامعات، وبحلول عام 2014 أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تتضمن (97) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على (48) ولاية تضم (48) جامعة و(10) مراكز جامعية و(20) مدرسة وطنية ومدرسة عليا و(7) مدارس عليا للأساتذة و(12) مدرسة تحضيرية مدمجة و(4) ملحقات، ولم يتحقق هذا الكم من المرافق إلا بفضل الاستثمار العمومي في قطاع التعليم العالي بفضل سياسة الإنفاق العمومي.

كان التكوين الجامعي في الجزائر جد متأخرا، حيث لم يتعد عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالبا، يؤطرهم (298) أستاذا معظمهم أجانب، وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لتصل إلى (1401700) طالبا في مرحلة ما قبل التدرج للسنة الجامعية 2011-2012. وفيما يخص البحث العلمي في الجزائر، فقد أبرز القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي، التطور الملحوظ في تنظيم البحث العلمي وتطويره بالجزائر، فقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية 1998-2002 التي حدد لها ثلاثون برنامجا وطنيا للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي والبحث التكنولوجي للتنمية والبحث التطبيقي.

مع ما ذكر فإن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول وفق المقاييس الدولية، ولتجاوز هذه النقائص أجريت تعديلات على البرنامج الخماسي 1998–2002 وفقا للقانون رقم 05/8، واعتماد برنامج خماسي ثان للبحث العلمي 2012/2008، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ووضع أهداف طموحة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيق تلك الأهداف[10].

ثانيا: دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية: لا شك أن التنمية تعتمد على مجموعة من العوامل، على غرار رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التقني والتكنولوجي، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع. فالتنمية لا تحتاج فقط إلى متطلبات مادية بالدرجة الأولى بل تتصرف إلى وجود رأس مال بشري مؤهل في إطار تقوية مجتمع المعرفة، وبناء ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يجعل من الفرد محور هذه العملية. وهي من الأهداف التي ركزت عليها مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، والتي بدأت في الصدور كل سنة بداية من سنة 2001، والتي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية البشرية والرفاه البشري إنطلاقا من عدة مؤشرات، ومن بين أهم هذه المؤشرات التعليم العالي.

يمكن القول أنّ التنمية والجامعة (التعليم) تلتقيان في عنصر مشترك وهو الإنسان، بحيث أنّ التعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، كما أنّ التنمية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع، وإتاحة التقدم والتطور له، والدفع به إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، هذه الأخيرة تتوقف فعاليتها ونجاعتها على وجود الجامعة كمؤسسة تعليمية في تنمية المورد البشري وتأهيله بأن يكون قادرا على التكيف مع المتطلبات العصرية للنهوض بالتنمية والتي بات الإنسان محورا أساسيا لها، بحيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 تحت عنوان "مشاركة الناس" بأن التنمية البشرية هي "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"، وهو ما يعني الاستثمار في

قدرات البشر وإعطاء الفرص لهم[11]. ومن بين الوظائف التي يسهم بها التعليم العالي الجامعي في تحقيق النمو الاقتصادي ما يلي[12]:

تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة التي يتطلبها سوق العمل والتقدم التقني، من خلال البرامج التدريسية والبحثية، وهذه المهارات المكتسبة ليست مجرد مهارات فنية مطلوبة لتأدية أعمال بعضها ولكنها بالإضافة إلى ذلك مهارات عامة ومستدامة قد تكون مفيدة أكثر على المدى البعيد، علاوة على ذلك يكسب الدارسين النظام في العمل لأن الالتزام والعزيمة مطلوبان لاستكمال الدراسة لمدة معينة ونتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بغية التقدم تضمن ممارسات فاعلة في العمل، ويتجلى إسهام البحث العلمي في استخدامه المباشر من قبل المجتمع بصفة عامة، ومن خلال الأعمال التي يؤديها الباحثون لقطاع الصناعة والحكومة والمنظمات التطوعية؛

المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة القطاعات، الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة؛

إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري وتنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها؛

إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي، مما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن وحتى إرساء الديمقراطية الصحيحة لتحرير الصناعة من الضغوطات البيروقراطية، فهناك من يقول: "كلما تعلم الإنسان زادت حريته" وهذا يعني ارتباط

الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا يصبح التعليم ومؤسساته التعليمية وظائف هامة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وإنتاجا) والتنمية الاجتماعية صناعيا ليست مقتصرة على حقل التقنية رفيعة المستوى، ولكن العلوم التقنية تهدف إلى احتلال منطقة مركزية في القطاعات الجديدة، مما يعطي دفعة إلى النمو الصناعي المتجه إلى أعلى في الغالب على العقود القليلة الماضية (صناعة الأدوية تطوير الأدوات العلمية، المواد الجديدة وغيرها).

كما يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورًا أساسيًا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكنأنّ تسهم في رقي مجتمعاتها وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة. وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءًا أساسيًا من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطًا أساسيًا لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتنفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حوالي (0.4%) – (0.6%) من مجمل الإنفاق العام على

البحث والتطوير يتم توظفيها لأغراض التنمية المختلفة فضلا عن إثرائهـــا للمعرفـــة وإنمائها وإسهامها في حلّ المعضلات وتطوير المنتجات، كما تسهم في بناء القـــدرات العلمية للشباب، وتكوّن أجيالا من الباحثين لرفع مسيرة التنمية عبر برامج الدراســـات العليا [13].

والشكل التالي يلخص ما سبق:

الشكل رقم (03): دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

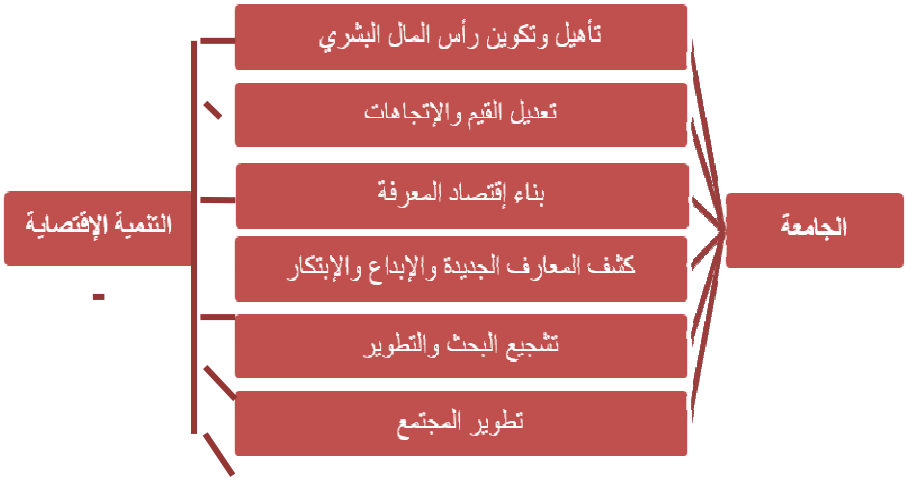

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية: بالعودة إلى علاقة الجامعة بالتنميـــة الاقتصادية في الجزائر فتجدر الإشارة أولا إلى أن ظهور الجامعة الجزائرية بـــالمفهوم الفعلي كان مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ومـــع إطـــلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971، فكانت متطلبات نموذج التنمية الـــذي تم الشروع في تنفيذه إبتداءً من إطلاق المخطط الثلاثـــي الأول ســـنة 1967 تفـــرض إعادة هيكلة عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام ولمنظومة التعليم العالي بشـــكل خاص، وبالفعل فإن مخطط التصنيع الذي تم تصميمه لتنمية الاقتصاد الوطني قد نـــتج عنه حاجة ملحة لإطارات سامية، ومن ثم تحديد توجه جديد ومهام جديدة أوكلت إلـــى

منظومة التعليم العالي، حيث تمت إعادة هيكلة هذه وفق أربعة محاور رئيسية: إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة، تكثيف النماء في التعليم العالي وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية. وتوالت بعدها العديد من القوانين والإصلاحات في إطار منظومة التعليم العالي، غير أنّ هذه الإصلاحات تبقى هيكلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولم تبلغ أهداف التنمية الاقتصادية انطلاقا من تطوير منظومة البحث العلمي في الجزائر.

لقد كشفت مختلف التقارير الدولية أن البحث العلمي يسهم ما بين (25) و(45) بالمائة في النمو الاقتصادي، غير أن الجزائر لم تتمكن من تسجيل سوى (0.22) بالمائة كإنجاز في الفترة ما بين 1998–2002 وهو بطبيعة الحال رقم ضعيف جدا ولا يعكس حجم الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، بحيث يأخذ ذلك حصة معتبرة من الميزانية العامة للدولة كل سنة. وقد استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من برامج هامة؛ ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) تم منح التعليم العالي (18.9) مليار دينار جزائري، ومنح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى، حيث خصص له حوالي (12.38) مليار دينار جزائري، وأما في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005–2009) بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي معا (154.63) مليار دينار جزائري، في حين أنّ برنامج التنمية الخماسي (2010–2014) خصص للبحث العلمي وحده حوالي (100) مليار دينار جزائري. إلا أنه رغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، والتي تطورت عما كانت عليه، تبقى غير كافية، فنسبة (01%) لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث المعدل العام الدولي يبلغ (03%)، وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين (04%) و(4.3%). ومع ذلك كله يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعليم العالي والبحث العلمي أحدثت تنمية على المستوى الفردي والشخصي ولم تؤد إلى التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة القطاعات[14].

إن الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية تعاني من بعض المشكلات وتواجه بعض التحديات التي تحول دون تحقيقها[15] للتنمية الاقتصادية المطلوبة نبرز أهمها فيما يلي[16]:

التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، فلقد سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج مشاريع الثورة الاشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك كما شهدت في فترة الثمانينات إضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية وبربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية من مخلفات العشرية السوداء، حيث مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد منها الجامعات ففي هذه الفترة تم اغتيال أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، ما دفع الكثير منهم إلى الهجرة للخارج، مما انجر عنها ما يلي:

1. نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية .

قلة تسجيل براءات إختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية .

2. غياب سياسة تثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى غياب التنسيق.

3. مشكلة المناهج التعليمية التي تعاني من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، فهي عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع .

4. انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة والاعتماد على النقل الحرفي لمقررات وبرامج الدول المتطورة، والتي لا تتوافق مع مستوى الطالب الجزائري وبيئته التعليمية .

5. عدم الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية، وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي للطلاب وضعف الكفاءة الداخلية (ارتفاع معدل التسرب)

والكفاءة الخارجية (اختلال في تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل) .

6. ضعف المؤسسات المنوطة بعملية التنمية الصناعية، مثل:

7. ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية .

8. ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية .

9. عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم إقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها .

10. ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية وتفضيل الخبرة الأجنبية؛

11 إنشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية وعدم الإهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي.

13. التطور المتسارع في بعض القطاعات الإنتاجية من جهة، وضعف مساهمة الجامعة في التعامل مع المشاكل التي تنجم عن هذا التطور من جهة أخرى .

14. عدم ملائمة ومواكبة المناهج التعليمية لواقع القطاعات الصناعية.

خاتمة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

- الجامعة هي تلك المؤسسة المدعمة من قبل الدولة، والتي تهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعياً ودفع البلاد نحو التقدم الثقافي والتكنولوجي ؛
- للجامعة خمس وظائف رئيسية: التدريس (تخريج أفراد ذوي تعليم عالي المستوى)، إجراء البحوث والدراسات، المسهمة في صياغة وصقل الهوية الوطنية التنسيق مع احتياجات التنمية المحلية والتعامل مع الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع؛
- تسعى الجامعة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: رفع المستوى الثقافي للمجتمع، تنمية الكفاءات الضرورية وتحقيق القابلية لحل المشاكل ؛
- تعتبر التنمية الاقتصادية من الركائز الأساسية لأي تنمية، وهي عبارة على عملية يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم عن طريق إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية ؛

- تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها: زيادة الدخل القومي وإستثمار الموارد الطبيعية ؛
- تلتقي التنمية والجامعة (التعليم) في عنصر مشترك وهو "الإنسان"، بحيث أن التعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها كما أن التنمية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع، وإتاحة التقدم والتطور له والدفع به إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ؛
- تساهم الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال: تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة التي يتطلبها سوق العمل والتقدم التقني، إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في مختلف القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي، مما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.
- تعتبر الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛
- البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول وفق المقاييس الدولية، فعلى الرغم من كل المجهودات التي تقوم بها الدولة، تبقى الجامعة الجزائرية تواجه بعض المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها للتنمية الاقتصادية، مثل: التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية مشكلة المناهج التعليمية التي تعاني من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة والاعتماد على النقل الحرفي لمقررات وبرامج الدول المتطورة، عدم الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية، ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية وعدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.

إنطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح الاقتراحات التالية:

1. ضرورة إعطاء الأولوية للجامعة عند صياغة الخطط الإستراتيجية.
2. ضرورة تحسين جودة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية.
3. تشجيع إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
4. تشجيع تسجيل براءات اختراع جزائرية ومحاولة تثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي.
5. وضع برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية وضرورة تطابقها مع الحاجات التنموية للبلد.
6. تنظيم وتخطيط البرامج بشكل دقيق حتى تتماشى مع مستوى الطالب الجزائري وبيئته.
7. الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.
8. ضرورة مساهمة المؤسسات الصناعية في تمويل المشاريع البحثية.
9. تقوية العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية.
10. محاولة كسب ثقة المؤسسات الصناعية فيما يخص الأبحاث والدراسات العلمية.
11. العمل على تقوية الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية.
12. ضرورة تركيز الجامعات الجزائرية على الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي وعدم انشغالها بالتدريس والأطر النظرية فقط.
13. العمل على معالجة المشاكل التي أدت إلى هجرة الأدمغة والشباب إلى الخارج من أجل طلب العلم.

قائمة المراجع:

[1] نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف -1، ص ص. 44-45.

[2] أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية - دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، ص. 29.

[3] هواري عامر، هواري عبد القادر، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع الملتقى الدولي حول: أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات "نظم الإبتكار، الجامعة والإقليم" جامعة برج بوعريريج وجامعة غرب إنجلترا بريستون، ص ص. 07-08، بالتصرف.

4 أيمن يوسف، مرجع سابق، ص ص. 35-36.

5 رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، ص ص. 02-03، مقال متواجد على الموقع الإلكتروني: http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/11/15، على الساعة: 12:18.

6 تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، بالتصرف، دراسة متواجدة على الموقع الإلكتروني:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf
تاريخ الإطلاع: 2017/11/15، على الساعة: 12:09.

7 رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، مرجع سابق، ص. 03.

8 جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، متواجد على الموقع الإلكتروني: http://www.alukah.net/culture/0/78320/، تاريخ الإطلاع: 2018/03/25، على الساعة: 13:36.

9 مجد فرارجة، مفهوم التنمية الاقتصادية، متواجد على الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%

D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8
%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF
%D9%8A%D8%A9%، تاريخ الإطلاع: 2018/03/25، على الساعة: 12:27.

10 الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص ص. 415-416، بالتصرف.

11عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2016، ص ص. 251- 252.

12أيمن يوسف، مرجع سابق، ص ص. 39-41، بالتصرف.

13عايدة باكير، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، دراسة متواجدة على الموقع الإلكتروني:

http://colleges.jazanu.edu.sa/saf/Documents/books/%D8%AF%D9%88%D
8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D
8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9
%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9.
pdf.17:59، تاريخ الإطلاع: 2017/11/14، على الساعة:

14عربي بومدين، مرجع سابق، ص ص. 252-255، بالتصرف.

15الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، مرجع سابق، ص ص. 415-416، بالتصرف.

16عربي بومدين، مرجع سابق، ص ص. 255-257، بالتصرف.

إشراك الجامعة الجزائرية في المحيط الاقتصادي

د. مسعودان نسمة د. كحيط إيمان

ج. باجي مختار عنابة، الجزائر

ملخص: تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع لبحث حاج اته وتوفير متطلباته.

ستتناول هذه المداخلة مفاهيم متعلقة بالجامعة ووظائفها؛ ثم علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي، الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع والمحيط الاقتصادي من خلال وظيفتها الثالثة: تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في مختلف مراحل التكوين.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، المحيط الإقتصادي، سوق العامل، المجتمع

Summary: The message of universities in the present era plays a very important role in the lives of nations and peoples at different stages of economic and social development, as it is no longer limited to the traditional goals in terms of the search for knowledge and teaching, but extended the message to include all aspects of scientific, technical and technological life, Make the most important duties of contemporary universities is to interact with the community to discuss its needs and provide its requirements.

The University's relationship with the economic environment, the services and activities offered by the University to the society and the economic environment through its third function: strengthening the

partnership between the university and the economic environment in various stages of training.
Keywords: university, economic environment, labor market, society

تمهيد: تعتبر الجامعة رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة وهي العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة، خصوصا في العصر الحاضر حيث تعد الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي أصبحت مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات مختلفة، وذلك نظرا لما تؤديه من مهام متعددة وممّا لا ريب فيه أن الجامعة كانت وما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وبخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة، لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي؛ وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة، والتي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاث اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة، وهي: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته. هذه الوظائف الثلاث مترابطة ومتشابكة، ويصعب فصل إحداها عن الأخرى.

أولا الجامعة الجزائرية

1-مفاهيم حول الجامعة: تأتي الجامعة في رأس منظومة التعليم في المجتمع للدور الذي تلعبه في تنمية رأس المال البشري في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة. ولا يقتصر دور الجامعة على تكوين رأس المال البشري، بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة في مسيرة التنمية المستدامة ونشر المعرفة والقيام بالبحوث العلمية، التي تحقق التقدم وتتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي أنشئت فيه لتلبية احتياجاته وتطلعاته[1].

1-1الجامعة: لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة وذلك لتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية، تعرض التعليم العالي؛ وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية، نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والإسهام في التنمية الاجتماعية للمجتمع؛ أمّا عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة، هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، بأقل التكاليف الممكنة. فالجامعة إذا مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية،أساسا، وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الاستقلالية، لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها، تلك الاستقلالية التي لا تقطعها عن المجتمع بل توثق انتماءها إليه وتجعلها جزءا لا يتجزأ منه، فهي مرآة عاكسة لما يحدث في المجتمع، تتأثر بكل ما يحدث فيه من توترات وصراعات كما تتأثر بكل التطورات الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، وتؤثر فيه بما تنتجه من رأس مال بشري ومنتجات معرفية من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة[2].

يعرفها رابح تركي: الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا... وهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي[3].

يحدد هذا التعريف هدف الجامعة في طلب العلم والبحث العلمي، غير أنه أغفل أن الجامعة أنشئت لخدمة المجتمع وحل مشاكله وتحقيق طموحاته وآماله، فطلب العلم ليس هو غاية الجامعة الوحيدة.

يعرفها ألان توران: فهي مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين. ويبرز هذا التعريف دور الجامعة في إعداد رأس المال البشري من الخريجين والذي تناط بهم مهمّة خدمة المجتمع وتنميته[4].

من الناحية الاقتصادية يمكن تعريفها: على أنها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد رأس المال البشري الضروري للقيادة في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة .فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي، بل منظومة متكاملة تحقق التوازن مع المجتمع لأنه من منطلقها ونهايتها والتنمية المستدامة هدفها. وهذا التعريف يحقق إلى حد كبير مفهوم الجامعة حسب دراستنا، والمتمثل أساسا في تنمية رأس المال البشري أي تكوين الإطارات لخدمة أهداف التنمية المستدامة[5].

2- وظائف الجامعة: تعتبر الجامعة إحدى أهم المؤسسات العلمية والتربوية في المجتمع، فهي تلعب دورا هاما وأساسيا في التنمية المجتمعية خاصة في عصرنا الحالي، حيث أصبحت بمثابة الركيزة الأساسية العلمية والفكرية لإعداد الكوادر البشرية على جميع المستويات وفي مختلف مجالات الحياة، كما تعمل على توسيع المعارف الإنسانية وضمان استمراريتها، وتتبع وظائف الجامعة من فلسفتها التي هي بدورها مستمدة من فلسفة المجتمع المحلي الموجودة فيه، وعلى العموم يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الوظائف الرئيسية للجامعة تتدرج ضمن ثلاث نقاط أساسية هي :

2-2 التعليم وتنمية الموارد البشرية: يرتبط مفهوم التعليم عادة بمفهوم التربية فهو جانب من جوانبها و" كل عمل تعليمي جيد لابد أن يكون له هدف تربوي أي أن التعليم المثالي إنما هو تربية، ولكنه في الاصطلاح يظل مرتبطا بموضوع ما في حين أن التربية تتناول النفس الإنسانية أو الشخصية الإنسانية كلها فالتعليم بذلك يقتصر على الجانب العقلي والمعرفي، ويشير التعليم عامة على تلك العمليات والأنشطة التي يقوم بها المعلم وهو بصدد تعليم شيء جديد للطلبة، وهو أيضا عملية نقل المعرفة من المعلم إلى المتعلم، وتعتبر عملية التعليم من الوظائف الرئيسية للجامعة بل هي أولى الوظائف[6].

ونقصد بالتعليم العالي في الجامعة"دراسة متخصصة ينبغي أن تقتصر على مادة التخصص، وما يرتبط بها من مواد أخرى ارتباطا شديدا، على عكس الدراسة في

التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي، أين يـدرس الطـلاب مبـادئ وأساسـيات المعرفة في كل الحقول تقريبا" وبهذا يكون الهدف من التعليم الجامعي هو التخصص وتقديم مستوى عال من المعرفة، ويهدف أيضا إلى تنمية شخصـية الطـلاب تنميـة شاملة تمكنهم من اكتساب مهارات من خلال تحصيل المعـارف المتنوعـة، والتـي تفيدهم في ممارسة أعمالهم مستقبلا والاستفادة منها في تنمية المجتمع والنهوض بـه وتنعكس عملية التعليم مباشرة على عملية التوظيف وذلك من خلال إعـداد القـوى البشرية في مختلف التخصصات والتي ستتولى دورها في العمليـة الإنتاجيـة بعـد التخرج،و في هذا الصدد يقول (اريك أسنولط) خبير اقتصادي عالمي "إن الرأي العام من غير أن يتجاهل الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم العالي لديه اليوم إدراك جـد ايجابي نسبة إلى ما كان عليه قبل عشر سنوات، حول الـدور الاقتصـادي للتعلـيم العالي وخاصة وظيفته المتمثلة في التحضير إلى التوظيف".

و حتى تؤدي دورها بفعالية فيما يخص هذه الوظيفة، عليها مراعاة مجموعـة من النقاط غاية في الأهمية، فعليها تحقيق الموازنة بين سوق العمل ومتطلباته مـن جهة وبين إطاراتها الخريجة من جهة أخرى، وبالمعنى الأدق مجالات التخصـص الجامعي لهذه الإطارات، وذلك كي لا تقع في مشكلة بطالة الجامعيين، هذه المشكلة التي أصبحت تؤرق كل الدول خاصة النامية منها، حيث عرفت ارتفاعـا مـذهلا خلال الفترة الأخيرة، والذي يمكن أن نرجعه إلى الارتفاع الكبير لأعداد الجامعيين الأمر الذي يقابله قلة وانخفاض الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل مما أدى إلـى انتشار بطالة خريجي الجامعات، الأمر الذي نجم عنه بروز ظاهرة أخرى غاية في الأهمية وهي التحاق خريجي الجامعات وممن يحملون شـهادات عليـا بمناصـب ضعيفة جدا نسبة إلى الشهادات المتحصل عليها .

كما أن خبراء التعليم العالي يتوقعون ارتفاعا كبيرا في الطلب على اليد العاملـة المؤهلة، والتي لديها مؤهلات تتماشى مع الحاجيات الجديدة لسوق العمل المتغيـرة دوما، " فمع تطور الصناعات والتكنولوجيا واجتياح الثورة المعلوماتية بدأ التركيز

على الموارد البشرية ذات المستويات العالية، باعتبارها الصانع الأساسي في برامج التقدم التكنولوجي الهائل، واختفت الوظائف التي تعتمد على المهارات البسيطة في معظم المجالات، وازداد الطلب على القوى البشرية ذات المهارات الفنية عالية المستوى، لتلبية احتياجات الوظائف في مجال الخدمات وصناعة المعلومات والإنتاج كثيف المعرفةلذلك كان على الجامعة أن تواجه جميع التخصصات الجديدة، والتي تنشأ باستمرار نتيجة تقدم المعرفة كي تحقق التكيف مع سوق العمل المتغيرة.

و بالإضافة إلى ما سبق ذكره تظهر للعيان مشكلة أخرى تعاني منها الدول النامية بالأخص، والمتمثلة أساسا في اضطراب العلاقة بين سوق العمل والتعليم كوظيفة، ذلك من خلال عزل هذا الأخير عن الأول، ففي معظم جامعات الدول النامية يتم إعداد وتكوين الإطارات والقوى العاملة داخل قاعات ومدرجات، دون أي اتصال بمجالات العمل كما أنّ هذا الإعداد يقوم أساسا على ما نسميه بالتلقين " ولعل أول ما يترتب على هذه العزلة هو حرمان الطلاب من أهم مقومات الإعداد المتميز وهي الخبرات العملية التي تسمح ممارسة العمل الحقيقي بإكسابها، بل إنّ المعلومات الحقيقية التي يكسبها الطلاب أثناء إعدادهم تظل – مع عدم الممارسة للعمل– أفكارا مجردة لا وزن لها ولا سبيل لإدراك قيمتها طوال فترة الإعداد الجامعي."[7]

2-3 البحث العلمي: تلعب الجامعات دورا هاما في ممارسة البحث العلمي، لذا فقد أصبح البحث العلمي اليوم من أهم وظائف وأركان الجامعة الحديثة، فهي تعتبر المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث ذلك لوجود عدد كبير من المتخصصين والباحثين ولتوافر مستلزمات البحث من (مخابر، معامل مكتبات...) ويعتبر البحث العلمي أهم مقياس للمستوى العلمي والأكاديمي للجامعة، وأهم عنصر يضمن لها الاستمرارية والتقدم والحفاظ على كيانها وبما أن البحث العلمي عنصر قائم بذاته في هذا البحث سنتناوله بشكل مستفيض في نقاط أخرى.

2-4 خدمة المجتمع وتثقيفه: فالجامعة تقوم بوظيفة جد هامة اتجاه المجتمع فهي تعمل على ربط التعليم الجامعي مع حاجات ومتطلبات المجتمع المختلفة الحاضرة والمستقبلية، كما تزوده بمختلف الخبرات والاكتشافات العلمية والتقنية وفي نفس الإطار تقوم الجامعة بحفظ ثقافة المجتمع ونشرها في جميع أوساط المجتمع ويعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم الفضفاضة التي قلما نجد لها تعريفا جامعا لها، فعلى سبيل المثال عرفتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أنها " تشمل جميع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية، وتشمل جميع المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها.

"و قد عرفها مؤتمر السياسات الثقافية في أوروبا الذي أنعقد في هلنسكي (عام 1971م) بأنها :تعني كل المظاهر الروحية والمادية في المجتمع، من حيث أنها تصدر عن القدرات الإبداعية للإنسان والتي يمكن تلخيصها بأنها أسلوب الحياة في المجتمع، بكل ما يتضمنه هذا التعبير من سلوك ومعرفة وقيم"[8].

فالثقافة بذلك هي مجموع التراكمات المعرفية في المجتمع، والتي بإمكان الجامعة أن تحتل الدور الطليعي في نشرها بأفضل الطرق والوسائل للنهوض بالمجتمع والحفاظ على بقائه واستمراريته ذلك من خلال خدمة الجوانب التالية:

- ✓ **تثقيف الطلاب:** فلا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصصه وإنما تربيه تربية كاملة دينيا وخلقيا، كما تتيح الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي والرياضي وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية.
- ✓ **تثقيف المجتمع:** إن الجامعة مركز إشعاع ثقافي للمجتمع برمته، وعليها أن تعد برنامجا ثقافيا للمجتمع تعالج فيه أهم قضاياه الاجتماعية[9].

3-علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي في الجزائر:

3-1 من خلال السياسة التنموية الجزائرية: لقد حظي قطاع التعليم بصفة عامة باهتمام الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وفقا لمبدأ ديمقراطية التعليم.

وفي هذا الإطار عرفت سياسات الدولة الموجهة للتعليم والتكوين تفكيراً متجـــدداً يبحث في كل مرحلة من مراحل تطورها عن وسائل عمل أكثر نجاعة وتوافقا مع السياسة الطموحة للتنمية.

فبعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت نفسها أمام العديـد مـن المشـاكل وخاصة نقـص الإطارات الفنية الناجم عن مغادرة الخبراء الأجانب للبلاد وتعطيل المنـشآت الاقتـصادية وخاصـة الصناعية منها. وللخروج من هذه الوضعية تـم التفكير في إنشاء قاعدة صناعية خاصة الثقيلـة منـها، وهـذا يسـتوجب تكـوين إطارات فنية قادرة على قيادة هذه الموجة التغيرية، مما جعل الدولة تـستعين فـي بادئ الأمر بالمتعاونين الأجانب لتكوين الإطـارات الجزائريـة، ونظـر للحاجـة الملحـة للإطـارات تم إرسال بعثات للتكوين في الخارج وإنشاء مراكـز داخـل البلاد، كما أقيمت مراكز تكوينيـة داخـل المؤسسات الإنتاجية، في هـذه الأثنـاء اتجهت الدولة إلى التوسع الكمي في التعليم العالي، على أسـاس القواعـد القديمـة متخذة الدولة الغربية أنموذجاً مثالياً، وهذا لتوفير العـدد الكـافي مـن العمالـة اللازمـة للمؤسسات الوطنية، والاستجابة للـنقص الـذي تعـاني منـه مختلـف المؤسسات في الإشـراف والقيـادة والإنتاج...إلخ، بسـبب الـذهاب الجمـاعي للمعمرين، وشغور الأماكن، فكان لزاما علـى الجامعـة أن تعوض هذا الـنقص بغض النظر عن مستوى التكوين المقدم. وقد تم توسيع الهياكل القاعدية للتعلـيم العالي (مباني، مكتبات،...) عبر التراب الوطني، بتوزيع الاستثمارات على القطاع بحـصة 918,2مليار دينار جزائري موزعة على قطاع التربية والتكوين خـلال المخطط الربـاعي الأول، وتوسـيع جامعات الجزائر، وهران، وقسنطينة، وإنشاء جامعات تكنولوجية، ومعهد للتعليم البيطري، وللإشارة فقد حظـي قطـاع التعلـيم العالي بأولوية كبيرة في هذا المخطط تماشياً مع إصلاح (1971) .

أما المخطط الرباعي الثاني فقد شهد إنشاء جامعتين تكنولوجيتين في الجزائـر وهران وجامعة العلوم الاجتماعية في الجزائر، وانطلاق أعمال إنجاز ثلاث (03)

جامعات جديدة في الشرق، والغرب، ومعهد متعدد التقنيات لاستقبال طلبة الشعب العلمية المتحصلين على الباكالوريا. وقد أعطيت الأولوية للتعليم التقني نظرا لحاجة القطاعات المستخدمة للإطارات الفنية (1) ويلخص الخماسي الأول ويقيم نتائج المخططين السابقين في مجال التعليم العالي:

-عدم وجود سياسة معينة نتيجة تعدد الجامعات المكوّنة وفق حاجاتها الخاصة .

-الطلب الكبير على التعليم التقني وعجز في تغطية هذا الطلب، وظهور اختلالات على صعيد مستويات التكوين حيث قدر الخماسي الأول العجز العام في إشباع حاجات التنمية خلال سنواته الخمس، برقم إجمالي 65.0000عامل موزعين بين إطارات عليا 670.000، وإطارات متوسطة 180.000 وعمال مؤهلين 430.000 .

و قد اضطرت الدولة أمام هذا العجز إلى التعاون التقني الأجنبي لتغطية مستوى فئة الإطارات المتوسطة 6000 متعاون. وقد ساعد على ارتفاع عدد المتعاونين اتجاهات المخططات السابقة إلى اعتماد تكنولوجيات عالية في القطاع الصناعي خاصة. ونلمس العجز في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عرض تقرير الخماسي الأول حول اليد العاملة، والتي تحدد عدد المتعاونين في التعليم بـ 14.000، وإطارات فنية 7000، وإطارات طبية 2000، وهذا رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة خاصة في القطاع الصناعي والبناء على أمل تكوين إطارات وطنية متخصصة في المعاهد التي تم إنشاؤها لهذا الغرض كمعاهد بومرداس للمحروقات، الجيولوجيا والصناعات التحويلية والتسيير....إلخ، مع إيفاد بعثات إلى الخارج للتكوين في إطار عقود متوسطة الأجل أو تكوينات متخصصة، وهذا راجع إلى سياسة التوجيه الجامعي حيث وجه 42 % من الطلبة نحو العلوم الاجتماعية والإنسانية، في الوقت الذي تمثل فيه نسبة الموجهين إلى العلوم الدقيقة والتكنولوجية 27% وهذا لعدم وجود سياسة موحدة، وقد حدد الخماسي الأول توجيهاته من خلال:

-توجيه برامج التعليم، وتكيفها مع متطلبات التنمية، والتطور التكنولوجي وفق حاجات التنمية وأهدافها طويلة الأمد، وتوحيد سياسة التعليم والتكوين الوطنية عبر كافة المراحل ؛

-إعطاء الأولوية للتعليم التقني لإشباع حاجة السوق للإطارات الفنية ؛

-تحضير الإطارات القادرة على تنفيذ هذه السياسة تفاديا لاختلال التوازن .

وقدر الحجم الاستثماري المعتمد لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بـ 21.08 مليار دينار جزائري، ونلاحظ حرص الدولة على تنمية القطاع من جديد حتى يساير التطور السريع في المجال الاقتصادي، وفي نهاية 1984حدد الخماسي الأول النتائج الكمية للإنجازات من خلال العمليات التجهيزية للمؤسسات القديمة وإنشاء أربع جامعات(04) وعشرة (10) مراكز جامعية وخمس وحدات (05) بيوطبية.وقد احتل التكوين والتعليم مكانة رئيسية ضمن أولويات الخماسي الثاني، وهو شرط للتحكم في ميكانيزمات التسيير، وتحقيق هدف الفعالية الاقتصادية في الإنتاج، ومن بين المحاور تكييف البرامج مع حاجات التنمية إلى إطارات الفنية بمختلف المستويات، وقرر أن يجسد التعليم الجامعي هذا الاتجاه . كذلك تعجيل وتيرة بناء الهياكل الجامعية من خلال لامركزية إنجاز المنشآت الأساسية، وتعديل البحوث ابتداء من سنة 1983 وتحويل عدة مرافق تربوية في طور الإنجاز إلى معاهد جامعية وطنية، مع إقامة إطار للتشاور مع مختلف القطاعات لأجل التقدم إلى الأحسن، وضبط الاحتياجات، مع تنظيم تربصات ميدانية للطلبة، وبإمكان الجامعة الجزائرية استقبال 160.000طالب، والعدد مرشح للارتفاع بزيادة سنوية 8.7 %ويكون توزيع الأعداد لصالح الفروع التكنولوجية التي تضم ثلث أعداد الطلبة. وقد وزعت الاحتياجات إلى التشغيل المؤهل على إطارات سامية، ومهندسو المستوى السادس 838.000إطار تقنيين سامين 174.200والعمال المؤهلين وذوي

التأهيل العالي 425.800عامل. ولقد سجل ميزان اليد العاملة المؤهلة بين تقديرات الاحتياجات، وتقديرات التخرج عجزاً قدر ب ـ128.000عامل مؤهل.

وبانتهاء فترة الخماسي الثاني دخلت الجزائر عهدا جديدا يتمثل في الاصلاحات وإحداث تحولات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتتجلى الجامعة كمؤسسة في مواجهة تحديات قوية تفرض عليها المراجعة الجذرية لهيكلها وتنظيمها في إطار صيرورة عامة لإعادة تحديد دورها وعلاقتها بالمؤسسات وعالم العمل والإنتاج. وتبدو العلاقة بين الطرفين في ضوء التحولات في غير صالح الجامعة حيث لم تعد العلاقة محددة مسبقا من قبل السياسات مثلما كان عليه الأمر سابقا بل يخضع لتفاوض يسعى من خلاله الطرفان إلى تثمين جهده، دوره وموارده، والملاحظ أن دور ومنتوج الجامعة لا يحظى بالاعتراف الاجتماعي إلا من خلال إبراز فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية.

إن الإطار القوي للمؤسسات العمومية (77-67) والذي كان يحدد العرض بمعنى الدولة هي التي تحدد الاحتياجات وتكوّن، وهذا يعني أن الاندماج مخطط وكل شهادة تقابل وظيفية. واليوم نظام السبعينيات أعيد فيه النظر، والدولة دورها التنسيق في أحسن الأحوال، وليس توفير مناصب الشغل، واقتصاد السوق يملي التقرب بطلبات لسوق العمل حيث يتطور الشغل بسرعة، وبالتالي النظام التعليمي يواجه هذه المعادلة، وما يمكن عمله تجاه احتياجات اقتصاد السوق في إطار التطور المستمر وفي مؤسسات تطور التقنيات، محاولة التكيف.[10]

فحسب دراسة لأحد الباحثين فإن 60%من خريجي جامعة باب الزوار متواجدون بالتعليم 1996 في حين تكوينهم يؤهلهم لشغل مناصب أخرى في القطاع الإنتاجي أين تقل عروض الشغل، وهنا يقترح تدخل الدولة عن طريق المشاريع الكبرى كما يجري في البلدان المتقدمة، حيث يتم عن طريق هذه المشاريع خلق ديناميكية في الشغل، كما تسمح للقطاع الخاص بالتدخل، وهذه

الفكرة تمثل أداة أساسية وخطوة أولى لدخول اقتصاد السوق، وليس الإبقاء على تسيير البطالة عن طريق تسريح العمال والإطارات، وبعدها وضع سياسات لمساعدة المحرومين على الاندماج في البوتقة الاجتماعية وهذا تسيير للبطالة، ليس للتشغيل . كما أصبح سوق العمل يعاقب التعليم العالي بمعدلات عالية من البطالة، حيث لم يعد مستغرباً انتشار البطالة السافرة والمقنعة بين المهندسين والأطباء، حيث تبقى البطالة المقنعة أخطر المشكلات في تشغيل خريجي الجامعات في البلدان العربية بصفة عامة، حيث يبقى المتخرج من الجامعة حبيس مهن ووظائف لا تقتضي تعليما جامعيا كالبيع والسكرتارية، ومنه أصبح العمل في الخارج سمة مميزة كوسيلة للتغلب على نقائص سوق العمل المحلي.وهذا هدر وتسرب للطاقات الجامعية في صورة هجرة الأدمغة أو في صورة تدني وقلة إنتاجية هذه الكفاءات برغم تواجدها داخل المؤسسات الإنتاجية في إطار بطالة مقنعة. وفي إطار العولمة واقتصاد السوق أصبح مفروضا على الدولة التحكم في العلوم، وفرض المعايير اللازمة للتكوين والعمل. في ظل التحول من اقتصاد موجه من الزراعة إلى الصناعة إلى الصناعات الإعلامية. والملاحظ أن الدول النامية، ومنها الجزائر تعاني تأزما هيكليا في العلاقة بين نسق التعليم العالي وحاجات العمل والإنتاج في العصر الحالي نظرا لسيادة التخطيط المركزي المتفاوت الشمول من دولة لأخرى في ميداني العمل والتعليم، وهذا النمط من التخطيط كان ضعيفا ثم انهار دون أن تلغى مؤسساته في كثير من الأحيان، أو تحويلها إلى نسق من التخطيط المتسق مع آلية السوق وكحوصلة فإن السياسة التنموية في الجزائر خططت للتعليم العالي، تخطيطا يهدف إلى تحقيق تكوين كمي وتخريج أكبر عدد من الإطارات الجامعية في مجالات دون أخرى باعتماد ديمقراطية التعليم والاتجاه التقني للتعليم العالي[11].

3-2 من خلال إصلاحات التعليم العالي: إن الربط بين القطاع الإنتاجي وسوق العمل وقطاع التعليم العالي بصفة متينة شكّل المحور الجوهري الذي انتظمت

حوله الإصلاحات التي شهدها التعليم العالي. وإذا كانت هذه العلاقة لم تطرح على طاولة النقاش غداة الاستقلال نظرا لاهتمام السلطات بإعادة بناء وتشغيل المؤسسات بعد تخريبها، فإن إصلاح التعليم العالي (1971) قد شكّل نقطة تحول هامة في تنظيم التكوين والتعليم بالجامعة أو جعله يتماشى أكثر مع أهداف المجتمع، وتنمية القطاعات المنتجة. وقد لخص أحد الباحثين هذه العلاقة في:

-ربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي بتكوين إطارات بكمية ونوعية تلبي احتياجات التنمية في البلاد ؛

-إعادة النظر في البرامج وجعلها تتماشى مع التحولات العميقة التي شهدها المجتمع ببنياته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، حتى تكون منسجمة مع معطيات الواقع المعيش ؛

-جعل التعليم العالي والبحث العلمي مهتماً بالحقائق الوطنية بمعالجة مشكلات الحياة المختلفة ؛

-ظهور حصص التدريب الميداني التي كان الهدف منها الإسهام في بناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني ؛

وعلى ضوء هذا فإن علاقة الجامعة بالقطاع الإنتاجي في هذه الفترة قد شهدت تطوراً ملموساً من ناحية الكمّ بتزويدها للقطاع المستخدم بالإطارات الجامعية نظرا لتكثيف التصنيع كما أشرنا سالفاً.

أما من ناحية محتوى البرامج، وإن كانت هناك محاولة لتجريدها من الصيغة الاستعمارية، وتكييفها مع معطيات البلاد في هذه المرحلة، إلا أن نقص البحوث فيما يخص تقويم البرامج الجامعية، وعدم إشراك الأسرة الجامعية بصفة فعالة في بناء البرامج جعل الإصلاح لا يدرك الأمور كاملة، حيث لم ينظر إلى الخريطة الواقعية في تداخلها، بل حاول التصدي إلى جانب واحد من جوانب الواقع وهو نقص الإطارات دون أن يدرك أن هذا الجانب ما هو إلا جزء من الكل، وأن الاهتمام بمحتوى البرامج يعد جانبا مهما يستلزم دراسة معمقة يشترك فيها المختصون في

البيداغوجيا، وممثّلو القطاعات المستخدمة، والأسرة الجامعية وذلك للوصول إلى علاقة وثيقة بين نوع التكوين ووظيفته في المجتمع.

أما في بداية الثمانينيات فقد أصبحت العلاقة بين الجامعة، والقطاع الإنتاجي تكاد تكون شكلية لقلة انسجام البرامج المعتمد عليها في تكوين الإطارات الجامعية مع المعطيات الجديدة وأصيبت العلاقة بين الطرفين بنوع من الفتور، واستمرت الجامعة في القيام بدورها المتمثل في تخريج الإطارات إلا أن قدرة القطاع الإنتاجي في استيعاب هذه الأعداد بدأت تضعف نظراً لنقص الاستثمار، وبالتالي تقلص فرص العمل على مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهكذا تم تطبيق الخريطة الجامعية 1984كأداة لتخطيط التكوين والتعليم العالي، والتي تندرج في إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ويهدف حسب أحد الباحثين إلى جعل الخريطة الجامعية أداة لتسيير التعليم العالي، وذلك عن طريق التحكم في توزيع الإطارات الجامعية حسب النسيج الصناعي المتواجد على مستوى مختلف مناطق البلاد للوصول إلى مردودية أكبر وقد تجسد ذلك مع تطبيق إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية .

أما مرحلة التسعينيات فقد شهدت محاولة جديدة لبناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني، فالمؤسسات وباستعدادها لدخول اقتصاد السوق يتوجب عليها توفير أفراد مكونين تكويناً جيداً. وأمام هذا الوضع الجديد شرعت الأسرة الجامعية في التفكير في إعادة النظر في سياسة التكوين حتى تتمكن من تخريج إطارات متكونة جيدا لصالح القطاع الإنتاجي، وقد جاء في الوثيقة التحليلية 1982 خلال الندوة الوطنية لرؤساء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حول إعادة هيكلة التعليم العالي أن هياكله ومضامينه ينبغي أن تكون في تطابق دائم مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وكذا مع تطور التكنولوجيا وقد خرجت بالتصويات الآتية:

-وضع برامج اختيارية وفقا لاحتياجات سوق العمل ؛

-منح التدريبات العملية اهتماما خاصاً والخروج إلى الميدان ؛

-وضع طريقة جديدة للتوجيه الجامعي وأثناء مرحلة التكوين[12] ؛

وقد شهدت هذه المرحلة أيضا عملا واسعاً لإثراء البرامج حتى تكون أكثر استجابة لمطالب التنمية الوطنية بإسهام أفراد القطاع الإنتاجي نفسه .

إن الإصلاحات التي شهدها التعليم العالي والبحث العلمي وإن كانت تحمل مبادئ وتوجيهات تحث على الربط بين الجامعة والقطاع الإنتاجي، فإن هذه العلاقات مازالت غير متينة لعدم توفر الشروط الضرورية كعدم تمثيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في هيئة التوجيه ومراكز البحث ذلك أن هذه الممارسة أثبتت جدواها في العديد من البلدان المتقدمة، وعدم النظر في الإطار القانوني عن طريق إدخال بعض النصوص القانونية التي تسمح بتنمية الروابط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل المعطيات الجديدة كالشراكة في ميدان البحث وتبادل التجهيزات والمراجع، بالإضافة إلى تشجيع التوظيف على مستوى الجامعة للإطارات التي لديها خبرة وتجربة عملية معتبرة، حيث أن اتصال هؤلاء المباشر بالميدان يشكل رصيدا قيّماً. ويلخص أحد الباحثين أسباب تدني مستوى التكوين في الجامعة كالآتي:

-سوء تخطيط المنظومة التربوية وتحديد أهدافها ؛

-الوضعية العامة للبلاد والتي أثرت على المستوى العام للمنظومة الجامعية خاصة ؛

-كثرة الوحدات المدرسة، وخلوها من الأهداف وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة، والملامح النظرية غير المطابقة للمهن الفعلية ؛

- درجة الكفاءة لدى المتخرجين لا تتناسب ومستوى الأداء في العمل ؛
- ضعف التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي .

وعليه فتدني مستوى التعليم العالي يرجع لسوء التخطيط، والبعد عن الارتباط مع التخطـــيط العام، لا بد للتخطيط التربوي أن يغادر عزلته وينزل إلى قلب المعركـــة الاقتصادية والاجتماعية. ولابد له أن يتولى دوره القيادي في تكوين الإنســـان قائـــد التنمية ورائدها.والملاحـــظ اليـــوم أن ســـوء التخطيط أدى إلى عدم انسجام البرامج مع متطلبات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولازالـــت الجامعـــة اليـــوم تعمـــل بنظام السبعينيات. إن مراجعة الأهداف عملية حيوية تستدعي المراجعة الجذرية لهـــا بالدراسة التحليلية لها، وليس مجرد التعديل والإضافة ليتكرر الخطأ فـــي كـــل مـــرة باعتبار الأهداف نقطة البداية في العمليات التخطيطية، فاختيار المحتوى يكـــون فـــي إطار الأهداف وتدني مـــستوى التكـــوين الجامعي وما يوجه إليـــه مـــن انتقـــادات لخريجيه ومستويات أدائهم في العمـــل يرجـــع إلـــى إصـــابة الأهـــداف بالخلـــل والغموض، والارتجال عند التخطيط للأهداف.

ونخلص من هذا إلى أن علاقة التكوين الجامعي بعالم الشغل والإنتاج متبادلة التـــأثير فالجامعـــة تمد سوق العمل بالكفاءات المتكونة ضمنها، ويثرى هـــو برامجهـــا ويرســـم أهـــدافها للحـــصول علـــى مخرجات تستجيب لمتطلباته واحتياجاته المتنوعة [13].

ثانيا: الجامعة والمحيط الإقتصادي :

1-تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في مختلف مراحل التكوين:

يستوجب الجهد الرامي إلى ملاءمة التكوين مع الاحتياجـــات الفعليـــة للمجتمـــع والاقتصاد تفعيل آليات الشراكة المؤسساتية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العـــالي ومختلف القوى الفاعلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وخاصة منهـــا منظمـــات الأعراف والجامعات المهنية والغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية والجمعيـــات والوزارات الشريكة في العملية التكوينية. ولتحقيق هذا الهدف وجب تعزيـــز هياكـــل الدعم والمساندة، ومراجعة آليات الإشراف المزدوج، والربط بين واضعي البـــرامج والجامعات المهنية، وتحفيز المتدخلين المهنيين في التكوين والتأطير.

1-1 تعزيز دور هياكل الدعم والمساندة في مختلف مراحل التكـــوين: راكمـــت الجامعة التونسية جملة من التجارب في تركيز هياكل للربط والتواصل والشراكة مع محيطها. وقد يجدر الانطلاق بعمل تقييمي يتم بمقتضـــاه تحيـــين خارطـــة الهياكـــل الموجودة وتوصيفها لتحديد الإجراءات الداعمة لهذه الهياكل على مختلف المســـتويات القانونية، والمالية والاتصالية...

كما يقتضي الجهد الاصلاحي دعما إضافيا لتعزيز دور الهياكـــل التـــي أثبتـــت جدواها من خلال:

-تحقيق التناسق في الإشراف على شبكة المحاضن ومراكز التفريخ ؛

-تحسين التفاعل بين مكونات الأقطاب التكنولوجية ؛

-دعم التعاون بين الجامعات والأقطاب التكنولوجية ؛

-دعم المراصد ومراكز المهن وإشهاد الكفاءات بتمكينهم من المـــوارد البشـــرية ووسائل العمل الضرورية ؛

-إحداث هياكل لنقل التكنولوجيا ومنصات تكنولوجية لدعم التعاون بين الأوســـاط المهنية والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث والتطوير.

1-2مراجعة الإشراف المزدوج: تشمل منظومة التعليم العالي والبحـــث العلمـــي عددا هاما من المؤسسات التي تخضع لإشراف مزدوج تؤمنه وزارة التعليم العـــالي والوزارات الشريكة (الصحة، الفلاحة، الرياضة، الشؤون الاجتماعية، الســـياحة...). غير أن آليات ممارسة هذا الإشراف المزدوج تتباين من مؤسسة إلى أخرى حســـب تنوع الشركاء. وتقتضي المرحلة المقبلة العمل على مزيد التنسيق والاســـتفادة مـــن التجارب الناجحة لتأكيد مزايا الإشراف المزدوج خاصة من حيث مهننـــة التكـــوين والتمويل والتشغيل وذلك من خلال:

-إحداث هياكل ثنائية قارة للتنسيق ومتابعة التكوين الخاضع للإشراف المزدوج ؛

-إنشاء منظومة وطنية للإعلام حول عروض التكوين في مختلف المستويات .

1-3 دعم العلاقات بين اللجان الوطنية القطاعية والجامعات المهنية: أحدثت اللجان الوطنية القطاعية التي تضم مدرسي التعليم العالي المصعدين من الهياكل البيداغوجية المنتخبة حسب مختلف الاختصاصات منذ اعتماد نظام ل م د سنة 2006. ولعبت دورا مركزيا في تقييم عروض التكوين بهدف تأهيلها أو تجديد تأهيلها. كما اضطلعت بدور هام في ضبط البرامج وتجسيد مفهوم الشهادات الوطنية. وهي مدعوة في اطار مشروع الاصلاح إلى تطوير هيكلتها وآليات عملها من خلال إدماج ممثلين عن المحيط المهني في عضويتها، واستغلال الأدلة المرجعية للمهن المنجزة من الجامعات المهنية لتطوير عروض التكوين، وربط علاقات مباشرة مع الجامعات المهنية كل في مجال اختصاصها.

وينبغي العمل من جهة أخرى على إحداث منصات قارة للتفاعل بين مختلف المتدخلين المعنيين. وانجاز قاعدة معطيات وطنية لعروض التكوين لتعزيز مقروئيتها من خلال تثمين بوابة التوجيه والتكوين.

1-4اعتماد إجراءات تحفيزية لتشريك المهنيين في التكوين والتأطير: يقتضي الجهد الرامي إلى مزيد ملاءمة التكوين مع حاجيات الاقتصاد والمجتمع وتأكيد البعد الممنهن لمسالك التكوين العمل على اعتماد إجراءات تحفيزية لإشريك المهنيين في التكوين والتأطير وذلك عبر إنجاز شبكة لتأجير المهنيين تقوم على الكفاءات و اعداد عقد نموذجي لانتداب وتأجير الكفاءات المهنية العليا المتدخلة في التكوين والتأطير، وايجاد الآليات الكفيلة بتطوير التكوين بالتداول، وإحداث كرسي للمؤسسات الاقتصادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث المعني[14].

2-الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع والمحيط الاقتصادي من خلال وظيفتها الثالثة: العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة وهى علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهن في أحيان أخرى وهى في كلتي الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على

الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع. ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها، هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وأن علاقتها بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقو م بها، سواء أكانت أنشطة تعليمية أم بحثية أم إرشادية.

ويمكن للجامعة أن تقدم للمجتمع مجموعة من الخدمات مثل:

-إمداد المجتمع بالكوادر (الإطارات) المدربة القادرة على إحداث التنمية المستدامة و إدارة عمليات التغيير؛

-الإسهام عن طريق البحوث واللقاءات العلمية والملتقيات التي تسهم في ترقية المجتمع ؛

-القيام بالبحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الكفاية الاقتصادية والإجتماعية ؛

-إعادة تكوين وتدريب المهنيين والعمال للرفع من كفاءاتهم والعمل على تزويد جميع شرائح المجتمع بالاستشارات العلمية من توجيه أفضل للمجتمع؛

-نشر العلم والمعرفة والتوعية بين أبناء ا لمجتمع؛

-إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الإنتاجية، من أجل الاستفادة من خبرة الأساتذة والخبراء الجامعيين في إطار الشراكة.

-التكثيف من الدورات التدريبية والندوات العلمية للطلاب للإحاطة بكل المستجدات العلمية داخل تخصصهم [15].

خلاصة: نظرا للترابط بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية، ينبغي إيجاد شراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لمعرفة الاحتياجات الفعلية للقطاع الاقتصادي من الكفاءات البشرية وكذلك مجالات البحث والتطوير. وتبني العلاقة على أساس تكوين نقطة انطلاق نحو شراكة إستراتيجية والعمل على دفعها لخدمة التنمية المستدامة وتوجيه البحث والتطوير وكفاءات الجامعة نحو أولويات التنمية لتحسين الأداء الاقتصادي ورفع إسهام البحث العلمي في التطوير والإنتاج. دون إغفال الدور المجتمعي للجامعة الذي من شأنه أن يسهم في حل العديد من المشاكل التي يعيشها المجتمع وهذا بغية تحقيق المصلحة المشتركة.

المراجع والهوامش:

[1] أحمد، حمدي علي: مقدمة في علم اجتماع التربيـــة، الإســـكندرية: دار المعرفـــة الجامعيـــة 1995، ص 88.

[2] أحمد، لمياء محمد: العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، تقديم: عمار حامـــد، القـــاهرة: الدار المـــصرية اللبنانية، 2002، ص 13.

[3] أمين، عز الدين: المدخل في شؤون العمل وعلاقاته، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعـــة الأولى، 1992، ص 77.

[4] – بدران، شبل: التربية المقارنة: دراسات في نظم التعليم، الإسكندرية دار المعرفة الجامعيـــة الطبعة الثالثة، 2002، ص 65.

[5] بدر، سعيد مرسي عيد، الإيديولوجيا ونظرية التنظيم، مـــدخل نقـــدي الإســـكندرية: دار المعرفـــة الجامعية، 2000، ص 113– 115.

[6] بن حبيب، عبد الرزاق: اقتصاد وتسيير المؤسسة، الجزائر: ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة 2000، ص 135.

[7] بعلي، محمد الصغير: تشريع العمل في الجزائر، مطبعة قالمة الجزائـــر،1992، ص 165– 169.

[8] برعي، عقيد جمال: التدريب والتنمية، القاهرة: عالم الكتـــب، الطبعـــة الأولـــى 1973، ص 143–147

[9] جوناثان، تيريز: بناء نظرية علم الاجتماع، ت: سعيد فرح، الإســـكندري: منشـــأة المعـــارف 2000، ص 65.

[10] جلبي، علي عبد الرزاق: علم اجتماع الصناعة، الإسكندرية: دار المعرفـــة الجامعيـــة،1999 ص 127– 140.

[11] جير ولد آيس: التعليم العالي في المجتمع المتعلم، ت: شـــحذة فـــارع دار البـــشير، الطبعـــة الأولى،1992، ص 175– 179.

[12] ولد خليفة، محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة والجامعية الجزائرية، الجزائر: ديـــوان المطبوعـــات الجامعية، 1986،ص 34– 37.

[13] حبيش، فوزي: الإدارة العامة، والتنظيم الإداري، بيـــروت: دار النهضـــة العربيـــة، 1991 ص154.

[14]- الحلبي، حسن: تدريب الموظف: بيروت: منشورات عويدات،1986، ص 45- 47.

[15]- حسن، عادل: التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، بيروت: دار النهضـــة العربيـــة، 1976، ص 67.

تحديات، مشاكل وحلول عمل الجامعات في العالم العربي

أ.د. خوني رابح أ. عزري حميد

ج. بسكرة، الجزائر

ملخص: يعتبر البحث العلمي الوظيفة الرئيسية للجامعة، والذي يعتبر تقدمه والاهتمام به دليلا على تقدم الجامعات، والعالم العربي كغيره من بلدان العالم الثالث تعاني من جامعاته مشاكل جمة أدت إلى الإضرار بمخرجاته حيث أثرت على وظيفتها في تكوين أفراد قادرين على قيادة البلد نحو تنمية حقيقة وبالتالي تحقيق تنمية شاملة. وتهدف هذه الورقة البحثية الى وضع إطار نظري حول الجامعة ومحاولة مختلف التحديات والمشاكل التي تعترض عمل الجامعات في العالم العربي ومن ثم تقديم مجموعة من الحلول لها.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، العالم العربي

Abstract: The scientific research is the main function of the university, whose progress and attention is evidence of the progress of the universities. The Arab world, like other countries in the third world, suffers from great problems that have damaged its output. It influenced its function in forming individuals capable of leading the country towards real development and thus achieving development. Inclusive. The aim of this research paper is to develop a theoretical framework for the university, and to try different challenges and problems that face the work of universities in the Arab world, and then provide a range of solutions.

Key Words : the University، Scientific Research ،Arab World

تمهيد: تمثل مؤسسة الجامعة قمة الهرم التعليمي والتي تعتبر أعلى مستويات البحث والتعليم، وكغيرها من المؤسسات فالجامعة لها أهداف تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع ويكون هناك تنسيق بينهما، ويجمع أهل الاختصاص أن الهدف الشامل

والأساسي للجامعة، هو تنمية شخصية الطالب بجميع أبعادها الأمر الـذي سـينعكس إيجابا على تنمية المجتمع ومن ثم الارتقاء به حضاريا.

يتطلب نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها دعم العلاقة بينها وبين المجتمع ومحيطهـا الخارجي، فالمجتمعات التي ترغب في تحقيق طفرة علميـة وتقنيـة وتحقـق التنميـة لأفرادها لابد لها من الاهتمام بالبحث العلمي الذي يعد وظيفة أساسـية مـن وظـائف الجامعة والتي تعد أداة رئيسية لإنتاج المعرفة.

شهد التعليم العالي في العالم العربي تحولات كبيرة في العقود الماضية، نتيجة بروز عوامل عديدة مثل العولمة والمنافسة، الجودة الشاملة، التنمية المسـتدامة ....، إلاّ انـه ظل يفتقد لخطط علمية ممنهجة نتيجة لتراكمات وغياب إرادة سياسية شاملة لتطـويره وقد جاءت هذه الورقة لوضع إطار نظري حول الجامعة كمؤسسة، ومن ثـم وضـع مجموعة من التحديات التي تواجه الجامعات العربية، والمشاكل التي تعتـرض عملهـا وأخيرا طرح مجموعة من الحلول لهذه المشاكل.

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي المشاكل والمعيقـات التي تواجه عمل الجامعات في العالم العربي؟ وما هي الآليات التي من خلالهـا يمكـن التخلص من هذه المشاكل والمعيقات؟

قسمت هذه الورقة إلى محورين، الأول يتطرق إلى الإطار النظري للجامعـة، أمـا المحور الثاني فيتطرق إلى واقع عمل الجامعات في العالم العربي.

أولا: الإطار النظري للجامعة

1-مفهوم الجامعة: يرى علماء التنظيم التربوي بأنه لا يوجد تعريف قائم بذاتـه أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، لذلك فان كل مجتمع ينشئ جامعته ويحدد لهـا أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وانتماؤه الثقافي وبما يعكـس بيئتـه الجغرافية والسياسية والاقتصادية، لذلك فالجامعة مؤسسة للتكـوين لا تحـدد بمفردهـا أهدافها وتوجيهات تلك الأهداف بل بالعكس هي تتلقاها من المجتمع الذي يعتبر الأساس وهو الوحيد الذي بإمكانه أن يمدها بالحياة والمدلول والواقع، وبدراسة متأنية لمختلـف

الفروع والأنظمة حتى التجريدية منها، المدرسة في الجامعات المنتمية لأنظمة اجتماعية واقتصادية مختلفة، يمكننا أن نلمس هذه الحقيقة سواء في الجامعات الأمريكية أم جامعات البلاد الاشتراكية أم العربية، وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها، وهي استقلالية لا تفصلها كلية عن المجتمع بل تظل جزءا لا يتجزأ منه تعتريها التوترات والصراعات التي تحدث في محيطها الاجتماعي وتتأثر بما في المحيط سلبا أو إيجابا[1].

وحسب تعريف قاموسMerriam Webster تعتبر الجامعة مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث، ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادونها إحدى هذه الشهادات تُمنح للمتخرجين في طور دراسات التدرج وعادة ما تسمى بشهادة الليسانس أو شهادة الماستر؛ في حين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التدرج والتي عادة ما تشمل شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه. ويمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه وإيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة. إن مهمة الجامعة لا تنحصر في الحفاظ وإيصال المعارف، بل لابد لها من إنتاجها أيضا، من خلال البحث العلمي تعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة، فهي تشارك في بناء المجتمع ومصدرًا للتطور الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي؛ ويقع على عاتق الجامعة تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة .ولابد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته [2].

مما سبق نجد أن الجامعة مؤسسة فريدة من نوعها، سواء من حيث الطابع الإداري المهام والأهداف ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع، تتأثر وتؤثّر فيه، تأتي على رأس هرم

التعليم في الدولة، تشكل الأداة الرئيسية بيد السلطات لتكوين إطارات الدولة وترقية معارفهم العلمية والوظيفية.

وبعد الإحاطة الوجيزة بمفهوم الجامعة لابد من التطرق إلى سماتها ومجالات نشاطها ومن ثم أهدافها من خلال ما سيأتي :

2-سمات المؤسسة الجامعية[3] :تحاول الجامعة في الوقت الراهن التكيف مع متطلبات العصر من خلال تكوين الأفراد المؤهلين في شتي المجالات للعمل وقيادة مختلف المؤسسات نحو تحقيق أسباب التنمية التي تمثل لب مطالب مختلف المجتمعات من دون استثناء وعلى أمد العصور.

وتجمع أغلب الأدبيات الإدارية المعاصرة على أن السمات البارزة التي تميز أدوار ووظائف المؤسسة الجامعية في مختلف البلدان ولاسيما المتقدمة منها خدمة للمطالب المتعددة السالفة الذكر تتلخص أهمها فيما يلي:

- التعليم الجامعي يضمن منظورًا اجتماعيًا في المقام الأول : من منطلق أن الجامعة مؤسسة تسعى الى خدمة افراد المجتمع في مجالات شتى.
- التعليم الجامعي يعمل ضمن منظومة متكاملة الأهداف: باعتبار أن الجامعة تسعى إلى إنجاز مختلف الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- التعليم الجامعي يعمل ضمن منظور ثقافي عام : الذي يفسر من خلال اهتمام الجامعة بالأبعاد الفلسفية للحياة واستعراض الثقافات البديلة والرائدة في العالم.
- التعليم الجامعي يعمل ضمن منظور اقتصادي: من خلال تسخير مختلف العلوم والتكنولوجيات لتحقيق الإنتاج الوفير ذي التنافسية العالية الممثلة في التميز بالجودة والأسعار التنافسية المتناسبة مع هذه الجودة وكل هذه العناصر تمثل السلاح الفتاك الذي يميز العصر الحالي للسيطرة على الأسواق وتحقيق الربحية لآجال طويلة.

3-مجالات نشاط الجامعة :يقوم نشاط الجامعة على المجالات التالية [4]:

3-1المجال المعرفي: القائم على :

- التدريس الذي يقوم بدوره بنقل المعرفة إلى أجيال المستقبل ؛

-البحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها.

3-2-المجال الاجتماعي: أي المساهمة بفاعلية وإيجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة.

ويجب ألا تكتفي الجامعات بتخريج طلبة ليحلوا محل المتقاعدين والمستقيلين من أعمالهم ولكن يجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشاكل وإيجاد حلول فعالة لها، وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها. فكما تتأثر الجامعة بالمجتمع الذي تكون فيه يجب عليها أيضا أن تقوده وتؤثر فيه ولا تخضع لهيمنته وتتحمل مسؤوليتها في عجلة التغيير.

إن نجاح الجامعة في أي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه. وهذا ما نادى به "أيفن اليش" في كتابه" مجتمع بلا مدارس".

بما أن خدمة المجتمع هي رأس أولويات التعليم الجامعي يجب أن تقوم الجامعة بالنشاطات الجامعية داخل الحرم الجامعي:

- تنشيط الحياة الثقافية في الجامعة وذلك بربط الجامعة بالمجتمع وتعريف كل منهما بالأخرى (محاضرات-ندوات...) ؛
- ربط المنهاج التعليمي بقضايا المجتمع وطرح مهن تشغيلية مستقبلية ؛
- توطيد مفهوم" التعليم من أجل البقاء " لأن التعليم عندنا ليس ترفا بل هو مطلب للبقاء ؛
- العمل على طرح مسافات متكاملة تقوم على الدراسة التحليلية للسياسة الاستيطانية في الأرضي المحتلة ؛
- العمل على معالجة القضايا الاجتماعية وذلك بالطلب من العاملين القيام بأبحاث ووضع نتائج هذه الأبحاث في خدمة المجتمع ؛
- الابتعاد عن التعليم بالجملة، أي عدم مراعاة الفروق الفردية عند الطلبة من ناحية وعدم إخضاع المدرسين لسلسة من التعليمات المفروضة عليهم من ناحية أخرى مما يؤدي إلى عدم إفساح المجال للابتكار والإبداع.

- تدريب الطلبة على كيفية المناقشة الحرة فيتدرّبون على:

✓ احترام آراء الآخرين مع نقدها وبيان محاسنها وعيوبها ؛

✓ اعتماد الحجة والإقناع ؛

✓ التدريب على النقد الذاتي. ؛

✓ توفير فرص للطلبة للمشاركة والحوار.

4-أهداف الجامعة: حتى تتمكن الجامعة من تأدية نشاطاتها على أحسن وجه فلا بد لها أولا من وضع أهداف لها ، بحيث تتضمن هذه الأهداف القيم والمبادئ والاتجاهات المتضمنة في فلسفة المجتمع، بمعنى أن تتماشى أهداف الجامعة مع الأهداف العامة للمجتمع ويكون هناك تنسيق بينهما، ويجمع أهل الاختصاص أن الهدف الشامل والأساسي للجامعة ، هو تنمية شخصية الطالب بجميع أبعادها الأمر الذي سينعكس إيجابا على تنمية المجتمع ومن ثم الارتقاء به حضاريا ، ويمكن ترجمة هذا الهدف الشامل إلى أهداف عامة على أساس متطلبات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى أهداف خاصة متعلقة بالجانب العلمي والتربوي للعملية التعليمية، ذلك لأن هذه الأهداف تعتبر بمثابة الموجهات الأساسية لجميع الفعاليات والنشاطات التي يقوم بها الأستاذ، وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي[5]:

4-1-الأهداف العامة:

- ربط الجامعة بالمجتمع ؛
- التكيف مع حاجيات ومتطلبات المجتمع والدفع به نحو التقدم ؛
- الإسهام في تفعيل خطط التنمية ؛
- الإسهام في حل المشكلات الإنسانية ؛
- تنشيط الحركات الثقافية في المجتمع ، والعمل على الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع وتجديده ؛
- العمل على توثيق الروابط الفكرية والعلمية والثقافية بين مختلف الجامعات ؛

- الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، مما يساعد على التعاون الفكري على المستوى العالمي.

4-2-الأهداف الخاصة:

- نشر العلم والمعرفة وتنميتهما ؛
- تنمية شخصية الطالب بجميع أبعادها، الخلقية، العلمية، الاجتماعية، التربوية ؛
- تدريب الطلاب على البحث العلمي ؛
- تشجيع الأساتذة على البحث العلمي وتتولى نشر أبحاثهم ؛
- -تكوين الإطارات وتهيئتهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات العصر.

ثانيا: واقع عمل الجامعات في العالم العربي

1-التحديّات التي تواجه الجامعات في العالم العربي: تتمثل التحديّات التي تواجه التعليم العالي العربي في ظل متغيّرات الألفية الثالثة (اتفاقية **الجات والعولمة** وثورة المعلومات والاتصال على وجه الخصوص)، فيما يلي[6]:

- وجود جامعات أجنبيّة مصنفة داخل البلدان العربية ممّا زاد من حدّة المنافسة بينها وبين الجامعات الوطنية ؛
- اكتفاء دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية فقط، وعدم قدرتها على زيادة مداخيلها نظرا لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة ؛
- تنوُّع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليديّة ؛
- احتمال حدوث عدم توازن بين التخصُّصات العلميّة، والتخصُّصات الأساسيّة والإنسانيّة، وبالتالي حدوث شرخ كبير بين هذه الاهتمامات، فالواقع ان الجامعات العربية تهتم في اغلب الأحوال بالتخصصات المرتبطة بالعلوم الإنسانية، مع اهمالها للعلوم التقنية والتكنولوجية ؛

- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أسس ربحيّة ؛
- عدم ضمان جودة التعليم المقدّم من الجامعات الخاصة والأجنبيّة ؛
- عدم قدرة هذه المؤسسات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين في الالتحاق بهذه المؤسسات نتيجة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ؛
- البطالة المتزايدة في أعداد الخريجين وعدم مطابقة المخرجات مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية ؛
- اتسام التعليم العالي في الوطن العربي بصفة عامة بالتقليدية الذي تنحصر وظيفته بتقديم المعرفة والتركيز على التخصصات في الأقسام النظرية وتدني مستوى البحث العلمي وعدم توافر الدعم الكافي ؛
- عدم توافر أو النقص في أعداد الأساتذة المؤهلين ؛
- عدم ملائمة أو ضعف مدخلات التعليم العالي من طلبة التعليم الثانوي من حيث التفكير والتحليل النقدي ؛
- وجود بعض التغيرات في السنوات الأخيرة للبرامج الدراسية، إلا أنها لا تتبع من حاجات المجتمع ولم تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية ؛
- غياب وتراجع دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف للحفاظ على الهويّة الوطنيّة.

2-المشاكل التي تعاني منها الجامعات في العالم العربي: تعاني الجامعات العربية جملة من المشاكل[7]:

- -إن الجامعات العربية تواجه ضغوطا شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الجامعي المتزايد، ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية الكافية في معظم الأحيان ؛
- -إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف

في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم، تساهم جميعا في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين، وتؤدي إلى ضغوط على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين ؛

- في معظم الحالات، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميها ؛
- إن إنشاء الجامعات الخاصة والمفتوحة (نلاحظ غيابها شبه التام في الجزائر) والمؤسسات غير الجامعية أمر جديد في أغلبية الدول العربية، لذلك فإن هذه المؤسسات لم تخفف بعد الضغوط على الجامعات الحكومية بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم العالي وتنويعه وتوسيع دائرة انتشاره ؛
- هناك حاجة إلى أنماط جديدة من التعليم والتعلم بحيث تخدم بشكل كبير أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي ؛
- نتيجة للتطورات الدولية في العلم والتكنولوجيا، برزت متطلبات جديدة ليضاعف أعضاء هيئات التدريس والباحثون تعاونهم مع الصناعة، ولتوفير التعلم المستمر لخريجي التعليم العالي ؛
- غالبا ما يوافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لأعداد كبيرة في تخصصات أخرى ؛
- غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخرجي الجامعات العربية ؛
- تدهور الإنتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات العربية ؛
- تزايد البطالة في صفوف الخريجين سواء خريجي الجامعات الخاصة أو الحكومية.
- تقادم الهياكل الإدارية والتشبث بقيم إدارية وثقافة تنظيمية يصعب الفكاك منها ؛

- ترسيخ الاعتماد على المركزية أي الاعتماد على الفرد وإضعاف دور المجموعات والمجالس ؛
- سيطرة القطاع الإداري على القطاع الحكومي ؛
- ضعف كفاءة الإداريين وبعض القيادات الأكاديمية ؛
- التعليم المعتمد على التلقين والاستظهار بدلا من التحليل والاستنتاج والابتكار ؛
- إجراء البحث العلمي لأغراض الترقية والكسب المادي ؛
- خدمة المجتمع تكون لبناء علاقات عامة وتحسين الصورة الإعلامية للمؤسسة التعليمية ؛
- جمود استراتيجيات التعليم العالي العربي.

3-الحلول التي من شانها تذليل المشاكل التي تعاني منها الجامعات في العالم العربي: وحتى يأتي البحث العلمي بثماره وحرصا على ان ترقى المؤسسات التعليمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية العربية الى مستوى الطموح وبما يواكب التقدم، فلا بد من وجود مجموعة من التوجهات والاهداف للنهوض بالجامعات من خلال تأكيد أهمية تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتدعيم متطلبات الجودة في التعليم العالي، والتي تعتبر مرتكزا أساسيا لأي عملية تنمويّة في العالم العربي وعليها يتوقف مستوى النمو والتقدم، فالبحث العلمي لم يعد مهمة اكاديمية وإنما سبيلا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات التنموية والانتقال بالدولة نحو العالمية، والى اقتصاد المعرفة وخلق فرص عمل وادماج خريجي الجامعات في سوق العمل الذي يعتبر كتحدٍ يواجه التعليم العالي في العالم العربي وهو الفجوة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، ونلاحظ هنا أن نسبة البطالة في العالم العربي تساوي 15% وهذا يعني أن هناك الالاف من الخرجين دون عمل وأن البعض يعمل في وظائف بعيدة كل البعد عمّا درسه في الجامعة وعن مستوى تأهيله وهذا يعطي انطباعا عاما بان التعليم الجامعي لا فائدة ترجى من ورائه ويفضل التوجه نحو التعليم المهني[8].

مما سبق يتضح إن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي والعالي على المستوى العالمي في ضوء أربعة محاور اساسية وهي[9]:

3-1-سياسات التوسع في التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي والفرصة الاقتصادية، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

3-2-تحديث نظم الدارسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسوب الآلي بشكل جذري على نظم التدريس الجامعي وأساليبه؛ مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما.

3-3-توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.

3-4- الاتجاه إلى جودة التعليم العالي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

ومن خلال هذه المحاور، يمكن تقديم عدد من المقترحات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والتي تتمثل فيما يلي[10]:

- اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والخبرة والقدرة على إحداث التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه المؤسسات.
- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها بصورة مرضية ؛

- الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة والتصدي لها، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها ؛
- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم العالي وحاجات المجتمع، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات العالمية المتميزة من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه، وبما يكفل الجودة والتميز ؛
- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها؛ لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج ؛
- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية ؛
- تبني نموذج الجامعة المنتجة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، كما تعمل على توفير الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها : التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية ؛
- تنفيذ عمليات تقويم دورية لجميع مؤسسات التعليم العالي للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج مازالت تتواكب ومتطلبات التنمية ؛
- المحاسبة والتقييم المستمرين للأداء وللبرامج والخطط والمناهج الدراسية من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.

خلاصة: مما سبق يمكننا أن نستنتج أن الجامعة مؤسسة فريدة من نوعها سواء من حيث الطابع الاداري المهام والاهداف ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع، تتأثر به وتؤثر فيه، تأتي على رأس هرم التعليم في الدولة، تشكل الأداة الرئيسية بيد السلطات لتكوين إطارات الدولة وترقية معارفهم العلمية والوظيفية.

تتعدد مجالات الجامعة بين وظائف علمية قائمة على التدريس، ووظائف اجتماعية قائمة على الإسهام بفاعلية وإيجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية من إطارات بشرية متخصصة في مجالات متنوعة.

تعاني الجامعات في العالم العربي من مشاكل جمة اثرت على مخرجاتها انطلاقا من قدم برامجها الدراسية وعدم تكيفها مع التطورات التقنية والتكنولوجية إضافة الى ضعف المدخلات من طلبة الثانوي من حيث طريقة التفكير والنقد وعدم اهتمام السلطات بالبحث العلمي كآلية لاندماج هذه الجامعات في حقل الابتكار العلمي وبالرغم من ذلك تحاول الجامعات العربية الخروج من دائرة التخلف بالانتقال الى مفهوم الجودة والفعالية، بالإضافة الى التفكير واعتماد آليات للموائمة بين مخرجاتها من الطلبة ومتطلبات سوق العمل.

الاحالات والمراجع:

(1)– فضيل دليو، الهاشمي لوكيا، ميلود سفاري، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة قسنطينة، 2006، ص 78.

(2)– عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيود المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، العدد 7 2016، ص249.

(3)– بن عيشاوي احمد، التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة الجلفة 20 ماي 2010، ص 258.

(4)– شرون عزالدين وبوالكور نور الدين، واقع استثمار خرجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل وكفاءة التكوين، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 20 ماي 2010، ص ص 118–119.

(5)– حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين–دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، المسيلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، 2008/2007، ص ص 51–52.

(6)– مختار عيواج وبوديار زهية، التكامل بين مخرجات النظام ل م د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 04/28 إلى 2014/05/01عمان الأردن، ص ص 5–6.

(7)– بوضياف عبد المالك وبوفلفل سهام، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، 2–2013/4/4، ص ص 8–9.

(8)– كلاع شريفة، الجامعات العربية والبحث العلمي: قراءة في واقع البحث العلمي ومعيقاته، مداخلة في المؤتمر الدولي التاسع حول ترقية البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي – فرع أبي سمراء ، 18–19 أوت 2015، طرابلس لبنان، ص 16.

(9)– إيهاب عبد الرزاق حسين الحيالي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من أجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، 2–2013/4/4 ص 8.

(10)– إيهاب عبد الرزاق حسين الحيالي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من أجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، المرجع السابق، ص 8.

دور مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية بالجزائر- دراسة استطلاعية لعينة من مشاريع خريجي الجامعات بولاية سكيكدة

د.أمـــال يـــوب أ.د.فريـــد كورتـــل

ج. 20 أوت 1955 سكيكدة ج. سطيف 1،

ملخـــص: لقد أدركت الجزائر أهمية المقاولاتية كبديل يمكـــن الاعتمـــاد عليـــه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفها اقتصاد الجزائر نهاية ثمانينيات القـــرن الماضي، والناتجة أساسا عن عجز المؤسسات العمومية في تحقيق تنمية اقتصـــادية واجتماعية. وقد ركزت الجزائر في تكوينها الجامعي على أهمية تنميـــة وغـــرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بهدف توجيههم إلى النشـــاطات التـــي تهـــم التنمية المحلية بالدرجة الأولى والتي من شأنها أن تزداد حجمـــا بمـــرور الأيـــام وبالتالي بإمكانها توفير فرص العمل لفائدة الشباب. وقد تم تطبيق دراســـة ميدانيـــة لعيّنة من المشاريع المقاولاتية لحاملي الشهادات الجامعية بولاية سكيكدة، والبـــالغ عددهم 150 مقاول. وكان الهدف من الدراسة تبيان مدى أهميـــة ودور التكـــوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية. وقد تم التوصل إلـــى أنـــه فعلا للتكوين الجامعي دور في إخراج قيادات ناجحة انطلاقا من أهميـــة التكـــوين الذي تحصل عليه الطالب مما شجعه للتوجه إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية، كمـــا أن التكوين طوّر وأسهم في تنمية قدراته وخصائصه كمقاول، إضـــافة إلـــى اكتســـابه المهارات الكافية لضمان واستمرارية مشاريعه. غير أن ذلك لا ينفي من أنه توجد نقائص وثغرات في البرامج والمناهج المعتمدة بالمؤسسات الجامعية ولعّل أبرزهـــا يكمن في نقص ثقافة ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي، المقاولاتية، القيادات الناجحة، عيّنة من المشاريع المقاولاتية بولاية سكيكدة

Abstract: Algeria has realized the importance of Entrepreneurship as an alternative can be relied upon to get out of the critical position defined by Algeria's economy at the end of the 80s of the last century, mainly due to the inability of public institutions in achieving economic and social development. Algeria has focused in its composition, the importance of the development of the university and to inculcate the spirit of Entrepreneurship among students university with the aim of directing them to the activities of interest to local development in the first place, which would grow larger as days pass, which would grow larger by the day, and thus could provide employment opportunities for young people. It was the application of a field study of a sample of entrepreneurship projects for university graduates in skikda, numbered 150, the contractor. The purpose of the study was to identify the extent of the importance of the role of the university in the configuration output of successful leaders in the area of entrepreneurship. Agreement was reached to that actually configurable campus role in the output of successful leaders from the importance of the configuration that you get to go to the student was encouraged by the establishment of entrepreneurship projects, and that the configuration process and contributed to the development of his abilities and characteristics of the subcontractor, in addition to acquire adequate skills to ensure the continuity of the projects. However, this does not deny that there are shortcomings and gaps in the programs and curricula of higher education institutions, most lies in the lack of a culture of Quality Assurance in Higher Education.

Key Words : The university configuration, Entrepreneurship, successful leaders, sample of Entrepreneurship projects in skikda.

تمهيد: إن الوطن العربي بحاجة ماسة للإبداع على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات وفي شتى المجالات والميادين بهدف تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها وللصمود في مواجهة التحديات الكبيرة الداخلية منها والخارجية وهذا لوجود قصور واضح في مجال الإبداع بين الأفراد والمؤسسات في الوطن العربي

حاليا. ومن أبرز المؤسسات التي يفترض التركيز عليها هي مؤسسات التعليم العالي نظرا لما تسهم به وبشكل كبير في صناعة أجيال المستقبل، ويعد الاستثمار في هذا النوع من الصناعة من أفضل أنواع الاستثمارات وأكثرها فائدة لأن هذه المؤسسات تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات. ومن هنا يمكن القول أن أهمية الجامعة لا تكمن فقط في مجال التدريس والبحث العلمي بل تستند على مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات وإطارات جديدة والذي يكون من خلال وضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة.

وفي ظل تقلص فرصة الحصول على وظيفة في القطاع العمومي والذي نراه يكاد يكون مبدأ جميع المتخرجين من الجامعة لأسباب متباينة، أصبح البديل الأول والحل الأساس للمتخرجين من الجامعة هو كسر ذلك الحاجز والتوجه نحو المقاولاتية بدلا من الانتظار طويلا في سبيل الظفر بوظيفة، من خلال إنشاء المقاولات الصغيرة، لأنه لا يخفى علينا أن الجامعة هي التي أعدت هذه النخبة وكونتها لتصبح قادرة على الإبداع والابتكار وتحسن إدارة هذه المشاريع يبقى فقط تعزيز الحس المقاولاتي من أجل خلق الروح المقاولاتية لدى المتخرجين من الجامعة.

مشكلة الدراسة: لقد حققت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحات باهرة واستمر بعضها إلى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، في حين نجد أن البعض الآخر باء بالفشل في بداية المشوار، فأين يكمن الخلل يا ترى؟ وهل للتكوين الجامعي أثر في ذلك؟

انطلاقا مما سبق فإن الدراسة الحالية توضح مضامين مشكلة الدراسة في ضوء إثارة جملة من الأسئلة نبيّنها فيما يلي:

ما مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية بولاية سكيكدة؟

وتتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي:

1-هل توجد علاقة بين التكوين في مؤسسات التعليم العالي وتوجه المتخرجين منها إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية؟

2-هل توجد علاقة بين البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وقدرات وخصائص المقاول؟

3-هل توجد علاقة بين التكوين في مؤسسات التعليم العالي واستمرارية المشاريع المقاولاتية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على مشكلة الدراسة وأسئلتها الجزئية، سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

أسهم التكوين الجامعي في نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية لخريجي الجامعات بولاية سكيكدة.

وقد تم تجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية 1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي وتوجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة.

الفرضية 2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير قدرات وخصائص المقاول بالعيّنة المدروسة.

الفرضية 3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي واستمرارية المشاريع المقاولاتية بالعيّنة المدروسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في صناعة أجيال المستقبل مما يساهم وبشكل فعّال في تغذية المجتمع بقيادات تمتلك الكفاءات والقدرات اللازمة لتسيير وإدارة المؤسسات والمشاريع. وهنا تظهر الحاجة إلى وضع تصوّر واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات أفراد المجتمع والتفكير الجدي في وضع برامج تساعد على تلبية وتغطية متطلبات وحاجات سوق العمل.

أهداف الدراسة: في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تتحدد الأهداف وفقا لما يلي:

- توضيح العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم العالي و المشاريع المقاولاتية؛
- تبيان مدى إسهام التكوين الجامعي في توجه المتخرجين إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية؛
- تبيان مدى إسهام التكوين الجامعي في تنمية وتطوير قدرات المتخرجين في مجال المقاولة؛
- تبيان مدى إسهام التكوين الجامعي في استمرارية المشاريع المقاولاتية ؛
- وضع مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تحسّن وتفعّل من التكوين الجامعي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

أولا: مؤسسات التعليم العالي والتوجه المقاولاتي: مكن تعريف مؤسسات التعليم العالي على أنها: "التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي". تعد الجامعة الجزائرية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتشكل الجامعة من كليات ومعاهد كما يمكن أن تكون لها ملحقات. وكذلك تتكون الجامعة الجزائرية من هيئات ورئاسة الجامعة وكليات ومعاهد، كما تتضمن مصالح إدارية وتقنية مشتركة [1].

وتتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال التكوين العالي في الخصوص على ما يأتي :

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد ؛
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث ؛
- الإسهام في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها ؛
- المشاركة في التكوين المتواصل.

وتتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية وتعدد تخصصاتها، ويوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة للتخصص في حقول مختلفة مثل: العلوم،...، والعلوم الانسانية والاجتماعية، والتي بدورها تتفرع عنها مجموعة من الشعب ومنها الاقتصاد والتسيير، والذي من أهم وأبرز التخصصات الموجودة فيه هي المقاولاتية.

ويعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم، وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدم MYLE MACES أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600طالبا [2].

ومن الأسباب التي جعلت الدولة الجزائرية تهتم بموضوع المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في النقاط التالية :

- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- دور المقاولاتية في تطور الميزان التجاري ؛
- دور المقاولاتية في تطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ؛

وقد اتخذ المقاول الجزائري المسارات التالية [3] :

- **المسار العائلي** : رئيس المؤسسة يفوّض للإشراف عليها من العائلة، ويقوم بتطويرها، كما قد ينشأ مؤسسة في إطار العائلة من خلال تعبئة مدخراتها مستعملا علاقاته، ومستعينا بالتكنولوجيا.

- **المسار السياسي** : رئيس المؤسسة شارك شخصيا في حرب التحرير الوطني قبل أن ينشئ مؤسسته.

- **مسار المهاجر** : رئيس المؤسسة مهاجر سابق أو ابن له، يحول إلى الجزائر نشاط أنشأه في الخارج أو ينشئه في الجزائر كامتداد لنشاطه الخارجي.

- **مسار القطاع العام** : رئيس المؤسسة هو موظف سابق، إطار سام أو متوسط في القطاع العام الإداري أو الاقتصادي، اكتسب خلال حياته المهنية كفاءات مكّنته من إنشاء شبكة علاقات مفيدة في أعماله.

- **مسار الانفتاح** : رئيس المؤسسة في الغالب تاجر سابق، استغل الانفتاح على التجارة الخارجية فانفتح على المنافسة ليبحث في إنتاج السلع أو الخدمات.

- **مسار المخاطر والمغامر** : بالنسبة لهذا المقاول فالمؤسسة ذريعة لتكوين الثروة، فيمارس الغش مع جميع البنوك، الضرائب، الإدارة، أملاك الدولة، القوانين وغيرها.

- **المسار الجامعي** : رئيس المؤسسة حامل لشهادة جامعية، وبمساعدة عائلته أو بدونها ينشئ أو يطوّر مؤسسة، ويعتبر منفتحا ويحاول تطبيق معارفه المكتسبة في الجامعة.

كما تطرق (Abderrehmane Abdou et Kamel Boucherf) إلى تقسيم آخر تمثل في المقاول: الإطار، التقليدي، الوريث، المنفتح. فالمقاول التقليدي قد يتقاطع مع مسار أو أكثر من المسارات السابقة فهو محدود الشهادات (مستوى ابتدائي أو متوسط) قام بإنشاء مؤسسته في مرحلة شبابه والمؤسسة التي يقودها ليست بالضرورة هي نفسها التي امتلكها عند بداية نشاطه، اكتسب خبرة طويلة وينحدر من عائلات تجارية، دوافعه هي تحقيق مؤسسة موجهة نحو الأسرة والأبناء، كي لا يحتاجوا إلى العمل لدى الغير [4]. لكل مسار من هذه المسارات إيجابياته التي تميّزه وتخدم استراتيجيات المقاول التطويرية وأهدافه، وقد تتداخل هذه المسارات وتتفاعل فيما بينها.

وتكمن علاقة التكوين الجامعي بالمقاولة في تطوير ثقافة المقاولاتية بالتركيز على العناصر التالية [5]:

– التحسيس والعمل على تأكيد أهمية المقاولة من خلال التكوين في المقاولاتية (البرامج التدريسية، المسالك المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية...إلخ)، هذا لأجل تشجيع الاهتمام بالمقاولة الذي يعتبر العنصر الأساسي في الثقافة المقاولاتية ؛

– التثمين؛ أي تشجيع السلوكات والممارسات المقاولاتية، من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع ؛

– انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيذ واستقطاب الدعم.

وعليه يظهر أن العلاقة بين التكوين الجامعي وثقافة المقاولة تتمحور من خلال ثلاثية : "التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة".

ثانيا: مؤشرات نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية : توجد مجموعة من العوامل التي لابد من التفكير فيها حتى تجعل المشروع ناجحا وذلك عند بداية تكوين هذا المشروع تتمثل في [6]:

- أن تكون المؤسسة قادرة على إبقاء هوامش الربح عالية : إن تحقيق الربحية المتدنية يعتبر من العوامل الخطيرة على ديمومة ونجاح أي مشروع.

- **البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب :** إن من الصعوبة النجاح في حالة البيع بكميات قليلة ولهذا فلابد من البيع بكميات كبيرة من الإنتاج حتى تحقق عائدا يتناسب مع حجم الانفاق الموجود في المشروع، وعليه يتم اختيار الأسلوب المناسب لذلك.

- **المحافظة على الإنتاج :** وهي الطريقة التي يجب على المقاول أن يحافظ بها على إنتاجه من عدم قدرة الآخرين من المنافسين على تقليده والمحافظة على حقوقه فيما يتعلق بمنتجاته وهذا يتم من خلال حقوق النشر وبراءة الاختراع.

- **الرغبة في إنجاز الأعمال** : إن النجاح في أداء مشروع ما لا يمكن أن يتحقق إذا لم تكن هنالك الرغبة الأكيدة والقناعة المطلقة لصاحب المشروع بالفكرة التي أنشأ من أجلها هذا المشروع، وأن تتولد لديه الرغبة في إنجاز هذا المشروع ولا يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الربح المادي على حساب استمرارية مشروعه على المدى الطويل.

- **المحافظة على التدفقات النقدية** : إن من السهولة لمشاريع الأعمال تحقيق مبيعات وربحية جيدة لكن من الصعوبة أن يكون هنالك نقص في بعض التدفقات النقدية التي يتم الحاجة إليها لدفع الفواتير والنفقات والتي تصبح مشكلة لنمو المشروع ولهذا لابد من توجيه هذه التدفقات النقدية نحو استمرارية وانطلاقة المشروع.

- **المحافظة على استمرارية وديمومة المشاريع** : إن الكثير من أصحاب المشاريع الصغيرة يشعرون بالسعادة نتيجة حصولهم على الأموال ولكن يجب التفكير في كيفية المحافظة والديمومة لهذا المشروع والنمو المستقبلي.

وقد أوضحت عدة كتابات أن التأهيل والتعليم والتدريب هو العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع، وأنه لا يوجد مقاولون بالفطرة، فالمقاولاتية ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل كغيره من المجالات. وبالرغم من هذا الإقرار من الباحثين حول دور التعليم في تكوين المقاولين، إلا أن الاختصاصيين يرون أن تحويل الأفراد إلى مقاولين ليس من السهولة، فلا بد من توفر الحد الأدنى من المميّزات التي تمكّن هؤلاء الأفراد من النجاح كمقاولين، كما أنه من الصعب حصر كل جوانب المقاولاتية في العملية التعليمية، فالمقاولاتية تعتبر مجالا متعدد الأبعاد ولا يمكن حصره في مجال واحد، لكن التدريس في هذا المجال لا بد أن يتوسع إطاره ليشمل جميع البرامج التعليمية (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي) وكذلك إدماج هذه المفاهيم في مختلف التخصصات، حتى يكون هذا النظام أكثر كفاءة في تحويل الأفراد إلى مقاولين [7].

ثالثا: إسهام التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في المقاولاتية بولايـــة سكيكدة

1.أنموذج الدراسة: يمكن توضيح متغيرات الدراسة في الأنموذج التالي :

شكل رقم (01) : متغيّرات الدراسة

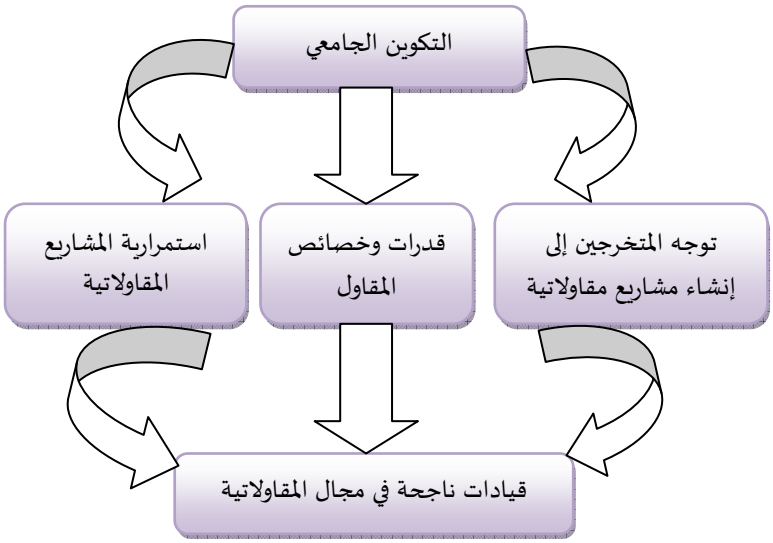

المصدر : من إعداد الباحثين

حيث أن :

المتغيّر المستقل: التكوين الجامعي (من برامج ومناهج معتمدة بمؤسسات التعليم العالي).

المتغيّر التابع: قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية والتي تظهر ملامحهـــا مـــن خلال (توجة المتخرجين إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية، قدرات وخصائص المقـــاول استمرارية المشاريع المقاولاتية).

2. حدود الدراسة الميدانية: تمثلت الحدود البشرية للدراسة في عينة تكونت من 150 مقاولا جامعيا بولاية سكيكدة لمختلف بلدياتها، أما الحدود المكانية: فاقتصرت الدراسة على المقاولات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة، أما الحدود الزمنية فقد امتدت الدراسة خلال الفترة (شهري جانفي وفيفري 2018).

3. أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في استبيان تم تقسيمه إلى محورين يتعلق المحور الأول بالمتغير المستقل (التكوين الجامعي) ويضم 7 عبارات المحور الثاني يتعلق بالمتغير التابع (القيادات الناجحة في المقاولاتية) وتم تقسيمه إلى :

-توجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية ويضم 9 عبارات ؛

-قدرات وخصائص المقاول ويضم 18 عبارة ؛

-مدى استمرارية المشاريع المقاولاتية ويضم 6 عبارات.

4. منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة: تشمل منهجية الدراسة الميدانية الجانب المنهجي من خلال شرح منهج الدراسة وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج، وبيان للمجتمع والعينة التي تناولتها الدراسة.

1.4.منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي، وهو منهج يسمح بشرح مدى مساهمة الجامعة في تكوين الطلبة كمتطلب لنجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية.

2.4. أدوات جمع المعلومات وتحليلها: نحرص من خلالها على الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال ما تناولته المراجع.

3.4.الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: لغرض التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام بعض أدوات الإحصاء الوصفي، المتوسطات الحسابية بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت آراء عينة الدراسة حول الوسط الحسابي، وضمن الاحصاء الاستدلالي تم الاستعانة بمعامل

الارتباط بيرسون وهذا لغرض معرفة مدى ارتباط التكوين الجامعي بولاية سكيكدة في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

5. تحديد مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت الدراسة أصحاب المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة ومجتمع الدراسة تمثل في خريجي الجامعة. وقد تم توزيع 160 استمارة على العينة الميسرة والمتمثلة في المقاولين المتخرجين من الجامعة، استرد منها 150 استمارة أي بنسبة استرداد بلغت 93.75%، وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة.

6. تحليل فقرات المحاور والإجابة على أسئلة الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة تم الاستعانة بما يلي:

- تحديد القيم المعيارية لمقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من المقاولين بولاية سكيكدة، حيث تم تحديد معيار عند مناقشة النتائج وفقا للدرجات المعطاة لفئات الإجابة كما يلي : من 1 – 1.80 ضعيفة جدا، من 1.81 – 2.60 ضعيفة، من 2.61 – 3.40 متوسطة، من 3.41 – 4.20 عالية، من 4.21 – 5 عالية جدا.

- معامل الارتباط : استخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط المتغير المستقل " التكوين الجامعي" بالمتغير التابع " قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية" والذي بدوره تم تقسيمه لثلاثة متغيرات تابعة تمثلت في " توجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية"، "قدرات وخصائص المقاول"، "استمرارية المشاريع المقاولاتية".

1.6. تحليل فقرات محور التكوين الجامعي: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول وجاءت النتائج في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : مدى جدوى التكوين الجامعي من وجهة نظر خريجي جامعة سكيكدة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	أسهم التكوين الجامعي في تحقيق التكوين الذاتي للطالب.	4.32	0.47	عالية
02	إسهام التكوين الجامعي في تحديد المسار المهني للطالب.	4.24	0.63	عالية
03	أسهمت التوجيهات والمعارف النظرية خلال التكوين الجامعي في تحضيرك للحياة المهنية.	3.97	0.54	عالية
04	قمت بتربصات محددة تتصف بقلتها خلال تكوينك الجامعي.	3.76	0.59	عالية
05	محتوى البرامج المدرسة واقعي ويتماشى مع التطورات العلمية الحاصلة.	3.63	0.71	متوسطة
06	التربصات الميدانية التي قمت بها كانت كافية لتطبيق ما تلقيته من مضمون معرفي.	3.61	0.50	متوسطة
07	زودتك البرامج المقررة خلال تكوينك الجامعي بالمهارات والمعلومات الكافية عن سوق العمل.	3.53	0.51	متوسطة
	والمعلومات تاكافية عن سوق العمل.			
	المتوسط العام للمحور	**3.86**	**0.39**	**عالية**

المصدر : اعتمادا على نتائج SPSS

يتضح من الجدول رقم (01) أن المتوسط الحسابي العام للتكوين الجامعي بلغ (3.86) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3.41-4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية، وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة عالية على مدى أهمية التكوين الجامعي. يتضح كذلك أن متوسطات أهمية التكوين الجامعي تتراوح بين (3.53) و (4.32) أي أنه هناك تفاوت في درجة الموافقة على درجة الأهمية فهناك البعض يوافق بدرجة عالية والبعض الآخر بدرجة موافقة متوسطة.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي :

- العبارة رقم (01) وهي: " أسهم التكوين الجامعي في تحقيق التكوين الذاتي للطالب " بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.47). ذلك أن التكوين الجامعي ساعد الطلبة على تحصيل المعلومات؛ والتي تعد من أهم سمات هذا العصر، لخصائصها التعليمية والتكوينية والتثقيفية والاجتماعية، ومصادر المعلومات هي الكيانات المادية التي تحملها المؤسسة الجامعية، ومن أهمها المكتبات التي تزود الطلبة بالكتب الضرورية وفي تخصصات مختلفة. إلا أنه مع التطور الهائل والمتسارع في المجال التكنولوجي وظهور الانترنت نتجت وسائط أخرى لها خصائص ومزايا مسايرة للوقت الحالي، والتي تجمع بين النشر والتداول والتوزيع بشكل سريع.

- العبارة رقم (02) وهي: " إسهام التكوين الجامعي في تحديد المسار المهني للطالب " بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.63). فنظرا لمعطيات الوقت الراهن من ازدياد التوتر والقلق والسرعة وازدياد حاجات الطالب وتعقيدها جعلت من ظروف ودوافع وأهداف الطالب من وراء اختياره لمهنة المستقبل مرتبطة بمجموعة من المتغيرات كالتخصص، الجنس، المكانة الاجتماعية

والاقتصادية للمهنة. وهنا يسهم التكوين الجامعي عن طريق احتكاك الطلبة بالأساتذة والمختصين والقيام بالدراسات الميدانية في تحديد مسارهم المهني.

- العبارة رقم (03) وهي: " ساهمت التوجيهات والمعارف النظرية خلال التكوين الجامعي في تحضيرك للحياة المهنية " بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.54). مما يدل على أن الطالب بولاية سكيكدة يحظى بالتوجيهات والمعارف النظرية المقبولة نسبيا لتحضيره للحياة المهنية.

- العبارة رقم (04) وهي: " قمت بتربصات محددة تتصف بقلتها خلال تكوينك الجامعي " بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.59). وهذا يدل على أنه يوجد تقصير من حيث البرامج التكوينية للطلبة، فالنظام التدريسي المطبق (ل.م.د) بالجامعة يتطلب ضرورة التنسيق بالتوازي بين الجانب النظري والدراسات الميدانية، وهذا لتمكين الطالب من تطبيق المفاهيم النظرية.

أما بالنسبة للعبارات التي توافق عليها أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة، فهي مرتبة كما يلي :

- العبارة رقم (05) وهي: " محتوى البرامج المدرسة واقعي ويتماشى مع التطورات العلمية الحاصلة " بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.71). مما يدل على ضرورة إعادة النظر في محتوى البرامج المقررة والعمل على تحديثها بما يتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة تأهيل الأساتذة.

- العبارة رقم (06) وهي: " التربصات الميدانية التي قمت بها كانت كافية لتطبيق ما تلقيته من مضمون معرفي " بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.50). مما يؤكد على عدم رضا الطلبة بالقدر الكافي فيما يخص التربصات الميدانية المبرمجة؛ وهو ما يؤكد العبارة رقم (04) فيما يخص قلة ومحدودية التربصات المبرمجة. وهنا تجدر الإشارة على تسليط الضوء على إشكالية القبول

والدعم من المؤسسات المستقبلة لإجراء التربصات الميدانية، فالملاحظ أنه لا يوجد تنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بالقدر المطلوب فيما يخص التربصات.

- العبارة رقم (07) وهي: " زودتك البرامج المقررة خلال تكوينك الجامعي بالمهارات والمعلومات الكافية عن سوق العمل " بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.51). مما يدل على أن الطالب غير راض بشكل كبير على البرامج المقررة في تكوينه الجامعي؛ فهو يرى أنها لم تزوده بالقدر الكافي من المعلومات حول سوق العمل.

2.6. تحليل فقرات محور إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية :

للتعرف على مدى إمكانية تحصيل قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية حاصلة على شهادات جامعية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني وجاءت النتائج كالآتي :

جدول رقم (02) : قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية

أولا : توجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية				
الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	كانت لديك فكرة إنشاء مشروع خاص بك بدرجة قوية جدا.	2.62	1.31	متوسطة
02	البحث عن المعلومات من أجل إنشاء مشروع يؤثر على مواقف الأفراد فيما يخص رغبتهم في هذه الإنشاء.	3.92	1.10	عالية
03	الحاجة إلى تحقيق الذات تعتبر محفز لرغبة المتخرج الجامعي في إنشاء مشروع خاص به.	3.82	1.40	عالية

04	البحث عن الاستقلالية يؤثر على رغبة الطالب في إنشاء شركته الخاصة.	2.90	0.99	متوسطة
05	الأخذ بفكرة المخاطرة كقاعدة أساسية في توجه الجامعي لإنشاء مشروع خاص به.	2.63	1.36	متوسطة
06	وجود نماذج لمقاولين ناجحين يعتبر دافعا لرغبة الطالب الجامعي للتوجه للمقاولاتية.	4.12	0.79	عالية
07	أسهم التكوين الجامعي المكتسب حول عملية إنشاء مشروع من التأثير على تصورات الطالب حول إمكانية انجاز مشاريع مقاولاتية.	3.82	1.14	عالية
08	توفر الموارد المالية والمعلوماتية والارشادات تؤثر على تصورات الجامعي حول إمكانية انجاز مشاريع مقاولاتية.	3.21	1.03	متوسطة
09	الخبرات المهنية والتدريبات المقدمة تؤثر على تصورات الجامعي حول إمكانية انجاز مشاريع مقاولاتية.	3.25	1.03	متوسطة
المتوسط العام للبعد		**3.37**	**0.63**	**متوسطة**
ثانيا : قدرات وخصائص المقاول				
الرقم	**العبارة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الموافقة**
10	تقوم بوضع أهداف واضحة ومحددة لنجاح مشروعك.	4.16	1.32	عالية
11	تمتلك ثقة بنفسك وبقدراتك.	4.30	0.87	عالية جدا
12	تتخذ قرارات حاسمة في عملك.	2.92	1.10	متوسطة
13	يتم إنجاز العمل في الوقت المحدد.	3.21	0.85	متوسطة
14	تبحث في عملك عن أشياء تحتاج للتحسين.	3.82	1.04	عالية
15	تتحمل المسؤولية كاملة في عملك.	2.84	1.18	متوسطة

16	تمتلك القدرة في إقناع الآخرين بآرائك الشخصية.	2.75	1.02	متوسطة
17	تمتلك القدرة على قيادة العاملين وتوجيههم.	3.65	1.14	عالية
18	لديك القدرة على حل المشكلات المصاحبة للعمل.	2.88	1.18	متوسطة
19	تمتلك قوة الاصرار والمثابرة لبلوغ أهدافك بفعالية.	2.65	1.23	متوسطة
20	تشعر بعدم الراحة في حال ضياع وقتك.	4.31	0.48	عالية جدا
21	تستعين في دعم مقترحاتك بالآخرين.	2.54	1.02	ضعيفة
22	تدير الوقت بكفاءة.	4.30	0.66	عالية جدا
23	تمتلك الوعي الشامل بكافة تفاصيل العمل.	4.38	0.79	عالية جدا
24	تمتلك القدرة على إدارة العمل بكفاءة في حالات الفوضى.	4.40	0.63	عالية جدا
25	لديك القدرة على العمل لساعات طويلة دون ملل.	3.81	0.66	عالية
26	تقوم بجمع المعلومات الكافية عن المهام قبل البدء بها.	3.89	0.86	عالية
27	تفكر في ايجابيات وسلبيات الطرق المختلفة لإنجاز المهام بكفاءة.	3.93	1.06	عالية
المتوسط العام للبعد		**3.60**	**0.26**	**عالية**
ثالثا: استمرارية المشاريع المقاولاتية				
الرقم	**العبارة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الموافقة**
28	تشعر بالرضا عن المردودية المحققة من قبل المشروع.	3.72	1.02	عالية
29	تدفع ديونك بانتظام.	3.65	0.94	عالية

30	تحصل على الأرباح وتعيد استثمارها في الأعمال التجارية.	1.73	1.17	ضعيفة
31	تعتقد أنك حققت النجاح في هذا النشاط مقارنة مع المنافسين.	3.21	1.29	متوسطة
32	تفكر في توسيع المشروع مستقبلا.	2.50	1.07	ضعيفة
33	تدعم معارفك في الإدارة والتسيير ببرامج تكوينية.	2.67	1.02	متوسطة
المتوسط العام للبعد		**2.91**	**0.59**	**متوسطة**
المتوسط العام للمحور		**3.29**	**0.37**	**متوسطة**

المصدر : اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين الجدول رقم (02) أن المتوسط الحسابي العام لمدى توفر قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية متخرجة من الجامعة بولاية سكيكدة بلغ (2.91)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61- 3.40) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة متوسطة وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة متوسطة على أن التكوين الجامعي أسهم بتوفير قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية. يتضح كذلك أن متوسطات أبعاد المحور تتراوح بين (2.91) و (3.60) أي أنه هناك تفاوت في درجة الموافقة على الأبعاد المحددة لجعل أصحاب المشاريع المقاولاتية ناجحين في نشاطهم الممارس. وقد جاءت درجة الموافقة متباينة على الأبعاد الثلاثة للمحور الخاص بالقيادات الناجحة في مجال المقاولاتية.

بالنسبة للبعد الذي كانت فيه آراء أفراد عينة الدراسة عالية فهو البعد الخاص بقدرات وخصائص المقاول بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.29). أما بالنسبة للبعدين اللذين كانت فيهما آراء عينة الدراسة متوسطة فهما البعد الخاص بتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بمتوسط حسابي (3.37)

وانحراف معياري (0.63)، والبعد الخاص باستمرارية المشاريع المقاولاتية بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.59).

3.6.اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار فرضيات الدراسة التي تبحث في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة تم الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (03) : العلاقة بين التكوين الجامعي والقيادات الناجحة في مجال المقاولاتية

العلاقة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التكوين الجامعي وتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية	0.880	0.000
البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير قدرات وخصائص المقاول	0.639	0.000
التكوين الجامعي ومدى استمرارية المشاريع المقاولاتية	0.549	0.000
إسهام التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية	**0.689**	**0.000**

المصدر: اعتمادا على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) ما يلي :

- توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي وتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.880) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي وتوجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع

المقاولاتية بالعينة المدروسة. فالتكوين الجامعي يعتبر محيطا علميا وهو جّد مشجع بل وله أثر كبير في توجيه قرار الطالب لتبني مقاولته الخاصة، ذلك أنه يبرز لـه الجانب النظري من خلال المقاييس المدرسة وكذلك يبرز له الواقع الحقيقـي مـن خلال التربصات والملتقيات. فمع الظاهرة التي تشهدها سـوق العمـل الجزائريـة والمتمثلة في ارتفاع معدل البطالة يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات أو كما تعرف حاليا بالبطالة الذكية، فعلى الرغم من التطـور الملحـوظ والمستمر في المستوى التكويني للطلبة في الجزائر إلا أنه يوجد تزايد مستمر فـي عدد البطالين وخاصة الشباب خريجي الجامعات. لتصبح المقاولاتية فكـرة جذابـة لدى خريجي الجامعات، كما تمكن خريجي الجامعات من إدراك طموحاتهم المهنية والسعي إلى تحقيقها، كما يرون أن المقاولاتية تضمن لهـم تحقيـق جملـة مـن طموحاتهم.

- توجد علاقة ارتباط بين البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير قدرات وخصائص المقاول بالعينة المدروسة، حيث بلغ معامـل الارتبـاط "بيرسون" القيمة (0.639) عند مستوى دلالة (0.000) مما يؤكد على أنه توجـد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين برامج ومناهج التكوين الجامعي وما يمتلكـه المقاول من قدرات وخصائص. إذ يعتبر التعليم بصفة عامـة والجـامعي بصـفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، لذا يجـب أن تركـز المنـاهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها مـن المهـارات المقاولاتية الأخرى ، كما أن للجامعة دورا هامـا فـي بنـاء المعرفـة الخاصـة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها. أي أن التكوين الجامعي الذي تحصل عليه المتخرجون قد أسهم في زيادة قدراتهم على إدارة وتسيير مشاريعهم.

- توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي ومـدى اسـتمرارية المشـاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.549)

عند مستوى دلالة (0.000) مما يؤكد على أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي ومدى استمرارية المشاريع المقاولاتية.

وهكذا يمكن الإجابة على الفرضية الرئيسية والقول بأنه توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي وقيادات ناجحة في مجال المقاولاتية لعينة من المقاولين بولاية سكيكدة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.689) عند مستوى دلالة (0.000). وعليه؛ فإن التكوين الجامعي قد أسهم نسبيا في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية بالعينة المدروسة، وهذا ما يؤكد أن للتكوين الجامعي مساهمة فعّالة وقوية في تنمية قدرات ومعارف الطالب على الرغم من بعض النقائص التي تظهر بشكل واضح في نوعية البرامج المقررة التي تتطلب ضرورة إعادة النظر فيها وعوامل أخرى تم ذكرها ولكن هذا لا ينفي الدور النسبي للتكوين الجامعي في مساعدة الطالب على اكتساب المعارف والارشادات بطرق مختلفة لتوضيح رؤيته فيما يخص مساره المهني، وتمكينه من اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمستقبله والمسار الذي يسلكه لتحقيق ذاته ومكانته في المجتمع. غير أن الواقع يبدأ عند محاولة الإطار الجامعي تحقيق حلمه وما يصادفه من حواجز وعقبات تحول دون تحقيقه لهدفه المتمثل في إنشاء مشروع خاص به أو في قيامه بالمشروع ولكن عدم قدرته على المواصلة والنمو في مشروعه.

خلاصة: هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة مدى إسهام التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج هامة، كما حاولنا تقديم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

1.نتائج الدراسة: تتمثل فيما يلي:

تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن للتكوين الجامعي دورا نسبيا في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية للعيّنة المدروسة بولاية سكيكدة حيث تأكد أنه :

– توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي وتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة ؛

– توجد علاقة ارتباط بين برامج ومناهج التكوين الجامعي وتطوير قدرات وخصائص المقاول ؛

– توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي واستمرارية المشاريع المقاولاتية.

ولكن على الرغم من وجود علاقة ارتباط نسبية بين التكوين الجامعي وإخراج قيادات ناجحة للعينة الميسرة بولاية سكيكدة. الأمر الذي يبين أنه يوجد وعي لدى الطالب واهتمام بمستقبله المهني سواء من حيث:

– اختيار التخصص الأكثر تناسبا مع فرص الشغل المتوفرة؛

– استغلال الفرص التكوينية التي أتاحتها الجامعة مثل تكوين الطلبة على تعلم واتقان اللغات الأجنبية؛

– القيام بأيام إعلامية فيما يخص المقاولاتية؛

– النصائح والتوجيهات من الأستاذة المدرسين والمؤطرين فيما يخص المجالات والبدائل المتاحة في سوق العمل بعد التخرج.

كما يمكن القول أن الجامعة الجزائرية لديها ثغرات ونقائص سواء من حيث:

– محتوى برامج التكوين؛ فالملاحظ هو تطبيق نظام ل.م.د بمحتوى كلاسيكي لا يواكب احتياجات سوق العمل والتطور السريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال والتي تؤثر بشكل مباشر في سوق العمل.

– نقص الأيام الإعلامية والتحسيسية المساعدة لتعريف الطالب بالمهن والوظائف المطلوبة ومتطلباتها من تعليم وتدريب والتعرف على المهارات والكفاءات المرتبطة بها، وهذا ليتمكن الطالب من اتخاذ قرارات صائبة فيما يخص مصيره ومستقبله المهني كمثل:

✓ اتقان اللغات الأجنبية (الفرنسية، الانجليزية، الألمانية،.....).

✓ اتقان استخدام البرمجيات الخاصة بالحاسوب في مختلف وظائف المؤسسات.

2.اقتراحات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها نورد اقتراحات والتي من شأنها أن تفعّل أكثر من التكوين الجامعي، فهو يعد البيئة المشجعة والمدعمة والمسهمة بنسبة كبيرة في تطوير القدرات وتوجيه الطلاب إلى المسارات التي تشكل بالنسبة لهم ميزة مطلقة مقارنة بالمسارات الأخرى، إلا أن هذا لا يعني أن التكوين الجامعي لوحده هو المسؤول على مدى نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية، فالدولة وما تتخذه من إجراءات وتدابير له نصيب أيضا في استمرارية المشاريع والوصول بها إلى الريادة، ومن الاقتراحات نذكر:

– نشر ثقافة ضمان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية وبصورة مستمرة كإصدار مجلة دورية تعنى بضمان جودة التعليم العالي ؛

– ضرورة تشكيل خلايا تدعم عملية تطبيق نظام ضمان على مستوى المؤسسة نذكر منها: تشكيل خلية تعنى بالربط بين مؤسسة التعليم العالي والمؤسسات لزيادة المشاريع التعاونية بينهما وتنظيم تكوينات مستمرة وإشراك مؤسسة التعليم العالي في التنمية الجهوية، وتشكيل خلية تعنى باستقبال وتوجيه أصحاب المصلحة وتوفير المعلومات المطلوبة من قبلهم.

– ترقية حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات وربطها بالجامعات ومراكز البحث وتفعيل الحاضنات التكنولوجية، مما يسهم في تنمية القدرة على الابداع والابتكار في خلق منتجات تغني عن الاستيراد.

الهوامش والمراجع:

(1) سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر – دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة –، أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2 الجزائر، 2014/2013، ص 256.

(2) Aziz Bouslikhane, Enseignement de L'entrepreneuriat– pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial –, thése de doctorat en sciences de gestion, Université de Nancy2, 2011, P.129.

(3) Abdellatif Benachenehou, Les entrepreneurs algériens, éd.Alpha Design, 2007, PP.20 –21.

(4) **Abderrehmane Abdou, Kamel Boucherf, Entrepreneurs et PME – approches algéro – françaises –, éd. L'Aarmattan, France, 2004, P.132.**

(5) بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 – 2015، ص 82.

(6) بلال خلف السكارنة، المشاريع الصغيرة والريادة، 2006، ص ص 26 – 27. تم الاطلاع عليه على الموقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51061

(7) عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال – القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية –، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص ص 117 – 118.

بحوث التخرج في الجامعة واقعها وآفاق تطويرها وعلاقتها بسوق العمل ـ الدراسات الإنسانية أنموذجا ـ

أ.د. علي العبيدي
ج ابي بكر بلقايد/ تلمسان

ملخص: سعت جميع دول العالم إلى تطوير مؤسساتها الأكاديمية ومراكزها البحثية في زمن التسارع العلمي والتقني ، وبما أن التعليم العالي يعد الأساس والسند الذي تنطلق منه عملية تطور بنى الدول التحتية، فهو الرافد للمجتمع بالقدرات والكفاءات العلمية والفكرية في مختلف الاختصاصات ، فانه يكون فعالا ومهما في حال استطاع أن يتجاوب مع متطلبات محيطه، ولكن حينما يكون عاجزا فالأثر سيكون كبير ومؤثر على مستقبل أي مجتمع. وبناءً عليه، إن مشاريع بحوث التخرج تعد احد المتطلبات الأساسية التي يمنح على أثرها الطالب الشهادة الجامعية، وهي في ذات الوقت تمثل خلاصة جهود مشتركة بين الطلبة المؤطرين خلال سنوات الدراسة. ومن منطلق هذه الأهمية، يستدعي الأمر، الوقوف على واقعها وما يشوبها من إشكالات وصعوبات، ومن ثم وضع الحلول والآليات التي تصحح مسارها بما يخدم ويسهم في بناء مجتمع راق ومتطور قادر على الاستجابة لحالة التسارع العلمي والتقني. لأن المجتمع بحاجة إلى المؤهلات والتخصصات المختلفة ورفد سوق العمل بالطاقات البشرية والخبرات للنهوض بهذا المجتمع أو ذاك يستدعي الاهتمام بالتعليم الجامعي فالجامعة لم تعد قادرة على ممارسة دورها هذا، فإن المجتمع غير قادر على التحرك والارتقاء. ومن هنا جاءت فكرة البحث (مشاريع التخرج في الجامعة واقعها وآفاق تطويرها وعلاقتها بسوق العمل: الدراسات الإنسانية أنموذجا) والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء طبيعة

وأهمية البحث في الجامعة، من خلال استعراض واقعه وتحديد مواضيع الخلل بما يجعل أفاقه تلبي الغاية المرجوة منه، مع محاولة بيان أن جودة البحث العلمي في الدراسات التاريخية لا تقل أهمية عن الميادين العلمية الأخرى في إمكانية تأهيل وإدماج خريجي هذه التخصصات في مجالات عمل غير تقليدية كما هو متعارف عليه.

الكلمات المفتاحية: مشاريع التخرج، الجامعة، سوق العمل، الدراسات الإنسانية، واقع آفاق

Abstract: All the countries of the world develop their academic and academic institutions and their research centers in time of scientific and technical acceleration, since higher education is the base; from which the infrastructure process of the countries he he who provides the community capabilities of scientific and intellectual skills in various disciplines, he is effective and important in the case and to meet the demands of his environment, but when he is powerless, the impact will be great and affect the future of any society. Therefore, end-of-studies research projects are one of the fundamental requirements for which a student obtains a university degree, which is at the same time a summary of joint efforts between teachers during the years of study.Then it is necessary to find solutions and mechanisms that correct their trajectory to serve and contribute to the construction of an advanced society and able to respond to the state of scientific and technical acceleration. Because society needs different skills and specializations to equip the labor market with human resources and expertise to promote it, which requires special attention to the university, the university is no longer able to play his role and society is unable to move. We will try through this research entitled (End-of-studies projects in the university and its prospects for development and its relation to the labor market: model of humanitarian studies) to highlight the nature and importance of scientific research. in the university by examining reality and identifying imbalances, in order to show that the quality of scientific research in historical studies is no less important than other scientific

fields in the possibility of rehabilitation and integration of graduates, especially in non-traditional areas of work.

Keywords: Graduation projects, university, labor market, humanitarian studies, reality, perspectives

مقدمة: سعت جميع دول العالم إلى تطوير مؤسساتها الأكاديمية ومراكزها البحثية في زمن التسارع العلمي والتقني، وبما أن التعليم العالي يعد الأساس والسند الذي تنطلق منه عملية تطور البنى التحتية للدول، فهو مزود المجتمع بالقدرات والكفاءات العلمية والفكرية في مختلف الاختصاصات، فانه يكون فعالا ومهما في حال استطاع أن يتجاوب مع متطلبات محيطه، ولكن حينما يكون عاجزا فالأثر سيكون كبيراً ومؤثراً على مستقبل أي مجتمع. وبناءً عليه، إن مشاريع بحوث التخرج تعد احد المتطلبات الأساسية التي يمنح على إثرها الطالب الشهادة الجامعية، وهي في ذات الوقت تمثل خلاصة جهود مشتركة بين الطلبة والمؤطرين خلال سنوات الدراسة. ومن منطلق هذه الأهمية، يستدعي الأمر، الوقوف على واقعها وما يشوبها من إشكالات وصعوبات، ومن ثم وضع الحلول والآليات التي تصحح مسارها بما يخدم ويسهم في بناء مجتمع راق ومتطور قادر على الاستجابة لحالة التسارع العلمي والتقني. لأنّ المجتمع بحاجة إلى المؤهلات والتخصصات المختلفة ورفد سوق العمل بالطاقات البشرية والخبرات للنهوض بهذا المجتمع أو ذاك، مما يستدعي الاهتمام بالتعليم العالي، فالجامعة إذا لم تعد قادرة على ممارسة دورها هذا، فإن المجتمع بالتالي غير قادر على التحرك والارتقاء.

لقد أصبحت مسألة ضبط الجودة[1] في مؤسسات التعليم العالي من أهم الإجراءات المعنية بالتأكد منها، والتأكيد على جودة البرامج التعليمية فيها. وذلك من حيث المحتوى ومناهج التعليم وأساليب التعلم والبيئة التعليمية، والاستجابة إلى حاجة السوق والمجتمع. بإعداد الكوادر القادرة على شغل مناصب العمل بالشكل اللائق والمقبول. بمعنى آخر، يجب الاهتمام بالتعليم العالي، الذي من شأنه أن يرفع

من مستوى الفرد، ويحسن من العامل الاقتصادي لديه فضلا على أنه يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد، ويسهم في اتساع قاعدة فرص العمل لجميع أفراد المجتمع بلا تمييز، ومن ثم خفض معدلات البطالة إلى حد ما[2].

ومن منطلق حديثنا السابق، سنركز في بحثنا (بحوث التخرج في الجامعة واقعها وآفاقها وعلاقتها بسوق العمل: الدراسات الإنسانية أنموذجا) بتسليط الضوء على بحوث التخرج التي يتقدم بها الطلبة الجامعيون في ميدان الدراسات الإنسانية (تحديدا الدراسات التاريخية)، إذ سنحاول من خلال البحث بيان الحالة التي عليها المنتوج البحثي للطلبة في مختلف المستويات كواقع حال، مع محاولة طرح رؤى مستقبلية في تطويرها ومن ثم تحديد أهميته كمعطى أساسي في بيان قدرة المترشحين لمناصب العمل، والتي يندرج أغلبها في ميدان التعليم. والإشكاليات المطروحة هنا: كيف يستشرف طلبة التخصصات الإنسانية مسألة مواءمة الإنتاج البحثي الذي يقدمونه مع فرص العمل المتاحة بعد التخرج؟. ما دور المؤسسات التعليمية الجامعية في تكريس مفهوم التواصلية العلمية بين مراحل التكوين وولوج ميدان العمل في ميدان الدراسات الإنسانية؟. وهل فشلت التخصصات الإنسانية في تأهيل وتطوير قدرات خريجيها مما أجبرهم على التقوقع في ميدان واحد من العمل، واعني هنا ميدان التعليم؟. كيف يستطيع الطالب تطوير مهاراته بما يمكنه من جعل مشروع تخرجه مرتبطا باحتياجات سوق العمل مع تراجع دور الأستاذ الجامعي في الإضافة والتطوير؟.

أولا: التعليم العالي في الجزائر وتحديات المرحلة الراهنة: إن التحولات السريعة والعميقة التي عرفها العالم على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تدل دلاله واضحة على مواءمة وقدرة نظم التعليم العالي في الاستجابة للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور المتسارع للعلوم والتكنولوجيات المختلفة. وقد تمكنت نظم التعليم العالي في الدول المتقدمة من أن تسهم في عولمة الاقتصاد وظهور مجتمع المعلومات وبروز مهن جديدة تتوافق مع متغيرات واقع

السوق نتيجة التطور العلمي الذي تشهده تلك الدول[3] .

ولقد فرض واقع التحولات العلمية وتنامي دور الجامعة في الدول المتقدمة تحديات جديدة على الجامعة الجزائرية للعمل والاجتهاد من اجل الارتقاء بالقدرات الذاتية لها [4] بما يمكنها من تحقيق غرضين: الأول ؛ هو اختزال المسافة بينها وبين ما يحدث في جامعات الدول المتقدمة، والثاني؛ العمل على تلبية متطلبات السوق المحلية من الموارد البشرية بما يمكنه من تدارك الفوارق بينه وبين ما يحدث من تنامي سريع في قدرات ووسائل الانتاج في الدول المتقدمة[5].

ونتيجة ذلك، نجد منظومة التعليم العالي في الجزائر- منذ نهاية القرن الماضي- تعمل بجد من اجل التكيف مع التحولات العميقة التي تشهدها منظومات التعليم العالي في العالم[6]. وذلك بما يمكنها من أن تكون قادرة على استيعاب نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد من جهة، والتحولات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، مما جعلها ترتكز على مقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والتعليمية بتخليها تدريجيا عن النظام الكلاسيكي واتباعها النظام الجديد (LMD) [7].

حيث تولي مؤسسات التعليم العالي أهمية بالغة لنظم الابتكار والاختراع خاصة فيما يتصل بتكوين الموارد البشرية الفاعلة والمتخصصة لتوظيف المعرفة في خدمة احتياجات سوق العمل، بصفتها تستقطب الطلبة كمدخلات[8]من مختلف شرائح المجتمع، حيث تقوم بتحويلها إلى مخرجات[9]، تقدمها الجامعة من خلال آلاف الخرجين ذوي الشهادات العليا في جميع التخصصات، لشغل مناصب العمل، حيث شهدت الجامعة الجزائرية مراحل إصلاحات متعددة ركزت في مجملها على إمداد القطاع الاقتصادي في أسرع وقت بالموارد البشرية القادرة على شغل مناصب العمل المتوفرة والمساهمة في مناصب جديدة واتخاذ القرار حولها بما يتوفر لديهم من معرفة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة وإيجاد الحلول للمشكلات المختلفة في الميدان العملي لذلك تجسد التعاون بين الجامعة ومحيطها في مجال سوق العمل الذي كان

يشهد فائضاً في مناصب العمل.

وتعتبر مؤسسة التعليم العالي من أهم التنظيمات الإستراتيجية في المجتمعات الحديثة بصفتها المنتج الرئيسي للفاعلين المؤهلين في تطورها وارتقائها،وتتجلى أهميتها في المجتمع الجزائري السائر في طريق النمو، والذي تأثر بالتغيرات والتحولات العالمية والمحلية الجديدة التي شهدتها مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، المتوجهة نحو اقتصاد السوق، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت فيها المؤسسة الجزائرية تحولا إلى نمط الخوصصة، و بذلك تحولت إلى مؤسسات رأسمالية تنتج ثقافة تستند إلى العقلانية، لكن هذه الثقافة لم تتبلور بعد لانها لاتزال تشكل خليطا من ثقافة النظام الاشتراكي وثقافة النظام الرأسمالي، لهذا فالجامعة الجزائرية اتبعت سياسة الإصلاحات الجديدة بتطبيقها لنظام (ل م د) (LMD) وتخلت تدريجيا عن النظام الكلاسيكي، وكانت نتيجته في السنوات الأخيرة أنه أغرق سوق العمل بالكم الهائل من المتخرجين في مختلف التخصصات لمواكبة التغيرات الحاصلة، حيث أصبح الاهتمام بهم ضروريا في هذه المرحلة التي تسعى إلى ضمان مواءمة خريجي الجامعات للمناصب المفتوحة في سوق العمل، للاستثمار الجيد والفعال في مخرجاتها من الإطارات ذوي الشهادات العالية بما يتناسب مع متطلبات فرص العمل في مختلف مؤسسات المجتمع بوصفهم فاعلين.

وعليه، إن مسالة موءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق مسألة لابد منها، وهي تزداد أهمية واتساعا، ولم يعد أمرها شأناً فنيا يخص المعنيين بالتعليم العالي وسوق العمل بل أصبحت موضع اهتمام الساسة، لأنها تمثل أوجه خلل متعددة الجوانب تضافرت لتولد آثاراً اقتصادية واجتماعية، وتجلت هذه الآثار في بطالة متزايدة وإنتاجية منخفضة وتراجع في إمكانية المنافسة. فقد أصبح سوق العمل – منذ عدة سنوات– يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الإتقان والانجاز وليس مجرد شهادات يحملها أصحابها سعيا وراء فرص العمل. فالشهادة لوحدها لم تعد كافية للحصول على تلك الفرص أو تلبية احتياجات السوق. وهذا

يجعلنا نلاحظ التفاوت الكبير بين أعداد الخريجين وتدني مستوى الإنتاج في ذات الوقت. ويرجع هذا إلى عدم الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من حيث الكم والنوع[10].

وهذا يدعونا إلى القول، بأنه لا مكان في الجامعة- إذا ما أردناها أن تتطور- للتلقين الأجوف، أو تقديم معلومات مبعثرة مشتتة، إنما هي الأبحاث الجادة. والجهد الكبير الذي يقوم به الأستاذ والطالب رغبة في البحث عن الحقيقة والكشف عن الجديد المبتكر لإثراء الحياة وتعميقها داخل قاعات العلم وخارجها [11].

وإذا كان دور الجامعة أساسياً في تعزيز مفهوم البحث العلمي[12]في المجتمع[13]، فانه هذا يستدعي أن يتحلى من ينشط في هذا الحقل بالدقة في التفكير ونظافة السلوك، فضلا عن مواهب خاصة تتفرغ لهذا العمل الجليل الذي هو صناعة الأجيال، والأخذ بأيدي الطلبة وتيسير مهمتهم ووضع قواعد البحث بين أيديهم حتى تتمكن الجامعات من الاستفادة من هؤلاء الطلبة والإفادة بهم[14].

ثانيا: البحث الأكاديمي وضروريات الكفاءة المهنية: إن تعبير البحث[15] هو أشهر التعابير السائدة في المجتمع الأكاديمي، وهو على ما تكرر، رياضة فكرية في موضوع معين، أساسها التحري والانغماس في الحقائق لأجل التعرف على طبيعتها وتفسيرها[16]. وعليه، فان البحث العلمي هو ممارسة فكرية (Exercice Intellectuel)، في مسألة تستهدف، عن طريق استعمال أصول وقواعد منهج البحث، تحويل تلك المسألة من قضية غامضة غير معروفة إلى حالة أكثر وضوحا عبر كتابة بحث علمي شيق. وهذا التعريف يشترط منهجيا توفر ثلاثة عناصر في عملية البحث هي: باحث متدرب على عملية الكتابة تدريباً علمياً؛ عدد معين من المصادر التي لها علاقة بفكرة البحث؛ وطريقة كتابية يتم بموجبها تطوير وكتابة الموضوع المخصص، محددة بطرائق البحث العلمي المتوفرة[17]. وهذا يعني، على الباحث أن يتذكر دائما، أن البحث اكبر من مجرد إعادة كتابة ما قد كتب بدقة في صفحات الآخرين. وإنما عليه أن يكون لديه سؤال ذو طبيعة علمية، ويكون راغبا

في أن يجيب عليه[18]. ونتيجة ذلك، فانه على الباحث أن يدرك إن هناك شيئاً ما يتطلب الإيضاح، وتلك خطوة هامة في تقدم العلم إلا أنه كثيرا ما يدركها الإغفال والإهمال[19]. وعليه، فإن الغاية من وراء البحث هي المعرفة أو فهم العلائق. وهو حسب رأي البعض نشاط منظم وطريقة تفكير وأسلوب لتقصي الحقائق بالاعتماد على مناهج موضوعية محققة لمعرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية[20]. فالبحث خلقٌ وإبداع، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفراد، وتتضاءل أو تنعدم عند آخرين. وهذه الموهبة، عندما تتوفر، يمكن تنميتها بالمعرفة والمثابرة، فكثرة الاطلاع على الأعمال الجيدة، وعمق التفكير فيها وفي خطواتها الفكرية، ثم الاستمرار في محاولات البحث والدراسة والتعرف على أخطاء المحاولة كما يبرزها الأساتذة والمشرفون والنقاد، والاتجاه لتلافي هذه الأخطاء في الأعمال الجديدة، وكل ذلك ينمي موهبة البحث ويبرز شخصية الباحث. وعلى سبيل المثال، أن البحث التاريخي- مثل بقية البحوث في العلوم الإنسانية- يخضع لما يساق من معطيات تاريخية وسلوك ميثودلوجي(Méthodologie)[21] للمؤرخ وأخرى فطرية، وفي مقدمتها: الموهبة وهذه الموهبة لا يمتلكها الجميع[22].

ولكن عندما تكون موهبة البحث ضئيلة أو معدومة يكون من الصعب، وربما من الخطأ السير في طريق البحث، فإن الطالب في هذه الحالة لن يستطيع أن يخلق عملا ذو اهمية، وكثيرا ما نصادف طلابا يحبون القراءة، ويميلون للجد والاجتهاد ولكن قدراتهم في عالم البحث ضعيفة أو محدودة، فتكون أعمالهم جسدا بلا روح[23]. لأن البحوث تقوم على مقدار الجدوى العلمية والاجتماعية وبقدر ظهور شخصية الباحث المتمثلة في أصالة أفكاره المبنية على أساس تفهم المادة العلمية ومنهجيته في عرضها، ومناقشتها بأسلوب علمي، هادئ، متجرد، والتزام الجوانب الفنية المطلوبة للبحث[24]. وبناءً عليه، فإن القدرة على إنجاز بحث علمي مميز هي موهبة خاصة، وهنا استعين بقول الدكتور علي جواد الطاهر، وهو يعلق على هذه

المسالة:" لا تقدر أن تقول الآن أن أي إنسان يستطيع أن يكون باحثا كبيرا- لأنك أصبحت تشترط ما لابد منه للنجاح الكبير في كل ميدان: الاستعداد الفطري ... ولم لا نقول: الموهبة؟"[25]. ومن خلال ما سبق يمكننا القول، أن إمكانية تنمية الموهبة وتطويرها تكون في أعلى احتمالاتها، وهو ما يبرز شخصية الباحث ويجعله قادرا على تقديم أعمال أكثر فائدة وأهمية في ميدان الدراسات التاريخية[26].

من الطبيعي، أن تكون هناك مظاهر ومعالم تدل على الموهبة وتكشف عن وجودها، ومن أهم تلك المعالم التي تبرز موهبة البحث: القدرة على اختيار موضوع للدراسة لم تتضح بعد معالمه، والقدرة على ابتكار خطة مناسبة للبحث فهذه القدرة دليل على سيطرة الباحث على الموضوع وعلى جوانب الفكر فيه وكذلك يمكننا اعتبار استقلال شخصية الباحث، وعدم استعداده للانجذاب نحو أهوائه أو الآراء المضللة، وعدم التسليم المطلق بكل ما كتب ويكتب، وغيرها من الأمور الايجابية التي تجعل الباحث مستعدا للوقوف في وجه العوامل السلبية التي تعيق قدرات الباحث وتفقده شروط الموهبة الحقيقية[27].

وعليه، يتطلب البحث العلمي باحثا أكاديمياً ذا تفكير علمي وقدرات ذهنية مميزة حتى يتمكن من معالجة المعطيات التي تتوفر لديه في إطار بحث علمي متميز. وعليه فإن البحث العلمي ليس بالمهنة السهلة كما يتصور البعض، بل هي مهنة صعبة أصبح لها متخصصوها، بعكس ما كان عليه الحال في الماضي، حيث كان البحث مجرد نشاط فردي لأفراد متحمسين موهوبين. فالبحث عمل ذو طبيعة خاصة، يتطلب من الباحث أخلاقيات معينة، مثل: ذو تفكير سليم، متفرغا بالكامل لعمله صبورا، دؤوباً ومجتهداً[28].

والحقيقة أن البحث العلمي يقتضي وجود انسجام بين عنوان البحث ومحتوياته بأن يعكس المحتوى للنص بأجمعه مفردات العنوان المخصص له. في الوقت ذاته يمر كل بحث ما بين فترة الاستقرار على الموضوع والانتهاء من انجازه بمرحلتين

أساسيتين تشملان مرحلة جمع وتحليل المادة الأولية وتصنيفها على شكل مجاميع كرونولوجية متجانسة من أجل تفسيرها وتوظيفها، ومرحلة تطوير وكتابة متن البحث، والتي تستند إلى النقد والتحليل التاريخيين، بما في ذلك تقرير ومتابعة مجموعة من المشاكل والخطوات المرتبطة بكل واحد منها[29]. والبحث الجيد هنا يمكن أن نعرفه من خلال العنوان الذي يجمع بين الجدية والدقة، وقوة ترابط الفصول ومحتوياتها، إلى جانب تجانس وتناسق الفقرات، فضلا عن الهوامش وما تقدمه من دلالات واضحة عن المصادر المستخدمة. وكل هذه المميزات، وغيرها يمكنها أن تقدم لنا الدلائل على أن الباحث يتمتع بالشخصية العلمية والمقدرة على السيطرة على مكونات بحثه[30].

والأبحاث في ميدان الدراسات الإنسانية- مثل بقية ميادين البحث الأخرى- كثيرة ومتنوعة، وهي تتدرج من حيث الأهمية، ومن حيث الأهداف. وهذا التنوع يعتمد عل مستوى تنفيذ البحث أكثر مما يعتمد على الهدف الأساس من هذه الأبحاث أو حتى تحديد إشكاليته. ومستوى التنفيذ مرتبط بعوامل مختلفة[31]. وتستوعب الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة أنواعا مختلفة من البحوث تتحرك مابين البحوث الصفية مرورا ببحوث التخرج والبحوث التي يقدمها الأساتذة [32].

ثالثا: واقع بحوث التخرج في ميدان الدراسات الإنسانية (التاريخ): لقد تأكد لنا من أن التعليم العالي هو من يلبي حاجات المجتمع، وذلك عبر تقديم خريجين يمتلكون المعرفة والمهارات والقدرة على تحقيق التقدم، ونتيجة ذلك لابد أن تأخذ الجامعات على عاتقها مسؤولية تعلم الطلبة، وحتى يكون التعلم ناجحا وشاملا لابد من وجود أهداف واضحة لعملية التعلم ليس فقط من حيث المحتوى، بل أن تكون هناك أهداف واضحة للمهارات والقدرات الفكرية الواجب تحقيقها[33]. وهذا يعني أن مشاريع بحوث التخرج من ضمن الوسائل والطرق التي استعملتها الجامعات لربط أنظمتها بسوق العمل، وتمكين طلبتها من اكتساب المهارات التي تعينهم على

إثبات الوجود في مرحلة البحث عن وظيفة وبعد الالتحاق بها.

لقد سجلت مؤشرات مخرجات التعليم في ميدان الدراسات الإنسانية بالمقارنة مع الحاجات الفعلية لمتطلبات السوق إلى وجود خلل في أنماط التكوين واتجاهاته ومما لاشك فيه أن نظام التعليم العالي يبنى على ثلاثة مكونات رئيسية، وهي: المدخلات والعمليات والمخرجات، فان جودة مخرجات العملية التعليمية يمكن وصفها بأنها إستراتيجية تهدف إلى توظيف المعلومات والمهارات والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، ويبرز ذلك من خلال التفاعل المتكامل ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة، ومابين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقا لتوجهها وفلسفتها[34].

ومن منطلق حديثنا السابق، يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات مؤسسة التعليم العالي، ويمكن القول بأن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية لها تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية، وبما أن البحث العلمي احد عناصر مخرجات العملية التعليمية فان مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على مايلي[35]:

1. توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
2. وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.
3. إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
4. توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.
5. توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

ومن خلال ما سبق، فإن إسهام الجامعة في بلورة وتطبيق المشاريع العلمية

على أرض الواقع واضح وأكيد، وهذا يؤشر لجهود الجامعات في تركيزها على تسخير مشاريعها العلمية في خدمة مؤسسات المجتمع رغم إن الطموح هو أعلى من النتائج المؤشرة. وهو ما يعني قلة تشجيع الجامعة لباحثيها وخريجها على المشاركة بفعالية مع مؤسسات سوق العمل في انجاز البحوث ذات الأهداف المشتركة، مما يؤشر لضعف آليات الجامعة في هذا المجال، لأنها غير قادرة على إقناع مؤسسات سوق العمل بخطة الجامعة البحثية ومدى تواؤمها مع حاجات ومشاكل المجتمع وكذلك مدى إتاحة البحوث العلمية الى المستفيدين من خارج الجامعة. وذلك يرجع إلى كون علاقة البحث العلمي ارتبط بالترقية العلمية والحصول على التربصات في الخارج لإغراض السفر من دون دوافع أو رغبة في الارتقاء بسمعة المؤسسة الجامعية، وهذا جعل مسألة إجراء الدراسات التطبيقية ذات العلاقة بالمشكلات المجتمعية خارج الأفق بالمطلق.

على العموم، إن البحوث في الدراسات الإنسانية في غالبها تأخذ بعدا نظريا، أو ما يعرف بالبحوث الأساسية، والبحوث التي تعتمد على دراسة الظواهر والوقائع المشاهدة دون تطبيق. ومن هنا ننطلق إلى مسالة هامة، وهي مدى قدرة طلبة الدراسات الإنسانية على استيعاب تخصصاتهم وفق بعدها النظري، والذي سيتحول إلى بعده التطبيقي بعد الحصول على فرصة عمل، إذا ما افترضنا أن الميدان الأكثر استيعابا لهم هو ميدان التعليم. وهو ما يطرح علينا التساؤل التالي: هل لمشاريع التخرج علاقة مباشرة بالوظيفة التي يسعى إليها خريجو الدراسات الإنسانية أم لا؟، وهل قوة هذه العلاقة تحدد مسار الخريجين الراغبين في الحصول على فرص عمل من عدمها؟. إذا ما افترضنا، هناك من يشكك في ارتباط مشاريع التخرج بالوظائف التي سيلتحق بها خريجو الدراسات الإنسانية. ولكن من وحي التجربة التي عشناها يمكننا القول، أن مشروع التخرج مهم جدا، وأهميته تتجلى في مدى تقانة الطالب لتخصصه ورؤيته لمستقبله المهني في آن واحد. هذا إذا ما علمنا أن الطالب من خلال مشروع تخرجه يعد نفسه ذهنيا وجسديا إلى الحالة النفسية في التكيف على

تحمل المسؤولية الفردية في اتخاذ القرارات، وهذا حتما سوف ينمي في داخله خبرات عملية جيدة بما يسهل عليه عملية الاندماج المهني في المستقبل. لاسيما وأن مشروع التخرج هو آخر نشاط يقوم به الطالب أثناء الدراسة، لذا فانه يعكس أداء الطالب في الدراسة ومدى إلمامه بمتطلبات سوق العمل.

ومن خلال التجربة الميدانية في مجال اختصاصنا (التاريخ)، تمكنا من تحديد بعض الصعوبات والإشكالات التي تواجه الطلبة خلال فترة إنجاز بحوث التخرج والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. ضعف قدرة الطلبة على إتمام بحوثهم بالشكل المطلوب.

2. صعوبة اختيار الطلبة لمشاريع تخرجهم لعدم وجود خطط واضحة المعالم في القسم الذي ينتمون اليه، نتيجة الارتجالية وفقدان عامل التخطيط.

3. انعدام الخبرة لدى الطلبة في جانب المنهجية وإعداد البحث، نتيجة عدم اهتمام إدارات الأقسام بهذا المقياس بالشكل الذي يرفع من خبرة الطالب خلال سنوات التكوين.

4. افتقار الطلبة لأوليات التكنولوجيا الحديثة التي غدت عنصرا مساعداً في انجاز البحوث بشكل سريع.

5. ضعف التوجيه من جانب بعض الأساتذة المشرفين مما يسبب في قتل الرغبة والاندفاع الذاتي عند الطالب.

6. الاختيارات العشوائية لموضوعات البحوث يضع الطالب في الكثير من الأحيان أمام طريق مسدود، وهذا ما يشكل عاملا معرقلا لطموحاته.

وعندما تكون مخرجات التعليم الجامعي غير قادرة على تجاوز سلبيات التعليم الأساسي، فان هذا بلا شك ينعكس على المدخلات التي تتلقاها المدرسة ويتحول خريج الجامعة الذي يدخل المدرسة لتعليم الطلبة في مراحل التعليم المختلفة إلى وسيلة لنقل سلبيات التعليم من الجامعة إلى المدرسة، وهذا أدى بدوره إلى مفهوم خاطئ في رسالة التعليم وأهدافها في مرحلة الجامعة وما قبل الجامعة ، إذ أصبح

الهدف من التعليم مجرد حصول الطالب على شهادة تؤهله للعمل وكسب الرزق وبالتالي المهم هو نجاح الطالب في مراحل التعليم المختلفة، وانتقاله من مرحلة إلى أخرى بأي ثمن ، أو نتيجة. وهذا أدى بالضرورة إلى وجود أنصاف متعلمين لديهم قدر متواضع من المعرفة، والقدرة على إدارة العملية التربوية ، هذا بالإضافة إلى عجز الإدارات التربوية على النهوض بالعملية التعليمية ، وتطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي ، إذ تصر الإدارات التربوية على الإبقاء على ما هو موجود باعتباره خاتمة المطاف في العملية التعليمية ، وهذا بطبيعة الحال يكرس الأخطاء والسلبيات الموجودة.

إن واقع مشاريع التخرج في الدراسات الإنسانية يثير الحيرة نظرا لحالة اللامبالاة من العديد من الأساتذة الذين يتحملون مسؤولية الإشراف، والتي بدورها قتلت داخل الطالب الرغبة والدافع في استدراك ما فاته من أمور قد تساعده في حياته المهنية القادمة. علما أن الايجابيات التي يحققها مشروع التخرج تعود بالفائدة على الطرفين (الطالب والأستاذ)، والتي يمكن إدراجها بمايلي:

1. يساعد الطالب على تقوية علاقته بالتخصص وعلاقته بالوظيفة التي يسعى بالحصول عليها. لاسيما وان خريجي التخصصات الإنسانية اعتادوا أن يكون ميدانهم التعليم بشكل أساس، وعملية تقوية العلاقة مع التخصص تساعده في تجاوز المطبات التي قد يواجهها في بدايته المهنية.

2. إن اتقان الطالب لوسائل انجازه بحث تخرجه سيمكنه من تحديد مسارات دقيقة وواضحة في اختياراته المهنية.

3. إن لمشروع التخرج أهمية أخرى، فهو يساعد الطالب على فهم برامجه الدراسية بشكل واضح وملموس. وهو ما يجعله في أحيان كثيرة يمتلك المقدرة على الابتكار والإبداع في مجال تخصصه، وذلك بما يمكنه من تقديم نفسه بشكل لائق عند التنافس على منصب عمل ما.

4. كما يمكن مشروع التخرج الطلبة من اكتساب عدد من المهارات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة مثل جهاز الإعلام الآلي وشبكة الانترنيت وبقية الوسائل الأخرى، بما يجعله يمتلك الدراية من أجل توظيفها في ميدانه الجديد، واعني المهني.

رابعا: آفاق تطوير بحوث التخرج: من خلال صفحات البحث السابقة، تمكنا من تحديد بعض المؤشرات التي تسجل وجود خلل في تحديد غايات بحوث التخرج وأهميتها، فضلا عن محاولة البعض في التقليل من قيمتها وعدم إعطائها الشكل والقيمة التي تعكس مستوى الطالب وهو يستعد لدخول الميدان المهني. ويتناسى البعض مسالة تأهيل الموارد البشرية التي وفقها تصمم سياسات النمو، وذلك بالاعتماد تحديد مقدار المعرفة والمهارات العلمية المكتسبة من قبل الطالب التي يتحصل عليها خلال مراحل انجاز بحث التخرج.

ومن اجل الارتقاء بمستوى مشاريع التخرج ووضعها في مكانها الصحيح علينا الأخذ ببعض المقترحات التي يمكن من خلال تطبيقها نحقق الطفرة النوعية في هذا المجال، وهي كالآتي:

1. مراعاة القدرات الحقيقية للطلبة عند اختيارهم لمواضيع مشاريع البحث.
2. اعتماد منهجية موحدة من قبل الأساتذة في التخصصات المتشابهة.
3. إجراء المسابقات العلمية لاختيار أفضل المشاريع.
4. فسح المجال أمام الطلبة في تسجيل مواضيع بحوثهم بشكل مبكر لكي يتمكن الطالب من البحث والتقصي بشكل مركز وعميق.
5. التركيز على تدريب الطلبة لاتباع منهجية البحث العلمي.
6. نشر البحوث المتميزة في المجلات العلمية ذات العلاقة من أجل تحفيز الطلبة الآخرين ودفعهم للعمل بجد والاجتهاد في انجاز بحوثهم.

وعليه، ووفق ما ذكرنا من مقترحات تساعد في ارتقاء مستوى البحوث التي يقدمها الطلبة، يمكننا القول أنها سوف تحقق نتائج ايجابية على المدى القريب

والبعيد ويمكن إدراجها كمايلي:

1. ارتقاء مستوى البحوث يعزز المكانة العلمية للكلية.
2. إعداد الطلبة للحياة الوظيفية المستقبلية
3. توطيد العلاقات الايجابية بين الطلبة والأساتذة.
4. الاستفادة من نتائج البحوث في معالجة مشكلات المجتمع

الخاتمة: من خلال دراستنا لموضوع (مشاريع التخرج في الجامعة واقعها وآفاق تطويرها وعلاقتها بسوق العمل: الدراسات الإنسانية أنموذجا) الخروج ببعض الاستنتاجات بخصوص هذا الموضوع، وهي:

1. إن النهوض بالتعليم العالي يفرض علينا إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي واستراتيجياته وتقييمها مع متغيرات البيئة العالمية والمحلية، وبناء فلسفة ومنهجيات جديدة تؤهله للدخول في ساحة المنافسة العالمية للحصول على الفرص في سوق العمل.

2. التعليم العالي في وقتنا الرّاهن يتجه نحو الاندماج الكلي في المجتمع والارتباط الوثيق بقضايا التنمية الاقتصادية واحتياجات سوق العمل. وهذا يعني انفتاحه على انشغالات المجتمع وقدرته على استيعاب مشكلاته واهتماماته الراهنة عبر توظيف مخرجات لهذا الغرض.

3. إنّ السبب الذي خلق فجوة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم وضعف المنتوج الجامعي . والدليل على ذلك معدلات البطالة في أوساط خريجي الجامعات نتيجة ضعف مؤهلات الكثير منهم.

4. يعتبر البحث العلمي من أكثر الوظائف التصاقا بالتعليم العالي، وذلك لأن الجامعة هي التي تتوفر لديها الموارد الفكرية والبشرية المؤهلة للبحث العلمي، كما أنها المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة منضبطة.

5. إنّ لمشاريع التخرج دور في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وهذا يدعونا الى القول، أنه يجب تطوير آليات تنفيذ مشاريع التخرج لتصبح أكثر فعالية .

6. الاستمرار في استعمال مشاريع التخرج بوصفها أداة من أدوات تقويم أداءالطلبة الجامعيين، لأنها تنمي لديهم مجموعة من المعارف والمهارات العملية المرتبطة بتخصصهم الأكاديمي ومستقبلهم الوظيفي. ومنها نذكر: المقدرة على مواجهة المشاكل التي ستعترض عمله، مهارات التواصل، واستعمال الإعلام الآلي وغيرها.

التوصيات: ومن أجل تحقيق هذا الترابط بين بحوث التخرج ومتطلبات السوق الذي يحتاج عاملين لهم من الإمكانيات والقدرات ما يجعلهم في مستوى التحدي المهني القادم عليه، نقترح التوصيات الآتية:

1- ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لتلبية تلك الاحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم من جهة أخرى.

2- ضرورة منح الجامعات قدرا كبيرا من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولاسيما المستوى النوعي لجودة الخريجين باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم العالي.

3-التركيز على عمليات وبرامج التعلم وجعلها مرادفة لبرامج التدريس الاعتيادية كونها تعزز مستوى كفاءة المخرجات التعليمية وتسهم إسهاما كبيرا في ضمان جودة الخريجين.

4-الاهتمام بمبدأ التحسين المستمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم وذلك لضمان معالجة نقاط الضعف التي يتم اكتشافها، والارتقاء بنقاط القوة المتحققة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.

5-إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربيا وعالميا وبشكل

دوري بما يسهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالميا.

6- العمل على استخدام الجامعات للاستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها في إطار واسع وفاعل.

7- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها.

8- وضع البرامج الكفيلة باستخدام المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلا.

الهوامش:

1. وهي نظام متكامل لمجموعة من المعايير والإجراءات والأنشطة والإرشادات تضعها الجهة المسؤولة عن التعليم او المؤسسة التعليمية نفسها ليهتدى بها في تنظيم عملها، وتوفيرها لخدماتها بطريقة فعالة للمستفيدين، وتتمثل في توصيل المعلومات، وتقديم مادة علمية، خدمة المجتمع وتزويده بالقوى العاملة للإسهام بالتنمية والتقدم، انتاج المواد التعليمية الجيدة، تلبية حاجات الطلبة قياس تحصيل الطلبة بما يتفق ومعايير المؤسسة واجراءاتها. للتفاصيل حول الموضوع ينظر: نبيلة باديس، ضمان الجودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال استشراف التجارب الرائدة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 20، سبتمبر 2016 بسكرة، ص: 212-214.
2. ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حامد ومحمود حسن حسني، القاهرة دار المريخ للنشر، 2009، الطبعة الاولى، ص: 395.
3. مليكة جابر، التمثلات الاجتماعية للطلبة الجامعيين(ما بعد التخرج) لفرص العمل بعد التخرج مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، السنة مارس 2015، ص: 16.
4. اشار تقرير المرصد العربي للتربية الى كون الدول العربية حققت تطورا كميا في كافة مستويات التعليم العالي ، ومن سمات هذا النمو ارتفاع نسب الالتحاق وتوسيع الطاقة الاستيعابية ، وتغير المناهج. ولكن، حسب التقرير هذا التوسع وضع التزامات جديدة أمام الحكومات العربية بخصوص الخيارات الممكنة لرفع اداء المؤسسة الجامعية وتلبية الطلب الاجتماعي دون الإخلال بمتطلبات الجودة. ينظر: تقرير المرصد العربي للتربية (التعليم في الوطن العربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لسنة 2012، ص: 68.
5. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية مؤسسة الوراق عمان، 2000، الطبعة الأولى، ص 15.
6. حدد تقرير المرصد العربي للتربية التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي باربعة قضايا، وهي:
   - معالجة ظاهرة الاكتظاظ الطلابي.
   - ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.
   - الالتزام بقواعد الحوكمة.
   - استدامة التمويل.

ينظر: تقرير المرصد العربي للتربية (التعليم في الوطن العربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم، لسنة 2012، ص: 68.

7. مليكة جابر، المرجع السابق، ص: 16-17.

8. المقصود بالمدخلات هي كل العناصر التي تدخل من البيئة المحيطة بهدف تحقيق وظائف معينة. والمدخلات صورتان، مدخلات ضرورية وتشمل الطلبة ، الأساتذة، الإداريين والأجهزة المختلفة. اما المدخلات القسرية، فهي تتمثل في المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحيط .

9. المخرجات: هي المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تسعى اليها المؤسسة التعليمية الى اكسابها الطلبه من خلال مناهجها المقررة عند اكمالهم البرامج التعليمية الاكاديمية والمرتبطة برسالتها، وتعكس معايير في مستوى مناسب، يعبر عنها بنتائج وليس بشكل انشطة او منهج دراسي. وهي على انواع منها: مخرجات معرفية، ومخرجات مهارية واخيرا مخرجات وجدانية واجتماعية. للتفاصيل ينظر: سعدة ساري، المخرجات التعليمية ومكوناتها في كتاب: ورشات العمل التدريبية حول تطوير المناهج التعليمية ، اللاذقية مركز ضمان الجودة/ جامعة تشرين، 2011، ص: 11-16.

10. عبد الستار المولى، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق : دراسة مقارنة 2033-2011 مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 9، المجلد 4، السنة 2012، ص: 407.

11. عبد الرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، بيروت 1986، الطبعة السادسة، ص 26.

12. عندما نقول البحث العلمي فهذا يعني أن هناك نوعا من البحث غير علمي. وهذا طبيعي لان بعض عمليات البحث لا تتم بطرق أو مناهج مقننة وبالتالي لا تنتج عنها معرفة ذات قيمة علمية. ينظر: سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة بيروت، 1994 الطبعة الأولى، ص 95.

13. إن الدولة المتقدمة تهتم اهتماما كبيرا بالبحث العلمي بجميع أنواعه وتبذل الأموال والجهود في سبيل تطوير أجهزته ومناهجه ووسائله وأدواته. وقد بدا ينتقل هذا الاهتمام بصورة نسبية إلى كثير من الشعوب والأمم الأخرى بعد أن نالت استقلالها وأكدت سيادتها وبدأت تتحسس طريقها نحو التقدم والرقي وتهتم بالكشف عن مواردها الطبيعية والبشرية وتنمية هذه الموارد وتحسينها وزيادة إنتاجها وبدراسة مشاكلها الاجتماعية والانتقادية والتربوية وتحديد طبيعتها والعناصر المكونة لها والعوامل والأسباب التي تكمن وراءها رغبة منها في اللحاق بالدول

المتقدمة في المجال العلمي وفي تعويض ما فاتها في عهود التخلف إبان خضوعها للاستعمار وللجهل والتأخر الثقافي والعلمي وفي تنمية مواردها الطبيعية وحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية على أساس من الدراسة الموضوعية والبحث العلمي السليم وطلبا منها لمجاراة العصر الذي تعيش فيه والتطور العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده هذا العصر وأملاً منها في أن تكون مسهمة في هذه النهضة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها عصرها لا مجرد مستهلكة لما تصنعه مصانع الدول المتقدمة . ينظر: مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، الطبعة الأولى ص 15-16.

14. عبد الرحمن عميرة، المصدر السابق، ص 26.
15. البحث وفق ما يرى الدكتور احمد شلبي:"هو تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونه، مرتبة مؤيدة بالحجج والأسانيد"، في حين يعرفه الدكتور مروان عبد المجيد إبراهيم من انه: "الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيدة والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها". للمقارنة، ينظر: احمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة... دراسة منهجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992، الطبعة الحادية والعشرون، ص 13 مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق عمان، 2000، الطبعة الأولى، ص 15.
16. مرتضى حسن النقيب، المؤرخ المبتدئ ومنهج البحث التاريخي، كلية الآداب/جامعة بغداد بغداد، 1999، ص 108.
17. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 107.
18. لويس جوتشلك، المصدر السابق، ص 203.
19. هيوغ أتكن، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمود زايد تقديم: قسطنطين رزيق، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، الطبعة الثانية ص 9.
20. مليكة جابر، المرجع السابق، ص: 19.
21. المقصود به منهج المؤرخ في عملية البحث والكتابة من حيث طرق وأصول وقواعد العمل التاريخي، الذي بموجبه ينتسب التاريخ إلى أصول البحث العلمي الحديث. وهي سلوك مكتسب وليس غريزي من الفطرة يحصل عليها المؤرخ بالتدريب العلمي على المهنة والحرص على

ترسيخها. للتفاصيل ينظر: مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 30-31.

22. احمد شلبي، المصدر السابق، ص 18-20.

23. احمد شلبي، المصدر السابق، ص 20.

24. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض 2005، الطبعة التاسعة، ص 29-30.

25. علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، جامعة بغداد، بغداد، 1970، ص 43.

26. احمد شلبي، المصدر السابق، ص 19-20.

27. احمد شلبي، المصدر السابق، ص 21-22.

28. محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي ... أسسه وطريقة كتابته المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1992، ص 10.

29. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 107.

30. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المصدر السابق، ص 29.

31. عبد الرحمن عميره، المصدر السابق، ص 28.

32. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان 1999، الطبعة الأولى، ص 49.

33. فرانك نيومان واخرون، مستقبل التعليم العالي الشعارات والواقع ومخاطر السوق، ترجمة: وحيد شحاته، الرياض، مكتبة العبيكان، 2010، ص: 209.

34. Haksen &Others, 2000,,"Service management and operations", 2ns edition, prentice-hall upper saddle river, New Jersey, P.76.

35. فيصل عبد الله الحاج وآخرون ،دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، 2008 ص: 53-54.

الجامعة كمحرك لإنتاج المعرفة وتكوين الأصول الفكرية
" دراسة تطبيقية لآراء عينة من الباحثين بالجامعة الجزائرية "

د.لفايدة عبد الله د.مدفوني هندة
ج. قسنطينة 2 ج.أم البواقي،

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الجامعة في احتضان الأصول المعرفية والعمل على تنشيطها وتفعيلها والمحافظة عليها من خلال آليات الاستثمار في رأس المال البشري، مع توضيح الجوانب الأساسية الواجب تنميتها في الموجودات الفكرية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعة تلتزم بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول(رصيد) إلى نتائج (تدفق) وتبين أن هذا التدفق يمكن تفعيله من خلال المنشورات المتخصصة وإطلاق المنتجات والخدمات القائمة على المعرفة بالإضافة إلى قياس الأداء الكلي للجامعة من خلال الاشتراك في قواعد البيانات العالمية والحصول على جوائز جودة الخدمة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الجامعة، التدفق، المنتجات، جوائز الجودة.

Abstract: This paper aims to display the role of the university in embracing knowledge assets and to activate and maintain them, through the mechanisms of investment in human capital, while clarifying the essential aspects to be developed in intellectual assets.

Results of the study showed that the university is committed to its decisions and long-term responsibilities to convert human capital (credits) to results (flow) and shows that this flow can be measured through specialized publications and the launch of products and knowledge-based services in addition to the overall performance of

the measurement of the University by subscription in global databases and access to quality educational service awards

Key words: Human Capital, University, Flow, Products, Quality Awards.

تمهيد: تسعى جميع دول العالم كي تحصل على قيمة أعلى واقتصاد يتمتع بمهارات عالية، مدركة أن الخطوة الأولى لتحقيق هذه الأهداف هو الحصول على قوى بشرية تتميز بتعليم جيد.

ولهذا دأبت الكثير من الدول المتقدمة إلى صنع اقتصاد للمعرفة مبني على الاستثمار في شعوبها، باعتبار أن رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الإقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب، والتوجه نحو تنمية قدرات الابتكار والاختراع والمعرفة، هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية وبالتالي دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد تفطنت الدول كما المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم، واتجهت الدول المتقدمة والشركات إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم والتدريب تتماشى مع التطور التكنولوجي وتدعمه لتوفير مخرجات وكفاءات جيدة لسوق العمل ذات نوعية وجودة عالية.

- إشكالية الدراسة:

على هذا الأساس ارتأينا طرح الإشكالية كما يلي: كيف تسهم الجامعة في انتاج المعرفة وتكوين الأصول الفكرية واللاملموسة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب منا ذلك الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلتزم الجامعة بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول (رصيد) إلى نتائج (تدفق) - بعد خاص ببطاقة التقييم المتوازن؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل - بعد خاص بمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات؟

– **فرضيات الدراسة:** وللإجابة عن الأسئلة السابقة نقترح مجموعة من الفرضيات هي:

– نفترض أن الجامعة لا تلتزم بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول (رصيد) إلى نتائج (تدفق) – بعد خاص ببطاقة التقييم المتوازن.

– نفترض أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل – بعد خاص بمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات.

– **أهمية الدراسة:** انطلاقا من أن الجامعة تعد قطبا بيداغوجيا علميا، تكنولوجيا وبحثيا، وهي أبعاد تجعل منها محركا وقاطرة للتنمية وتفرض عليها السبل لتثمين نتائج أنشطتها وأن تكون مؤسسة ريادية توجه المجتمع وتمده بالأفكار وتفتح أمامه الآفاق، من هنا تبرز أهمية الدراسة في تبيان دور الجامعة في صناعة وتنشيط وتأهيل رأس المال البشري والفكري والمحافظة عليه.

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة آراء مجموعة من الباحثين بالجامعة الجزائرية حول الموجودات الفكرية بالجامعة وذلك من خلال المزج بين أحد مؤشرات بطاقة الأداء المتوازن ومؤشرات التصنيف العالمية للجامعات فأداء الجامعة ينطلق من أداء رأس المال البشري المتواجد بها.

– **منهجية الدراسة:** يعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الاستقرائي من خلال الدراسة المكتبية التي تقوم على تجميع البيانات الخاصة بالموضوع اعتمادا على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية من كتب ومقالات وأوراق بحثية، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة.

– **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات السابقة والتي ساعدت على منح أفق أوسع للتفكير في اختيار الدراسة القياسية الأفضل والتي من بينها:

– **أثر تنمية الموارد البشرية على جودة العنصر البشري، نموذج مقترح بالتطبيق على القطاع الاستثماري،** للباحثة يسرية فراج محمد فراج، 1997، أين

توصلت الدراسة إلى اقتراح نموذج لتنميته بحيث تم اختباره على مؤسسات القطاع الاستثماري.

– **تصميم نموذج لقياس أداء رأس المال الفكري**، للباحث محمد عبد الوهاب العزاوي، 2013، توصلت الدراسة إلى تصميم نموذج لقياس رأس المال الفكري بالجامعة.

– **تقسيمات الدراسة:** بناء على ما سبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعنا إلى أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: رأس المال البشري الثروة الجديدة للمنظمات القائمة على المعرفة.

المحور الثاني: آليات الجامعة للاستثمار في رأس المال البشري.

المحور الثالث: خصائص الجامعة في الاقتصاد القائم على المعرفة

المحور الرابع: دراسة لآراء عينة من الباحثين بالجامعة الجزائرية

أولا: رأس المال البشري الثروة الجديدة للمنظمات القائمة على المعرفة: تدفع متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي المنظمات القائمة على المعرفة إلى زيادة الاهتمام برأس المال البشري وأبعاد المعرفة الكامنة فيه باعتباره الثروة الجديدة لها خاصة في ظل التطور الذي يعرفه وتزايد أهميته ودوره، لذلك أصبح إدراك هذا المفهوم ضرورة ملحة على جميع المنظمات.

1. تعريف رأس المال البشري: تعد المراجعات للدراسات والأدبيات البحثية في موضوع رأس المال البشري في مجال اقتصاد المعرفة ورأس المال الفكري بداية مهمة، إذ أن المفهوم النظري لبقاء نموذج البحث توضح الحدود الفلسفية للموضوع وتأسيسا على ما تقدم فإن هناك مجموعة دراسات تناولت عرضا مميزا لمفهوم رأس المال البشري وعلى النحو الموضح في الجدول أدناه.[1]

الجدول رقم(1): ملخص تعاريف رأس المال البشري

الباحث والسنة	المفهوم
Becker, 1964	القيم الاقتصادية للتعليم
Nelson & Winter, 1982	المعرفة الضمنية التي يمتلكها الأفراد أو بواسطة أعضاء المنظمة
Hudson, 1993	الجنس، التعليم، الخبرة والاتجاهات تجاه الحياة والعمل
Saint-Onge , 1996	اتجاهات العاملين، بضمنها الافتراضات باتجاه التصفية، القيم والمعتقدات
Stewart, 1997	قابلية العاملين لحل مشكلات الزبائن، مصدر طاقة الإبداع في المنظمة: يتضمن اتجاهات العاملين ، تثبيت في المنظمة، معدل دوران العمل، الخبرة والتعليم.
Sveiby,1997	قابلية العاملين لخلق الموجودات الملموسة و غير الملموسة.
Roos, et.al,1997	رأس المال البشري يتضمن ثلاثة أبعاد كالآتي: 1- القابلية للمنافسة: مهارات العاملين والمعرفة. 2- اتجاهات العاملين: تتأثر بواسطة الحوافز، السلوك، أخلاقيات الأفراد. 3- السرعة في الإستجابة، القابلية للإبداع، التقليد، التكييف والتكامل.
Brooking, 1997	قابلية القيادة، المهارات الإدارية، المهارات المهنية، مهارات حل المشكلات، القابلية الإبداعية.

Edvinson & Malone 1997	مجموعة القدرات، المهارات، الخبرات، معرفة العاملين بالشركة.
Grantham, et al 1997	طاقة الشركة لحل المشكلات باستثمار معرفة العاملين
Ulrich, 1998	القدرات مضروبة بالالتزام
Roos, et.al,1998	قدرات العمل، الاتجاهات والسرعة في الاستجابة.
Molyneux,1998	مجموعة المعرفة، المهارات، الأساليب المهنية، والشبكات الشخصية المتداخلة للعاملين.
Lynn,1998	مخزون المعرفة، المهارات، القابليات الوحيدة بواسطة الأفراد.
Booth ,1998	مهارات العاملين، التدريب والاتجاهات.
Bontis , 1999	المعرفة الضمنية للعاملين، وذكاء العاملين وفق العمل.
Horibe, 1999	المعرفة والخبرة للأفراد المرتبطة بالعمل
Johnson , 1999	المعرفة المستندة على قوة العمل، قدرات العاملين والاتجاهات وخصائص القادة والمديرين.
Tomer ,1999	الخصائص المؤكدة، مثل الروح، أسلوب القيادة، الرؤية والأخلاقيات.
Van & Buren , 1999	المعرفة ، المهارات، القدرات المملوكة من قبل الأفراد في المنظمة.
Wu, 2000	فريق الإدارة، المهارات المهنية، الإبداع، الولاء .
Sandberg, 2000	قدرات الموارد البشرية للعمل ويشير إلى كل من المعرفة والمهارات.

Baptiste, 2001	معرفة العاملين والمهارات للإنتاج الاقتصادي وفق إمكانية المنظمات
Davis & Noland 2002	التحسينات/ تراكم قدرات العاملين من خلال التعليم
Leliaert et.al, 2003	المهارات، القدرات، السمعة، الشهرة، المكانة المرموقة والإمكانيات الفردية
Leliaert et.al, 2004	خبرة الفرد، مستوى التعليم، المهارات المهنية، الأفكار الإبداعية
Bontis & fitz-enz	معرفة العاملين، القدرات، الخبرات.

المصدر: ثائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان **فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأدرنية الأردن، 22-25 أفريل 2013، ص ص 154-155.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي لرأس المال البشري :

يتمثل رأس المال البشري في "مجموع القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة".

2. أبعاد رأس المال البشـــري: يأتي دور الفاعل لرأس المال البشري من خلال قدرته في تحقيق التميز للمنظمة عن المنظمات الأخرى ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأبعاد المختلفة التي تعمل على تطويرها بهدف زيادة كفاءته والجدول رقم (2) يبين عددا من الدراسات والبحوث والأبعاد التي اتخذتها لقياسه.

الجدول رقم (2): أبعاد رأس المال البشري

إسم الباحث	الأبعاد
Bontis & serenko ,2007	التدريب والتطوير، ورضا المشرف، والدوران الوظيفي، وانعدام الأمـــن الـــوظيفي، والرضـــا الوظيفي، ومهارات العاملين.
Tomas & feldman, 2010	مستوى التعليم، والنجاح الـــوظيفي، والحيـــازة التنظيمية.
Choudhury & Mishra, 2010	التدريب الشامل والترقية من الـــداخل، وتقيـــيم الأداء، وبناء المهـــارات، والخبـــرة، والتعلـــيم والمعرفة.
Hechler et. Al,2008	التعليم، التدريب والاستعداد للمشاريع.
Qingzhen, 2010	التعلـــيم، والمعرفـــة، والمهـــارة، والعلـــوم والتكنولوجيا.
نعمة ،2010	الاستقطاب، الصناعة، التنشيط، المحافظة.
مهدي، 2007	القيادة الاســـتراتيجية والتخطـــيط والمهـــارات، الثقافة التنظيمية.
Antonelli et al, 2010	التعليم والخبرة والتدريب.
الصفار، 2008	المعرفة والخبرة والمهارة، ومعنويات العـــاملين والابتكار والتجديد للعاملين.

Stankonic ,2001	التعليم وتحويل المعرفة، وقابلية الأداء والرواتب والأجور، والخبرة، الأقدمية.
Jacobsen, 2001	المهارة والإبداع، قابلية الأداء، الخبرة والحكمة والتعلم.
Hansen, 1999	المعرفة ومهارة تحويل المعرفة، ومهارات البحث والتطوير واستقرار الملاك الوظيفي، وتقاطع المهارات، والمهارات الفنية.
Bontis, 1998	التعلم ومهارات تحول المعرفة ورضا العاملين.

المصدر: عامر عبد اللطيف كاظم العامري، **أثر رأس المال البشري في إدارة علاقات الزبون: دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارة في المنظمات العراقية** ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أفريل 2013 ص545.

ثانيا: آليات الجامعة في الاستثمار في رأس المال البشري: يعني الاستثمار في رأس المال البشري التركيز على المناهج التعليمية وتدريب الموارد البشرية وتنميتها بعد التحاقها بالعمل لضمان حيويتها وفاعليتها والمحافظة عليها.

1. المقاربة النظرية للاستثمار في رأس المال البشري: تبلور هذا المفهوم أي الاستثمار في رأس المال البشري من خلال نظرية رأس المال البشري لشولتز، ويمكن أن **يعرف** الاستثمار في رأس المال البشري على أنه "تدفق افتراضي مسبب لآثار مؤدية إلى توجيه المعارف نحو تحقيق نتائج ملموسة"[2].

كما نعني به "تلك المدخلات التي تقوم بها المنظمات في ميدان تدعيم المواهب البشرية وترقية وتطوير المهارات، وهذا يعني أن الاستثمار في تعليم العاملين هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي ترتكز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية".[3]

كما يشير مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري إلى "توظيف الأموال من قبل المنظمة بغية الحصول على الموارد المعرفية التي تتمثل في الحصول على الموارد البشرية العالية التخصص في مجال المعرفة وإعادة تأهيل وتدريب العاملين وتكوين الخبرات المعرفية".[4]

ويتمثل الاستثمار في الموارد البشرية في "الاستثمار في المعلومات والإنتاج الفكري".[5]

من خلال التعاريف السابقة يتضح جليا أن الاستثمار في رأس المال البشري هو "الإنفاق على الموارد البشرية ويساعد على اكتشاف وتدفق إمكانياتهم المحتملة فالقدرات الفكرية العالية تتطلب إعادة تنظيم وهندسة جديدة لمختلف الأنشطة والعمليات".[6]

وتتجسد **أهمية الاستثمار في رأس المال البشري** بصفة خاصة ورأس المال المعرفي بصفة عامة من خلال الجوانب التالية:[7]

– يسهم في تشجيع الإبداع والابتكار، حيث توصلت إحدى الدراسات على وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار في رأس المال المعرفي وبين الإبداع والابتكار في المنظمات.

– يعد الاستثمار في رأس المال المعرفي مؤشرا لقياس ربحية المنظمة ويساهم بشكل فعال في تحقيق العوائد المالية العالية.

– الاستثمار المعرفي يمكن أن يلعب دورا مهما في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال تخفيضه لتكلفة العمل الإداري بنسب عالية.

كما يضمن الاستثمار في رأس المال البشري للمنظمة مجموعة من الميزات نذكر منها:[8]

1.1 تأسيس منظمة ذكية: والذي يستلزم بالدرجة الأساس توافر العقول المتميزة بالذكاء والقدرة على استثمار باقي الموارد وتسخيرها لصالح توسيع مساحة التميز لمنظماتهم.

2.1 استثمار ناجح وعوائد عالية: إن القدرة على خلق المعرفة والوصول إليها واستخدامها بفعالية، أصبحت أداة فعالة للإبداع، التنافسية والنمو الاقتصادي.

3.1 مورد استراتيجي وسلاح تنافسي: ففي ظل الاقتصاد المعرفي أصبح رأس المال البشري موردا استراتيجيا ومصدرا رئيسيا للثروة والازدهار.

من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار في الموارد البشرية هو الاستثمار في التعليم والتدريب.[9] باعتبارها عمليات ذات جدوى اقتصادية، ويتفق الاقتصاديون مع الإداريين حول التعليم والتدريب وأهمية كلا المتغيرين لبناء رأس المال البشري وتطويره.[10]

2. الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: يساعد تراكم رأس المال البشري في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام، لذا زاد التركيز على التعليم باعتباره استثمارا بصفته منتجا لرأس المال البشري.

1.2 نظرية رأس المال البشري: ركز شولتز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمارا لازما لتنمية الموارد البشرية، طالما أنه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه.

وبالرغم من ذلك فإن هذا الجزء (التعليم) يعد شكلا من أشكال رأس المال طالما أنه خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية حيث أكد دروكر بيتر(Drucker Beter) في كتابه المعنون(Poste-Capitalist Society) سنة 1993 على (أن إنتاجية المعرفة ستصبح أكثر فأكثر العامل المحدد للتنافسية، سواء بالنسبة للدولة، للصناعة أم للمنظمة).[11] ففي مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي:الإيرادات الضائعة للفرد والموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها.

2.2 التمويل التعليمي: تبرز أهمية هذا الموضوع في ارتباط نمط تمويل التعليم وطبيعة النظام التربوي فيه، حيث يشير هذا بصورة مباشرة إلى البحث عن مختلف الموارد التي تسمح بتمويل السياسات التعليمية، ولابد لكل سياسة أن تقدر نفقاتها للبحث عن مصادر التمويل الأساسية.[12]

3.2 العائد من التعليم (العلاقة بين مراكز البحوث/الجامعة حاضنة التكنولوجيـــة): تدعم الحاضنات المؤسسات عبر مراحل حياتها خاصة عند الانطـــلاق، كمـــا تعمـــل الحاضنات التكنولوجية على توفير الانسجام في بيئة ابتكاريـــة للمؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة المرتكز على رأس المال البشري، وتنفيذ مراكز البحث لإنتاج أفكار جديدة لتتجسد في شكل منتجات مبتكرة موجهة للاستهلاك المحلي وحتـــى الخـــارجي، أيـــن تتصل غالبية حاضنات الأعمال بالجامعات لربط الصناعة بالبحث العلمي.[13]

3. الاستثمار التدريبي في رأس المال البشري: يعتبـــر التـــدريب الآليـــة الثانيـــة للاستثمار في رأس المال البشري والتي أشار إليها بيكر من خلال بحوثه القيمة حـــول الاستثمار في رأس المال البشري.

1.3 التدريب والتطوير المستمرين: يختلف التدريب اليوم عما كـــان عليـــه فـــي السابق، وأصبح يتميز بنوع من المرونة، فيتغير بتغير احتياجات الأفـــراد والوظـــائف لأن الهدف منه هو التدريب المهاري وتمكين العاملين أي صـــقل المهـــارات وإتاحـــة الفرص أمامها، وهذا التمكين في الوظائف يقوده عنصران أساسيان هما:

1.1.3 **التدريب الابتكـــاري:** التدريب هنا يكون من أجل فـــتح الفـــرص للابتكـــار والتفكير الإبداعي، وعليه فإن التدريب يطبع في نفوس المتـــدربين مجموعـــة أفكـــار فالعمل الإبداعي يتطلب تقبل الذات والاستفادة من أفكار الآخرين، واحتـــرام خبـــراتهم وأرائهم.[14]

2.1.3 التدريب السلوكي: ينظر هذا النوع من التدريب إلى الأهـــداف التنظيميـــة وحاجات الأفراد، على أنهما متكاملين، ولذلك لابد مـــن التوفيـــق بينهمـــا، فالتـــدريب السلوكي يعمل على إحداث تغيير المفاهيم والقيم والاتجاهات، هذه الإستراتيجية تعتبـــر كمدخلات ينتظر منها مخرجات ذات كفاءة تنظيمية متمثلة في رأس مال بشري يمتلك: المعرفة، المهارة، الخبرات اللازمة، ولديه القدرة على تقديم حلول جديـــدة واقتراحـــات أفضل ويسهم بإبداعات تخدم المنظمة ككل.[15]

2.3 تدريب المهارات تبعا لمقاربة الجودة: كما تبينه الكثير من الدراسات فإن إدراج مقاربة الجودة في عملية التدريب فرض عدم الاكتفاء بتسيير الوضعيات والأعمال البيداغوجية، ومقاربة الجودة كما هو الحال بالنسبة للمنتجات تفرض علينا التفكير بمفهوم العملية، ويمكن أن نجد لها أربع مراحل نستعرضها بإيجاز:[16]

المرحلة الأولى: يتم تعيين الأطراف المعنيين بالتدريب، بالإضافة إلى تحديد الوسائل، الإجراءات، القرارات والعمليات الضرورية لتحديد توجه التدريب.

المرحلة الثانية: أو مرحلة هندسة التدريب، وهي الأعمال المتناسقة المؤدية إلى تصور وإنجاز أنظمة التدريب المعدة، لذلك تعتبر هذه المرحلة هي المحددة لجودة التدريب.

المرحلة الثالثة: أي مرحلة الإنجاز، أي المرحلة التي يتمكن فيها المتعلم من تحصيل المعارف الضرورية.

المرحلة الرابعة: تصبح محددات الجودة هي القادرة على إنتاج المهارات وتعبئتها في وضعية العمل.

ثالثا. خصائص الجامعة في الاقتصاد القائم على المعرفة: أفرز الاقتصاد المبني على المعرفة خصائص جديدة للجامعة تختلف عن مثيلاتها في الاقتصاد السابق بالإضافة إلى تبنيه مفاهيم حديثة كمنظمة التعلم وغيرها.

1. خصائص الجامعة في الاقتصاد القائم على المعرفة: تتميز الجامعة في المجتمع والاقتصاد القائمين على المعرفة بمجموعة من الخصائص يمكن تلخصيها في النقاط التالية:[17]

– أن كل وحدة أو مخبر أو ورشة أو كلية تمثل رأس مال فكري (تعليمي–عملي–بحثي) قابل للتحول وبسرعة إلى محركات القيمة والتطور في الاقتصاد (قدرات معرفية، وتقنية، منتجات).

– أنها مؤسسة فائقة بكثافة المعلومات والاتصالات الشبكية، والتوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات بطريقة تفاعلية داخل الجامعة وخارجها وفي كل مكان وزمان عبر العالم بفضل الإنترنت.

– أنها مؤسسة ذات أشكال تنظيمية متقدمة، فخلافا للجامعات التقليدية الهرمية ذات العلاقات الرسمية من أعلى الهرم إلى أسفله، والبيروقراطية، فإن الجامعة في مجتمع واقتصاد المعرفة تتسم بالتنظيمات الأكثر مرونة (تنظيم مصفوفي بعلاقات رأسية– أفقية متزامنة، تنظيم شبكي بعلاقات تتشكل وتتلاشى حسب تغيير المسافات الدراسية أو حسب فرق البحث، مخططات أو هياكل أفقية، فرق افتراضية ومشتركة) ؛

– أنها مؤسسة تعمل على أساس الإنجاز التعليمي– البحثي– الاستشاري في ظل قواعد التقييم المتعدد المستويات، حيث تعتمد على مستويين للمعايرة، مقارنة داخلية من خلال برنامج التقييم الذاتي، ومعايرة تنافسية مع الجامعات الأخرى وطنيا وإقليميا وعالميا ؛

– أنها مؤسسة الحرية الأكاديمية في المجال العلمي والبحثي، مما يجعلها بنية محفزة على الإبداع والمشاركة والإنجاز الفردي والجماعي سواء في التعليم أم في البحث العلمي، وهو الأمر الذي يحظى بالتقدير الأكبر ؛

– أنها تمثل القطاع الاقتصادي الأكثر حيوية وتأثيرا في الاقتصاد المحلي والوطني من خلال أجور العاملين فيها وما ينفقه الطلبة على الكتب والملابس والمطاعم ومرافق الترفيه، وبالتالي فإن تأثير الجامعات يتجاوز حدودها التعليمية البحثية إلى الاقتصاد الوطني بأكمله ؛

– أنها مؤسسة علمية تعمل في تفاعل مستمر ومتشعب الأبعاد والمجالات والمستويات مع البنية العلمية للمجتمع، فهي ذات علاقات تداؤبية داخلية وخارجية:

* **علاقات إنشاء القيمة:** خدمات بحثية واستشارية.
* **علاقات مشاركة القيمة:** تعليم متطور باستمرار حسب حاجيات البيئة ؛

* **علاقات مفتوحة وبدون حدود مع بقية الجامعات:** اتّباع سلسلة القيمة بدل بـــؤرة القيمة، وشبكة القيمة بدل القسم الواحد للقيمة، والتعاون "التوريد" الخارجي للقيمـــة بـــدل الاكتفاء "التوريد" الداخلي للقيمة.

وتمثل هذه التفاعلات وما ينتج عنها من علاقات أحد مكونات رأس المال الفكـــري في الجامعة.

2.أسباب الاهتمام بالاستثمار في رأس المـــال البشـــري لتحســـين الجـــودة فـــي الجامعات: يعود الاهتمام الشديد بالاستثمار في رأس المال البشري لتحسين الجودة فـــي الجامعات لأربعة عوامل هي:[18]

– **التعليم الجامعي بوصفه نتاج رأس مال بشري عالى الجودة:** ينظر إلى التعلـــيم الجامعي على أنه عملية ملء فراغات معينة في سوق العمل بقوى بشـــرية يتوقـــع أن تكون منتجة، وذات قيمة نفعية في الاقتصاد والتنمية، وتصبح الجودة هنا بمثابة قـــدرة مخرجات التعليم الجامعي على الإيفاء بمتطلبات الخطط التنموية، وأداء العمل بمستوى عال من الجودة والإتقان ؛

– **التعليم الجامعي بوصفه تدريبا على البحث العلمي:** تتشكل مهام التعليم الجـــامعي عن طريق المجتمع الأكاديمي الذي يتم إعداده إعدادا متقنا وإكسابه مهـــارات البحـــث العلمي وفق هذه الرؤية يتم قياس الجودة اعتمادا على جودة الأبحاث التي ينجزها طلبة الدراسات الأولية والعليا على حد سواء، وعلى القدرة في الاكتشاف والتحليـــل للوقـــائع العملية، والقدرة على معالجة مشكلات جوهرية وإيجاد الحلول لها ؛

– **التعليم الجامعي بوصفه الإدارة الفعالة للاحتياطي التعليمي:** ووفق هذه الرؤيـــة، تعد مؤسسات التعليم الجامعي ذات جودة عالية إذا كانت كمية الموارد لديها عاليـــة، أي توافر الموارد في متناولها، وكنتيجة لذلك وفي إطار هذا التصور عـــن الجـــودة يـــتم البحث عن مؤشرات الأداء اعتمادا على معايير نسب الطلبة الحاصلين علـــى درجـــات جيدة، وتكلفة الوحدات التعليمية، ونسب الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ووفرة الموارد المالية ؛

– **التعليم الجامعي بوصفه مسألة توسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية:** يقيم التعليم الجامعي اعتمادا على هذا التصور باعتباره وسيلة للتطور الاجتماعي أو بضاعة مدنية تقيم في ضوء قدرتها على عرض الفرص للجميع لكي يساهموا في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ويتمتعوا بفوائد المجتمع المتطور، ونتيجة لذلك يصبح التعليم الجامعي نتاجا للطلب الاجتماعي والاقتصادي الحر مهما كان هذا الطلب.

حيث أن إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي يجب أن ترتقي إلى المستوى الشمولي للنظام الجامعي، بما يشتمل عليه من نظم فرعية، فإن د. أحمد الخطيب قدم نموذجا يواكب مع التطورات التي طرأت في مجال النظريات الإدارية، ويشتمل على كل مكونات النظام الإداري مثل: الفلسفة، والسياسات والإستراتيجيات والأهداف والهيكل التنظيمي والأنظمة والعمليات وإدارة الموارد البشرية والمادية والبيئية التنظيمية، ونظام إدارة المعلومات، والقيادة والرقابة والتقويم.

رابعا. دراسة لآراء عينة من الباحثين في الجامعة الجزائرية: تمت الدراسة الميدانية وفقا لمجموعة من الإجراءات في حدود الإمكانيات والقدرات البحثية، والتي يمكن توضيح أهمها في الآتي:

1.كيفية الدراسة

1.1 عينة الدراسة وخصائصها: إن مجتمع الدراسة مجموع الباحثين بمختلف مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث تم توزيع 100 استبيان على عينة عشوائية بسيطة تم استرداد 71 منها فقط. حيث يتضح من خلال نتائج البحث أن حاملي شهادة الدكتوراه يتصدرون عينة الدراسة بنسبة 60.6%، تليها فئة أساتذة التعليم العالي بنسبة 23.9%، بعدها فئة الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة 15.5% وهذا يعني أن الجامعة تحتضن ذوي الشهادات العليا والكفاءات المهنية المتخصصة باعتبارها مركزا من مراكز رأس المال البشري من ناحية المدخلات والمخرجات. ويتصدر عينة البحث من ناحية الخبرة المهنية فئة العمرية من 11 إلى 20 سنة بنسبة 52.1%، لتليها الفئة العمرية أقل من 10 سنوات بنسبة 26.8%، أما الفئة الأخيرة والتي تمثل ذوي الخبرة

المهنية أكثر من 21 سنة بنسبة 21.1%. هذا التنوع في عدد سنوات الخبرة المهنية يعكس مختلف الآراء، والتي هي مزيج بين حديثي التوظيف وقدماء المهنة وهذا الذي يثري الدراسة باختلاف سنوات الخبرة.

2.1 أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، وهي وسيلة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات المشكلة قيد الدراسة، لذلك تم إعداد استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة قسمت إلى محورين:

المحور الأول: يتعلق بقياس بعد التعلم التنظيمي لرأس المال البشري (الخبرة المهارة، المعرفة، الابتكار، النتائج) حسب بطاقة الأداء المتوازن...).

المحور الثاني: يتعلق بقياس أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل وذلك حسب مؤشرات التصنيف العالمي للجامعات.

3.1 اختبار صدق الاستبيان: قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال عرضه على أساتذة متخصصين كمحكمين في المناجمنت والموارد البشرية، للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه وكذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها وقد استجبنا لأراء المحكمين، وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

4.1 الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن أو الفترة التي أجريت فيها الدراسة الاستبيانية والتي كانت في بداية سنة 2017.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث: قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) V.20، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية، وذلك بعد اختبار توزيع عينة الدراسة من خلال اختبار كولمقروف سيمرنوف حيث كانت قيم عبارات وفقرات الاستبيان أقل من مستوى المعنوية وهي (α =0.05)، وهذا ما يؤكد لنا أن التوزيع طبيعي أو معلمي، لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع هذا التوزيع.

– اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان ؛

– طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي كمعيار للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني، حيث تم حساب المدى(5–1 = 4)، و من ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5 / 4 = 0.80)، تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، ومن خلال الجدول رقم (05) يمكن توضيح طول الخلايا كالأتي:

الجدول رقم(03): طول خلايا مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة

طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي	درجة الموافقة
متوسط من 1–1.80	بدرجة موافق جدا
متوسط من 1.81–2.6	بدرجة موافق
متوسط من 2.61–3.40	محايد
متوسط من 3.41–4.20	بدرجة غير موافق
متوسط من 4.21–5	بدرجة غير موافق جدا

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS

اختبار T لعينة واحدة (One–Sample *T*–Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد و هي (3) أم لا.

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Linear Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، كما يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات المعلمية.

3. عرض نتائج البحث وتحليلها: تم استخدام الاختبارات المعلمية، بحيث تعتبر هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك فقد تم اختبار الفرضيات كالتالي:

1.3اختبار الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على أن الجامعة لا تلتزم بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول (رصيد) إلى نتائج (تدفق) – بعد خاص ببطاقة التقييم المتوازن.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-**15**) للمحور الأول" مؤشرات قياس بعد التعلم رأس المال البشري التنظيمي (الخبرة، المهارة، المعرفة الابتكار، النتائج حسب بطاقة الأداء المتوازن)، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (Sample T- test One) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: ⟶ P=1/2 (50%)

H_1: ⟶ P≠1/2 (50 %)

الجدول رقم (04): نتائج اختبار T لمدى التزام الجامعة بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول (رصيد) إلى نتائج (تدفق)

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
1	لدى هيئة التدريس القدرة على تطبيق واستخدام المعرفة ونقلها إلى حيز التطبيق العملي	1.943	0.734	32.38	-12.11	0.000
2	يتم تعبئة الشواغر الإدارية القيادية بالجامعة بناء على المهارة والمعرفة لدى الباحثين	2.084	1.078	34.71	-7.14	0.000
3	تعكس الهيئة التدريسية للجامعة في تنفيذ مهامها معرفة نظرية علمية وأكاديمية عالية	2.098	1.135	34.95	-6.68	0.000

4	المهارة التي تمتلكها تسمح لك بايجاد طرق جديدة للقيام بعملك	1.901	1.057	31.67	-8.75	0.000
5	تمتلك الجامعة هيئة تدريس تتسم بسمعة أكاديمية ومهنية لانجاز رسالة الجامعة	1.887	0.993	31.43	-9.43	0.000
6	تمتلك الجامعة باحثين لديهم القدرة على تطوير الحلول البديلة للمشكلات واختيار الحل الامثل	1.957	1.020	32.60	-8.60	0.000
7	يسهم رأس المال البشري بالجامعة في تفعيل عملية الابداع والابتكار	1.957	1.074	32.60	-8.17	0.000
8	الخبرة الطويلة لدى الهيئة التدريسية في مجال العمل تحقق مستويات عالية من الأداء	1.760	1.020	29.32	-10.23	0.000
9	يحول رأس المال البشري معرفته الكامنة إلى تطبيقات تحقق الأداء المتميز	1.957	1.151	32.60	-7.62	0.000
10	يمكن قياس أداء رأس المال البشري من خلال ما انتجه من منشورات أو بحوث علمية متخصصة	1.746	0.995	29.08	-10.60	0.000
11	يمكن قياس رأس المال البشري بالجامعة من خلال إطلاقه للمنتجات والخدمات القائمة على المعرفة	1.676	0.937	27.92	-11.89	0.000
12	يقيم أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل من قبل خبراء دوليين متخصصين	2.070	1.210	34.48	-6.46	0.000
13	تتغير البرامج التدريبية بالجامعة حسب ما تفرضه البيئة الخارجية	1.887	1.225	31.34	-7.65	0.000

14	تتماشى المعرفة لدى الهيئة التدريسية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.816	1.059	30.25	-9.40	0.000
15	أسهم انخراطك كرأس مال بشري في مخابر البحث العلمي على الخروج ببرامج عملية مهمة.	2.309	1.248	38.46	-4.65	0.000
جميع فقرات المحور الأول		1.937	0.710	32.28	-12.6	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج **SPSS V.20** (مستوى الدلالة المستخدم هو α =0.05)

يبين الجدول رقم (06) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور تساوي 1.937 والوزن النسبي يساوي 32.28 % وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط " 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -12.606، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.710 ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أن الجامعة تلتزم بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول (رصيد) إلى نتائج (تدفق) – بعد خاص ببطاقة التقييم المتوازن عند مستوى دلالة (α=0.05) وبدرجة موافق.

2.3 اختبار الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل – بعد خاص بمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-30) للمحورين الأول والثاني (علما أن أسئلة المحور الثاني جاءت كما يلي: تهتم الجامعة بتطوير موقعها الالكتروني بصفة دورية، تولي الجامعة اهتماما لتبادل الخبرات مع المؤسسات

الإقليمية والدولية، أغلب معارف الجامعة توضع في قواعد البيانات، تعتمد الجامعة على معايير قياس أداء واضحة وشاملة، يتم وضع قياسات في مختلف العمليات التي تتم على مستويات تتناسب مع مختلف الفئات التدريسية، حيث ينظر إليها كأمر حيوي في عملية التحسين المستمر، تستخدم الجامعة الموارد بشكل اقتصادي وتتابع باستمرار استثمار وقت العمل، تحوي الجامعة على لجنة دائمة تشرف على مراقبة جودة الخدمة التعليمية، تخصص الجامعة جوائز للباحثين المتميزين وطنيا ودوليا تعمل الجامعة على المشاركة في مختلف المنافسات الوطنية والدولية قصد الحكم على جودة الخريجين، تتوفر الجامعة على شبكات داخلية وخارجية وقواعد بيانات عالمية والمكتبات الرقمية، تتوفر الجامعة على أعداد هائلة من طلبة أجانب، اكتسب المتخرجون من الجامعة من المعرفة العلمية القدر الكافي بما يؤهلهم للمهام المطلوبة للجامعة ثقافة تنظيمية جيدة تسمح بتدفق المعارف، تعمل الجامعة على تنشيط رأس مالها البشري والمحافظة عليه، يرتبط راس المال البشري للجامعة بشركات كبيرة تستجيب لمشاريع وبرامج الجامعة)، وقد تم استخدام اختبار بيرسون لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند درجة معنوية α =0.05.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند درجة معنويةα =0.05.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار بيرسون لوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل .

	الفقرة	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)
	لدى هيئة التدريس القدرة على تطبيق واستخدام المعرفة ونقلها إلى حيز التطبيق العملي	0.756	0.000
	يتم تعبئة الشواغر الإدارية القيادية بالجامعة بناء على المهارة والمعرفة لدى الباحثين	0.652	0.000
	تعكس الهيئة التدريسية للجامعة في تنفيذ مهامها معرفة نظرية علمية وأكاديمية عالية	0.525	0.000
	المهارة التي تمتلكها تسمح لك بايجاد طرق جديدة للقيام بعملك	0.622	0.000
	تمتلك الجامعة هيئة تدريس تتسم بسمعة أكاديمية ومهنية لانجاز رسالة الجامعة	0.596	0.000
	تمتلك الجامعة باحثين لديهم القدرة على تطوير الحلول البديلة للمشكلات واختيار الحل الامثل	0.674	0.000
	يسهم رأس المال البشري بالجامعة في تفعيل عملية الابداع والابتكار	0.608	0.000
	الخبرة الطويلة لدى الهيئة التدريسية في مجال العمل تحقق مستويات عالية من الأداء	0.560	0.000
	يحول رأس المال البشري معرفته الكامنة إلى تطبيقات تحقق الأداء المتميز	0.569	0.000

0	يمكن قياس أداء رأس المال البشري من خلال ما انتجه من منشورات أو بحوث علمية متخصصة	0.621	0.000
1	يمكن قياس رأس المال البشري بالجامعة من خلال إطلاقه للمنتجات والخدمات القائمة على المعرفة	0.632	0.000
2	يقيم أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل من قبل خبراء دوليين متخصصين	0.602	0.000
3	تتغير البرامج التدريبية بالجامعة حسب ما تفرضه البيئة الخارجية	0.553	0.000
4	تتماشى المعرفة لدى الهيئة التدريسية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.528	0.000
5	أسهم انخراطك كرأس مال بشري في مخابر البحث العلمي على الخروج ببرامج عملية مهمة.	0.599	0.000
ارتباط جميع فقرات المحور الاول مع المحور الثاني		0.901	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج **SPSS V.20** (*مستوى الدلالة المستخدم هو α=0.05)

من خلال نتائج اختبار بيرسون لفقرات الجدول رقم (07) والذي يبن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية (α=0.05)، وبالتالي سيتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أنّه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أداء رأس المال البشري وأداء الجامعة ككل – بعد خاص بمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات.

4. نتائج الدراسة الإحصائية: من خلال نتائج الدراسة الإحصائية تم التوصل إلى تحديد العناصر التي تؤدي إلى تفعيل دور الجامعة في صناعة وتأهيل وإعداد وتنمية الموارد البشرية وذلك من خلال الجمع بين المحورين الأول والثاني

للاستبيان في حين تم اختيار العناصر التي حققت نتائج إحصائية جيدة كمحاور أساسية في حين تم توزيع الأهمية النسبية للقياس بناء على الوزن النسبي بالنسبة للمحور الأول واختبار بيرسون للمحور الثاني كما يلي:

1.4 مؤشرات التقييم الخاصة ببطاقة الأداء المتوازن: قسم إلى المحاور التالية:

1.1.4البحث العلمي: ويتضمن العناصر التالية:

- المنشورات العلمية المتخصصة ؛
- إطلاق المنتجات والخدمات القائمة على المعرفة ؛
- نتائج مخابر البحث العلمي .

2.1.4 الهيئة التدريسية: ويتضمن العناصر التالية:

- نسبة الأساتذة الأجانب ؛
- الخبرة التي تحقق مستويات عالية من الأداء ؛
- تقارير الخبراء الدوليين

2.4 مؤشرات التقييم الخاصة بالأداء الكلي للجامعة: قسم إلى المحاور التالية:

1.2.4 جوائز جودة التعليم العالي: ويتضمن العناصر التالية:

- عدد الباحثين من المستوى العالمي ؛
- جودة البحث ومعدل المراجع العلمية الالكترونية المستعان بها ؛
- عدد جوائز جودة الخدمة التعليمية .

2.2.4 الأداء الكلي للجامعة: ويتضمن العناصر التالية:

- نسبة المشاركة في المنافسات الدولية قصد الحكم على جودة الخريجين ؛
- الاشتراك في قواعد البيانات العالمية ؛
- القدرة على تحويل الأصول غير الملموسة إلى تدفق.

خلاصة: يعد التقدم الحاصل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أحد الأسس المميزة لبداية الألفية الثالثة، ذلك أن الدول أصبحت تسارع لامتلاك مصادر المعرفة وتتنافس لتطوير مؤسسات إنتاجها، لأن وزن وقوة الدول أصبحت لا تقاس بما تملكه من ثروات وحسب، وإنما بما تملكه من أدمغة بشرية وهياكل متطورة لصناعة المعرفة وهندستها للوصول إلى مستوى الدخل المعرفي والاجتماعي الذي يمكنها من الصيانة الكافية.

ومن هنا فإن قضية استثمار الطاقات البشرية والعلمية والاهتمام بها أصبح من الضروريات الملحة في كل نظام تعليمي، ولهذا نجد كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا وغيرها تتبنى في نظامها التعليمي رعاية الممتازين والمتفوقين رعاية خاصة.

وبإدراك الجميع أن الثروات الطبيعية وحدها لا تكفي لبناء نهضة على أسس علمية متينة تمكنها من اللحاق بمستوى الدول المتقدمة في مجال الاعتناء بالطاقات الفكرية والعلمية واستثمارها، لتمكنها من الحصول على مكانة مهمة والتخلص من التبعية العلمية والمعرفية وذلك عبر فتح جسور التعاون مع الدول المتقدمة وتوطيد آفاق الشراكة العلمية.

وفي محاولة لتغطية الجوانب السابقة تخرج الورقة البحثية **بالنتائج** التالية:

– رأس المال البشري هو القيمة الإبداعية الأساسية التي تحقق الديناميكية، وهذا يركز على البعد العقلي الذي نلقبه في وقتنا الحاضر بعصر المعرفة. فالقدرات الفكرية العالية أصبحت من أهم عوامل التفوق والتميز التنافسي في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة ؛

– رأس المال البشري يتكون من المعرفة والمهارة، والخبرة التطبيقية التي يمتلكها العاملون، وهو محرك الإبداع بالمنظمات المتعلمة، ويمكن قياس أدائه من خلال ما أنتجه من منشورات أو بحوث علمية متخصصة وما تم إطلاقه من المنتجات والخدمات القائمة على المعرفة ؛

– التعليم والتدريب هما آليتين فعاليتين للاستثمار في رأس المال البشري وهي عمليات ذات جدوى اقتصادية ؛

– تلتزم الجامعة بقراراتها ومسؤولياتها طويلة الأجل بتحويل رأس المال البشري من أصول (رصيد) إلى نتائج (تدفق) ؛

– يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة وتأهيل وإعداد وتنمية الموارد البشرية من خلال تقييم أداء الجامعة ككل.

التوصيات: من النتائج السابقة يمكن أن نورد مجموعة من **التوصيات** الآتية:

– اعتماد مداخل جديدة ومتطورة بهدف الرفع من إنتاجية أصول المعرفة ؛

– العمل على إدارة رأس المال البشري بمنهج جديد يتضمن إبراز دور التمييز وكذلك بناء واستثمار الثروة المعرفية ؛

– إعادة صياغة علاقة الجامعة بالرأسمال الفكري، باعتباره القوة الضاربة في العصر الراهن والقادر على المشاركة الفاعلة لحل مشكلات العمل وتطويره وتحمل مسؤولياته، بالاستثمار فيه والإنفاق عليه باعتباره المصدر الحقيقي لتحقيق كفاءة أداء الجامعة.

الاحالات والمراجع:

[1] . ثائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، **فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أفريل 2013، ص154.

[2] . Christiane Alcouffe, Yassine Louzzani, **Mesure de l'investissement immatériel: Indicateurs d'évaluation et performanc**e, les notes de lrihe, N ° 381, Juillet 2003, P 07.

[3] . مؤيد الساعدي، **مستجدات فكرية معاصرة في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص 289.

[4] . حسن عجلان حسن، **إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**(عمان: إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008)، ص 158.

[5] . أشواق قدور محمد، **تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير المادي** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص27.

[6] . أحمد الخطيب، عادل سالم المعايعة، **الإدارة الحديثة: نظريات و استراتيجيات و نماذج**(عمان: علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009)، ص92.

[7] . حسن عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-161.

[8] . سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 172.

[9] . مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007)، ص167.

[10] . علاء عبد السلام الحمداني وآخرون، **الاستثمار في رأس المال البشري وانعكاساته في المزيج التسويقي السياحي (دراسة حالة فندق نينوى الدولي)** المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 22-25 أفريل 2013، ص 952.

[11]. Michel Grundstien, **Un Cadre directeur pour repérer les connaissances cruciales pour l'entreprise**, MG conseil, Researche report n°9,Février 2002,P03.

[12] . عبد الله زاهي الراشدان، **في اقتصاديات التعليم** (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2008)، ص136.

[13] . أحمد طرطار، سارة حليمي، **حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، أفريل 2013، ص ص 13-15.

[14] . محمد أحمد عبد الجواد، **أسرار النجاح ومنطلقات التميز**(الإسكندرية: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2000)، ص31.

[15] . عدنان سالم القاسم الأعرجي وآخرون، **أثر إستراتيجية التدريب في تنمية رأس المال البشري، دراسة تحليلية لآراء عينة من الموظفين في الشركة العامة للكبريت المشراق** المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22-25 أفريل 2013، ص 572.

[16] . اسماعيل حجازي، معاليم سعاد، **تسيير الموارد البشرية من خلال المهارات** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 130-131.

[17] . رابح بوقرة، نجوى سعودي، فائزة لعراف، **واقع رأس المال الفكري في الجامعة الجزائرية** ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 22 – 25 أفريل 2013، ص 760.

[18] . بدر سعيد على الأغبري، **إدارة الجودة الشاملة وتميز الجامعة**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر التربوي الخامس لإدارة الجودة الشاملة، جامعة البحرين، أفريل 2005، ص 180.

دراسة تحليلية حول العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي

د.كريمة محيوز **أ.ليندة صيمود**
ج. الجزائر 2 **ج. الجزائر 3**

ملخص: تتناول هذه الورقة البحثية بالتحليل العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي ولهذا الغرض قسمت الدراسة إلى محورين، الأول خاص بدور الجامعة في تنمية الوعي السياسي في المجتمع وتتضمن عناصر تخص دور الجامعة في كل من : التنشئة السياسية – تكوين النخب السياسية – ترقية الثقافة السياسية – تعزيز الديمقراطية وروح المواطنة أما الثاني فخصص لتأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي والعلاقة بين السلطة والجامعة وضم العناصر التالية : – أنماط ونظريات السلطة وعلاقتها بالجامعة –العلاقة بين الجامعة والسلطة – طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة السياسية. في الأخير توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الجامعة والبيئة السياسية بحيث أنه لا يمكن للجامعة أن تؤدي دورها على أكمل وجه ما لم تنفتح على مجالها السياسي وتكون أفرادا ونخبا سياسية فعالة تحدث التغيير إلى الأحسن والذي لا يكون إلا إذا أعطت السلطة الحاكمة نوعا من الحرية وفتحت مجال الحور الرامي إلى تنمية البلاد في جميع جوانبها بدءًا بجانبها السياسي .

الكلمات المفتاحية : الجامعة –المحيط السياسي –السلطة

This research is about with the relationship between the university and its political environment. For this purpose, the study was divided into two axes: the first is the role of the university in the development of political awareness in the society and contained elements related to the role of the university in: political formation - formation of political elites -Promotion of political culture- Strengthening the democracy and the spirit of citizenship. The second is the impact of the general policy

of the state on the policy of university education and the relationship between the authority and the university and include the following elements: - Styles and theories of power and its relationship with the university - the relationship between the university and the authority - the nature of the relationship between the Algerian University and the governing authority. In the end, the study concluded that there is a close relationship between the university and the political environment so that the university cannot do its role to the fullest unless if it's notopened up to its political environment and Produced effective political individuals and elites that bring change to the best, which is only if Power authority gives a kind of freedom and Opened up the field of dialogue aimed at developing the country in all its aspects, starting with its political side.

Key Words : University – Political environment - Authority

تمهيد: إن تحليل أهداف التعليم الجامعي والأدوار والوظائف المنوطة بالجامعة يشير إلى وجود علاقة لكثير منها بالسياسة ولها مردود على الحياة السياسة لكل من الفرد والمجتمع، فإذا كان من أهداف التعليم الجامعي تنمية الصفات الشخصية للطالب وتعميق قدراته الذهنية والثقافية وإعداده ليكون ذا شخصية متكاملة وتخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية، فإن هذا ما يحتاج إليه العمل السياسي فهو بحاجة إلى شخصية متزنة، كما أنه بحاجة إلى شخصية متكاملة وقدرات عقلية تؤهل صاحبها للخوض في مجال العمل السياسي وإذا كانت الجامعة تسعى لتخريج جيل لديه القدرة على التعليم الذاتي، فإن هذا التعليم الذاتي يفتح للفرد آفاقا جديدة قد تنمي لديه رصيد المعرفة التي هي أساس الوعي، فزيادة التعليم تقابلها زيادة في الوعي. وكذلك فإذا كان من أهداف الجامعة حماية حقوق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي وتحسين الأنشطة الطلابية، فهذه الأنشطة تعد من أهم الوسائل التي تستخدم لتربية الطلاب سياسيًا. وعلى ذلك فإن هذه الأهداف وغيرها لها علاقة وثيقة بالسياسة وعليه يعد إعداد الشباب سياسيا وفكريا من أهم أهداف الجامعة اليوم. وتبدو أهمية الدور السياسي للجامعة في إعدادها لطلابها سياسيًا ليتصدوا للتيارات الغريبة

عن المجتمع ومعتقداته والتي تهدف إلى احتواء الشباب فإذا كان الطلاب على قدر كبير من الإعداد السياسي ولديهم درجة عالية من الوعي الراسخ فإنهم لا يستجيبون لمثل هذه التيارات وبذلك تصبح عملية إعداد الطلاب سياسيا هي المطلب الذي يضمن له القوة والصلابة وهذا ما تؤكده نتائج العديد من الدراسات وما يؤكد على أهمية هذا الدور السياسي، ما أشارت إليه بعض الدراسات من خطورة عزل التعليم عن السياسة، لأن ذلك يسلب التعليم دوره في تنمية الوعي والتشكيل السياسي للطلاب ويفرغ العملية التعليمية من مضمونها السياسي، ويولد فراغاً سياسيًا لدى الأفراد وهذا الفراغ غالبًا ما يؤدي إلى السلبية واللامبالاة والاغتراب السياسي وهي ظواهر تعوق عملية التنمية التي يسعى إليها المجتمع، من جهة أخرى فإن الوضع السياسي للبلاد له تأثير على السياسة التعليمية للجامعة حيث أن وضع هذه السياسة ليس محصوراً بالتربويين فقط وإنما مرتبط بالدولة ككل بكل مؤسساتها وأجهزتها وفعالياتها في قطاعيها العام والخاصبحيث لا يمكننا عزل الجامعة وما يحدث فيها من إصلاحات في قوانينها وأنظمتها عما يحدث من تغييرات في نظام الدولة وتشريعاتها.

من أجل الإطلاع على هذه العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي من تأثير وتأثر جاءت هذه الدراسة لإبراز هذه الرابطة القوية بمختلف جوانبها ولقد قسمت إلى محورين، الأول خاص بدور الجامعة في نمية الوعي السياسي في المجتمع والثاني خاص بتأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي والعلاقة بين السلطة والجامعة .

أولا :دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي:

1-**دور الجامعة في التنشئة السياسية:** تبدأ التنشئة السياسية من الأسرة فالمدرسة فالرفاق فالجامعة، حيث تكتسي التنشئة السياسية أهمية في تأسيس مجتمع قوي ومتين يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة واحترام الآخر ونبذ العنف والإرهاب والتطرف وعليه ينبغي أن تغرس هذه القيم عبر المؤسسة التعليمية التي

تكون مرافقة للفرد عبر مراحل تطور حياته وتعتبر الجامعة قمة المؤسسات التعليمية وبذلك من المتوقع أن يكون لها دور مهم في التنشئة السياسية وأن تكون أكثر مؤسسة قادرة على إكساب الطلبة أساليب التنشئة السياسية لأن التنشئة عملية تعليم بدرجة أولى كما أنه من المفروض أن يكون الطلبة في هذه المرحلة العمرية على درجة كبيرة من الوعي والحرية في التعبير عن آرائهم (حسني محمد النابلسي ب ت:14) دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية فالجامعة توفر فرص المشاركة السياسية من خلال انتخابات إتحاد الطلبة في كليات الجامعة إضافة إلى أنشطة المؤتمرات والملتقيات والندوات التي يتم فيها الحوار والمناقشة بين الطلبة والأساتذة والسماح للطلبة بالمشاركة في مظاهرات احتجاجية على قضايا معينة. وفي هذا السياق فإن الجامعات في الماضي كانت مصدر المظاهرات والثورات لطرد المستعمرين وقد أوضحت دراسة العامري حول المشاركة السياسية للشباب أن للجامعة دور في التنشئة السياسية لذلك فقد أوصت بتدعيم الدور الذي تقوم به الجامعة في هذا المجال بتدريب الشباب على ممارسة الديمقراطية (صالحي 2013 : 13) والتمهيد للدخول في الحياة السياسية ، كما يشير Cambell إلى أنه يوجد اتفاق واسع حول أهداف التعليم الذي ينتج مواطنين صالحين وهو الأمر الذي يهيئ ناخبي الأمة كي يتفاعلوا مع العملية السياسية فالتعليم يهيئ الطلبة لعدم التعصب واحترام آراء الآخرين والتسامح السياسي والاجتماعي ودخول الطالب في حوار مع أساتذته وزملائه حيث ذلك يمكنه من عرض رأيه في عدم التعصب وتعلم لغة الحوار ليشارك في اختيار من يمثله في الاتحادات الطلابية ويرشح نفسه إذا وجد نفسه أهلا لذلك ويعرض برنامجه أمام الآخرين .(حسني محمد النابلسي، ب ت : 14) وتوفر له الجامعة استخدام الوسائل المتاحة ويلتحق بعضوية التنظيمات الطلابية من خلال ذلك يتعلم فن القيادة وتحمل المسؤولية والتعاون مع الآخرين .كما أن على الشباب الجامعي أن لا يمتنع عن الاشتراك في التنظيمات الطلابية فهذه التنظيمات أصبح لها وزن ودور حيال التوجهات السياسية والقرارات التي تتخذها الدولة وما

لها من أهداف كمحاربة الجهل والأمية ودراسة المشاكل الاجتماعية السائدة ووضع الحلول لهذه المشاكل ضمن تصورات (ولد الصديق، 2013 :172) عملية والمساهمة في أنشطة الحفاظ على البيئة والتصدي لبعض معوقات التنمية بعد اشتراكهم في دورات تدريبية لنشر الوعي بمثل هذه القضايا وذلك للمساهمة في أنشطة مواجهة الأزمات التي أصبحت تتكرر وغالبا ما تكون هذه الأزمات مفاجئة وقد تسبب خسائر مادية وبشرية في المجتمع، فالأزمة تكون التهديد المفاجئ وضيق الوقت وعدم توفر المعلومات بشكل كاف وينبغي التحرك بسرعة وفاعلية للتقليل من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

2-دور الجامعة في تكوين النخب السياسية: يشهد العالم ثورة علمية وتكنولوجية لا مثيل لها من قبل وتمثل قفزة نوعية إلى الأمام وهي الموجة الثالثة. بحسب تعبير **إلفين توفلر**، هذه الموجة التي تأتي بأسلوب حياة إنتاج جديد تماما وبمؤسسات وشركات ونقابات مستقبلية غير مألوفة كل هذا يستدعي تفاعلا جديدا من قبل مؤسسات المجتمع لصياغة تفكير وشخصية الجيل الجديد الذي يتحمل عبء مسؤولية بناء المستقبل.

وتعتبر الجامعات من المؤسسات المهمة التي تسهم في بناء المجتمعات ولها من المميزات والخصائص ما يجعلها في المقدمة لأنها تحتل منذ القدم مكانة لقيادة المجتمع وهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والمنبع الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطور(زوبيري، 2013: 235) كما تعمل الجامعة على تلبية احتياجات سوق الشغل من الإطارات والكفاءات البشرية التي لديها مستوى عالٍ وتساهم في دفع عجلة التنمية إلى التقدم والتطور فهي موارد بشرية نوعية قبل أن تكون كمية.وفي ظل التحولات الحاصلة على البيئة في القرن الحادي والعشرين ازداد الطلب على هذه الموارد البشرية.

إن اهتمام السلطات برأس المال البشري سيوفر الكمية والنوعية التي تحتاجها البلاد.وعليه فإن الجامعة هي تكوين عالٍ يحدث على المستوى المعرفي لتزويد

الطالب بالمهارة وإعداد رأسمال البشري الذي يتمتع بالكفاءة ورفع مستوى الأداء فالجامعة تعمل على إنتاج رأسمال بشري.(كاهي، 2011 :39) وتسعى مختلف الدول لاحتلال مكانة في ركب البلدان المتقدمة واضعة في الحسبان أن العلم هو السلاح الذي يدعم رأس المال وذلك بصقل وبناء القوة البشرية المؤهلة التي يكون باستطاعتها رفع التحدي ومواجهة مختلف المشكلات والعراقيل .وتنتج الجامعة نخبا سياسية، إذ تعتبر النخبة السياسية بمثابة القوة الفكرية التي عليها أن تقوم بدورها الوطني والإنساني في أية دولة كانت خاصة البلدان النامية حيث تتصف بالموضوعية والعقلانية والإنصاف ويزداد دور النخبة السياسية ويتضح دورها أكثر عند التعرض للأزمات سواء الداخلية أم الخارجية ويكون بتقديم الآراء الوطنية التي تسهم في عملية البناء والتنمية .

و للنخبة السياسية عدة وظائف متميزة بها عن باقي النخب ويعود ذلك إلى أن النخب الأخرى مثلها مثل المواطنين التي لا تبالي بالسياسية ولا يمكنها تشكيل رأي سياسي وتتلخص معظم وظائف النخبة في:

– تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي وذلك بإنشاء تنظيمات سياسية وتقسيم الأدوار والانتقال المنظم بين المراكز السياسية.

– قيام العمل السياسي في شكل مؤسسات في ضوء ضوابط وأسس محدودة تكسب النسق السياسي الشرعية، فالتنظيم السياسي يبرز عددا من المزايا أهمها قانونية العملية السياسية وعقلانيتها.

– توجيه الاقتصاد حسب إيديولوجية النخبة الحاكمة فهي التي تملك وسائل الإنتاج وتعبئة الجماهير من خلال الخطاب السياسي والعمل على إرساء الديمقراطية واستغلال وسائل الإعلام للتأثير على المجتمع من أجل إخضاع الطبقة المحكومة للمشاركة السياسية.

و عليه فالنخبة بهذا تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية السياسية كما أن النخبة السياسية لا تقتصر على النخبة الحاكمة أو النخبة التي تسعى للوصول إلى السلطة للمساهمة

في التنمية بل بتنوعها تكثر الأفكار والآراء حول النهوض بالتنمية السياسية التي تعتبر هدف أي مجتمع.وتؤهل الجامعة نخبا سياسية إذا تم الربط بين الجامعة كمؤسسة اجتماعية والنظام السياسي .(زوبيري، 2013: 236)

3-دور الجامعة في ترقية الثقافة السياسية: تعتبر الثقافة السياسية أحد فروع الثقافة العامة للمجتمع وتتشكل الثقافة السياسية أساسا من أنساق متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية وهي حصيلة تفاعل الخبرة التاريخية والموقع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويعتبر كل من ألموندو سيدني وفيربا من الأوائل اللذين وضعا تعريفا للثقافة السياسية فعرفاها على أنها نمط الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة والتي يشترك فيها أفراد النظام السياسي.

وتعريف آخر للثقافة السياسية أنها عبارة عن نظام متكامل من المعتقدات الواقعية والرمزية المعبرة اتجاه الواقع السياسي كما هو قائم(الزبون، 2015 :11) ويبدو جليا من التحليل التاريخي للمجتمعات أن الجامعة باعتبارها مكان للدراسة والسياسة في آن واحد لها دور في عملية التحديث من خلال إعداد الكوادر وتكوين الذات السياسية لطلبتها سواء كان ذلك بشكل رسمي أم غير رسمي إذ أن دور الجامعة السياسي يكمن في التكامل السياسي والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وإعداد الصفوة السياسية، وامتد دور الجامعات من نطاق البحث الفردي إلى اهتمام هيئات عالمية كهيئة اليونسكو التي اهتمت بدراسة التنظيمات الطلابية والطابع السياسي للجامعة والضغوطات السياسية على الجامعة، فالجامعات لم يقتصر دورها على مهامها التقليدية المتمثلة في الإعداد العلمي والمهني، فأصبحت الجامعات تمثل مجتمعا له العديد من الخصائص السياسية وتعددت الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب السياسية للجامعات الحديثة في مختلف بلدان العالم. وللتنظيمات الطلابية دور أكثر أهمية في تشكيل الثقافة السياسية للشباب، ويعد اتحاد الطلبة من أبرز أشكال التنظيمات الطلابية التي تهدف إلى تثقيف الشباب اجتماعيا على ممارسة بعض أشكال الديمقراطية من خلال الحكم الذاتي والمشاركة(صقر، 2010 :21)

وعليه تبدو أن عملية التثقيف السياسي هي أساس بناء الوعي السياسي وتنميته لدى الجامعيين ضرورة لابد منها خاصة في الوقت الحالي لذا عليها أن تحرص على مرد ودية التعليم ليس من حيث التحصيل العلمي فقط بل كذلك من حيث الاكتساب والإدراك وتكوين طلبة واعيين وأن تستغل الأساليب الأحسن وتوفر الظروف الملائمة لتنمية هذا الوعي دون حدوث مشاكل واضطرابات، ويكون ذلك بطريقتين الأولى تتمثل في التثقيف السياسي الرسمي من خلال المقررات الدراسية التي تهدف إلى تزويد الطالب بالمعلومات الأساسية التي تساعده على بناء تصورات والقدرة على التحليل والتفسير وذلك من خلال ما يتعلمه في الأعمال البحثية حتى يستطيع التحكم في أدوات التحليل العلمية، بالإضافة إلى ما تحتويه برامج الدراسة من تعميق معارف الطلبة عن بلدهم وحكومتهم وتنمية مشاعر الحب والولاء والطريقة الثانية من خلال المناخ السائد في الحرم الجامعي، فالجامعة تعتبر وحدة اجتماعية لها جوها الخاص والذي يساعد في إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية وتحديد توجهاته ورأيه ولا يعني هذا أن الطالب يتثقف سياسيا داخل الكلية بفعل محتوى المقررات الدراسية فقط بل أيضا بالاستدلالات التي يخلص إليها نتيجة خبرته التعليمية علاوة على ذلك فإن الجامعة تمثل مصدرا للخبرات خارج نطاق الأسرة وهي امتداد للمدرسة بجميع أطوارها التعليمية.ومن ثمة لا يمكن إنكار تأثيرها على شخصية الطالب واتجاهاته ويتم ذلك من خلال النظام السائد فإن كان مركزيا ينعكس ذلك على الشباب حيث يتعلمون الطاعة والخضوع ويتجلى ذلك في نظم الحزب الواحد.

أما في البلدان الغربية وغيرها من الدول التي تتبع نظما تعليمية أقل مركزية وأكثر مرونة فإن الشباب يكتسب قيم المشاركة وإبداء الرأي ويتعلم مبادئ الحوار الجماعي فالنظام الجامعي الذي يقوم على إشراك الطالب في إدارة الجامعة يشجع الطلبة على تعلم قيم المبادرة والحوار والمشاركة .

أما في البلدان النامية فإن عدم إشباع الحاجيات الأساسية والمشاكل التي يتخبط فيها كل من الطلبة وهيئة التدريس من أهم العراقيل التي تعوق الجامعة عن تأدية

دورها في الثقافة وتنمية الوعي السياسي حيث ارتفاع تكاليف المعيشة حيث نجد أن الطلبة يواجهون واقعا اقتصاديا واجتماعيا مريرا لا يفي بطموحاتهم ولا بمتطلبات حياتهم الأساسية بعد استكمال رحلة تعليمهم ويتعرضون بعد التخرج لتحديات اقتصادية خاصة بالعمل والزواج وكل ما يتطلبه تحقيق المكانة الاجتماعية، وما يترتب عن ذلك بالشعور بعدم الاطمئنان على حاضره ومستقبله فيكون انصراف عدد من الطلبة إلى الشغل إلى جانب مزاولة دراستهم وبالتالي يكون اهتمامهم الأول التشبث بالمهنة التي توفر لهم دخلا يشبع حاجاتهم المادية وانصرافهم عن المشاركة في الحركات الطلابية وعدم الانتظام في الحضور وأحيانا غيابهم كليا ما يؤدي إلى رسوبهم وانقطاعهم عن الدراسة زيادة إلى تدني مستواهم الثقافي ووعيهم السياسي (شاطر باش، 2011 :215) وعليه فإن الجامعة مؤسسة اجتماعية حالها كحال مجتمعها فإذا كانت البلاد تعيش في حال من اللاستقرار أو فاقدة للحريات الأساسية فذلك يؤثر سلبا على الحياة داخل الجامعة حيث لا يوجد سبيل لتنمية وعي طلابي في ظروف لا تتسم بالحرية والديمقراطية. وختاما يمكن القول أن مهمة الجامعة شاقة فعلى الجامعة أن تتصدى للمشكلات التي تواجه الطلبة الوافدين إليها وأن تضع لها الحلول المناسبة ثم تعمل على تثقيفهم سياسيا وتشكيل وتنمية الوعي السياسي لديهم وتربية مواطن يهتم بقضايا وطنه ويشارك بفعاليته في الحياة العامة وترسيخ قيم معينة تتصل بالوطنية واحترام السلطة والإيثار.

4-دور الجامعة في تعزيز الديمقراطية وروح المواطنة:

تعتبر الديمقراطية الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه مختلف الشعوب ولا شك أن الدعم السياسي للديمقراطية في المجتمعات هو ضمان توحد إرادة المجتمع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية وبناء دولة المستقبل لذا فإننا بحاجة إلى تكامل بين كل من التربية والإعلام والثقافة الأمر الذي يتطلب مسؤوليات ومهام تربوية لتنمية الوعي بثقافة الديمقراطية ومسؤوليات المواطنة.

وعلى ضوء هذا فإن فهم الحياة الديمقراطية تعني شعور الفرد بالمسؤولية وغاية مسؤوليته هي أمن الوطن وبناء مستقبله وحدود هذه المسؤولية تعنى بتظافر الجهود المجتمعية لدعم دور الدولة ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي (مكـــروم، ب ت : 1) وإذا عدنا لنظريات التحديث فإنها تفترض أن التعليم يســـهم فـــي تمكـــين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة وتكوين آراء والمشاركة في مداولات عقلانية وهذا يكرس قابلية المجتمعات للديمقراطية.كما أن الجامعـــة تعتبـــر بيئـــة طبيعيـــة للمواطنة إذ يلتقي طلبة العلم من انتماءات مختلفة يجلسون أمام أستاذ محاضر واحـــد ليتلقوا منهجا تعليميا واحدا ويد ربهم هذا الأستاذ علـــى التفكيـــر والتحليـــل النقـــدي. فالجامعة تمثل فرصة لصقل شخصية المواطن القادر على المشاركة فـــي المجـــال العمومي منتمي إلى جماعة المواطنين ثم كفرد قادر على التفكير بطريقة عقلانية في الشأن العمومي ومهتم به. (بشارة، 2016: 143)

ثانيا: تأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي والعلاقـــة بـــين السلطة والجامعة: إن السياسة التعليمية الجامعية هي حلقة الوصـــل بـــين الســـلطة السياسية باعتبارها صانعة السياسة العامة وبين الجامعة كمؤسســـة اجتماعيـــة لهـــا أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها، وقد تكون السياسة الجامعية إيجابية كما قد تكـــون سلبية، كما أنها قد تتجاهل بعض المتغيرات المستجدة في المؤسسات الجامعية، مما يجعلها تجدد بعض حيثيات السياسة القديمة لتضع سياسة ترقيعية فـــي ثـــوب جديـــد لمواجهة هذه المتغيرات، وهذا يرجع لمدى توفر إمكانيات السلطة ومدى توزيعهـــا لهذه الإمكانيات، ونمط السياسة الجامعية وأسلوب إعدادها يرجع فـــي كثيـــر مـــن الأحيان لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والجامعة، وهذه العلاقـــة هـــي علاقـــة مستمرة، لم يسلم من وجودها أي مجتمع، إنما المتغير هو الصورة التـــي تكـــون عليها هذه العلاقة ومما لا شك فيه أن السياسة التعليمية الجامعية تختلف من مجتمـــع لآخر ومن وقت لآخر وفقا لطبيعة هذه العلاقة ولفهم طبيعة السياسة الجامعية مـــن خلال العلاقة بين السلطة والجامعة نتطرق إلى النقاط التالية:

1-أنماط ونظريات السلطة وعلاقتها بالجامعة :إنّ مفهوم السلطة والأوامر والتي هي ضرورة حتمية تفرضها الحياة الإنسانية، تستهدف تحقيق المصالح المشتركة بين القائمين عليها والتابعين لها، كما أنها تأخذ صورا مختلفة تبعا للتنظيم السياسي السائد في الدولة وتكتسي السلطة أهميتها إلى ارتباط وجودها بوجود المجتمع، فلا يمكن تصور أي مجتمع دون وجود سلطة تحكمه وتديره. وإذا كانت السلطة مهمة للمجتمع فإنها أكثر أهمية بالنسبة للجامعة وترجع أهميتها للمبررات الآتية:

– الجامعة كمؤسسة تربوية أنشئت أساسا من أجل تحقيق أهداف المجتمع وهذا بالطبع يستلزم قيام السلطة على الجامعة كقيامها على بقية مؤسسات المجتمع، كي تضمن توجيه سلوك المجتمع الجامعي نحو الأهداف المرسومة والتي تعكس الأهداف العامة للمجتمع وذلك من خلال سياستها التعليمية ؛

– تؤكد المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات المختلفة على أن الجامعة كان لها دور بارز في تطور هذه المجتمعات باعتبارها العقل الواعي والمسئول عن أي تغيير أو تقدم في البناء الاجتماعي ولكي تقوم الجامعة بدورها في تطوير المجتمع فلا بد لها من سلطة تضمن لها ذلك وتسهر على توجيه سياساتها التعليمية نحو إحقاق التغيير الاجتماعي الإيجابي ؛

– نظرا لأن الجامعة مسئولة عن العديد من الوظائف التي تعكس بدورها العديد من الأهداف ونظرا لأن دور الجامعة نحو الوفاء بهذه الوظائف يتوقف على طبيعة العلاقات القائمة داخل الجامعة – بين المجتمع الجامعي وإدارة الجامعة ويتوقف أيضا على طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع الجامعي والمجتمع الخارجي فإن كلا المجتمعين يتطلبان سلطة تقوم على شؤونه وتساعد على تحقيق مهامه (صقر 2005: 73) .

1.1- أنماط السلطة: هناك ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية وتنظيمات إدارية تصاحب كلا منها وهذه النماذج هي:

1.1.1- السلطة القانونية الرسمية :تقوم على أساس قانوني، تستمد شرعيتها من نسق القواعد والقوانين الرسمية وتهدف إلى تنظيم السلوك تنظيما رشيدا من أجل تحقيق غايات محددة ويوصف الجهاز الإداري هنا بالبيروقراطية، نظرا لاتباعه لقواعد موضوعية محددة أثناء ممارسته لمهامه (محمد علي 1983 :546) وبالنظر إلى تأثير هذا النمط من أنماط السلطة على الجامعة لكونها منظمة رسمية فهي تعتمد في وجودها على أسس دستورية وتشريعية وتخضع كافة أنظمتها التعليمية الرسمية إلى سلطة القانون وكل فرد في الجامعة يقوم بعمله بناء على قرارات قانونية وكذا الأمر بالنسبة لتنظيم المناهج والميزانية والتوجيه والإشراف، وكل ما يتعلق بالنشاط التعليمي والتربوي للجامعات كل هذه الأمور تحدد وفق قرارات وقوانين ثابتة تحددها السلطة السياسية من خلال السياسة التعليمية(محمد منير، 1984 : 130) وهذا ما يمكن ملاحظته على كافة المستويات بالنسبة للجامعة الجزائرية، فكل أنظمتها ومهامها ووظائفها محددة قانونيا والسلطة السياسية عمدت إلى ذلك منذ الاستقلال لتنظيم والسهر على حسن سير مرافقها ومؤسساتها، كما أن هذه السلطة القانونية كانت لصيقة ولا زالت بالجامعة الجزائرية لدرجة خضوع قوانينها للتجريد أحيانا وللمبالغة والمركزية أحيانا أخرى، مما يجعل الجامعة كيانا قابلا للاستهلاك الروتيني للأنظمة القانونية الجامدة وبعيدة كل البعد عن المشاركة في اتخاذ قرارات بشأنها وفي تحديد وإنتاج أفكار تسهم ولو بالشيء القليل في إعداد سياستها التعليمية.

2.1.1-السلطة التقليدية :وهي تقوم على تقديس العادات والتقاليد والأعراف السائدة وبمقتضى ذلك ينظر الأفراد إلى النظام الاجتماعي القائم بوصفه نظاما مقدسا غير قابل للتغيير والقائد أو الزعيم التقليدي يصدر أوامره معتمدا على مكانته الوراثية وغالبا ما تعبر تلك الأوامر عن رغباته الشخصية.

ويتحدد تأثير هذا النمط على الجامعة من خلال الجوانب الآتية:

- التزام كل فرد داخل الجامعة بالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الجامعي وعدم الخروج عليها ؛

– الاستسلام للأوضاع القائمة وهذا يؤدي إلى العجز عن تغيير أي وضع من الأوضاع القائمة ؛

– رغم أن البعض يرى أن العادات والتقاليد من مقومات استقلال الجامعات لأنها من مقومات الحياة في أي مجتمع، إلا أنها لا تكون كذلك في الجامعة إلا إذا كانت صالحة، أما العادات والتقاليد السيئة فهي من أسباب انحلال الجامعة وضعفها.

3.1.1 السلطة الكارزماتية :ويقوم تنظيم هذه السلطة على أساس ولاء الأفراد وإيمانهم بقائد كارزماتي أو ملهم، للخصائص والصفات التي يتميز بها وتعتمد هذه السلطة في ممارستها على قدرة القائد في إقناع أتباعه والمجتمع الخاضع لهذه السلطة يقوم على أسس عاطفية ولا يتمتع بوجود نسق من الأجهزة الإدارية التي تقوم على المتخصصين، كما يتكون الهيكل الإداري السائد في ظل هذا النمط من عدد قليل من الأفراد المقربين للقائد وتتميز القرارات التي تصدر عن السلطة الكارزماتية بالتلقائية.

وإذا تم النظر إلى وضع الجامعة بالنسبة لهذا النمط من أنماط السلطة فتأثيره يظهر في الجوانب الآتية:

– قد يقوم القائمون على السلطة الجامعية بإصدار العديد من القرارات دون الرجوع لأصحاب المصلحة، معتقدين أن لديهم من الخبرة والبصيرة بالأمور ما لا يتوفر لغيرهم وهذا ينتج عنه التبعية والروتينية وعدم التجديد والإبداع ؛

– قد يؤدي خلو النظام الجامعي من الهيكل التنظيمي الذي يتضمن الأجهزة المتخصصة والتي تقوم على أسس علمية إلى قصور الجامعة عن الوفاء برسالتها ووظائفها وأهدافها وتوجيه تنفيذ السياسة التعليمية لمسار فاشل.

2.1–نظريات السلطة وتأثيرها على الجامعة وسياستها التعليمية:

هناك العديد من النظريات التي تناولت السلطة بالدراسة ويمكن أن نتطرق لعلاقة الجامعة بالسلطة من خلال النظريات الآتية:

1.2.1– **النظرية الفردية :**تقوم هذه النظرية على ضرورة أن تدع الحكومات الحرية للأفراد وألا تقيد حرية هؤلاء إلا في أضيق الحدود(السيد، 1984 : 130)

وتتوزع السلطة هنا على نحو جماعي بحيث يتحقق قدر من الاستقلال لكل مصدر من مصادرها وهذه النظرية لها عدة أسس :خلقية وسياسية واقتصادية وعلمية، رغم أن الأساس الاقتصادي هو الذي أسهم في ظهورها وانتشارها.

أما عن علاقة الجامعة وفقا لهذه النظرية فإن العملية التعليمية داخل الجامعة تخرج عن نطاق الحكومة وتترك تماما للأفراد أنفسهم فهم المسؤولون عن إنشاء الجامعات وتمويلها وتحديد أهدافها ومناهجها ورسم خططها وإن كان ولا بد من تدخل السلطة في شؤون الجامعات فإن هذا التدخل يجب ألا يتعدى وضع سياسة تعليمية عامة تهتدي بها الجامعات في تسيير شؤونها. (صقر، 2005 : 88)

2.2.1-النظرية الاشتراكية :وهي ضد النظرية الفردية، إذ تقدم الجماعة على الفرد وتدعو إلى تدخل الحكومة في شؤون الأفراد وهذا يعتبر أساس رفاهية الفرد والمجتمع وهذه النظرية ترتبط بالجامعة من عدة جوانب وهي:

-تقوم الدولة بتوفير التعليم الجامعي وفرص الرقابة عليه، وتنص كل النظم والدساتير والقوانين بذلك ؛

-تقوم الدولة بتحديد أهداف التعليم وسياسته العامة، المستمدة من الأهداف العامة والسياسة العامة للمجتمع كما يراها النظام السياسي القائم ؛

- يخضع الاختيار الفردي لنوعية التعليم الجامعي لمخطط عام تضعه السلطات المسئولة ؛

- يقع تمويل التعليم على عاتق الخزينة العامة للدولة وهذه المهام تشيع في المجتمعات الاشتراكية، حيث يتولى الحزب الحاكم كل عمليات صنع القرار وينكر استقلال أي مؤسسة أو نظام اجتماعي وقد مرت الدولة الجزائرية بهذه المرحلة ففي ظل الحزب الواحد والتوجه الاشتراكي للدولة، كانت الجامعة مجرد وعاء للتعبئة الأيديولوجية والسياسة التعليمية كانت تتميز بالمركزية وهي موجهة لتحقيق أغراض التوجه الاشتراكي وهذا لا يعني أن الدولة حاليا تنازلت عن تلك الوظائف بل مازلت في نمط تسييرها لمرافقها العمومية تسعى لتلبية حاجات المجتمع بنهج اشتراكي يسير

نحو الاضمحلال، خاصة مع بداية زوال دور الدولة الراعية في ظل العولمة السياسية والاقتصادية.

3.2.1- النظرية الاجتماعية :ظهرت كرد فعل للنظرية الفردية كذلك وهي تقوم على إعلاء مصلحة وحقوق الجماعة فوق مصلحة وحقوق الفرد وإنكار فكرة الحقوق الفردية الطبيعية واعتبار الجماعة هدف السلطة وهذه النظرية تختلف عن النظرية الاشتراكية في كون هذه الأخيرة تنكر الملكية الفردية، في حين النظرية الاجتماعية لا تنكر هذا الحق وإنما ترى أن هذه الملكية يجب أن تصان ويعترف بها ولكن يقيدون هذه الملكية وينظمونها ويعتبرونها وظيفة لخدمة أغراض الدولة وأن مهمة الدولة هي تنظيم الإنتاج وتوجيهه بما يتفق وحاجات الجماعة وأهدافها (سعيد واللقاني، ب ت : 63) أما عن علاقة الجامعة بالسلطة وفقا لهذه النظرية فإنه سنجد أن السلطات المتاحة للقائمين على الجامعة تحدد بناء على احتياجات الدولة، فالسلطة هي التي تحدد الأعداد التي ينبغي أن تقبلها كل جامعة، وتحدد نوعيات القوى العاملة التي تحتاجها الدولة وبالتالي تحدد التخصصات المطلوبة في كل كلية وهذا كله من خلال السياسة التعليمية.

– من خلال عرض هذه النظريات، نجد أن إعداد السياسة التعليمية يخضع لنمط السلطة المتبع في أي دولة وفي الجزائر تعتبر النظرية الاجتماعية هي أنسب النظريات لتحليل العلاقة بين الجامعة والسلطة حيث تتولى الحكومة مسؤولية التعليم الجامعي وتشرف عليه إشرافا إداريا وماليا مباشرا، فحسب النصوص القانونية فإن الحكومة هي التي تتولى إنشاء الجامعات وتمويلها وهي التي تحدد مناهجها وبرامجها وترسم السياسة العامة للتعليم الجامعي وهذا له ما يبرره، حيث أن القائمين على السلطة السياسية مقتنعون بأن الدولة هي التي تتولى الإنفاق على التعليم الجامعي وتدخلها ضرورة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق التجانس والتماسك الثقافي والوحدة الفكرية بين أفراد الشعب.

2-العلاقة بين الجامعة والسلطة :إن هذه العلاقة تبرز من خلال المبررات الآتية:

1.2- العلاقة بين السياسة العلمية والسياسة العامة للدولة : حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، كما أنه لا بد أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى ومعنى ذلك أن السياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته أو تعبر عن أهدافه فقط، بل تعبر عن حاجات ومطالب الميادين الأخرى التي تتفاعل معها التربية بوجه عام والجامعة بوجه خاص وهذه الميادين الأخرى هي التي تجمع السلطة بالجامعة (ابراهيم عصمت 2006 :180)، كما تعتبر السياسة العلمية جزءا من السياسة التعليمية وهي بدورها تعد جزءا من السياسة العامة للدولة والسياسة العلمية تهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي من أجل بلوغ الأهداف الوطنية وعلى ذلك فهي وثيقة الصلة بعدة مجالات أخرى من أنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف الوطنية نفسها وبهذا فإن السياسة العلمية هي نقطة التقاء السياسات الثلاث الأساسية في الدولة وهي السياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية .

2.2-طبيعة العلاقة بين الجامعة والسلطة :تؤكد المبررات السابقة ضرورة العلاقة بين الجامعة والسلطة وطالما أصبحت هذه العلاقة أمرا واقعا بغض النظر عن شكل السلطة والجامعة، فإن هذا يدعو إلى التعرف على طبيعة هذه العلاقة والتي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وهي تتميز غالبا بشيء من التنافر أو فقدان الثقة، نظرا لاختلاف طبيعة ووظيفة كل من الجامعة والسلطة وهذه الطبيعة تؤثر على صنع السياسة التعليمية ويرجع هذا التنافر للمبررات الآتية: إصرار المجتمع الجامعي على الحرية الكاملة في نشر وتبادل المعلومات العلمية بدرجة تفوق ما يرغب فيه رجال السياسة، حيث يرون أن مثل هذا الطلب قد يؤدي إلى تعريض الأمن القومي للخطر.

-أن علاقة الجامعة بالسلطة من أهم العلاقات التي يدخل فيها الفكر الذي يتضمن نقد وتحليل الواقع والمفكر هو شاهد على الواقع ونظرا لأن المجتمع الجامعي يضم صفوة المفكرين والمثقفين فإن لهم الدور الكبير في خلق ثقافة وطنية تقوم على نقد الواقع وهم في نفس الوقت طليعة الثوار في مجتمعاتهم والداعين إلى التغيير وحل المشكلات التي تواجههم وهنا يبرز دورهم في التعبير عن الوعي القومي وهذا ما لا تحبذه السلطة السياسية عموما.

- إن أساتذة الجامعة وطلابها يمثلون أكثر فئات المجتمع ثقافة وأكثرها وعيا وأكثرها استيعابا لمتغيرات التنمية الشاملة وهم بذلك سيجدون أنفسهم في موقف مناقض لتوجهات الأنظمة السياسية السائدة، التي تضع عادة مصلحتها في الحفاظ على تسلطها لا سلطتها.

- السلطة من خلال ما سبق لا تحبذ كشف نقائص توجهها السياسي الذي لا يتفق والمصلحة العليا للوطن وعليه فهي تمنع النخبة المثقفة (خاصة في الدول العربية) من القيام بدورها الفعال في توعية المجتمع والسلطة بذلك تستعين بوسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام نحو توجهاتها أكثر من إتاحة الفرصة للمثقفين للاستعانة بهذه الوسائل من أجل نشر ثقافتهم وإسهاماتهم العلمية ويمكن التغلب على هذا التنافر المميز للعلاقة بين السلطة والجامعة إذا ما أدرك القائمون على السلطة أن المثقفين في النهاية ليسوا خطرا على أحد، فهم أصحاب رأي وفكر يجب استيعابهم داخل تيار العمل الوطني ويقتضي ذلك منهم الاستفادة من عطاء المثقفين والعلماء من رجال الجامعة، بدلا من الحرص على إسكاتهم أو شراء مواقفهم على ما تتخذه الحكومات من قرارات وما تتبناه من سياسات، لأن بقاءهم خارج دائرة اتخاذ القرار ورسم السياسة ينطوي على خسارة فادحة، ويترك السلطة مهما دام صلاحها تواجه مشكلات وتحديات عدة، لا يصلح لمواجهتها أسلوب التجربة والخطأ والعمل العفوي بل إن ما يمتلكه العلماء والخبراء من فكر وعلم قادر على التشخيص الجيد للمشاكل

الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها وهذا ما على السلطة السياسية أن تدركه. (صقر، 2005 :99)

3-طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة السياسية:

1- بالنسبة للعلاقة بين السياسة العامة للدولة والسياسية العلمية والتعليمية، نجد هناك ارتباطا بينهما حيث أن الدولة الجزائرية سعت من خلال نظامها السياسي (سواء في ظل الحزب الواحد أو في ظل التعددية) أن تضع سياسة تعليمية ذات توجه مماثل للتوجه العام للسياسات العامة للدولة، فبعد الاستقلال خاضت الجزائر صراعا مريرا في كافة الجبهات من أجل تثبيت دعائم الاستقلال وبنائه على أسس متينة من ناحية وإقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات من ناحية أخرى لذلك لم تدخل الجزائر في عصر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي إلا بعد مرور حوالي سبع سنوات وبذلك فقد ساير التخطيط التربوي النهج الاشتراكي حسب ما كان محددا في المخططات الاقتصادية (تركي، 1984 :60).

أما علاقة الجامعة بالسلطة في هذه الفترة، فباعتبار الجزائر كانت تخضع لنظام الحزب الواحد، فقد لعب المثقف دورا ملحوظا من حيث جهوده في تنوير علاقات الأفراد بالمجتمع، بحيث لم يعد من السهل تعبئة الرأي العام الجزائري وتوجيهه إلا عن طريق الفئة المثقفة الواعية بدورها الوطني في تنوير المواطن وقد اصطدم المثقف الجزائري في هذه المرحلة بتشريعات الحزب الواحد التي قيدت أداءه وأفكاره وقتل فيه روح النقد والمبادرة وجعلته يتماشى وفق بدائل ومصالح النظام الحاكم، إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 م التي عبر فيها الشعب عن سخطه على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونتيجة لذلك فقد سحب أفراد المجتمع الثقة من السلطة على كافة الأصعدة والمؤسسات

2- بعد التحولات الخطيرة التي عرفتها الجزائر وبعد الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الحاكم داخل المجتمع الجزائري والانتقال به إلى عهد التعددية والديمقراطية وذلك من خلال دستور 1989 م الذي فتح مجالا للمنافسة السياسية

التعددية وكرس حق إبداء الرأي والتعبير عنه وحرية التفكير والإبداع مع انتهاج نظام اقتصاد السوق وقد قامت الفئة المثقفة على اختلاف أفكارها في الجامعات والتي يمكن تصنيفها إلى فريقين :دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت ودعاة التحديث والتفتح على العالمية بنشر أفكار الديمقراطية والمطالبة بالتطبيق الفعلي لها على جميع الأصعدة ودخلت الفئة المثقفة في صراع مع السلطة التي لم تكن مهيئة له ورغم ما سنته الحكومة من قوانين وتوجيهات في سياستها العامة التعليمية، إلا أن الجامعة الجزائرية عرفت في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات هامة على المستوى الكمي والكيفي، مما زاد من صعوبة التحكم في التسيير انعكست على عملية اتخاذ القرارات وعلى تكريس مبدأ ديمقراطية التعليم ومع تزايد الأصوات المطالبة بإنقاذ الوضع الذي آلت إليه الجامعة من ضعف مستوى التكوين، عمدت وزارة التعليم العالي إلى انتهاج أسلوب المشاورة الواسعة للقاعدة قصد إدخال نوع من الديمقراطية على القرارات وبإشراك هذه القاعدة في مناقشة ما يسمى بالمشاريع التمهيدية قبل إصدارها في شكل قوانين وأوامر ومراسيم تنفيذية، غير أن انعدام الثقة التي تميزت به العلاقة التي طالما ربطت الوصاية بالقاعدة سواء من الأساتذة أم الطلبة أم العمال والأساليب الملتوية المتبعة عادة في مثل هذه الاستشارات أفرغتها من كل مصداقية ورغم هذا فقد حظيت الجامعة الجزائرية على مدى العشرية السابقة بعدد هائل من الإجراءات التنظيمية المتضمنة في السياسة التعليمية الجامعية، التي تهدف إلى دمقرطتها على الأقل ظاهريا والتي لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعال والأسوأ من هذا هو غياب المتابعة بعد التطبيق وقد يتغير القانون قبل أن يعرف طريقه للتطبيق، أو يصدر دون مراسيم تنفيذية فيبقى حبرا على ورق لمدة سنوات حتى يأتي قانون آخر يعدله أو يلغيه تماما.(فضيل وأخرون، 2006 :189).

لكن ماذا عن السياسة العلمية في الجزائر؟ باعتبار السياسة العلمية تتعلق أساسا بإستراتيجية البحث العلمي وخططه الفرعية من أهداف ووسائل وأولويات، فإننا نجد حسب وضعية البحث العلمي في الجزائر، أنه لا توجد سياسة علمية واضحة نتيجة

ضعف البنى التحتية والافتقار إلى الإرادة السياسة في التنسيق العلمي بغض النظر عن الفترة الزمنية والنظام السياسي في ذلك يلعب دورا بارزا، فبغض النظر عن نوعه شموليا كان أو سلطويا أو ليبراليا فالبحث العلمي يقتضي ممارسة للحرية الأكاديمية ويتطلب تنوع الأداء واختلافه وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية وإذا انتفى هذا المناخ الليبرالي الذي يؤمن بالتعددية، فهناك احتمال كبير أن تضل جهود البحث العلمي وواقع البحث العلمي في الجزائر ضعيفة، هذا وتبقى علاقة السلطة بالجامعة الجزائرية بين المد والجزر، إلا أن السياسة التعليمية الجامعية لا تخرج عن نطاق توجه السلطة السياسية، فهي المسئولة عنها وما على الجامعة إلا التنفيذ من خلال إدارتها وتخطيطها الإداري (بودالي 2005 :37) .

خلاصة: إن الجامعة تقوم بأداء أدوارها في المجتمع إذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية مساعدة على ذلك وإذا كانت الجامعة أيضا مستقلة محررة من المفاهيم والميول التسلطية، أما الطلبة الذين يدرسون في جامعات تعاني بلدانهم التخلف والبطالة والفقر وغيرها من المشاكل فإن تأثيرات التنشئة السلبية تلقي بضلالها على الطلبة الذين لديهم فكرة أن النظام قائم على الفساد والتسلط فإن عزوفهم عن المشاركة السياسية أمر وارد ظنا منهم أن أصواتهم لن تغير شيئا، أما الشعور بالانتماء للوطن فلا مجال للحديث عنه لأنهم يفضلون الغربة فيهاجرون إلى البلدان التي تحفظ حقوقهم فلا يجد النظام السياسي سبلا لإعادة كسب ثقتهم واستثمار طاقاتهم ولهذا يجب على الجامعة أن تعمل على تنمية الوعي السياسي لأفرادها وبث روح المواطنة وممارسة الديمقراطية بمعناها الحقيقي وأن تكون مجالا مفتوحا على محيطها السياسي وجزءا منه بحيث أنها تكون عنصرا مؤثرا في إحداث التغيير والإصلاح السياسي ولا يكون ذلك إلا إذا حدث التعاون بين النظام السياسي والجامعة والذي يجب أن يمنحها الحرية اللازمة بما يخدم مصلحة البلاد والعباد .

المراجع:

1-إبراهيم عصمت، مطاوع، (2006)، **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** . القاهرة : دار الفكر العربي

2- بودالي، محمد، (2005)، أزمة البحث العلمي في الجزائر، **مجلة الحقيقة** .العدد6 جامعة أدرار

3- تركي، رابح، (1984)، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة، **المجلة العربية لبحوث التعليم العالي** .العدد2 ، دمشق :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

4-حسني محمد، النابلسي، هناء، (ب ت)، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية** .الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

5-زوبيري، عبد الله، (2013)، **النخبة السياسة والمجتمع المدني في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر

6- الزبون، محمد سليم وحسام محمد، سعيد أيوب، (2015)، **دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية** مجلد42 .

7-السيد، الحسيني، (1984)، **علم الاجتماع السياسي** .القاهرة :دار المعارف.

8- سعيد إسماعيل، اللقاني، علي وفاروق، (ب ت)، **الأصول السياسية للتربية**، الإسكندرية : منشأة المعارف.

9- شاطرباش، أحمد، (2011)، **الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

10-صقر، عبد العزيز الغريب، (2005)، **الجامعة والسلطة :دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة** .ط1 ، القاهرة :الدار العالمية للنشر والتوزيع

11- صالحي، علي، (2013)، **نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين**، يوم دراسي بعنوان إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، الجزائر، جامعة البويرة.

12-عزمي، بشارة، (2016)، جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية، **مجلة عمان** العدد15.

13- فضيل، دليو وآخرون، (2006)، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**.ط2 ، قسنطينة :جامعة منتوري.

14-كاهي مبروك، (2011)، **مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل** مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية العلوم الإنسانية والإعلام جامعة الجزائر.

15- مكروم، عبد الودود، (ب ت)، **مصر في عيون شبابها** .مصر :مركز الدراسات القيم والانتماء للوطن.

16- محمد علي، محمد، **علم اجتماع التنظيم، (1983)**، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية.

17-محمد منير، مرسي، (1984)، **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها** .القاهرة :عالم الكتب.

18-ولد الصديق، ميلود، (2013)، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة حالة المجتمع الطلابي لجامعات الجنوب الجزائري**، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر .

19- وسام، صقر، (2010)، **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة**، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة غزة.

المؤهلات المعرفية للخريج الجامعي وعلاقتها بالإدماج لسوق العمل

د.مشطر حسين

ج. 8 ماي 1945-قالمة-الجزئر

ملخص : عرفت الجامعة تحولات عميقة في بنيتها ووظيفتها لاستقبال الـــروح الليبرالية متمثلة في التدبير المقاولاتي، حيث أصبح واضحا بان المنهاج التدريســـي يبني في مخابر المقاولة، وعلى هذا الاساس تجاوزت الجامعة في وظيفتها التنظير المعرفي الي التمهين والتشغيل، حيث نحاول في هذه المداخلة إبراز العلاقـــة بـــين الجامعة والاقتصاد من خلال هذه المقاربة الجديدة .

الكلمات المفتاحية: أزمة الإدماج المهني، المؤهلات الجامعية، النظام الجـــامعي والمقاولة، الماركوتينغ الجامعي

Abstract: The university has undergone profound changes in its structure and function to receive the liberal spirit represented in the entrepreneurial management. It became clear that the curriculum is built in the Entrepreneurship laboratories, and on this basis the university has exceeded its function of cognitive theory to apprenticeship and employment. We try in this intervention to clarify the relationship between economy and the university through this new approach

Keywords: Professional Integration Crisis, University Qualifications, University System and Entrepreneurship, University Marketing.

تمهيد: مما لاشك فيه أن التغيرات التي يشهدها التعليم الجامعي حاليا، لا تمـــس فقط بنايته المؤسساتية ونظامه البيـــداغوجي وعلاقتـــه بمحيطـــه العـــام وخاصـــة الاقتصادي، بل تمس أيضا وظائفه وأدواره، وكـــذا قيمـــه المعرفيـــة والتربويـــة والثقافية، الشيء الذي يدعو إلي البحث والنظر ليس فقط في هذه الجوانب المذكورة

بل وأيضا النظر والفهم والتأمل في معنى هذا التعليم، أي في مضمونه الوجودي(الانطولوجي)، وأسسه القيمية والمفاهيمية والنظرية.

وذلك من حيث هو مطلب وجودي أولا، لأنه طموح فردي ذاتي يتعلق بكل فرد ينخرط في المشروع الجامعي ينبني على أساس أحلامه وتطلعاته الخاصة(الميلود السعدي، 2008، ص5).

ومطلب اجتماعي ثانيا، من حيث هو استثمار اجتماعي(*) تنموي تراهن به الدولة على إعطاء تكوينات جامعية عالية قصد تأهيلهم إلى الاندماج والانخراط الايجابيين المنتجين في كافة القطاعات داخل المجتمع المحلي والدولي فالخيارات التعليمية والتكوينية في الجامعة هي" خيارات مجتمعية ودولية نظرا لتزايد الطلب على الفرد المتعلم"(Jacques Delores ,1996 ,p185) .

فقد جاء في تقرير اليونسكو الحادي والعشرين حول التربية والتعليم تحت عنوان: "دور السياسات في الاختيارات والتوجهات التربوية" ما يلي "يجب على الأنظمة التعليمية أن تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية، كما يجب عليها رفع التحدي التكنولوجي كخطوة ضرورية نحو القرن الحادي والعشرين" Jacques Delores ,1996 ,p185)) .

(*) المقصود هنا هو التركيز على دراسة الدور الوظيفي للمؤسسات التعليمية حيث يتم تحليل المدخلات والمخرجات لهذه المؤسسات التعليمية والعمل على زيادة كفاءتها وفاعليتها، فالتعليم ليس مجرد تزويد الأفراد بمهارات وتثقيف، بل هو قبل ذلك عائد اقتصادي يتضمن عمليات الاستهلاك والاستثمار و الإنتاج (السيد الحسيني، 1985، ص240).

وأنه لا سبيل للمقارنة بين الأمي والمتعلم في عمليات الإنتاج وتحسينه ومواكبة المستجدات وبالتالي فهو استثمار في الموارد البشرية، فالجهد الإنساني بالنسبة لآدم سميث هو قلب كل الجهود وأن التعليم "سلعة سياسية واجتماعية تسهم في منع الفوضى وحفظ الديمقراطية" (محمود عباس عابدين، 2004، ص86).

هذه الوضعية دفعت بالمؤسسات التعليمية إلى محاولة التكيف مع الوضعية الجديدة المتشعبة حيث أصبحت تسعى إلى تطوير ضمان الجودة(*)، و أصبح ضمان الجودة منذ بعض السنوات الشغل الشاغل لمختلف الهياكل التعليمية من المدرسة الي الجامعة هذا الاهتمام تمليه عدة متطلبات من بينها أتساع وتزايد عدد المهن التي ظهرت خلال 10 سنوات الأخيرة، وعدد المهن المجهولة التي ستظهر خلال السنوات القادمة، أدى ذلك إلى ربط مفهوم المردودية بمقياس القابلية للتكيف السريع مع المهام الطارئة والمتجددة، فبسبب الشرخ الذي حدث بين التعليم الذي يرتكز على معارف مجزأة بل وأكثرها نظرية وبين الوضعيات المهنية التي يجد فيها المتخرجون أنفسهم أمام واقع لا يطابق بالضرورة الوضعيات التعليمية، حدا بالمؤسسات الإنتاجية إلي لعب دور كبير في إعادة صياغة العلاقة بين المكتسبات المعرفية والأنشطة السوسيو–مهنية، أو كيفية التحكم في السبل التي بمقدورها تحقيق جودة التعليم والرفع من مردوديته وفائدته الاجتماعية والتنموية ومساهمته في الازدهار الاقتصادي والرخاء البشري وكل ذلك في إطار مشروع تربوي وتنموي محدد وواضح من حيث معالم إخضاع التربية والتعليم إلى اقتصاد العولمة وقيم الفعالية والمر دودية وهو ما دفع بالمؤسسات التربوية والتعليمية إلى مراجعة أدوارها وكذا مناهج عملها(بداري كمال، بوباكور فارس، حرزالله عبد الكريم، 2013، ص30).

إذن يتبين من خلال هذا العرض ان المشروع الجامعي تتفاعل فيه مصلحتان مصلحة الفرد الذي يرمي الى تدبير المشروع الجامعي لصالح مستقبله الفردي مهنيا

(*) نلاحظ أن الاهتمام بالجودة بشكل عام في الجزائر بدأ مع الدعوة لإصلاح التربية والتعليم بداءًا من سنة 2003/2002 رغم أن "لينشlynch و ويجينس Wiggins" قد جعلا عنوان الاديولوجية الجديدة للتربية في الثمانينيات في العالم هو "دعوة لإصلاح جودة المدرسة" وعليه جاء الملمح الأول والأكثر أهمية لهذه الايدولوجيا هو "تحسين جودة المدارس"، وبعد ذلك انبثق عن هذا المفهوم مفاهيم تتعلق بضمان الجودة، خاصة في مؤسسات التعليم العالي(محمود عباس عابدين، 2004، ص317).

واجتماعيا وثقافيا، ومصلحة الدولة التي ترمى من خلال هذا المشروع الى دعم الاسس المؤسساتية التي تمنحها مقومات الوجود والاستمرار(الميلود السعدي 2008، ص5)

أولا: الجامعة الجزائرية وأزمة[*])إدماج ما بعد التخرج الجامعي: تدل معظم الأبحاث التي أنجزت في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع التنظيمات والمؤسسات la psychosociologie des organisations et des institutions ، إن اختلال وأزمة المؤسسات هو اختلال وأزمة في الأهداف والآفاق ووضوح المعنى والاتجاه أكثر مما هو في أساليب العمل والتنظيم، الشيء الذي يجعل هذا الاختلال وهذه الأزمة يؤثران على ارتباطات الأفراد وديناميا تهم الايجابية ويضعفا من إراداتهم وانصهارهم واندماجهم الايجابي داخل المؤسسات وذلك بفعل "الانوميا الاجتماعية l'anomie institutionnelle"[**] (الميلود السعدي، 2008، ص5).

---

[*]نستخدم مصطلح"أزمة"crise للدلالة على أن التعليم العالي، حسب نظرية الأزمة في علم الاجتماع، لا يتعلق فقط بانهيار المردودية الاقتصادية لهذا التعليم بمعناها المادي البحت بقدر ما هي مسألة معنوية إنسانية تمس في العمق توازنات إنسانية وقيما ومصالح رمزية مثل:

-تراجع قيم العلم والعقل التي كانت تشيعها الجامعة داخل المجتمع.

-تراجع المكانة الاجتماعية والثقافية للإنسان لكل من يشترك في هوية الانتماء الي الفضاء الأكاديمي.

-انهيار معادلة الشهادة الجامعية للشغل والوظيفة.

[**] الأنوميا :anomie تعني في العلوم الاجتماعية"حالة عدم الاستقرار" أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية، أو الافتقار إلى الهدف والمثل العليا. دخل المصطلح إلى علم الاجتماع على يد عالم الاجتماع إميل دوركايم عام 1897، في كتابه "الانتحار"، واقتبسه من الفيلسوف الفرنسي" جين ماري غويو"

وتتجلى حالة الأنوميا في:

- حالة التفكك التنظيمي لمؤسسات المجتمع

-انهيار المعايير والانفصال بين الأهداف الاجتماعية المعلنة والوسائل الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف

- التناقض الفاضح بين ما يشاع من أيديولوجيات رسمية وبين ما يجري على أرض الواقع.

ويشعر المرء سيكولوجيا بالاغتراب والعبثية والانهيار الأخلاقي مما ينعكس سلباً وعزلة وانحرافا .انظر" التنوير الآتي من الشرق، جي.جي.كلارك، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، 346، ديسمبر 2007، ص59)

والتي تعني اللامعيارية و اهتزاز القيم والمعايير الضابطة و افتقار مفهوم السلوك إلى القاعدة التي يمكن بها وبناء عليها قياس أو تميز السلوك السوي عن السلوك غير سوي .وذلك بسبب الضعف والوهن الذي أصاب الجامعة والجدال في قبولها و جدواها والقناعة بها بفعل بطالة حاملي الشهادات الجامعية وضعف إقبال سوق العمل على التكوينات التي يغلب عليها الطابع النظري أكثر من الطابع الميداني التطبيقي، الأمر الذي يجعل الطلاب يسلكون في مسارهم الجامعي التكويني بغير حوافز حقيقية ويتعاملون مع واجبات التحصيل من خلال اعتبارات نفعية يقبلون فيها على التحصيل فقط، كمطلب اجتماعي وممر للحصول على الشهادة وهذا بسبب مشكل انعدام الأفق للخريج.

ولكي نشخص أزمة واقع الإدماج ما بعد التخرج من الجامعة علينا أولا أن نحدد مؤشرين مهمين من وجهة نظرنا يعكسان بحق أزمة الخريج هما.

- التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية و نموذج التسيير الجامعي.
- معضلة المؤهلات الجامعية المحصلة وعلاقتها بسوق العمل.

1. التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ونموذج التسيير الجامعي: إن الجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم شهدت قفزة كمية كبيرة من حيث الزيادة في الهياكل البداغوجية والتعداد والتمويل أو ما يعرف بالشروط الفيزيقية للجودة، كما لا يمكن إغفال جانب التطور الملحوظ في الشق النوعي للبحث العلمي الجامعي غير أن هذا لا يمنع من تعداد أهم التحديات المعولمة التي تواجه التعليم العالي عامة والجامعة الجزائرية خاصة كما يلي.

1.1 تكثيف التعداد في التعليم العالي: إن الإقبال على مزاولة التعليم العالي يضمن تحسين مستوى العيش، في البلدان المتطورة وبالأخص في البلدان النامية وكنتيجة مباشرة لهذا التوجه يلاحظ كثافة عدد طالبيه بشكل مطرد، ففي سنة 2007 كان هناك 2.8 مليون طالب متحرك على المستوى الدولي مقابل 1.8 مليون سنة

1999 وهذه الأعداد مقبلة علـــى التصـــاعد مســـتقبلا (M.F.green and K.Koch ,2010 ;p16) .

كما يلاحظ الطموحات التي يعبر عنها مسئولو التعليم العالي في الجزائر ببلـــوغ تعداد مليون طالب مع مطلع 2017-2018 فالسوق الكلى للطلبة بدافع البحث عـــن التأهيل والتكوين العالي على المستوى الوطنى دفع الدولة إلـــى تخطـــيط سياســـات واستراتيجيات تنافسية لتنمية جاذبية مؤسساتها لهؤلاء الطلبة، وفي هذا المجال يمكننا التأكيد على الرهان الجيوسياسي الهام للتعليم العالي في تكوين نخب عالمية .

والذي يصبح في بعض الأحيان ذا طابع انتقائي لأحسن الكفاءات، ممـــا احـــدث عجزا في بعض الأنظمة للتكفل بهذه الطلبات، وهذا يوجب إعادة النظر في التنظـــيم وفي كيفية التعامل وتسيير الحجم المتزايد لطالبي التعليم العالي حتـــى يـــتم ضـــمان مستويات نوعية ذات جودة مقبولة(عبد الكريم حرزالله، كمـــال بـــداري بوبـــاكور فارس، 2013، ص26)

2.1 تدفق المعرفة وتنويع التعليم والتكوين: إن مجتمعات المعرفـــة أدت إلـــى إعادة تقسيم عالمي للشغل والمهن لم يعد بإمكان التكوين الكلاسيكي في الجامعات أن يستجيب لها، هذا المطلب الجديد جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح أنظمة إدماجيـــة وبتخصصات متنوعة وبجودة عالية للتربية والتكوين من شأنها أن تلبى حاجيات عالم الشغل، كما أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى نشوء جامعات مقاولاتية ذات طبيعة تجارية افتراضية، وهذا ما يجعل التعليم العالي التقليدي موضـــع تســـاؤل ففي سنة 1997 تنبأ "بيتر دروكر drucker" بأن (مؤسسات التعليم التقليدي التـــي نعرفها اليوم ستصبح في المستقبل القريب في عداد بقايا الماضي وستعوض بعملية تعلم مشخصة تقوم بها الآلات) (Peter drucker,1992; p23) .

3.1 بطالة خريجي التعليم العالي: بطالة خريجي التعليم العالي ظاهرة عالميـــة حدتها تختلف من بلد إلى بلد آخر غير أن الظاهرة عالمية، هذا المشكل يشـــهد أولا على صعوبة وضع توافق بين التكوين والتشغيل، غير أن في الواقع المسألة أكثـــر

تعقيدا، فاللجوء إلى تحقيق ضمان الجودة يعتبر وسيلة فعالة يمكنها تقليص حدة الظاهرة، لأن العملية ذاتها و الأدوات التي تستعملها تمكن من ترشيد مسارات إحداث تكوين وتشخيص الحاجيات، كما أنها تحث إلى أكثر حوكمة بين مؤسسات التعليم وأهم المستعملين، من ناحية أخرى فان ضمان الجودة يضع آليات متابعة مستقبل خرجي الجامعات وتطور نتائج التعليم والتقييم الاستراتيجي للتكوين سواء كان في إطار التقييم الذاتي المنجز من طرف المؤسسات نفسها أم من طرف هيئات تقييم خارجي

4.1 العولمة، التدويل وفتح التعليم العالي على القطاع الخاص: مع ظهور العولمة بكافة أبعادها أصبح التعليم العالي ملكا تجاريا على الصعيد العالمي، وفي نفس السياق ومع فتح الأسواق، تم فتح قطاع التعليم العالي للقطاع الخاص وأصبحت الحكومات تواجه نوعا جديدا من الممولين يسعى إلى تحقيق أرباح وتحولت بعض الجامعات الخاصة إلى "مصانع للشهادات" انطلاقا من مبدأ المناهج المندمجة العابرة للحدود وهذا ما يطرح مشاكل جديدة في مجال التقنين والاعتراف ومعادلة الشهادات، لهذا فان ضمان الجودة والتقييم أصبحا أكثر من ضرورة .

ويتجلى التأثير الواضح للعولمة على مؤسسات التعليم العالي من خلال فرضه نماذج متغيرة للتسيير الجامعي تم توارثها عن القوى الاستعمارية تحدد الإطار العام للبحث وفق خصوصية كل نموذج كما يلي:

-**النموذج النابليوني:** وهو شديد التمركز، و هو خاص بدول جنوب أوروبا بما فيها دول المغرب العربي وخاصة الجزائر باستثناء ليبيا، حيث تستعمل الدولة الجامعة "كأداة للحداثة عبر مراقبة مشددة لتمويل المؤسسات الجامعية وتعيين مسئوليها، وعبر تشريع يضمن توزيعا عادلا للموارد الوطنية على صعيد البلاد كلها"(حفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص70) .

- **النموذج الهامبولدي:** وهو نسبة الي "ولهلم فان هامبولدت Wilhelm van Humboldt احد مؤسسي جامعة برلين" وهذا النموذج يخص ألمانيا ودول شمال

أوروبا، وهو يجمع بين البحث العلمي والتعليم العالى، ويفوض للسلطات العمومية الجهوية أو الفدرالية ضمان الاستقلال الذاتي للتعليم العالي والبحث العلمي كشرط ضروري لجودة المعرفة.

-**النموذج البريطاني:** وهو يرمى إلى نفس هدف النموذج الهمبولدي وخاصة فكرة الاستقلال الذاتي مع تفويض توزيع الموارد المالية العمومية لمجموعة الجامعات.

-**النموذج الأمريكي الشمالي:** يتميز النموذج الأمريكي عن مثيليه الأوروبيين بالتركيز على الاستقلال الذاتي للتنظيم والتمويل"مبدأ المعرفة المفيدة" إضافة إلى تنمية علاقات وثيقة مع الاقتصاد(حفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص70) .

وفق مبدأ المعايير والمواصفات(*) المطلوب توافرها، فالنظام الجامعي لا مركزي ومؤسسات التعليم العالي تحظي باستقلالية واسعة مما يجعلها مرنة

(*) يستخدم مصطلح المعايير والمواصفات les normes et caractéristiques المشتق أصلا من المجال الصناعي والإنتاجي في المجال الخدمي وخاصة التربوي والتعليمي بشكل كبير، لان الجودة في التعليم تتطلب استيفاء مجموعة من المعايير والمواصفات الشاملة لكي توصف العملية التعليمية التعلمية بالجودة.

(**)المقاولاتية أو ما يعرف باللغة الفرنسية ب" entreprenariat" مصطلح محوري في الحزمة الثانية من الإصلاحات التي باشرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014-2015 على نظام التكوين الجامعي من خلال بروزه بشكل واضح في المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي"RNAQES" تحت عنوان كبير لميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي تحت سؤال :

- هل توجد وحدات تعليمية تهتم بالمقاولاتية.؟

-Existence d'unités pédagogique(modules) pour l'entreprenariat

(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2016):المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، الجزائر، ص46)

جدا(استقلالية واسعة في تنظيم البرامج واختيار الطرق التعليمية وتوظيف الأساتذة) (عبد الكريم حرزالله، كمال بداري، 2008، ص43).

2. معضلة المؤهلات الجامعية المحصلة وعلاقتها بسوق العمل: يرتبط التحول الحاصل في النظام التكويني بالجامعة الي نشوء علاقة مباشرة بينها وبين العقل الاقتصادي المتمثل في بروز روح جديدة للواقع الاقتصادي يتمثل في المقاولة أو ما يصطلح عليه بالمقاولاتية(**)، حيث لا يوجد معني للتكوين الجامعي إلا في الخدمات التي يمكن ان يقدمها للمقاولة وللاقتصاد النفعي تحت عنوان"الإنسان المرن والعامل المرن"الذي يتكيف بسرعة مع روح العصر.

يفسر "كرستيان لافال" هذه العلاقة الجديدة بين المدرسة والجامعة والعقل الاقتصادي بالقول"ان المنافسة الاقتصادية هي منافسة في الأنظمة التربوية". (Christian Laval, 2005,p21)

وهذه الرؤية الاقتصادية الصرفة جعلت دولا مثل تلك الدول المنضوية تحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"أن تطلب من أنظمتها التعليمية ومختلف برامج تكوينها تبني مثل هذه الرؤية الاصلاحية، حيث تصبح المدرسة والجامعة معملا لإنتاج المعارف ومقاولة معلمة ومؤهلة في إطار رؤية تتبني على المرونة. (Christian Laval, 2005,p22)

وفي هذا الاطار بالذات تم تجاوز مصطلحات ومفاهيم علمية راسخة مثل التربية والتعليم الي المرافقة والتأهيل والتكوين، بمعني ان يتم النظر للتعليم الجامعي كتكوين أولى يهيئ ويحضر الفرد للحياة المهنية، تكون فيه الجامعة مرحلة أولية للتكوين لكن المسؤولية كل المسؤولية تقع على عاتق الطالب او ما يعرف بالمسؤولية عن التكوين الذاتي من اجل الاستمرار في الحياة الخاضعة للسوق"انها بداية لا تهدأ ونهاية لا تنتهي"(الحسن اللحية، 2005، ص152)

ومن هنا يمكننا ملاحظة الأثر الفادح على مستقبل الطلبة حينما لا يسندون إلى تكوينهم النظري بذل جهد كاف من اجل تكوينهم الذاتي يتمثل في شكل بطالة خريجي المؤسسة الجامعية الذي يعتبر من اهم المعضلات التي تواجهها هذه المؤسسة حاليا وهي تمثل بالنسبة للطلاب آفاقا مسدودة، الشيء الذي يؤثر على تحصيلهم المعرفي ويشعرهم من الناحية الافتراضية، بلا جدوى هذا التحصيل.

فالتحولات العميقة التي حدثت في الجهاز المفاهيمي للجامعة من اجل استقبال الروح الليبرالية الجديدة بدءًا من السبعينيات من القرن الماضي المتمثلة في الفكر المقاولاتي والفكر التدبيري تركت أثارا واضحة على الجامعة الجزائرية، حيث تأثرت بهذه الروح بدءًا من الاصلاحات التي باشرتها الوزارة منذ سنة2000م جعل من الجامعة مقاولة تعمل على إعطاء تكوينات قاعدية تؤهل الطالب للتكوين مدى الحياة من خلال وضع حلول مهمة في مجال تدبير التخصصات والمواد المقررة متمثلة في نظام الوحدات (*) إلا أن الوضع الجامعي كما يشير "الميلود السعدي "ما زال يثير إشكاليات أخري تتعلق بضعف الحوافز في التحصيل والتثقيف، وضعف رغبة الطلبة في الانخراط الدينامي الايجابي داخل المشروع الجامعي.فالتعليم الجامعي تغير في مدلوله السوسيولوجي والمعرفي، حيث لم يعد يعكس عامل الترقي والصعود الاجتماعي la mobilité sociale بالنسبة لكل من تمكن من التخرج منه.

(*) نظام الوحدات، وهو نظام يعتمد في تصميم الدروس في إصلاحات (LMD).

ووحدة الدّراسة هي عبارة عن مجموع المواد المختارة بناء على انسجامها، ويمكن ذكر الوحدات التالية:

-الوحدات الأساسية: التي تجمع المواد الأساسية لتخصّص معيّن.

- الوحدات الاستكشافية: التي تساعد الطّالب على اكتشاف موادّ تعليمية في تخصّصات أخرى، وتسهم في توسيع ثقافته الجامعية.

-الوحدات الاستعراضية :التي تجمع موادّ في اللغات الحيّة والإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتّصال، وتساعد الطّالب على اكتساب ثقافة عامّة وتقنيات منهجية.

وبناء على هذا الواقع الجامعي الجديد، أصبحت سلوكات الطلاب تفتقر للحوافز الذاتية والحوافز الموضوعية مما أدى الى نشوء هوية اجتماعية ممزقة une identité sociale déchirée غير واضحة المعالم بالنسبة للطلبة بسبب حدوث انقلاب وتناقض في قيم الاستحقاق والإنصاف والتمييز الموضوعي العادل تربويا ومعرفيا بين الأفراد المؤهلين علميا والأفراد غير المؤهلين علميا، إن هذه القيم تغيرت وحلت محلها قيم أخري علمية، حيث لم تعد الشهادات تحمل قيمة في ذاتها بقدر ما تحكمها خلفيات طبقية وحظوظ الإدماج المهني لحامليها تخضع لهذا المنطق.

ان المؤهلات الجامعية أصبحت في إطار الأزمة المجتمعية التي يشهدها التعليم الجامعي حاليا، تثير فعلا تأملات وتساؤلات ابستمولوجية وسيكولوجية وسوسيولوجية متعددة الأبعاد حول حقائقها العلمية والمعرفية وأبعادها التربوية والمهنية والاجتماعية ولذلك فان الإشكال التقويمي للمؤهلات في علاقته بالتكوين الجامعي وسوق العمل يشكل بالضبط أهم موضوع.

ثانيا: الجامعة و الاقتصاد المعولم.

يقول "ادم سميث" إذا كانت المدرسة تعلم أشياء نافعة فعليها إذن أن تصغي للطلب الأتي من الكبار والسوق"(الحسن اللحية، 2005، ص151).فحدود الاقتصاد العالمي اليوم يحددها البحث والتنمية والابتكار من خلال خلق مزايا تنافسية جديدة تدعمه وتوجهه، وبما أنّ العالم دخل مرحلة الثورة الصناعية الثالثة حسب تعبير "دومينيك بليهون" (Dominique plihon ,2003;p 7)، أو ما يعرف ب مجتمع الشبكات من وجهة نظر السوسيولوجي"مانويل كاستيل" الذي يعتمد على التكنولوجيا الجديدة النشطة للإعلام والاتصال(*) المعروفة اختصارا بالاقتصاد اللامادي، حيث

(*)ان الرأسمالية مرت بحقب ثلاث هي :

-مرحلة الآلة البخارية والسكك الحديدية والفحم والمعادن(1760-1875).

-مرحلة الكهرباء والبترول(1890-1965).=

العلاقة المركزية تقوم بين الإنسان والفكرة والصور ولم تعد القيمة كل القيمة للملكية الفزيائية وإنما للمنافذ والتفاعل على حد قول "جيرمي ريفكلان".

فبفضل الشبكات العالمية والتكنولوجيا الرقمية ظهر مجتمع جديد تحتل فيه المعارف والمعلومة مكانة هامة، أثرت على كل مجالات الحياة بما فيها التربية والتعليم والتكوين، فانتقل دور الأستاذ من الوقوف أمام السبورة إلى الوقوف أمام جهاز الكتروني، كما تغيرت نماذج البحث العلمي وطرقه وتقنياته.

فالتربية والتعليم يعتبران رأس مال احتياطي في ظل هذا الواقع الجديد وعلى الخريج ان يكون قادرا على استعمال التكنولوجيا الجديدة ومبادرا لا ينتظر الاملاءات الفوقية و يعتمد على الابداعية التقنية والمهارة لمجابهة النموذج التنافسي الذي يتميز بسرعة الاستهلاك، حيث يتم ملاحظة أن بعض المنتجات الالكترونية لا يتجاوز عمرها 3 أشهر (الحسن اللحية، 2005، ص149).

إذن أصبح الاقتصاد العالمي مسرحا لثورة تكنولوجية عميقة تمس كل قطاعات الأنشطة الإنسانية وتطرح صيغا جديدة لمهام الجامعة تتمظهر وفق المؤشرات التالية:

1.عولمة البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي(*): إن الجامعة كما يدل على ذلك اسمها ذات مضمون عالمي او في جوهرها عالمية، وهي بالتالي ذات صلة قائمة وثيقة بمفهوم العولمة، وقد كانت جامعات أوروبا في عصر النهضة وسابقتها في العصر الإسلامي تمثل في ذلك الزمان بؤرا حقيقية للتعدد الثقافي

=-مرحلة التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال والبوتكنولوجيا(1970-الى يومنا هذا)وهي التي اتت مع اكتشاف الحاسوب .

(*)إن الالتقاء المباشر بين العلم والسوق الذي يسمح به اقتصاد المعرفة، يجعل الجامعات مرتبطة برهانات تجارية بدرجة غير معروفة قبل اليوم، ففي الولايات المتحدة الامريكية احدث قانون"bay dole"لسنة 1980 الذي يسمح للجامعات والأساتذة الباحثين بوضع براءات الاختراع وجني عائداتها، في ميدان علوم الحياة على الخصوص تغيرات عميقة بين العلم والسوق.

حيث عملت الجامعات على تشجيع تبادل المعارف والأفكار لدرجة أن بعض أعيان القرون الوسطي العاملين بالجامعات كانوا يمنحون وضعا عالميا كالذي يتمتع بـــه في يومنا هذا العاملون في هيئة الأمم المتحدة.

أمـــا بالنســـبة للطلبـــة ففكـــرة الحركيـــة، لا تعـــد شـــيئا جديـــدا، فهـــذا "ايراسموسErasmus"(*) المفكر الألماني في القرن السادس عشر كان لا يحـــس بالغربة في أي جامعة من جامعات أوروبا، بل يحكي أن طلبة بريطانيين، عنـــدما استبعدوا من جامعة باريس بسبب سلوكهم، عادوا إلى بلـــدهم و أسســـوا جامعـــة "اوكسفوردoxford"(حفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص35).

وفي العصر الحالي فان من ابرز ما يترتب على العولمة هو أن المنافسة الدولية تكتسب لا محالة في السوق، ولكنها تكتسب كذلك وربما أكثر من خلال التمكن من المعرفة، ولهذا فإن عولمة السوق تتطور لتشمل كل البلدان وكل الأنشطة الإنسانية ففي مجال التعليم العالي قد يفضي مثل هذا التطور إلي تأسيس نمـــوذج معيـــاري للتعليم العالي، يجعل الدولة تنمحي تماما لصالح السوق فهو الـــذي يـــنظم مســـالك الدراسات والتكوينات ومن داخل هذا النظام تعمل الجامعات كمقاولات تبحـــث عـــن" زبناء قادرين على أداء رسوم التسجيل""(حفيظ بوطالب الجـــوطي، 2012 ص58). لهم الإمكانيات المادية، كيفما كانت جنسياتهم، وبالتالي تدخل هـــذه الجامعـــات فـــي منافسة شديدة فيما بينها على المستوى العالمي.

ولعل من ابرز مظاهر عولمة البحث العلمي و مؤسسات التعليم العالي ما يلي:

-ظهور وكالات تقوم بترتيب الجامعات وفق مجموعة من المعايير.

- الإهمال التدريجي للبحوث الأساسية، والتركيز على البحـــوث التطبيقيـــة ذات الصلة النفعية البراقماتية ؛

(*)نسبة إلي "ايراسموس" تم إنشاء برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي يهدف إلي تقوية التعاون الأوروبي والروابط الدولية في ميدان التعليم العالي عبر شهادات الماستر والدكتوراه، والسماح لطلاب العـــالم بأســـره لإجراء دراساتهم، اقله في مؤسستين للتعليم العالي الاوروبي.

-التنافسية من اجل جذب الطلبة الدوليين ؛

-مجمعات التعليم العالي ؛

-التعليم العالي العابر للحدود ؛

-التكوين الالكتروني.

2. النموذج التقنو اقتصادي الجديد: إن ميزة القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين هي صناعة المعرفة، وستتركز هذه الميزة في القرن الحالي وتتجذر أكثر فأكثر، فالعلم بمعناه الواسع أصبح من أهم الأنشطة الإنسانية التي تبسط نفوذها المتنامي باستمرار على كل مناحي الحياة، فدخول الآلة ذات المراقبة الرقمية التي تدمج النص والصوت والرقم والصورة في نفس الوقت أدى إلى إحداث تحولات جذرية في النظام العالمي(عبد الحفيظ بوطالب الجوطي، 2012 ص27).وهو ما عبر عنه "Alvin tofler" 1984بقوله "توجد أمام حدث يضاهي ابتكار الزراعة قبل عشرة آلاف سنة، فالبشرية تواجه حاليا صدمة اجتماعية وإعادة هيكلة خلاقة هي الأعمق في كل العصور".

والمسؤول عن هذه الصدمة الاجتماعية هي مراكز البحث أو بالأحرى مؤسسات التعليم العالي-الجامعات-حيث أدت الابتكارات الجديدة إلى إحداث تحولات في الجهاز الإنتاجي ادخلها النموذج التقنو- اقتصادي الجديد منها:

-الانتقال من الانتاج على صعيد واسع الى صناعة متغيرة، حسب طلب يتغير باستمرار وهو ما يكافئ المرونة في التكوين الجامعي ؛

-الانتقال من نموذج انتاج مستهلك للطاقة بالأساس الى نموذج استهلاكي للمعلومات والمعارف والخدمات ؛

-الانتقال من بنية تراتيبية إلى شبكة مرنة ولامركزية تتوفر على نموذج قيادة فعالة وجماعية وكفأة ؛

-تقسيم دولي جديد للعمل حيث أدت الابتكارات البحثية في عالم المعرفة الى تحولات عميقة في مفهوم العمل وقانونه من عقد لا محدود يرمز إلى الاستقرار إلى

عقد محدود مرتبط بالمهمة المحددة في الزمن او ما يصطلح عليه بالمرونة (الحسن اللحية، 2005، ص150).فمع انهيار المرحلة الفوردية [*] وتصوراتها للعمل أصبح التصور الآن فردانيا وتسويقيا.

ثالثا: النظام الجامعي والمقاولة [**] أو الماركتينغ الجامعي: لم يعد في امكان الجامعة ان تنغلق على نفسها، بل يتوجب عليها ان تكون مهنية، يجب أن يكون هناك تنفيس سوسيو- مهني ايجابي للمكبوتات المؤسسية للجامعة، يتجاوز التنظير المعرفي الي نظام جامعي قائم على الماركتينغ، تجد فيه الجامعة شركاء أقوياء متجددين وملتزمين مع المجتمع من اجل تحقيق أهداف جديدة(الحفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص93).

وهذا يتطلب وضع استراتيجية متجانسة وديناميكية تجمع بين استعدادات الأفراد وطموحاتهم وبين أنظمة التدريس وحاجيات المقاولات والاقتصاد فمع تناقص فرص الشغل أصبحت العائلات أمام مسارات تعليمية طويلة، فأضحت الاهتمامات كلها منصبة على الشغل كنقطة مركزية للنظام الجامعي مما يستوجب إكساب الطلبة مستوى من المعارف المؤهلة للشغل، تلك كانت نقطة التحول من النظام التعليمي الذي كان يقوم على المعارف والتخصصات الي تعليم سيقوم على الكفايات القابلة للتحويل والتطبيق والمراقبة في وضعيات ومهام من خلال وضع مسالك مهنية وتقنية(الحسن اللحية، 2005، ص 155)

(*) بالإنجليزية: Fordism هو مبدأ عمل أو تنظيم للإنتاج ظهر عام 1908 على يد هنري فورد (1863-1947) مؤسس شركة فورد للسيارات يعبر فيه عن فلسفة اقتصادية تشير الي انه يمكن تحقيق الرفاهية من خلال خفض تكلفة الإنتاج والتوسع في التسويق وجني مزيد من الإرباح للعمال.

(**)استعرنا هذا العنوان بتصرف من مؤلف صدر سنة2000 لكل من "فرنسواز روبي Françoise rouby و لوسي تانغوري lucy tangouri" بعنوان:"النظام التربوي والمقاولة"

إنّ الأمر يتعلق بمنطق بالغ الأهمية في لحظة حاسمة، فعندما تصبح الجامعة فاعلا حقا في التنمية المحلية والعالمية التي يعبر عنها ب"العولمحلية glolocalisation"، فإنها تضمن تجذرها وترتبط بحاجيات محيطها، ولن تكون "حاملي شهادات عاطلين"، بحيث تصبح قطب جودة على المستوي المحلي والمستوى الوطني وفي الوقت نفسه مركز تكوين مهني وأساسي مستمر، وسوف يزول مبدأ الفصل بين الاختصاصات القائل بأن الجامعة تكون والمقاولة تنتج وستكون الجامعة هي المنتج الأول أو على قدر المساواة مع المقاولة ولكي تتوفر للشراكة الجديدة حظوظا للنجاح يجب ان يحصل كل طرف على فوائد موضحة كما يلي:

بالنسبة للجامعات	بالنسبة للمقاولات
-تقليص نسب التخلي عن الدراسة والفشل الأكاديمي. -حافزية اكبر للطلبة. -معرفة أدق بحاجيات المنطقة في مجال التكوين. -وصول الأساتذة والطلبة إلى تجهيزات متطورة. -الحصول على امتيازات مالية ومهنية أفضل للأساتذة والطلبة.	-تخطيط أفضل للموارد البشرية. -الرفع من الإنتاجية. -امتياز الوصول إلى أحواض تشغيل متجددة باستمرار. -تعاون أكثر وبفعالية مع باقي المقاولات الأخرى. -استراتيجيات ملائمة للمقاولات بالارتباط بالتكوينات الأكثر ابتكارا.

جدول رقم(01) يوضح الفوائد التي تجنيها الجامعة والمقاولة من الشراكة بينهما.

إذن على الجامعة ان تكون حاضنة للمقاولة المبدعة، حيث تقوم هذه الحاضنة بمساعدة الطلبة والباحثين والأساتذة الراغبين في إنشاء مقاولاتهم التي ترتكز على استغلال نتائج الأبحاث المتبلورة داخل مخابر ومراكز الجامعة وذلك من خلال :

-التوعية ونشر ثقافة المقاولاتية في الأوساط الاكاديمية ؛

-القيام بحملات البحث عن مشاريع تصلح لإحداث مقاولات مبدعة مبنية على استغلال الملكية الفكرية ؛

-منح مقر للعمل داخل الحاضنة لكل أصحاب المشاريع التي تم قبولها ؛

-تنظيم ورشات تكوينية في ميدان المقاولة لصالح أصحاب هذه المشاريع ؛

-الإشراف على الدراسات التي يستلزمها انجاز هذه المشاريع بالتعاون مع خبراء مختصين.

خلاصة: ان مفهوم المؤهلات الجامعية عرف تحولات من حيث محتوياته وذلك بفعل مقتضيات سوق الشغل والإنتاج وتحول معاييره التقييمية من المعارف النظرية والمعرفية المحصلة الي المعارف التمهينية، وعلى هذا الأساس يجب أن تتكيف الجامعة مع هذا الواقع الجديد.

الاحالات والمراجع:

1- الحسن اللحية(2005): نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية مكتبة السلام الجديدة، الطبعة الاولى، المغرب.

2-السيد الحسيني(1985): نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

3- الميلود السعدي(2008): الجامعة وأزمة التحصيل والتأهيل، على ضوء علم النفس الاجتماعي، مطبعة وراقة سلجماسة، الزيتون، الطبعة الثانية، المغرب.

4- جي.جي.كلارك، ترجمة شوقي جلال(2007): التنوير الآتي من الشرق سلسلة عالم المعرفة، العدد 346، ديسمبر، الكويت.

5- حفيظ بوطالب جوطي(2012):جامعة المستقبل، دار توبقال للنشر، الطبعة الاولي، المغرب.

6-عبد الكريم حرزالله، كمال بداري(2008):نظام ل م د، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7- عبد الكريم حرزالله، كمال بداري بوباكور فارس(2013):ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية.

8- محمود عابدين عباس(2004):علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، مصر.

9-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016):المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، الجزائر.

Christian Laval(2005) :l'école n'est pas entreprise ;Ed ;la découverte/poche ; Paris. -.

- Dominique plihon(2003) :le nouveau capitalisme ;ED ;la découverte ;paris.

-M.F.green and K.Koch (2010):the competition for international postsecondary ,education students, international higher education, n59.spring2010.

-Jacques Delors(1996) : l'éducation un trésor est caché dedans, le vingt et unième rapport à L'UNESCO de la commission internationale sur l'éducation pour siècle.

-peter drucker (1992) : je vous donne rendez-vous demain ,la société post-business maxima, november1992.

واقع الجامعة الجزائرية في ظل الأزمة الاجتماعيّة الرّاهنة

أ.موساوي دنيازاد أ.بركان مريم

ج. 8 ماي 1945 -قالمة، الجزائر.

ملخـــص: تتدرج هذه الدراسة في إطار بحث واقع الجامعة الجزائريـــة فـــي ظـــل التغيرات الاقتصاديّة والسياسيّة الرّاهنة، بالإضافة إلى البحث في مكانة التعليم العـــالي في الجزائر، وماهية أدوار الدولة في خلق بيئة تعليمية غنية ومستقرة تســـمح بإنشـــاء مشروع مجتمع متحضر قادر على الموازنة بين الاحتياجات والمستجدات والإمكانيـــات المتاحة للاستثمار فيها، والتي بدورها تمكن المجتمع من الانطلاق في مســـيرة النمـــو بطريقة سليمة تجعل من المجتمع الجزائري فاعلا في الحراك الدولي وليس منقادا.

لاشك في أن التطورات والتغيرات في العلاقات الإنسانية والدوليـــة يرجـــع إلـــى الاهتمام بالمعرفة والبحث العلمي، وكغيرها من الدول أصبحت الجزائر تهتم بصـــورة واضحة بموضوع الجامعة باعتبارها المركز الحيوي الذي يصـــنع التغييـــر ويحـــرك المجتمعات بل وأكثر من ذلك فان الدول أصبحت تقـــرن المســـالة التنمويـــة بتطـــور الجامعة، الأمر الذي جعلها من أولويات اهتمام الدولة والساسية، إذ أصبحت الجامعـــة مع مرور الوقت من أبرز اهتمامات السلطة والمجتمع على حد سواء، غير أن الواقـــع لا يمكن أن يتغير بزيادة الهياكل وفتح مناصب الشغل وانجاز الملتقيات وغيرهـــا مـــن الأمور التي يتحدث عنها الخطاب الرسمي المعلن، ووفقا لهذا السياق فـــإن الانجـــازات الفعلية للجامعة الجزائرية لا تصب في الأهداف المنشودة بل إن الواقـــع الاجتمـــاعي المعيش منذ الاستقلال أثبت حقيقة ذلك حيث تأثرت الجامعة الجزائرية منذ تلك الفتـــرة بالمتغيرات التي عاشتها الجزائر سواء من حيـــث البعـــد السياســـي أم الاجتمـــاعي أم الاقتصادي والأصعب من ذلك في البعد الأخلاقي، الأمر الذي زاد من صعوبة الموقف

الرسمي والسياسي مخلفا بذلك أزمة خانقة يصعب تحديد مرجعياتها، خاصة وان التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر فرضت فكرة الارتجال السياسي في علاج الأزمات الرّاهنة، وهذا غير كافٍ لتغيير الاتجاهات نحو تحديث الجامعة واعتبارها قائد المسار التنموي.

الكلمات المفتاحية: الواقع، الجامعة الجزائرية، الأزمة الاجتماعيّة الرّاهنة.

Abstract : This study is part of the research about the reality of the Algerian University in light of the current economic and political changes, in addition to the research on the status of higher education in Algeria and the role of the State in creating a rich and stable educational environment that allows the establishment of a civilized society project capable of balancing the needs, Which in turn enables the society to embark on a process of growth in a sound manner that makes the Algeriansociety an active member of the international movement

There is no doubt that developments and changes in human and international relations are due to the interest in knowledge and scientific research, and like other countries, Algeria is clearly interested in the subject of the university as a vital center that makes change and moves societies. Moreover, countries have become associated with the developmental issue of the development of the university Is one of the priorities of the state's attention and importance. If the university becomes over time one of the main concerns of power and society alike, the reality can't bechanged by increasing the structures, opening positions of work,Official Speech. In this context, the actual achievements of the Algerian University do not meet the desired goals, but the social reality that has been living since independence has proved the reality. The Algerian University hasbeen affected since then by the changes that Algeria experienced in terms of political, social or economic dimensions which has made it more difficult for the official and political situation, leaving a stifling crisis that is difficult to define. The deep transformations that Algeria has experienced have imposed the idea of political improvisation in the treatment of current crises; and this is not enoughto change attitudes towards the modernization of the University as a leader of the social development track

Keywords: Reality, Algerian University, current social crisis

تمهيد: تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي تسهم في بناء صرح المجتمعات انطلاقا من أدائها لمهامها ووظائفها، حيث من خلالها يستطيع المجتمع القيام ببناء جيل جديد يتميز بالقدرة على المشاركة في التنمية المستحدثة، التي تنطلق من مسايرة التغيرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وتشكل الجامعة من هذا المنطلق محور الممارسات العملية والخطط الموجهة لتنمية وتطوير المورد البشري الذي يسهم في تحقيق مسار التنمية وتقدم المجتمع والنهوض به في جميع المجالات، كما لا يمكن إنكار دورها الأساسي الذي يتمحور في تطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة.

إن الاهتمام بتنمية وتطوير الجامعة يسهم بشكل أو بآخر في رعاية وتأهيل القدرات وبناء الكفاءات المتميزة والاستعدادات الكامنة لدى فئة الشباب وذلك للقيام بإجراء البحوث والدراسات والتجارب العلمية بما يخدم المجتمع والفرد على حد سواء ويسهم في تقدمه وازدهاره، كما أن الواقع المعيش يفرض على الدولة أن تهتم بالجامعة باعتبارها الفاعل الأساسي في النهوض بالمجتمعات كما أنها الأساس في نمو المعرفة وازدهارها بعدما أصبحت الركيزة الأساسية والمعيار الأول في قياس تقدم وتطور الأمم، وفي ضوء التغيرات الاجتماعيّة وعصر العولمة والانفجار المعرفي يتوجب على المجتمعات أن تؤمن بفكرة تأهيل الجامعة والحفاظ على أدوارها الريادية من اجل بلوغ مصاف الدول والحفاظ على المورد البشري الفاعل لذلك يتوجب على الجزائر أن تسعى بمختلف جهودها لتنمية الجامعة وتطويرها وذلك من أجل العمل على ترقية المجتمع والفرد ومن أجل خدمة المعرفة التي باتت تشكل حجر الزاوية في كل مسارات التنمية سواء الاجتماعيّة أم الاقتصاديّة أم البشرية، وفي ضوء هذا البحث سنحاول فهم الواقع الاجتماعي الذي تعيشه الجامعة الجزائرية في ضوء التغيرات المختلفة والتقدم العلمي والمعرفي وعصر العولمة، كما نحاول بحث السبل الفاعلة في تأهيلها للمضي بها وبالمجتمع في المسار الإنمائي الصحيح.

1-واقع الجامعة الجزائرية: لا يمكن إنكار دور العلم والمعرفة في النهوض بالمجتمعات الإنسانية، وأمام هذا الوضع فقد شهدت العلوم والمعارف قفزة نوعية وذلك لارتباطها بحاجات الأفراد والمجتمعات، ومن هنا يمكن اعتبار الجامعة آلية من آليات بناء المجتمعات وإصلاحها، كما أنها تعتبر آلية لتعديل السلوكات والتوجهات الفردية هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تشكل البناء التحتي لتحديد الاستراتيجيات والسياسات المعرفية التي تتحدد على ضوئها معالم المجتمع الحديث.وعلى ضوء هذا الوضع لقيت الجامعات عبر العالم اهتماما كبيرا من قبل السياسيين والمجتمع ومختلف المؤسسات بغض النظر عن تخصصاتها وتوجهاتها، وذلك الاهتمام راجع للمكانة والدور المهمين للجامعة بالنسبة للمجتمع خاصة في تجديد نظام العلاقات بين أفراد المجتمع كما أنها الفاعل الأساسي في إحداث أي تغيير لأنها تشكل في الحقيقة وجه الحركية الاجتماعيّة في الحضارة الإنسانية.وهذا الأمر يجعل منها أهم العوامل في بناء المجتمع المتحضر وليست مؤسسة مجردة تهدف إلى تخريج اليد العاملة فقط وإنما هي أساس العلاقات والأفكار والمعارف المستخدمة لتطوير المجتمع، ومن هنا تأتي أهميتها في كونها تشكل شبكة من العلاقات اللازمة لتنمية واقع اجتماعي مشترك هدفه تنمية الوعي بمشروع بناء دولة متحضرة[1].

وكغيرها من الدول أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالجامعة والتعليم العالي خاصة بعد فترة المصالحة الوطنية والتوجه إلى التعددية الحزبية والانفتاح على الآخر غير أن الوضع وبالرغم من الجهود المبذولة بقي على حاله بل زاد تعقيدا وتفاقمت المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجامعي حيث أن الواقع الجامعي مستمد من واقع المجتمع حيث عانى المجتمع الجزائري العديد من الإشكاليات على عدة

1. مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية، ندوة مالك بن نبي، طرابلس لبنان 1974، ص 24.

أصعدة أسهمت في تأزم الوضع الاجتماعي والذي انعكس بدوره على أنظمة المجتمع وبالأخص النظام الأكثر حساسية في المجتمع إذ يشكل التعليم العام والعالي أهم الأنظمة التي عانت من جراء الأزمات المتعددة وهذا ما أدى بها إلى الركود والضعف.

إن الواقع الاجتماعي الذي مرت به الجزائر أثر بشكل بليغ والى غاية اليوم على الجامعة، حيث أن صيرورة السياسة الاقتصاديّة ومدى العلاقة بين الدولة والسوق وبقية المؤسسات العمومية والاجتماعيّة كرس هيمنة السلطة التنفيذية على كافة الإصلاحات، وجسد الحضور القوي للدولة، غير أن هذا الحضور يعكس أبعادا سلوكية جديدة تعزى لضياع القيم والأخلاق واللامبالاة وعدم الاستقرار والأمر الذي زاد في تعقيد الأمر هو دخول الجزائر لاقتصاد السوق دون أية استراتيجية أثر وبشكل واضح على مختلف الأنساق الاجتماعيّة الأخرى بكافة مستوياتها الكلية والجزئية[2].وأمام التقدم الكبير الذي عرفته المجتمعات وانحصار الجزائر في حل أزمتها الاجتماعيّة والسياسيّة التي آلت في النهاية إلىإعلان حالة العصيان المدني أدى ذلك إلى التأثير وبشكل كبير على العلاقات الداخلية وعلى مستوى الأفكار، وهذا الوضع ساهم بدرجة كبيرة على إشاعة ثقافة الاتكالية والخوف، وهو ما ظهر بشكل واضح في السلوكات المختلفة، وقد شملت هذه المظاهر حتى الوسط التعليمي وخاصة الجامعة باعتبارها فضاءً مفتوحًا يشتمل على مجموعة كبيرة من الثقافات والمستويات الفكرية.إن الجامعة الجزائرية تعدت وضعية التأزم إلى واقع معيش خاصة بعد انتشار مظاهر العنف والإرهاب حيث انجر عنها:

2. مصطفى الحسين احمد: مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية عمان، الأردن، 2002، ص 281.

- نقص في إنتاج البحث العلمي وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية ؛
- قلة تسجيل براءات الاختراع وعدم القدرة على إجراء البحوث الميدانية وتثمينها ؛
- عدم ربط البحوث بالوقائع المختلفة ؛
- نقص التأطير وعدم التكفل اللائق بالخريجين ؛
- العمل بالأساليب الكلاسيكية وتفشي مظاهر البيروقراطية ؛
- تفشي مظاهر العنف داخل الجامعات وتسيس المقررات ؛
- الصراعات الإيديولوجية داخل الجامعة الجزائرية أسهمت في زيادة الوضع سوءًا.

كل هذه الأمور خلصت إلى واقع سلبي وغير مشجع جعل من الجامعة الجزائرية بيئة غير ملائمة للتحصيل العلمي والمعرفي، بل والأخطر من ذلك أدت إلى انتشار مظاهر غير أخلاقية ساعدت في حدوث فجوة كبيرة بين العلاقات والآمال المرجوة والأهداف المسطرة[3].

لقد فرضت الأزمة الاجتماعيّة التي مرت بها الجزائر التردي في جميع الأنظمة ومن بينها الجامعة حيث تأزمت الأوضاع فيها بشكل كبير سواء على مستوى العلاقات أم الأداء أم البحث العلمي أم المنشورات وحتى المخرجات، وأمام هذا الوضع تطلب الأمرإنتاج المعرفة للتغلب على المشكلات والتحديات بهدف الارتقاء والتنمية.إن الأزمة الاجتماعيّة التي مر بها المجتمع والجامعة الجزائرية حال دون قيامها بدورها في الرقي بمستوى التعليم والمتعلم وفي كيفية استيعاب مخرجات التعليم، من منطلق الحرص على عمليتي تنمية وتطوير جيل قادر على تأسيس

3. عبد المحسن صالح: الإنسان الحائر بين العلم والخرافة، سلسلة كتب عالم المعرفة إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 235، ط2، الكويت، 1998، ص 10.

وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، هذا بدوره أحدث ركودا في أداء الجامعة خاصة في مواكبة متطلبات سوق العمل والمستجدات العالمية من تكنولوجيا ومعارف ومنشورات جامعية جديدة[4].فالواقع الذي تعيشه الجامعة الجزائرية يتنافى مع أهدافها، والتي تتمثل في التربية والتعليم والتنوير وتطوير الأفكار وصقل المواهب للحصول على متخصصين في جميع الميادين والذين يؤدون الأدوار المنوطة بهم وهذا كله بهدف تنمية المجتمع وقيادة المستقبل، والواقع لايوضح هذا الدور، الأمر الذي انعكس وبشكل كبير في الأدوار والسلوكات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين سواء أساتذة أم طلبة أم إداريين.

كما يعكس الواقع على الرغم من الجهود المبذولة غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بتطوير البرامج وتنمية الأجهزةالإدارية وترقية الأستاذبالإضافةإلى هبوط وظيفة الجامعة من التفكير والإبداع والتنمية إلى دور هامشي يعتمد على التعليم فقط والذي يقوم في الأساس على أسلوب التلقين وليس تعليم كيفية التفكير وإنتاج المعرفة وهذا ما جعل دورها يختزل في إطار محدد بعيدة عن واقع الظروف الاجتماعيّة وغائبة عن المشاركة في وضع خطة تفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة والبيئة المحلية بصفة خاصة، من خلال هذا الواقع الذي يعكس في حقيقته تأزم الوضع داخل المجتمع والجامعة يتطلب الأمر على الدولة أن تسعى بكل مؤسساتها إلى نشر فكرة مشروع بناء مجتمع بين الأجيال وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الخروج من أزمة الجامعة وضرورة تحقيق التكامل في العلاقة بين الجامعة والفرد والمجتمع، وهذا كله يدخل ضمن طابع التنمية المستدامة، عن طريق التفاعل بين التنمية الاقتصاديّة القائمة على المعرفة والتجهيزات التقنية والتنمية الاجتماعيّة من خلال تحقيق العدالة

4. بوحنية القوي، نور الدين حشود: البحث اعلمي في الوطن العربي –تحديات وأفاق–، مأخوذ من موقع www.bouhania.com.

الاجتماعيّة، وهذا كله بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في بناء المجتمع الجزائري الحديث الذي يتماشى مع التغيرات الداخلية والخارجية[5].

2-مكانة الجامعة في المجتمع: لا يتوقف دور الجامعة عند التكوين والتأهيل والبحث العلمي وتطوير رأس المال البشري وإنما يتعداه إلى المجتمع ومختلف مؤسساته، وذلك من خلال إمداد سوق الشغل بالكفاءات المختلفة والمعدة، هذا ما يجعل منها استثمارا ناجحا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، كما تسهم أيضا في خدمة قضايا المجتمع من خلال مراكزها ومنشآتها ومختبراتها وتقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات ومؤسسات المجتمع والإسهام في إيجاد الحلول لمعالجة المشكلات التي تعترضها من هنا تتضح بشكل متميز مكانة الجامعة في المجتمع، خاصة وان أهم ما يمكن أن تتمحور حوله مكانة الجامعة يتضح في صورة الثقة في النتائج المتحصل عليها من طرف البحوث المختلفة والأخذ بعين الاعتبار كل ما يصدر منها من توجيهات وتوصيات، كما أن الأخذ بالقواعد والمنهاجيات التي تعمل بها الجامعة من قبل المؤسسات المختلفة سواء مؤسسات الدولة أم المجتمع يجعل منها[6] تحتل مكانة الريادة في المجتمع على اعتبار أنها المؤسسة الاجتماعيّة التي تهدف في العموم إلى تخطيط وتنفيذ مختلف مسارات ومشاريع المجتمع، وهذا يجعل منها آلية التنمية والميكانيزم الذي تستند إليه الدولة والمجتمع في تحقيق التقدم والتطور كما أن تبني هذه القناعة يجب أن تتجسد في الضمير الجمعي للمجتمع وتستمد من إيمان المجتمع والأفراد والمؤسسات بالحقائق العلمية والوعي المستمر بضرورة

5. خالد مصطفى القاسم: تحديات البحث العلمي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية، مأخوذ من موقع www.drkhaledkassem.blogspot.com.

6. نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة -مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 81.

وجود واستعمال الفكر العلمي في الواقع المعيش، إن العصر الحديث الذي يتوجب مواجهة العولمة وتحدياتها يستوجب أن تكون الجامعة في مكانة هامة بالنسبة للمجتمع والأفراد، وذلك من أجل القيام بالانطلاق الحضاري البناء خاصة بالنسبة للأجيال الجديدة، ولذلك يجب أن تنطلق هذه الفكرة من خلال نشر الوعي بضرورة بناء مشروع مجتمع متحضر وذلك من أجل تجاوز مرحلة الغياب الحضاري الذي أصبحت أغلب المجتمعات العربية تعاني منه، إن التغيير في وعي وإدراك المجتمعات بضرورة تنمية الجامعة وإعطائها مكانة الريادة بين مؤسسات المجتمع ضرورة ملحة كونها[7] باتت تشكل الفعل الفاعل في مختلف العمليات الإصلاحية داخل المجتمع ودون توجيهات المؤسسة الجامعية تبقى الأدوار والممارسات الإصلاحية للدولة دون جدوى، وهذا أيضا يرجع لكونها تعنى بإعداد الأفرادإعدادا نفسيا واجتماعيا ومهنيا، خاصة وأن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا وعصر توظيف المخرجات الجامعية عن طريق إيجاد فرص ملائمة للاندماج في المجتمع، كما تسهم بدورها في توفير مختلف الفرص للحصول على وظائف ملائمة[8].

وفي ضوء ذلك تعتبر الجامعة ذات أهمية كبرى وذات مكانة عالية في المجتمعات خاصة المعرفية والذي زاد في مكانتها انفتاحها على الآخر، وعلى المجتمع وهذا الأمر يعد من الضرورات الملحة لإنجاح مسار العلم والتقدم الاجتماعي، حيث تستمد مكانتها من منظور المجتمع إليها ومن مدى اهتمامه بالنتاج والاستخدامات العلمية المتخصصة لتفسير وبحث الواقع الاجتماعي المحلي

7. عبد المحسن صالح: الإنسان الحائر بين العلم والخرافة، سلسلة كتب المعرفة، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط2، العدد 235، الكويت، 1998، ص 09.

8. هادي نعمان الهيثي: الوعي بالعلم ضرورة ثقافية، مجلة العربي الكويتية، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، العدد 580، مارس 2007، ص 18.

والوطني، إن شروع الدولة والمجتمع في الإعداد لإصلاح المنظومة التعليمية في الجامعة من شأنه أن يرفع من مكانتها ومكانة العلم وهذا يتأسس وفق أربعة معايير تتمثل في شرعية سلمتها السياسية واستقلالية هيئتها القضائية، ومدى سلامة مجتمعها المدني وتماسكه، وكذا قوة حضور وتأثير جامعاتها ومؤسساتها البحثية.

ومن هذا المنظور يستوجب على الدولة الشروع في مراجعة خطط إصلاح الجامعة بالتشاور مع كل الفاعلين في المجتمع العلمي والمؤسساتي سواء كانت المؤسسات الاقتصاديّة أم الاجتماعيّة أم السياسيّة على حد سواء، وهذا لإعلاء مكانة الجامعة والفاعلين فيها داخل المجتمع، وذلك للإشراف على ترقية البحث العلمي وإصلاح المنظومة التربوية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة خاصة في ترقية والنهوض بالعنصر البشري الذي يعتبر أساس كل عملية إنتاجية وتنموية، إن سعي الدولة الجزائرية لتنمية الجامعة يتوجب عليها النهوض بالقطاع وإعداد المخططات لترقيته وذلك في إطار المساعي المستمرة في هيكلة القطاع بما يتماشى مع متطلبات القرن الحالي[9].

إن هذه النقطة مهمة جدا بالنسبة للجامعة الجزائرية وذلك كونها تعاني بشكل كبير وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها والسبب في ذلك أن الجامعات تغيرت أدوارها وفق المتغيرات الداخلية والخارجية، كما تغيرت نظرة المجتمعات إليها غير أن الوضع بقى على حاله بالنسبة للجامعة الجزائرية، ولذلك ولدعم وضعها وإعادتهاإلى مكانتها المفقودة يتوجب بحث السبل الكفيلة بإصلاحها وتنميتها من خلال الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

9. كبار عبد الله: الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 16 سبتمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ص ص 309-310.

- إعادة النظر في إصلاحات الجامعة ؛
- إدراج المتغيرات الخارجية والمحلية في عملية الإصلاح ؛
- يجب أن تتماشى الإصلاحات مع تحديات القرن الواحد والعشرين ؛
- الأخذ بعين الاعتبار المحافظة والانسجام مع القيم والخصوصيات الوطنية ؛
- بناء وتهيئة بيئة علمية تشجع الطلبة والأساتذة على البحث العلمي على حد سواء.

-نشر ثقافة المعلوماتية والتكنولوجيا في الاستخدامات المعرفية والبحثية في المنظومة التعليمية.

- توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية الطاقات البشرية وذلك للحد من هجرتها[10].
- إعادة النظر في المنظومة التربوية والتعليمية بصفة عامة وكونها تشكل النظام الداعم للمجتمع في بناء جيل جديد قادر على إنتاج المعرفة والعمل وفق مخططات علمية وبحثية متقدمة، كل هذا من شأنه أن يعيد الجامعة الجزائرية إلى مكانتها ويخدم بذلك متطلبات المجتمع والفرد والسياسات الإصلاحية.

3-الجامعة والمجتمع: تعتبر الجامعة واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعيّة هذا ما يجعل منها الرائدة في توجيه وتعديل السلوكات المختلفة اتجاه المجتمع من هنا تأتي علاقتها الوطيدة بباقي المؤسسات في المجتمع، والأكيد أن فقدان العلاقة بين الجامعة والمجتمع من شأنه أن يؤثر تأثيرا بليغا على تحقيق مختلف الأغراض والأهداف المرجوة منها خاصة في تكوين رأس المال البشري والإسهام في صنع المعرفة وتحقيق مشاريع التنمية من خلال الموارد المؤهلة.

تعتبر الجامعة وفق هذا المنظور حلقة وصل بين الفرد وسوق العمل إذ أنها

10 .AbdelkarimBenarb : ¨Le Financement de l'enseignement supérieur en Algérie quels choix pour le 21éme siècle ?¨ Revue d'Etudes en sciences humaines et sociales, N06, 2004/2005, publications de la faculté des sciences humaines et sociales, université d'Alger, P25.

تحتل مكانة بالغة الأهمية في تقدم المجتمع وتنمية وتقدم الأفراد وتأهيلهم، وذلك بتحويلهم من طاقات مستهلكة إلى طاقات منتجة من خلال برامجها التدريبية التي تتناسب مع قدراتهم وتحقيق الكفاءة المهنية لهم بتعليمهم مختلف المهارات وإكسابهم الخبرات المناسبة لاستعداداتهم النفسية والاجتماعيّة. كما توفر الجامعة فرص التعليم دون تمييز تحقيقا للعدالة الاجتماعيّة بين الأفراد[11]، كما تقوم بتخريجهم للحياة العملية وفق برامج فكرية متوازنة تسعى من ورائها الجامعة إلى دعم ونشر مستويات فكرية قادرة على الولوج إلى الحياة العملية بأساليب علمية مخططة ومبرمجة.

كما ترتبط الجامعة بالمجتمع لكونها مؤسسة تلتقي فيها مختلف المستويات الفكرية والثقافية لذلك فهي تسعى دائما إلى تخريج طلاب قادرين على التأقلم والتفاعل مع جملة التغيرات الداخلية، كما أنها تسعى في الغالب إلى مواكبة مختلف التطورات بغض النظر عن مستوياتها التشريعية، التكنولوجية، السياسيّة، المعرفية وغيرها، من هنا نجدها تطور في برامجها ومناهجها من الواقع الاجتماعي المعيش، وذلك للتأقلم مع مختلف المتغيرات.

بالإضافة إلى ذلك فهي تعتمد على بناء مناهج مرتبطة بصورة وثيقة بالمجتمع وطبيعة تكوينه لتعمل في الواقع على تعديل وتجديد السلوكات الفردية والجماعية لتتماشى مع كل ما هو جديد، وذلك من أجل بناء جيل جديد، فاعل وقادر على التنافسية والاستقرار الاجتماعي، وبذلك فإن المجتمع يتيح شراكة متوازنة تستفيد منها الجامعة وتتفاعل على ضوئها مع مختلف شرائح المجتمع المحلي على رأسها الخريجين الذين يعتبرون أصولا استثمارية يستفاد منها المجتمع كما يقدم لها المجتمع مختلف احتياجاتها من موارد فهي علاقة تكاملية لا يمكن فيها استغناء

11. منى صبحي الحديدي وآخرون: التأهيل الشامل، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة، 2008، ص 199.

الواحدة عن الأخرى[12].

كما تعتبر الجامعة من أهم مؤسسات المجتمع التي تسهم في بناء الشخصية الاجتماعيّة للفرد خاصة وأنها تحمل مفاهيم التربية التي تساعد على التركيز والذكاء والحس والعلاقة بالبيئة والآخرين، وغرس روح المسؤولية والمبادئ الروحية والعلائقية والإنسانية، حيث نجد أن الشخصية الاجتماعيّة للفرد لا تكتمل إلا في تلك المرحلة، لذلك فإن الطلبة يدركون في هذه المرحلة أهميتهم ومواهبهم كما يعون حقيقة واجباتهم وأدوارهم الاجتماعيّة الفاعلة اتجاه المجتمع واتجاه الآخرين لذلك فإن الجامعة تساعد على توجيه السلوكات وتتكفل ببناء القدرات الشخصية في التواصل الاجتماعي مع الخير وتقدير واحترام الآخر على اختلاف أرائه وأفكاره وتساعد في بناء وجهات النظر اتجاه الآخرين بصورة منطقية قابلة للمناقشة أي أنها ترتبط بشكل وثيق بالمجتمع من خلال بناء فرد اجتماعي وبناء هوية وطنية جديدة ذات أبعاد استقلالية مستنيرة ورؤية واعية اتجاه الكونية والمجتمع، ومن هنا تستمد الجامعة احتياجاتها من المجتمع وفق انطلاقات واقعية للهوية والوطنية الاجتماعيّة وتوجهها بأسلوب علمي معرفي ومنطقي حريص إلى عالم المعرفة والانخراط بصورة واعية في العولمة وليس الاندثار فيها بأسلوب يلغي حقيقة وهوية الفرد وانتماءاته الإيديولوجية المختلفة[13].ترتبط أيضا الجامعة من خلال أنها البيئة الحاضنة لمختلف الثقافات الفرعية حيث يتم فيها التوفيق بين جملة الثقافات الموجودة في المجتمع على اختلافها إلا أنها تقوم بدمجها في إطارها الوطني الواحد وبالتالي إعطاء جيل ذي هوية متفردة وخاصة ذو نتاج ثقافي متنوع في إطار واحد أي تخريج كيان ثقافي يتميز بمرونة التعامل مع الآخر على اختلاف

12. تركي رابح: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992 ص 31.

13. الربيعي سعيد: التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن، 2008، ص 20.

ثقافته، ولذلك من أجل مواجهة الأبعاد المختلفة للثقافة العالمية، وذلك بدعم الثقافة الوطنية وتفهم المجتمع المحلي وتقديره وتقبل مختلف المفاهيم والفهم السائدة[14].

من خلال هذا يمكن اعتبار الجامعة المؤسسة التي تعكس منظور المجتمع لواقع الحياة الاجتماعيّة، كما أنها الوسيلة ذات الأهمية البالغة والقدرة الكبيرة على توجيه السلوك الإنساني خاصة وأنها حلقة وصل بين مختلف المؤسسات وبين البناء الاجتماعي من جهة، بالإضافة إلى كونها حلقة الوصل بين الحياة الأكاديمية والمهنية وبين الأجيال لذلك فهي تشكل نقطة الانعطاف بين عدة مستويات بالنسبة للفرد والمجتمع.

4-**الأدوار التنموية للجامعة:** يعتبر التعليم دعامة أساسية للتنمية الشاملة، أما الجامعة فهي الآلية الفاعلة في تحقيق مشروع التنمية الشاملة، أما الوسائل التعليمية والمناهج والمخططات فهي وسيلة الدولة لتحقيق أهدافها وخططها، لذلك تعتبر الجامعة مقوما أساسيا وترجمة فعلية وعملية لأهداف واتجاهات الدولة نحو تحقيق مسار التنمية الشاملة سواء كانت الاجتماعيّة أم الاقتصاديّة أم البشرية أم السياسيّة من هذا المنطلق يمكن اعتبارها نظاما اجتماعيا متكاملا يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة تسعى من خلاله الدولة لإعدادالأفراد النافعين سواء لأنفسهم أم للمجتمع والأمة والقادرين على تحمل المسؤولية وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

ترتبط سياسات الدول الإنمائية باستثمار المورد البشري الذي ينطلق في الأساس من استراتيجية التنمية الشاملة، وذلك فالعنصر البشري لم يعد أحد عوامل الإنتاج

14. سعيد وصاف، مولود عوديا: الاستثمار البشري كممدد أساسي للقطاع التصديري الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشري، جامعة ورقلة، 09-10 مارس، 2004، الجزائر.

فحسب بل أصبح أكثر من ذلك فهو استثمار الحاضر والمستقبل[15].ومن هنا أصبح هناك اهتمام كبير ومتزايد بالسبل والآليات المخصصة والمعدة لاستثمار طاقته وتوظيف قدراته الذهنية والإبداعية في مسيرة التنمية وفق أسس عملية ومعرفية دقيقة، فالإنسان بمختلف خصائصه هو القادر على استخدام الموارد بنسب متفاوتة من حيث الكفاءة والفاعلية في العمليات للحصول على مختلف الخدمات التي تعمل على تحقيق الرفاهية والنمو والتقدم للمجتمع.

من هنا يبرز الدور الفاعل للجامعة في عملية التنمية وكونها الآلية والأساس في إعداد وتأهيل المورد البشري والاستثمار فيه أي أنها تشكل قيمة في حد ذاتها وعاملا أساسيا في عملية التنمية إذا ما تم استغلالها بشكل سليم وفاعل.إن درجة التقدم والتحضر سواء في الأبعاد الاقتصاديّة أم الاجتماعيّة أم السياسيّة أم البشرية ومعدل ومستوى التطور في جميع القوى المنتجة ومستويات المعيشة تعتمد في الأساس وبدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للمورد البشري وما يتميز به من خصائص تجعل منه المصدر الأساسي للقيمة في المجتمعات من هنا يمكن أن يظهر الدور التنموي للجامعة، باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة، كما أنها تشكل الآلية الحقيقية والفاعلة في تنمية المورد البشري من خلال[16]:

- التكوين والتأهيل ؛
- التدريب والتنمية ؛
- المعرفة العملية والعلمية ؛
- الاستثمار في المعرفة من جهة والمورد البشري من جهة أخرى ؛

15. عبد الرحمان توفيق: استراتيجيات الاستثمار البشري بالمؤسسات العربية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ط1، ص 296.

16. هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 206.

-توفير الأبحاث العلمية والاختراعات للمجتمع ؛

-إيجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع بفعل بحث الأسباب والسبل الكفيلة لعلاج ذلك ؛

-هي المحرك الأساسي للبحث العلمي والتجارب العلمية ؛

-تمد سوق العمل بمختلف الموارد البشرية المؤهلة والمعدة مباشرة لخوض غمار الشغل ؛

-تجمع بين المعرفة النظرية والخبرة الميدانية في الإعداد والتكوين ؛

-استخدام موارد متقدمة ومتطورة في تأهيل وتنمية الموارد البشرية والمعارف ؛

-القيام بتقييم مستمر لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ؛

-اقتراح تدابير تحفيزية لتثمين نتائج البحث ؛

-الإسهام في التكوين وتحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا الأملاك والخدمات.

- هي الآلية الفاعلة في نشر ثقافة المجتمع ودعم الهوية الوطنية للشباب الجامعي ورأس مال المجتمع المستقبلي[17].

إن إسهام الجامعة في التنمية ينطلق في الأساس من فعاليتها في تنمية رأس المال البشري، وذلك من خلال دورها في مواكبة مختلف متطلبات سوق العمل التي تزوده بالموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التخطيط والتنفيذ والتقييم في جميع برامج التنمية، وذلك لأن الجامعة تشكل أهم المؤسسات الاجتماعيّة التي أنشأها المجتمع لخدمة أغراضه[18].

17. وديع محمد عدنان: التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج التعليم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط على الموقع الإلكتروني www.arb-api.org/course14/c14-htm .

18 .http://www.amalkashif.com/archives.htm.

4-1-الجامعة كآلية للتنمية: تعد الجامعة ضرورة من ضرورات إعداد المورد البشري المؤهل داخل المجتمعات، وذلك من أجل رفع الفعالية في الأداء على الصعيدين الإنتاجي والفكري بالإضافةإلى رفع المستوى الثقافي العام خاصة في ظل الثورات المعرفية والتكنولوجية التي فرضت بدورها ضرورة إنتاج معارف جديدة لمواجهة تحديات العولمة وللتغلب على المشكلات المختلفة والمصاحبة للتغيرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة الداخلية منها والخارجية، من هذا المنطلق تستمد الجامعة أهميتها كآلية لتفعيل ودفع عجلة التنمية حيث أن إنماء الطاقات البشرية وتوجيهها يلعب دورا حيويا في التنمية على جميع الأصعدة فجوهر تقدم المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل الإنسان وقدرته على التكيف مع بيئته وظروفه، كما أن عدم قدرة الجامعة على توفير هذا المطلب يؤدي بالضرورة إلى فقدان المجتمعات للمورد الحقيقي وهو رأس المال البشري[19]، فالتنمية الحقيقة لا يمكن أن تتحقق إلا بالقدرة الخلاقة والابتكار والالتزام وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالأدوار التي تلعبها الجامعة بالنسبة للفرد والمجتمع والجامعة وفق هذا المنظور تعني إطلاق الطاقة الإنسانيةبمعنى إتاحة الفرص للناس كي يقدموا أعظم إسهاماتهم في مسار التنمية[20].

4-2-الجامعة كهدف للتنمية: يمثل العنصر البشري الركيزة الأساسية لكافة عمليات التنمية خاصة وأنه الموجه والمنفذ لهذه العمليات وباعتبار أن عملية التنمية تشمل جميع أفراد وطاقات ومؤسسات المجتمع، ويسهم فيها كل موارد الأمة فإن الجامعة معنية بمشاريع وخطط التنمية، كما أنها من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات لتنميتها، وذلك لكون هذه العملية شاملة ومتعددة الجوانب والأبعاد وهي تستهدف رفاهية الإنسان وتطوير المجتمع بصفة عامة.

19. هناء حافظ بدوي: مرجع سابق. ص 206.

20 .www.m.org/arabic/disabilities.

من هذا المنطلق تسهم الجامعة في عملية التنمية إذا ما تم استهدافها من قبل البرامج والخطط التنموية داخل المجتمع وإذا ما تم استخدامها استخداما صحيحا وعدم إهدارها فهي بذلك تعتبر القوةالأساسية في إعداد الطاقة البشرية المدربة والمهنية لخدمة المجتمع[21]، كما أنها تعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي قد يقف كعائق أمام المجتمع في ممارسته لعمليات التنمية.لذلك يمكن اعتبار الجامعة من أهم المحطات التي تتطلب من المجتمع الوقف عند تنميتها وتفعيلها من أجل تحقيق أغراضه العامة وتطوير أنظمته الاجتماعيّة خاصة في العصر الذي أصبحت فيه الجامعة هي الرائد الأول في صناعة التقدم من خلال الأدوار التي تقوم بها في صناعة الفرد والمعرفة، فهي الفاعل الأساسي في دعم السلوك الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وزيادة فعالية أدائهم.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار أن الجامعة هي غاية وهدف عملية التنمية من جهة أما أنها فاعل وآلية في تنفيذ وتخطيط مسار التنمية في المجتمع[22] من جهة أخرى.

5-أزمة الجامعة الجزائرية: من المعروف أن التغيير والتحديث من سمة العصر غير أن هذه العملية من أعقد الأمور بالنسبة للدولة والمجتمع والمؤسسات على اختلاف تخصصاتها وهذا راجع للتغيرات العالمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري حيث تأتي في مقدمتها الثورة المعرفية وما صاحبها من تغيرات على مستوى التكنولوجيات ووسائل الإعلام والاتصال، مما أسهم في الانفتاح الكبير على المجتمعات والثقافات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر بشكل جذري في الثقافات التنظيمية والممارسات العلمية والتقنيات الإنتاجية وأساليب الإدارة والتسيير

21. أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، 2009، ص 84.

22. إسماعيل الزيري وأخرون: أفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1 2006 ص 66.

وهذا بدوره أدى إلى تغيير على مستويات عدة، أهمها مستوى المفاهيم المتداولة والمستوى الفكري والعلائقي ومستوى الوعي بالأمور والمستجدات[23].غير أن الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري وللجامعة الجزائرية يعكس نمطا من التحول غير الفاعل، مما أدى إلى تراكم المشاكل وأثرها إلى تغييب التشخيص الواقعي الموضوعي للبيئة المحلية واعتماد نماذج جاهزة اثر سلبا على الأداء والفعالية، وذلك لعدم تماشيها مع الأفراد وطبيعة تكوينهم واستعدادهم وهذا أدى من جهة أخرى إلى انتشار الشعور بالإحباط والسلوك السلبي لدى مختلف الفاعلين، ونظرا لغياب استراتيجية واضحة تجعل من الأداء الجامعي فاعلا في تنمية استعدادات الأفراد المستقبلية، أدى هذا الموقف إلى قيام السياسيين باستيراد بعض النماذج التي لا تتماشى مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري، الأمر الذي أدى إلى خلق نمط جديد من الصراعات داخل البيئة الاجتماعيّة والمعرفية للجامعة الجزائرية[24].

إن هذا الواقع الذي وصلت إليه الجامعة الجزائرية أسهم في نمذجة وقولبة البيئة الجامعية وجعلها منفصلة عن الواقع وطبيعة المجتمع والأفراد والثقافات والهويات واتضح أنها تغييب مصالح المجتمع وتنميته هذا الوضع لا يعكس فقط البيئة التعليمية والجامعية وإنما هو واقع اجتماعي يعكس كل أنماط السلوك التي وصل إليها الفرد والمجتمع الجزائري.إن هذا الوضع أدى إلى خلق بيئة اجتماعية غير مؤهلة لخلق نمط من المؤسسات الفاعلة خاصة الجامعة وبذلك نجد أن الجامعة شأنها شأن بقية المؤسسات في الجزائر، وبذلك نجد أن حالة التأزم هي حالة عامة تسود كل البناء الاجتماعي وبذلك فالأزمة تكاد تشمل كل عنصر ومكون من مكونات النسق

23. فني غنية: التغيرات التنظيمية وأثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع، باتنة، 2005، ص 98.

24. علي الكاشف: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص ص 88-89.

الاجتماعي بما في ذلك السلوك التنظيمي وتصرفات الأفراد وعلاقاتهم ومستوياتهم الفكرية، مثل الدوافع والسلوك القيادي والشخصية واتخاذ القرارات، كما أن الأزمة مست الجوانب التسييرية والأساليب والهياكل واستعدادات الأفراد للعمل وحاجاتهم وطموحاتهم وأهدافهم، كما أنها مست النشاطات والمهام وحاجات المنظمات والأهداف العامة للمجتمع[25].لقد خلقت الأزمة الاجتماعيّة التي عانت منها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا جملة من الاختلالات التي مست قطاع التعليم بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة، ولعل أبرز التحديات التي تواجهها اليوم هي التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة والانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر وما خلفه هذا الوضع من آثار ومعطيات جديدة وما تبعه من تغيرات أساسية على مستوى العلاقات المتصلة بحقيقة الزمان والمكان، والمجتمع والسلطة، والهوية والثقافة، والمعرفة والتربية، والإنتاج والاستهلاك.

إن الواقع الذي نعيشه يعكس بمختلف تفاصيله وفعاليته التحولات الجذرية والعميقة في الجامعة الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة في مستويات الهوية والثقافة والانتماء بين الأجيال في المجتمع وهذا سمح من جهته بانصهار الأجيال الجديدة في الثقافات العالمية التي فرضت وبقوة ضرورة التعامل مع واقع العالمية.

والواقع أن هذا الوضع كان من أهم العوامل التي أسهمت فيه هو الضعف الذي وصل إليه المجتمع الجزائري بعد الأزمة السياسيّة، [26]والاقتصاديّة التي حالت دون نمو وتطور القطاعات، وعليه فإن الجامعة الجزائرية واجهت منذ ذلك الحين العديد

25. خالد عبد السلام: أزمة الجامعة الجزائرية واستراتيجيات الإدارة في تحقيق جودة التكوين والبحث العلمي، عن الموقع www.setif.net .

26. فهد بن سلطان السلطان: المدرسة وتحديات العولمة التجديد المعرفي والتكنولوجي نموذجا، ندوة العولمة وأولويات التربية، 18/17 أفريل 2004، جامعة الملك سعود، ص 6.

من التحديات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية والاجتماعيّة التي أوجدها النظام الدولي الجديد، إن الفضاء المفتوح وزوال الحواجز والحدود الجغرافية أمام الغزو الثقافي أدى إلى تشكل نظام اجتماعي عالمي يحدد معالم القيم واتجاهاتها وما زاد تعقيد الوضع، التقدم المعرفي والتقدم التكنولوجي والذي وضع الكثير من التحديات أمام الجامعة الجزائرية ومن هنا فإن تنمية دورها يتطلب من المجتمع والسياسيين تقديم فهم وتحليل نقدي متعمق لخصائص التغيرات والمستجدات العالمية وبناها وديناميكياتها وتوجهاتها وكل ما تحمله من أثار على البناء الاجتماعي للمجتمع[27] الجزائري وعلى الفاعلين في الجامعة، ورغم تعقيد الوضع وتعدد أبعاده الاقتصاديّة أو السياسيّة أوالاجتماعيّة أوالثقافية وحتى المعلوماتية والاتصالية إلا أن الوضع يرجع في الأساس إلى طبيعة البيئة الاجتماعيّة الجزائرية وإلى الذهنية الجزائرية خاصة بعد الأزمة التي أثرت فيها بشكل مباشر، حيث أحدثت تغيرات في الكثير من الجوانب المجتمعية والبنية الفكرية ونظم الحياة والتوجهات وهذا انتقل بدوره إلى الجامعة باعتبارها الفضاء المفتوح والحاضن لمختلف الانتماءات العرقية والثقافات الفرعية وأمام هذه التحديات والتغيرات يمكن أن تنحصر الأزمة في عدة أبعاد منها:

- مشكلات تتمحور في النظام التربوي والتعليمي العام وانفصالها عن القطاع الجامعي من حيث التخطيط والتعليم والأساليب ؛

- مركزية القرار وارتباطه بالقرار السياسي أدى إلى بقاء الهيكل التنظيمي في الجامعة على ما كان عليه في السنوات السابقة بالإضافة إلى زيادة تضخم جهاز البيروقراطية بالتعارض مع أسس عملية بناء الاقتصاد الجزائري الجديد ؛

- القطيعة بين الجامعة والمجتمع بمختلف مؤسساته أدت إلى غياب التعاون

27. محمد قويدري: واقع وأفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004، ص 17.

والتكامل بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية المختلفة لذلك نجد أن عملية التنمية لم تستطع تحقيق أهدافهاإلى غاية الآن رغم جميع الجهود المبذولة ؛

– الضعف الإداري والتسيير وذلك يتضح من خلال ضعف وتخلف المردودية الذي يعزى بدوره إلى انقطاع الطلبة عن الدراسة وانخفاض مستوى وكفاءة الأداء التدريسي للأساتذة، ضعف الأبحاث الميدانية وانعدامها في بعض التخصصات عدم ارتباط المنظومة التعليمية باحتياجات السوق[28] ؛

– عدم ارتباط المقررات والمناهج باحتياجات المجتمع ولذلك نجد أن الخريجين يوجهون مباشرة إلى البطالة وليس إلى سوق العمل وذلك بفعل الانفصال بين التخصصات ومناصب العمل ؛

– أزمة التقويم وهي من اهم مظاهر الأزمة التي تعاني منها الجامعة الجزائرية حيث تتدخل مظاهر خارجية في عملية التقييم كالمحسوبية وغير ذلك من الأمور الخارجة عن القانون ؛

– أزمة التكوين حيث في الكثير من الجامعات الجزائرية يكون هناك نقص كبير في مسار التكوين أو قد يكون بطرق عشوائية غير مضبوطة وممنهجة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في مستويات التكوين من أستاذ إلى آخر، الأمر الذي أثر بطريقة سلبية على مجريات التعليم ؛

– غياب المعايير العلمية في عملية النشر وإجراء البحوث وأيضا في قضية تنظيم الملتقيات التي تخضع لمبدأ عدم الجدارة والكفاءة وتستخدم اللاعقلانية في الانتقاء، كما تعمل بمستويات المنصب الذي يحتله الفرد بغض النظر عن جودة عملية هذا الأمر أدى إلى اقتصاد الكثير من الذين يستحقون أن يؤخذوا بالحسبان[29].

– الهجرة بالنسبة للكفاءات حيث نجد أن عدم الاهتمام بتنمية وتطوير الكفاءات

28 .www.ar/wikipidia.org.

29 .http://arabic.cnn.com/2004/scite.

يؤدي في الغالب إلى هجرة الكفاءات وهذا ينعكس سلبا على المجتمع والعلم والجامعة إذ أن فقدان الموارد المؤهلة لخوض غمار التنمية وتحديات المجتمع الداخلية والخارجية يؤثر بشكل سلبي على المجتمع ؛

- غياب الأساليب التنظيمية والتوجيهية وحتى التحفيزية أدى إلى الشعور بالإحباط في أوساط الأساتذة والفاعلين ؛

- بروز مظاهر سلبية كالغيابات وعدم احترام الوقت وأخذ الشيء دون استحقاقه أثر بشكل كبير على انتشار الفكر السلبي والنجاح دون استحقاق الطلبة لذلك كل هذا أسهم في خلق ثقافة سلبية تنتشر بين أوساط الطلبة وبالتالي أدى ذلك إلى خلق جيل جديد غير فاعل وغير مستحق لما يحصل عليه، وهذا بدوره يؤثر على عملية اتخاذ القرار[30].

إن المشكلة غير مسبوقة خاصة الأمور المستحدثة التي فرضها العالم الجديد من اختراعات وتكنولوجيات حديثة ووسائل إعلام واتصال هذا الوضع يتطلب بالفعل إحداث تغيرات راديكالية في الجامعة الجزائرية، وذلك من أجل بناء جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل بغض النظر عن أشكالها وما تحدثه من تأثيرات، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالعودة إلى الماضي وبحث الأسباب التي أسهمت في تراجع الجامعة الجزائرية وركودها والعمل على إيجاد السبل والآليات من أجل النهوض بها.

6-استراتيجيات تطوير الجامعة الجزائرية: يلعب التعليم الجامعي دورا أساسيا في تحقيق التنمية من خلال ضمان المساواة بين الأجيال وذلك بتطبيق العمليات التربوية التي تسهم في بناء رأس المال البشري يكون مستقبل الدولة والمجتمع، حيث يجب إدراج فكرة التأسيس لبناء مشروع مجتمع متحضر قائم بذاته، ولذلك وأمام التغيرات والاضطرابات الاجتماعيّة التي مرت بها الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا

30. كبار عبد الله: مرجع سابق، ص 308.

هذا خاصة في الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والتي أثرت بشكل كبير على البنية الاجتماعيّة والإيديولوجية للأفراد بصفة عامة وعلى الأدوار التعليمية بصفة خاصة وبالخصوص في الجامعات ومستويات التعليم العالي الذي أصبح هو الأخر محطة للتجارب المتتالية والمتوالية من غير فهم حقيقة النمذجة التي أصبحت تعبر عن واقع الأنظمة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة في البنية الاجتماعيّة الجزائرية[31].

إن التأثير البليغ الذي أحدثته هذه التغيرات وغيرها من التغيرات خاصة منها العولمة ومختلف التحديات المصاحبة لها يستدعي بالضرورة استحداث مفاهيم جديدة داخل المجتمع لضمان إعادة النظر في الخطط التربوية للدولة من اجل وضع نظم تعليمية وجامعية جديدة وذلك من اجل التوافق ومتطلبات العصر وطموحات المجتمع الجزائري التنموية، وأمام تطور المعرفة ودخول عصر الثورة المعلوماتية ونظرا لأهمية ذلك في بناء المعرفة وتقدم المجتمع وتنمية المورد البشري، وأمام التدفق اللامحدود وغير المسبوق للمعارف وبالرغم من تأخر الجامعة الجزائرية في الكثير من المجالات إلا أنها تستدعي بالضرورة إقامة استراتيجية تهدف من خلالها إلى تأسيس الجامعات وتحديثها بصورة تستطيع فيها أن تتماشى مع متطلبات العصر وتحقيق الحاجات الملحة داخل المجتمع خاصة في تنمية وتأطير الأجيال الجديدة القادرة على فهم وتأسيس فكرة مشروع بناء مجتمع متحضر.

يستدعي هذا الأمر بالضرورة إلى بناء استراتيجية محكمة طويلة المدى لا تكتفي باعتماد الإصلاحات الجزئية والآنية التعليمية والجامعية أو نمذجة وقولبة المنظومة وفق متطلبات غير حقيقية وغير نابعة من واقع المجتمع[32].

31. سالم احمد محمد: تكنولوجيا التعليم والتعليم التكنولوجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص1

32. صيفي زهير:دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول تقويم الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، أيام 19، 20 ماي.

وطبقا لهذا الواقع يمكن وضع خطط واستراتيجيات تنطلق على أساسها الدولة لإعادة تسيير الجامعة وفق التطورات الجديدة والمتغيرات المصاحبة لها.

6-1-الاستراتيجية الأولى: تكمن في إعادة النظر في التشريعات التنظيمية الرسمية الموجهة للتعليم العالي والبحث العلمي وذلك من أجل العمل على رفع مستوى أداء الجامعة وهذا وفق اعتماد منطق القانون وليس المحسوبية والفساد والعمل على فرض الانضباط وجودة الأداء التنظيمي والإداري والتدريسي ومختلف القضايا البيداغوجية والعلمية.

6-2-الاستراتيجية الثانية: العمل على مراعاة مصلحة البحث العلمي وإعداد الطلبة لمجابهة المستقبل بمختلف تحدياته وذلك وفقا لمعايير الجودة الشاملة، كما يجب إيلاء الأولوية للمنطق البيداغوجي ومراعاة مصلحة الجيل الجديد كونه رأس المال لخدمة المجتمع مستقبلا، والعمل على تطوير كل ما يخدم نوعية التكوين وما يخدم أيضا الأستاذ في تطوير أدائه والتأطير والبحث العلمي خاصة في اتخاذ القرارات والإجراءات والتعليقات، وذلك كله لا يمكن أن يكون إلا من خلال توفير وسائل العمل والتجهيزات والمخابر العلمية والبيداغوجية[33].

6-3-الاستراتيجية الثالثة: تطوير العمل الإداري من خلال جعلها في خدمة الفعل البيداغوجي وإنجاح مشاريع البحث العلمي والتكوين البيداغوجي وكل ما يسهم في تنمية وتنشيط العلاقات والاتصالات البيداغوجية، وذلك كله من خلال القيام بتهيئة البيئة الاجتماعيّة والبيئة التنظيمية لتوفير الوضع اللازم للعمل سواء بالنسبة للطالب أم الأستاذ والإداريين وكل من يسهم في تنمية الجامعة والارتقاء بها في المجتمع بالإضافة إلى أن الإدارة مسخرة قانونا لخدمة وإنجاح المهام والأدوار التدريسية.

6-4-الاستراتيجية الرابعة: تسخير وتجنيد كل الوسائل المادية من فضاءات وهياكل ومكاتب وتوفيرها للأساتذة وذلك لخدمة العمل البيداغوجي، كما يجب اعتماد

33. الربيعي السعيد: التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن 2008، ص07 .

منطق المهنية والعلمية وتجنب الخلفيات الإيديولوجية والسياسيّة في التعيين والتعامل مع الآخرين وذلك لضمان العدل والمساواة.

6-5-الاستراتيجية الخامسة: تبني فكرة أن الجامعة فضاء لإنتاج الأفكار والمعارف والإيديولوجيات وتقبل مختلف الثقافات والهويات والتوجهات الفكرية بالإضافة إلى تبني فكرة الحوار البناء مع الآخرين وتقبلهم مع تقبل الاختلاف وليس منطق الإقصاء والحساسية المفرطة أو التعامل بمنطق الصدام والمواجهة، لذلك يجب تغليب منطق العقلانية وتعميم منطق المصلحة العامة بدلا من تحقيق المصالح الخاصة والفردية.

6-6-الاستراتيجية السادسة: المشاركة في اتخاذ القرارات خاصة في حل المشكلات واعتماد منطق التفكير العلمي في معالجتها ومواجهتها سواء كانت إدارية أم بيداغوجية، علمية أم علائقية وذلك لاعتبار أن الجامعة تعكس صورة المجتمع من خلال مهمتها الفاعلة في تشخيص القضايا والأمور والضغوطات التي تواجه المجتمع والجامعة على حد سواء، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى كون العمل الجامعي خاصة في الجوانب البيداغوجية والعلمية لا يسمح بتراكم قضاياه ومشكلاته بل يقتضي جعلها ضمن أولويات التدخل مع السرعة في التنفيذ لمعالجتها في الحين تفاديا لعرقلة سيره وأدائه الحسن خاصة وانه مرتبط بعامل الزمن والتغيرات الخارجية[34].

هذا المنطلق يمكن اعتبار الجامعة من أهم أجهزة المجتمع، والنواة الأساسية التي توجه المجتمع في إطار الأهداف العامة التي ترسمها السياسات الإنمائية كما أنها تعتبر الفاعل الأساسي الذي يقوم بتفعيل المجتمع بطريقة ديناميكية، وتجسد ثقافة المجمع وهوية أفراده كما تعتبر المؤسسة الاجتماعيّة التي تعتمد أسلوب الشفافية في الممارسة التسييرية ولذلك بالإضافة إلى هذه الاستراتيجيات يجب اتباع جملة من

34. زايد مصطفى: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص19.

المعايير أهمها:

-اتباع استراتيجية إعلامية واتصالية فاعلة بين الفاعلين الاجتماعيين في الوسط الجامعي ؛

-اعتماد التقييم والنقد الذاتيين وذلك من خلال اتباع آليات تسييرية في التقييم الدوري والبناء ؛

- الاختيار المهني الجيد وذلك لتحقيق فكرة الرجل المناسب في المكان المناسب ؛

-عقلنة الحوار والانفتاح على البيئة الاجتماعيّة والخارجية وذلك لتطوير العمل والأداء البيداغوجي بالنسبة للأستاذ والطالب والإدارة وغيرهم من الفاعلين في البيئة الجامعية ؛

-تعزيز الشعور بالانتماء للمؤسسة الجامعية والشعور بالاطمئنان وذلك لزيادة الدافعية لدى الطلبة والأساتذة والعاملين[35] ؛

-تدعيم الاتصال وتعزيز فرص الحوار المفتوح بين الفاعلين فيها وذلك عن طريق تنشيط الحياة الجامعية بالندوات والمحاضرات والملتقيات والأيام الدراسية.

-التحفيز والتشجيع والتثمين لمختلف الجهود المبذولة من اجل دعم الجامعة وتطويرها وتنميتها من خلال هذا يمكن أن تعود الجامعة إلى مكانة الريادة في المجتمع، وهذا ما يسمح بتحسين أداء الأساتذة ومختلف الفاعلين فيها[36].

الخاتمة: تعتبر الجامعة محور العملية التنموية فهي الفاعل الأساسي في تنمية وتأهيل الأفراد والأجيال وذلك بإعدادهم وتوجيه سلوكهم وتحديد طموحهم الموجه نحو سوق العمل، وانطلاقا من هذا الواقع سعت الجزائر بمختلف جهودها لتنمية

35. دليو فضيل: الجامعة تنظيمها وهيكلها، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد1 الجزائر.

36. التل السعيد: قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن 2002، ص18.

الجامعة والنهوض بها من اجل خدمة المجتمع وترقيته، غير انه وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن ما نلمسه في الواقع غير ما هو موجود حيث لا تزال الجامعة الجزائرية تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة دون الاهتمام بنوعية المخرجات وطبيعة التخصصات المطلوبة في سوق العمل، كما أنها لا تراعي احتياجات المجتمع من كفاءات حيث نجد أن مختلف المخرجات وخاصة في بعض التخصصات موجهة مباشرة إلى البطالة أو توجه إلى المؤسسات العمومية لتشغل مناصب غير منتجة وهو ما زاد في تعقيد الوضع وخروجه عن السيطرة من سنة إلى أخرى، بسبب التزايد المستمر للخريجين في تخصصات غير متوفرة في سوق العمل .

إن غياب التنسيق بين الجامعة والمجتمع ومتطلبات سوق العمل جعلها تختزل أدوارها في مسالة التكوين دون الأخذ في الاعتبار مسالة النهوض بالمجتمع وتنميته والتي تعتمد في الأساس على قضية المورد البشري

كما يكشف واقع الجامعة اليوم اختلافا كبيرا بين تخطيط الأهداف والبرامج حيث أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العلمي، هذا الوضع جعلها لا تستجيب بفاعلية للمتغيرات المحلية والخارجية.وانطلاقا من واقع أن الجامعة الجزائرية لا تزال تعاني كغيرها من الأنظمة في الدولة يجب الأخذ بعين الاعتبار مسالة تنميتها وتأهيلها من اجل بلوغ الأهداف العامة المسطرة من قبل السياسيين ورجال الدولة في تحقيق وتنفيذ خطط التنمية، والعمل على ربط الجامعة بالحياة الاجتماعيّة وبمختلف احتياجات المجتمع الجزائري لضمان الاستفادة منها على جميع الأصعدة بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء.

قائمة المراجع:

1. مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعيّة، ندوة مالك بن نبي، طرابلس لبنان، 1974.

2. مصطفى الحسين احمد: مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسيّة، عمان، الأردن، 2002.

3. عبد المحسن صالح: الإنسان الحائر بين العلم والخرافة، سلسلة كتب عالم المعرفة إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 235، ط2، الكويت، 1998.

4. بوحنية القوي، نور الدين حشود: البحث العلمي في الوطن العربي –تحديات وأفاق– مأخوذ من موقع www.bouhania.com.

5. http://www.amalkashif.com/archives.htm .

6. خالد مصطفى القاسم: تحديات البحث العلمي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية، مأخوذ من موقع www.drkhaledkassem.blogspot.com .

7. فني غنية: التغيرات التنظيمية وأثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع، باتنة، 2005.

8. علي الكاشف: التنمية الاجتماعيّة المفاهيم والقضايا، عالم الكتب، القاهرة 1985.

9. خالد عبد السلام: أزمة الجامعة الجزائرية واستراتيجيات الإدارة في تحقيق جودة التكوين والبحث العلمي، عن الموقع www.setif.net .

10. فهد بن سلطان السلطان: المدرسة وتحديات العولمة التجديد المعرفي والتكنولوجي نموذجا، ندوة العولمة وأولويات التربية، 18/17 أفريل 2004 جامعة الملك سعود.

11. محمد قويدري: واقع وأفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.

12. www.ar/wikipidia.org.

13. http://arabic.cnn.com/2004/scite.

14. نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصاديّة – تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية

المستدامة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

15. هادي نعمان الهيثي: الوعي بالعلم ضرورة ثقافية، مجلة العربي الكويتية، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، العدد 580، مارس 2007.

16. كبار عبد الله: الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة العدد 16 سبتمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

17. AbdelkarimBenarb : ¨Le Financement de l'enseignement supérieur en Algérie quels choix pour le 21éme siècle ?¨ Revue d'Etudes en sciences humaines et sociales, N06, 2004/2005, publications de la faculté des sciences humaines et sociales, université d'Alger.

18. منى صبحي الحديدي وأخرون: التأهيل الشامل، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة، 2008.

19. تركي رابح: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 1992.

20. الربيعي سعيد: التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن، 2008.

21. سعيد وصاف، مولود عوديا: الاستثمار البشري كعامل أساسي للقطاع التصديري الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية جامعة ورقلة، 09-10 مارس، 2004، الجزائر.

22. عبد الرحمان توفيق: استراتيجيات الاستثمار البشري بالمؤسسات العربية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.

23. هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعيّة، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعيّة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

24. وديع محمد عدنان: التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج التعليم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط على الموقع الإلكتروني www.arb-api.org/course14/c14-htm .

25. http://www.amalkashif.com/archives.htm .

26. www.m.org/arabic/disabilities .

27. أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعيّة المفهومات الأساسية نماذج ممارسة المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2009.

28. إسماعيل الزيري وآخرون: أفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ط1 2006.

29. سالم احمد محمد: تكنولوجيا التعليم والتعليم التكنولوجي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 2004.

30. صيفي زهير:دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول تقويم الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، أيام 19، 20 ماي.

31. الربيعي السعيد: التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن 2008.

32. زايد مصطفى: التنمية الاجتماعيّة ونظام التعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

33. دليو فضيل: الجامعة تنظيمها وهيكلها، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة العدد1، الجزائر.

34. التل السعيد: قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان الأردن، 2002.

دور دار المقاولاتية في تنشيط المحيط الاقتصادي للجامعة "دار المقاولاتيّة لجامعة المدية نموذجا"

د. عمر هارون

ج. يحيى فارس المدية / الجزائر

ملخص: لا يمكن أن تبقى الجامعة منعزلة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وأي تقوقع سيكلفها الانحسار والموت في صمت، وهو ما يجعل انفتاحها ضرورة حتمية لا يمكن تجاهل أولويتها، وكل الجامعات العالمية هي القاطرة التي تقود مجتمعاتها نحو الريادة العالمية .

إن الجامعة الجزائرية منذ نشأتها تحاول الدخول في هذا الركب، وإنشاء دور المقاولاتية كتجربة رائدة في جامعة قسنطينة في 2007 لتعمم على كل الولايات الجزائرية، لنشر وتطوير الثقافة المقاولاتية، ومحاولة تحفيز الشباب الجامعي على إنشاء مؤسساته الخاصة عوض توجه لطلب العمل في القطاع العام والخاص، واقع اعترضته مجموعة من العوائق والمشاكل جعل تطوير عمل دار المقاولاتية يبقى أمرا صعبا، خاصة عدم انفتاح الدار على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتحولها إلى قطب يجلب الهيئات الداعمة والادارات والمقاولين .

تحدي يواجه دور المقاولاتية في الجامعات الجزائرية خاصة أن الامكانيات المتوفرة تبقى دون المأمول، وبعيدة عن الحاجات الحقيقية للطلبة الأساتذة والفكر المقاولاتي .

الكلمات المفتاحية : دار المقاولاتية – تنشيط المحيط الاقتصادي – المقاولاتية – الثقافة المقاولاتية.

Abstract: The university can not remain isolated from its social and economic surroundings, making the university's openness as necessary as all international universities

Since its inception, the Algerian University has been trying to help the society and to establish the House of Entrepreneurship as a pilot experiment at the University of Constantine in 2007 to generalize all the Algerian states to spread and develop the entrepreneurial culture and to encourage the university youth to establish their own institutions.

A challenge facing the role of entrepreneurship in Algerian universities, especially that the available resources are few, in order to be the key to the development of the economic environment

Key Words : entrepreneurship House of Entrepreneurship economic environment

تمهيد: رغم غياب تصور دقيق لمستقبل دور المقاولاتية في الجامعات الجزائرية وعدم إدراجها في الهيكل التنظيمي للجامعة كونها عبارة عن هيئة ناتجة عن إتفاقية بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي، إلا أنها يمكن أن تقوم بدور فعال وعميق في الإنفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي وإجتماعي في الجزائر، كون أن النشاط المقام داخلها يشمل في العديد من الأحيان كل الهيئات الاقتصادية خاصة تلك المنبثقة عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية للتشغيل Anem بالاضافة للبنوك ومؤسسات الضمان الاجتماعي بالاضافة لباقي الإدارات ذات العلاقة المباشرة بإنشاء المشاريع على غرار مصالح التجارة، مصالح السجل التجاري، الضرائب غرف الصناعة والتجارة والفلاحة والصناعات التقليدية .

إن دور المقاولاتية في الوقت الراهن، تحاول أن تقوم بخطوات أولية لزرع الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، لكن هذا الأمر لن يكون إلا بتضافر الجهود وتوحيدها، وهو ما يعني أن دور المقاولاتية قادرة على أن يتحول إلى فضاء تنسيقي للجهود المبذولة من كل هيئات الدعم المبتكرة من قبل الدولة وهيئاتها الادارية، لكن

هذا يتطلب أن تكون هناك جهود متبادلة بين الطاقم المسير في الجامعة والأعضاء المساهمين من خارج الجامعة، وهو ما سيخول الشباب الجامعي بناء مشاريعه على أسس صحيحة وفق مبادئ علمية وخطوات تقنية مدروسة .

إن فتح المجال أمام المستثمرين للنشاط داخل أسوار الجامعة من خلال التعامل مع دور المقاولاتية في تكوينات ومحاضرات ونقاشات مفتوحة مع الطلبة مساحة أخرى تسمح بالانفتاح على تجارب خارجية تساعد الطلبة على الوصول الى عصارة الخبرة الميدانية ، مما سبق

-كيف يمكن لدور المقاولاتية خلق ديناميكية اقتصادية، وهل استطاعت دار المقاولاتية لجامعة المدية تحقيق ذلك ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول تقسيم المداخلة إلى قسمين نتناول في الجزء الأول تعريف لدار المقاولاتية ومفهومها وفي الجزء الثاني نحاول أن نوضح تجربة دار المقاولاتية لجامعة المدية .

أولا : المفهوم القانوني لدار المقاولاتية في الجامعات الجزائرية: أنشأت دور المقاولاتية في الجامعات الجزائرية والمراكز الجامعية، المدارس والمعاهد الوطنية في تجربة رائدة بجامعة قسنطينة في 2007 بموجب إتفاقية تم توقيعها لتتوسع العملية لتشمل 48 ولاية و54 دار مقاولاتية لتجدد حسب الظروف والتطورات المختلفة، وآخر تجديد كان من خلال حدث أقيم في المدرسة العليا للتجارة بالقليعة حيث تم التوقيع على إتفاقية جديدة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس 2017.

1- الإطار القانوني لدار المقاولاتية: حيث اعتبارا الاتفاقية أن ترقية التشغيل ومكافحة البطالة تشكلان أحد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتشغيل واعتبارا لأهمية المورد البشري المؤهل في نجاح إستراتجية التشغيل المصادق عليها من طرف الحكومة، واعتبارا لسياسة الوزارة المكلّفة بالتعليم العالي والبحث العلمي في مجال تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي

من أجل تكريس العلم والمعرفة لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني واعتبارا للمساهمة المتزايدة للمؤسسة المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واعتبارا لضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي،واعتبارا لضرورة تدعيم التشاور والشراكة بين قطاعي العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل ترقية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي وتطويره.

وهو ما جعل الوزارتين تصيغ بنود اتفاقية مكونة من 08 مواد تتحدث بشكل عام حول الإطار الذي يجب أن تكون عليه الشراكة بين الوزارتين، وآفاق التعاون بين الجانبين وتمّ الاتفاق على :

1-1 **المادة 1:** تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الإطار العام للشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "تحديد الفرع" وجامعة "تحديد الجامعة"، من أجل ترقية وتطوير وتشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي.

حيث تحدد المادة الأولى الاشخاص المعنويين الملزمين بالاتفاقية، حيث بعد أن قامت الوزارتان بتوقيع اتفاقية تعاون الزمت كل وكالة وجامعة أو مدرسة عليا بالتوقيع على اتفاقية ثنائية، وهذا حتى يتم مراعاة الخصائص المختلفة الموجودة على المستوى الوطني، وهو ما يسمح بالتنفيذ الأحسن للاتفاقية .

2-1 المادة 2 : تتمحور الأهداف المرجوة من اتفاقية الشراكة هذه أساسا حول:

- وضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية وتطوير الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي ؛
- تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة من خلال برامج نشاطات تهدف إلى نشر وزرع الثقافة المقاولاتية ؛
- إنشاء بنك للأفكار ترتكز على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية، والتي يمكن أن تكون موضوع مشاريع استثمارية ؛

- تثمين الخبرات وإثراء التجارب في مجال المقاولاتية.

إن أهم ما يميز هذه الاتفاقية هو العمل على بث وإحياء الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية، وهو أول هدف موضح في الاتفاقية، حيث أن المجال الرئيس للتشاور حول هذا البعد هو الجامعة، وهو الأمر الذي يخول كل الهيئات الاستفادة من بنك الأفكار الذي سيكونه الطلبة بعد قيامهم بالعمل داخل دار المقاولاتية، وهذا العمل إن تم القيام به بطريقة محكمة، تتحول دار المقاولاتية إلى منارة مقاولاتية .

1 -3 المادة 3: تلتزم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع "تحديد الفرع" بما يأتي:

- توفير كافة الوسائل اللازمة التي يسمح بها القانون لتنفيذ فحوى هذه الاتفاقية ؛
- ضمان تسيير وتنشيط دار المقاولاتية المنشأة على مستوى الجامعة ؛
- إعداد مخطط عمل سنوي مشترك لدار المقاولاتية ومتابعة تنفيذه ؛
- التأطير الخارجي للطلبة الجامعيين خلال تربصهم على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في إطار إعداد مذكرات التخرج ؛
- مرافقة الطلبة حاملي أفكار مشاريع ؛
- إشراك الطلبة حاملي مشاريع ابتكارية وإبداعية في مختلف التظاهرات المنظمة من طرف الوكالة ؛
- المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية الفكر المقاولاتي وتطويره.

تبقى التزامات وكالات دعم تشغيل الشباب مبهمة وغير محددة بشكل دقيق خاصة من ناحية توفير الامكانيات لدار المقاولاتية، فالممارسة تجعل مديري ومسؤولي الوكالة غير قادرين على تخصيص ميزانية خاصة للدار واحتياجاتها مما يجعل كل التظاهرات المقامة في الدار بحاجة إلى تمويل من طرف آخر خاصة أن الجامعة بدورها غير قادرة على توفير المرافقة المادية التي قد يحتاجها الطلبة، في حالة الرغبة تنفيذ نسخ أولية لمشاريعهم التي يمكن أن تكون تقنية وتحتاج لتمويل مرحلة دراسة الجدوى، وهو أمر غير ممكن حاليا في دور المقاولاتية .

1-4 المادة 4: تلتزم الجامعة "تحديد الجامعة" بما يأتي:

- توفير كل الوسائل اللازمة التي يسمح بها القانون لتنفيذ فحوى هذه الاتفاقية ؛
- توفير المقر وكذا الوسائل البيداغوجية اللازمة لتحقيق الأهداف التي تتضمنها هذه الاتفاقية ؛
- تكليف ممثلين عن الجامعة لتنشيط دار المقاولاتية ؛
- المساهمة في إعداد مخطط العمل السنوي المشترك لدار المقاولاتية وفي متابعة تنفيذه ؛
- تخصيص فضاء للتعريف بنشاطات دار المقاولاتية في الموقع الإلكتروني ؛
- إشراك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها الجامعة والتي لها صلة بالمقاولاتية ؛
- المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية وتطوير الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

كحال التزامات الوكالات تبقى التزامات الجامعة غير واضحة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التجهيزات والوسائل، كما أن التنشيط الموجود على مستوى دور المقاولاتية لا يزال يتم دون القدرة على توضيح مكانة دار المقاولاتية في الهيكل الاداري للجامعة خاصة أن الأعمال التي يقوم بها المنشطون في دار المقاولاتية لا يمكن تقييمها ضمن النشاطات البيداغوجية التي يقوم بها الاستاذ، خاصة بعد اعتماد التقييم الدوري للأساتذة وللأعمال التي يقومون بها .

1-5 المادة 5: لبلوغ الأهداف الواردة في المادة 2 أعلاه، يقوم الطرفان بتشكيل لجنة محلية مشتركة تكلّف بتحديد البرامج وبمتابعة تنفيذها. تتشكل اللجنة المحلية المشتركة على مستوى الجامعة من:

- ممثل (01) عن مديرية التشغيل للولاية ؛
- ممثلين (02) عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؛
- ممثلين (02) عن الجامعة المعنية.

قبل التعديل الأخير كانت اللجنة لا تحوي ممثلا من مديرية التشغيل الذي أضيف بعد تعديل 2017، حيث يفترض أن تسهر هذه اللجة على اعداد وتطبيق برنامج سنوي للنشاطات التي تقوم بها على مستوى دار المقاولاتية، من خلال برنامج سنوي شامل يمكن أن يشهد مجموعة من التغيرات خلال السنة وفق الظروف والحيثيات.

1-6 المادة 6: تعد اللجنة المحلية المشتركة تقريرا سنويا ترسله إلى اللجنة الوطنية.

يفترض أن تكون هذه الآلية، وسيلة لتطوير عمل دار المقاولاتية من خلال محاولة تطوير هذه الآلية الموجودة على مستوى المؤسسات الجامعية الجزائرية إلا أن العملية تتم بشكل بطيء، وهو ما جعل نتائج دور المقاولاتية لحد الساعة لا تظهر بالشكل المرجو، فهي لا تزال تعمل في إطار نشر الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعي .

1-7 المادة 7: يمكن للطرفين بالاتفاق المتبادل وبموجب ملحق، إدراج تعديل على أحكام إتفاقية الشراكة هذه.

وهذا حتى يسمح لكل جامعة ووكالة بأن تتخذ التدابير التي تتوافق مع إمكانياتها وقدراتها من أجل التأكد من التطبيق الأمثل للإتفاقية .

1-8 المادة 8: يسري هذا الاتفاق لمدة (05) خمس سنوات قابلة للتجديد بعد اتفاق الطرفين ويسري مفعولها ابتداء من تاريخ توقيعها.

2-تعريف دار المقاولاتية

لا يمكن أن نضبط تعريفا أكاديميا لدار المقاولاتية، لكن أحسن تعريف يمكن أن يقدم هو تعريف وظيفي وذلك من خلال ذكر أهم الوظائف التي تمارسها دار المقاولاتية دار الجامعة ومنه يمكن أن نعرف دار المقاولاتية على أنها

" المؤسسة الموجودة داخل الجامعة نتيجة شراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتهدف إلى

- وضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية وتطوير الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي،
- تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة من خلال برامج نشاطات تهدف إلى نشر وزرع الثقافة المقاولاتية،
- إنشاء بنك للأفكار ترتكز على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية، والتي يمكن أن تكون موضوع مشاريع استثمارية،
- تثمين الخبرات وإثراء التجارب في مجال المقاولاتية. " .

ثانيا: ماهية دار المقاولاتية لجامعة يحي فارس المدية : في سنة 2014 فكرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية المدية وجامعة يحي فارس المدية للقيام بإنشاء دار المقاولاتية التي تسعى إلى تحسيس الطلبة بالمقاولاتية وإنشاء مؤسسة من الطلب المتخرجين من الجامعة وفق أفكار مبدعة وخلاقة . تتمثل مهمة دار المقاولاتية في تعميم عملية تحسيس الطلبة بالمقاولاتية على مستوى جميع كليات جامعة المدية ومحاولة إبراز جيل جديد من المقاولين من خلال :

- إرساء ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة ؛
- تدريب الطلاب على روح المبادرة ؛
- إدراج مقياس إنشاء المؤسسة على مستوى أغلبية التخصصات في الليسانس والماستر ؛
- تعزيز ثقافة إنشاء المؤسسات من الطلبة ؛
- بدء أفكار جديدة لمشاريع مبتكرة؛
- تدعيم شبكة المقاولاتية؛
- تنظيم ايام دراسية حول ريادة الأعمال ؛
- تنظيم دورات تدريبية في مجال المقاولاتية ؛
- أنشطة دار المقاولاتية بالمدية.

إتفاقية تم تجديدها في نهاية 2017 وفق الاتفاق الجديد الموقع بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس 2017.

1- آليات عمل دار المقاولاتية لجامعة المدية: إن الواقع التكنولوجي الذي نعيشه والإمكانيات التقنية التي تتوفر عليها جامعة المدية، جعلنا نعمل على استغلال الوسائل التكونولوجية المتاحة من أجل التسجيل في مختلف الدورات التي نعرضها على الطلبة، كما نقوم بالتأكد من مستوى الطالب المتقدم من خلال روابط تسجيل الكترونية، تكون مقسمة إلى قسمين :

1-1القسم الأوّل المعلومات العامة : وهو قسم نطلب فيه من الطالب ملئ مجموعة من المعلومات العامة حوله، وكل ما يتعلق بالمعلومات الشخصية ونؤكد على رقم التسجيل حتى يتم التأكد من أن الطالب مسجل على مستوى جامعتنا بالاضافة للايمايل والهاتف من أجل التواصل .

1-2القسم الثّاني إختبار معلوماته: لتفادي الوقوع في مجموعات غير متجانسة نقدم للطلبة مجموعة من الأسئلة التي تكون عبارة عن اختبار لمستوى معارفهم حتى نستطيع أن نقسم الطلبة على مجموعات متجانسة قادرة على مساعدة المكون في عمله، وتحديد الحاجات التكوينية بدقة، وهو ما يجعل التسجيل وضبط القوائم وتقسيم المجموعات مهمة سهلة .

إن التكنولوجيا الحديثة سهلت العملية التكوينية بشكل كبير، وبسطت على الطالب والمسؤول تحديد الحاجات التكوينية وتقسيم الطلبة بالإضافة للتواصل معهم من أجل تقديم البرنامج وخطوات التكوين .

2- أهم نشاطات دار المقاولاتية : تميزت دار المقاولاتية لجامعة المدية بمجموعة من النشاطات أهمها :

2-1 خلال السنة الجامعية 2014-2015:

تم تكوين 100 طالب جامعي من مختلف التخصصات من طرف أستاذين مكونين (هارون عمر وموساوي وردة)، ومر التكوين بمرحلتين:

2-1-1 مرحلة انتقاء الطلبة: حيث تميزت بوجود انتقائين:

- انتقاء أولي: مبني أساسا على روح المقاولاتية لدى الطالب ورغبته في إنشاء مقاولة، وعلى أساس تخصص الطالب حيث يصنف الطالب إلى أحد المجموعات الثلاثة التالية:

TRI : Trouvez votre idée ; CRE : Criez votre entreprise; GERME : Gérez mieux votre entreprise.

حيث تم تصنيف هؤلاء الطلبة حسب هذه المجموعات إلى 50 طالب ضمن المجموعتين TRI و CRE و 50 طالب ضمن المجموعة الأخيرة GERME.

- انتقاء المجموعات: تم تشكيل 20 مجموعة وفق معايير برنامج GERME حيث تكون العينة متناسقة ومنسجمة تبعا لهذا البرنامج.

- مرحلة التكوين: يختلف التكوين من برنامج إلى آخر، وتمتد فترته من يومين إلى عشرة أيام، في كل برنامج من البرامج الثلاثة المذكورة سابقا هناك أدوات تستخدم في التكوين، تتمثل هذه الأدوات في كتيبات تبين الجانب النظري لمختلف الأنشطة والأعمال التي يقوم بها المقاول، وهي صادرة عن المكتب الدولي للشغل (Bureau International du Travail BIT)، إضافة إلى محفظة تسمى بلعبة المؤسسة، وهي عبارة عن تطبيق لما ورد في الكتيبات في شكل لعبة (كون أن برنامج germe وبني على إيصال الفكرة عن طريق لعبة المؤسسة، حيث يوضع المتكون في محيط وكأنه مقاول حقيقي).

2-2 خلال السنة الجامعية 2015-2016: تم إحياء الأسبوع الدولي للمقاولاتية في الفترة الممتدة من 16 إلى 22 نوفمبر 2015 بالاشتراك مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI – وكالة المدية – وغرفة الصناعة والتجارة حيث تم تكوين 25 متكونا، من بينهم 12 طالبا جامعيا لا يزالون يدرسون، والبقية من طلبة التكوين المهني وANDI وغرفة الصناعة والتجارة؛ أما عن المكونين فهم الخبير الدولي السيد جبارة أحمد الذي تم استدعاؤه لهذا الغرض، والسيد صدوقي محمد ممثلا عن غرفة الصناعة والتجارة، والأستاذ هارون عمر ممثلا عن دار المقاولاتية. وقد تم التكوين وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** تم فيها التعريف بمختلف الهيئات والمؤسسات المحيطة بالمقاول والمقاولة (الضرائب، الضمان الاجتماعي، السجل التجاري، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –وكالة المدية–) كما كان هناك لقاء وحوار مباشرين بين المتكونين وممثلي هذه الهيئات والمؤسسات.
- **المرحلة الثانية:** تم فيها إعداد خطط للمشاريع وفق منهجية الكفاءة الاقتصادية من خلال التكوين المقاولاتي (CEFE).
- **المرحلة الثالثة:** تم فيها تنظيم يوم دراسي بعنوان: "ترقية المقاولاتية في إطار تطوير الاقتصاد الإقليمي" بتاريخ 22 نوفمبر 2015، قدمت فيه عدة مداخلات من طرف عدة مشاركين على غرار مدير التشغيل للمدية والمدير الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ورئيس دار المقاولاتية. كما أن هذا التكوين توج بعشر (10) مخططات مشاريع، ليختم بتكريم خمسة (5) مشاريع متميزة.

2-2 خلال السنة الجامعية 2016-2017

2-3-1 تنظيم الأيام التكوينية الأولى في المقاولاتية من 23 إلى 25 أكتوبر 2016 والتي أشرفت عليها كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع دار المقاولاتية والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع المدية حيث تم فيها تسطير برنامج جمع بين التعريف بالمقاولاتية كأسلوب للمتخرجين من

الجامعة من أجل انشاء مؤسساتهم واستقبال والتعريف بمختلف الهيئات والمؤسسات المحيطة بالمقاول والمقاولة (الضرائب، الضمان الاجتماعي، السجل التجاري الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –وكالة المدية–) بالإضافة لأمثلة عن شباب جامعي ناجح في ميدان المقاولاتية وذلك بمشاركة 150 طالب وطالبة من كل الكليات .

2-3-1 ادراج مقياس المقاولاتية لدى جميع طلبة الماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية علوم التسير والعلوم المالية في السنة الجامعية 2016-2017 .

2-3-2 تكييف برنامج تكويني GEREM والعمل به على مستوى حصص الأعمال التطبيقية لمقياس المقاولاتية في كيفية إعداد دراسة جدوى المشاريع الاقتصادية .

3-3 خلال السنة الجامعية 2017-2018

3-3-1 الدورة التكوينية الثانية في المقاولاتية

خصصت هذه الدورة لكل الطلبة الجامعيين الذين يريدون ولوج عالم المقاولاتية حيث كان الهدف منها الدخول في مجموعة من الورشات الخاصة التي تجعل الطالب يلم بكل نواحي هذا العالم .

- **الورشة الأولى** : مدخل عام لعالم المقاولاتية وعرفت مشاركة 100 طالب وطالبة قسموا على خمسة أفواج منهم فوج واحد خصص لطلبة الدكتوراه والأساتذة حيث كان الهدف من هذه الورشة التي دامت 3 أيام في الفترة الممتدة من 25-27 ديسمبر 2017 تعريف الطلبة على عالم المقاولاتية .
- **الورشة الثانية** : هذه الورشة خصصت لأساليب إختيار العمال لدى المقاول وكيف يمكن يختار عماله من خلال السيرة الذاتية وآليات المقابلة وكيف يتم ذلك واستمرت 3 أيام .
- **الورشة الثالثة** : ورشة خاصة بالضرائب، والتي تتحدث حول نظام الضرائب الحقيقي ونظام الضرائب الجزافي والفرق بينهما وكيفية التعامل معهما .

- **الورشة الرابعة :** هي ورشة خاصة بتعريف الشباب المقاول بمراحل إطـــلاق المؤسسة وكل المراحل الادارية الواجب فهمها من أجل الإنطلاق في هذا الجانب .

3-3-2 دورة تكوينية في دراسة الجدوى الاقتصادية

هي دورة متخصصة وفق منهج المكتب الدولي للعمل والتي تم فيها اختيار أحسن الطلبة الذين سجلوا من خلال أفكار مشاريعهم الخاصة، حيث تستمر هذه الدورة 15 يوم، 5 أيام مخصصة لعملية توضيح المراحل النظرية، المرحلة الثانيـــة مخصصـــة لجمع المعلومات من السوق، أما المرحلة الثالثة مخصصة لعملية عـــرض مشـــاريع دراسة الجدوى الاقتصادية .

خلاصة: إن دور المقاولاتية بالشكل الذي توجد عليه الآن ليســت قـــادرة علـــى الوصول إلى أهدافها النهائية، بل أقصى ما يمكن تحقيقه هو محاولـــة زرع الثقافـــة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، لكن انفتاح هذه الـــدور علـــى مختلـــف الهيئـــات والإدارات والمتعاملين الاقتصاديين يستطيع أن يخلق ديناميكية اقتصادية كبيرة بـــين الجامعة والمحيط الاقتصادي .

إن البعد التكويني الذي يعتمد على التعليم المقاولاتي داخل دور المقاولاتية سيخلق وثبة لدى الطلبة والاساتذة والمحيط الاقتصادي، ويسمح بتطوير البعد المقاولاتي فـــي المجتمع، نظرا لقدرة الطلبة الجامعيين على نشر هذه الثقافة في مختلـــف الاوســـاط والطالب الذي لا يستطيع أن ينشيء مؤسسته يكون سفيرا للفكر المقاولاتي، ومن هنا تصبح دار المقاولاتية المنارة التي تنشر الفكر المقاولاتي في المجتمع .

إن المستقبل لا يمكن الوصول إليه إلا بتعديل هيكلة دار المقاولاتية داخل الجامعـــة والبحث عن سبل تطوير قدراتها وإمكانياتها المادية خاصة، من أجل مرافقة الشـــباب الجامعي نحو مستقبل مقاولاتي .

المراجع

1- اتفاقية الشراكـــة بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل والجامعة، 09 مارس 2017.
2- تقرير نشاطات دار المقاولاتية لجامعة يحيى فارس المدية 2015/2014
3- تقرير نشاطات دار المقاولاتية لجامعة يحيى فارس المدية 2016/2015
4- تقرير نشاطات دار المقاولاتية لجامعة يحيى فارس المدية 2017/2016 .

مخرجات الجامعة في خدمة المجتمع
ـجامعة العربي التبسي أنموذجاـ

أ د. عبد العزيز قتال أ د. فريد راهم

ج. تبسة. الجزائر

ملخص: تعتبر خدمة المجتمع من الوظائف الأساسية للجامعة. فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة، فكلما أردنا الحديث عن الجامعة استدعى ذلك الحديث عن المجتمع، والعكس صحيح كذلك فكلما تحدثنا عن المجتمع جرنا الحديث عن الجامعة باعتبارها أهم مؤسسة في المجتمع. وسنبين من خلال هذا المقال وظائف الجامعة وأهدافها المختلفة، وكشف واقع تحقيق أهداف ووظائف الجامعة وتوضيح وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع وأهميتها ومجالاتها.و سنوضح أيضا دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع وواقع تلك الخدمة وأهم المعوقات التي تحول دون أداء الأستاذ الجامعي لدوره في خدمة المجتمع وصولا إلى أهم الاقتراحات والأساليب لتنمية وتطوير الأستاذ لخدمة المجتمع

الكلمات المفتاحية: الجامعة، خدمة المجتمع ، الوظيفة الثالثة.

Abstract: Service de communauté fonction de base de l'Université. La relation entre l'université et la communauté est une relation étroite, Et nous allons montrer à travers cet article les fonctions de l'université et de ses objectifs différents, révélant la réalité de la réalisation des objectifs et des fonctions de l'université et de clarifier la fonction au service de la communauté universitaire et de son importance et de ses champs. Et expliquera le rôle d'un professeur d'université au service de la société et la réalité de ce service et les obstacles les plus importants à la performance d'un professeur d'université pour son rôle dans le service communautaire et l'accès à la plus importante suggestions

et des méthodes pour le développement d'un professeur de servir la communauté

Key Words : Université, Service communautaire, Troisième emploi

تمهيد: لقد أصبح عالم اليوم مرتبطا، بسبب العولمة بشتى أنواعها والتقدم التكنلوجي السريع على مستوى الدولة والعالم اجمع . والمجتمع يسعي في جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق أهدافه التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف، ولا يغيب عن فكر أحد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لأن الجامعات هي اعلى المؤسسات التعليمية حيث يلعب البحث والتطوير العلمي الذي تنفذه الجامعات. ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة , ومن هذا المنطلق فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة ولا عجب في ذلك فالبحث العلمي يعد أحد أهم وظائف الجامعات الأساسية, فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون وليس مركزا للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع, وتعد البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم تصنيف الجامعات محليا وإقليميا

ودوليا، وباتت تشكل هذه البحوث مصدرا ماليا مهما لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، أو العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات للإسهام بحل المعضلات العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعينها على تحسين جودة منتجاتها وتحسين فرص تسويقها في الأسواق المحلية والدولية ويلاحظ أنه كلما تميزت الجامعة ببحوثها العلمية، كلما تحسنت فرص حصولها على الإسناد المالي الحكومي، وإسناد مؤسسات القطاع الخاص.فضلا عن جذبها للباحثين المجيدين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية من داخل بلدانها أو من البلدان الأخرى، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تطوير برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية المختلفة

1- إشكالية البحث :

كيف تساهم مخرجات الجامعة في خدمة المحيط الخارجي للجامعة؟

2- الأسئلة الفرعية: من إشكالية البحث نستخلص الأسئلة الفرعية التالية

- ✓ ماهو مفهوم التعليم والبحث العلمي ؟.
- ✓ ماهي مخرجات الجامعة ؟
- ✓ ماهية الوظيفة الثالثة في الجامعة ؟
- ✓ ماهو واقع جامعة تبسة في خدمة المجتمع؟

3- أهمية البحث: يكتسي موضوع مخرجات الجامعة وكيفية استغلالها في المحيط الخارجي من مؤسسات خدماتية ومؤسسات اقتصادية. أهمية متزايدة اليوم باعتباره النشاطات أو مشاريع التعليم في الجامعة التي تساعد على اكتشاف وتدعيم تدفق القدرات المعرفية والتنظيمية للأفراد داخل مؤسسات العمل، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج منتجات جديدة للمنظمة، واشراك الجامعة في الدورة الاقتصادية من توليد موارد بشرية فعالة تعطي لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية في الدولة وفي العالم بأسره.

4- أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إضافة إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة إلى مايلي:

✓ محاولة التعريف بإدارة التعليم والبحث العلمي في الجامعة نظرا لأهميته في أوساط المجتمع ؛

✓ توضيح مختلف العوامل المؤثرة على التعليم، وتفسير علاقة الارتباط بين البحث العمي والمؤسسات المختلفة التي لها احتياجات من جانب اليد العاملة ؛

✓ تسليط الضوء على أهمية مسايرة التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية من خلال مخرجات التعليم في الجامعة .

5- محاور البحث .

✓ التعليم والبحث العلمي في الجامعة

✓ الوظيفة الثالثة في الجامعة

✓ واقع جامعة تبسة في خدمة المجتمع

المحورالأول: التعليم والبحث العلمي في الجامعة :

أولا : مصطلحات أساسية حول التعليم العالي :

1.مفهوم العلم: هو مجموعة من المعارف الإنسانية، التي تتضمن المبادئ والفرضيات والحقائق والقوانين والنظريات التي كشفها العلم ونظمها، بهدف تفسير ظواهر الكون. ويعرف أيضا بأنه جهد إنساني عقلي منظم، وفق منهج محدد في البحث، يشتمل على خطوات وطرائق محددة ويؤدي إلى معرفة عن الكون والنفس والمجتمع يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة وحل مشكلاتها[1].

2-مفهوم التعليم والتعلم: التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة وسلسلة من العمليات والنشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل وهو عمليات تفاعل متبادل بين المعلم والمتعلمين، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك ولا سيما سلوك المتعلمين ، والتعلم نتاج ايجابي لعملية التعليم، والتعليم والتعلم كلاهما عملياتان ضمن

عملية أوسع وأشمل هي التربية، فيجب أن يكون التعلم والتعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية [2].

فالتعلم هو العلم الذي يبحث في اكتشاف القوانين التي تحكم ظاهرة تغيير في سلوك الأفراد والتعلم عملية مقصودة تتميز من القوانين التي يكشف عنها علم التعليم فالتعلم علم والتعليم تكنولوجيا من حيث أن التعليم تطبيق وتوظيف ما كشف عنه العلم من مواقف حياتية[3].

3.مفهوم التعليم العالي: أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20أفريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة2004–2013إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي (LMD) بحيث يمثل بنية التعليم العالي المستلهمة من البنيات المعمول بها في البلدان الانجلوسكسونية[4]، والمعممة في البلدان المصنعة، تتمثل هذه البنية في ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية.

- الطور الأول بكالوريا + ثلاث سنوات، يتوج بليسانس(أكاديمية–مهنية) ؛
- الطور الثاني بكالوريا + خمس سنوات، يتوج بماجستير(أكاديمية –مهنية) ؛
- الطور الثالث بكالوريا + ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه .

ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تجري تعديلات على نظمها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي والرفع من مستواه[5].

شكل رقم (01) يمثل مخرجات العليم في الجامعة

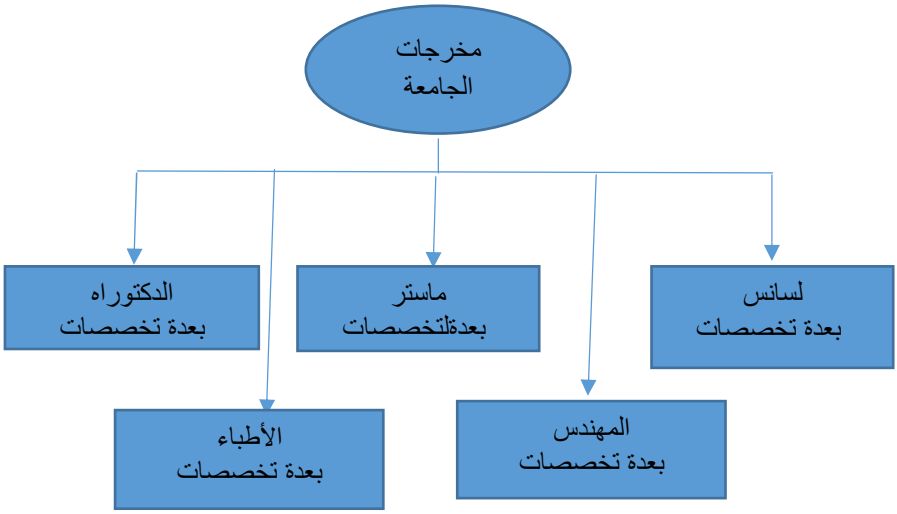

المصدر: من اعداد الباحثين.

ثانيا: الخصائص والتحديات التي يواجهها التعليم العالي في الجزائر

1- خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق الشغل في الجزائر:

تشير الإحصاءات الدولية لسنة 2009 إلى أن أفضل جامعة جزائرية في الصف ال23 إفريقيا و4132 عالميا، وهذه النتيجة ذات مدلول واقعي ولا تحتاج إلى تبرير وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة كفاءة الطالب الجزائري نظرا لعدم كفاءة باقي المعايير الأخرى المرتبطة بالتعليم الجامعي، وهذا ما جعل مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق الشغل تتميز بما يلي[6]:

- ✓ تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل ؛
- ✓ بعد المكتسبات العلمية عمّا يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل ؛

✓ عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا ؛

✓ غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية ؛

✓ عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى ؛

✓ صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.

2- التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في الجزائر: خلال سنة 2008 بلغ عدد الجامعات 27 جامعة و20 مركزا جامعيا لمجموع 1.160.000 طالب منهم 880.000 مستفيد من المنحة، و254 إقامة جامعية و456000 سرير وخلال نفس السنة بلغ عدد حاملي الشهادات المتخرجين من الجامعة 141.000 متخرج فيما شهد التأطير الجامعي تطورا ليصل إلى 31.703 أستاذ[7].

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي[8]:

✓ الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة ؛

✓ قلة التأطير وأغلب الأساتذة المؤطرين برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد ؛

✓ نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية ؛

✓ التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث

لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق ؛

✓ هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد ؛

✓ البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوثا تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية ؛

✓ تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

المحور الثاني : الوظيفة الثالثة في الجامعة

1- تعريف الوظيفة الثالثة في الجامعة: ينظر اليها على انها مجموعة من الوظائف محددة لتكون بدورها متميزة عن البحث والتعليم العالي . ويعرفها أيضا (Tuunqinen) إلى أن الوظيفة الثالثة هي مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات التي تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والافادة منها، وكذلك الإمكانيات الأخرى للجامعات من خارج البيئة الاكاديمية[9]

2- ابعاد الوظيفة الثالثة في الجامعة: تعد الجامعات من أهم المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالمجتمع باعتبارها مركز إشعاع علمي، وأداة من أدوات المجتمع، من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ولا يمكن أن تتوقف رسالتها عند حد تدريس الطلاب وتعليمهم؛ لأن أهداف الجامعة وطموحها أبعد من ذلك بكثير، لذلك تختص وظيفتها الثالثة بخدمة المجتمع، والتي تعني تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته المختلفة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية، وكذلك تسخير إمكاناتها ومواردها البشرية في تلمس حاجات المجتمع وتلبيتها، والعمل على حل مشكلاته، وملاحقة المستجدات وتقديمها للمجتمع وتصميم برامج تدريبية لمهن مطلوبة من المجتمع لا تتوافر لدى

الأفراد متطلباتها. وكذلك تنمية الوعي الاجتماعي لدى طلاب الجامعة من خلال المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، لنشر وإشاعة الفكر العلمي خارج أسوار الجامعة بغية إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة. وتشير أدبيات التعليم العالي أن الوظيفة الثالثة للجامعة تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة هي: نقل التقنية والإبداع، والتعليم المستمر، والمشاركة المجتمعية، كما هي موضحة في الرسم ادناه

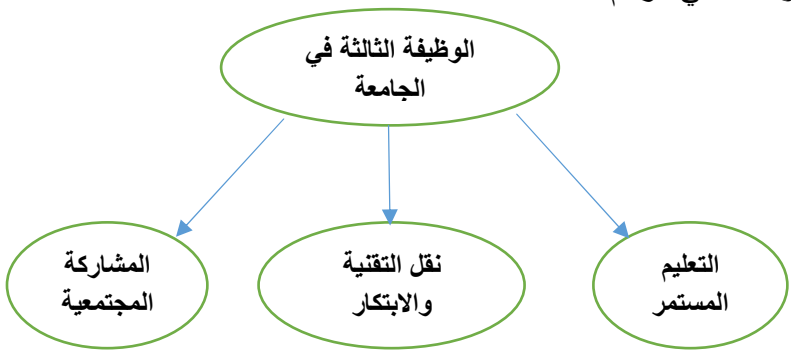

كما أن علاقة الجامعة بالمجتمع مرت بمراحل تاريخية ففي مرحلة العصور الوسطى كانت الجامعات تكاد تكون منفصلة تماماً عن المجتمع، ثم تطورت العلاقة في عصر النهضة حيث بدأ الاهتمام بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة، وفي عصر الثورة الصناعية ظهرت كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتتسم المرحلة الحالية بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب كما أن من أهم المبادئ التي تقوم عليها علاقة الجامعة بالمجتمع في هذه المرحلة بألاَّ تنفصل الجامعة عن حاجات المجتمع ومشكلاته ولا تَقْتصُر خدماتها على أبنائها أو خريجيها فقط، بل يجب أن تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها، ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وأن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع

علاقة وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج أسوارها وتتداخل في المجتمع وكذلك يمتد المجتمع داخل الجامعة. فعلاقة الجامعة بالمجتمع علاقة الجزء بالكل. ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع؛ فلا أخطر على الجامعة من الانعزال عن المجتمع والتخلي عن الموقف الناقد والوعي بما حولها فتصير معارفها بذلك متكدسة لا ترتبط بحاجات المجتمع ومشكلاته ويفقد العلم قيمته المعرفية والاجتماعية[10].

3- رؤية مستقبلية لدور الجامعة في البحث العلمي لخدمة المجتمع وتنمية البيئة: ونحن في هذا العصر بكل ما يحمل من تطور مثير وتقدم مذهل يعتمد على استخدامات البحث العلمي ، وفى ظل ما تحققه انتصارات التكنولوجيا لتحقيق أحلام البشرية وتذليل كل العقبات من أجل سعادة الإنسان, فلا سبيل لنا إلا الاعتماد على أنفسنا لكى نرفع مستوانا العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات, ولكى تتحقق هذه الرؤية يجب[11]:

أولا: لابد أن يتلاقى الفكر التخطيطي مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة بها لخدمة قضايا التنمية وقضايا البيئة.

ثانيا: إن البحث العلمي من أجل التنمية لا يأتي وليد فكر ذاتي وإنما يجب أن ينبع من حاجة المجتمع ، ولابد للجامعة أن تعمل جاهدة على أن تتبنى استراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في مجتمعاتها والاعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمة المجتمع.

ثالثا: لكى تتمكن الجامعة من القيام بدورها فلابد من خلق مجال اتصال مباشر بينها وبين المستفيد وبينها وبين المستويات الأعلى للتخطيط والبحث مثل مراكز البحوث وأجهزة الإنتاج والخدمات على مستوى إقليمها.ويسهم ذلك في تكثيف إنجابيتها بما يعظم استغلال الطاقات والإمكانات العلمية والتنفيذية بالإقليم فى أطار برامج محددة لخدمه قضاياه التنموية تعتمد في تنفيذها في المقام الأول على القوى البشرية المدربة جيداً بالجامعات والمحافظة على تعاونها مع مراكز البحوث والمعاهد والمراكز

المتخصصة في الدولة.

المحور الثالث: واقع جامعة تبسة في خدمة المجتمع

1- جامعة العربي التبسي والمجال العلمي: حققت جامعة العربي التبسي قفزة كبيرة في المجال العلمي من حيث فتح مجالات للتدريس منذ إنشائها حيث تم مؤخرا فتح معهد وطني للإعلام والاتصال، معهد وطني للمناجم. وننتظر فتح مجال الطب ولاتزال جامعة تبسة في تطور مستمر. اما بالنسبة الى عدد الطلبة والأساتذة من بعض المئات من الطلبة أصبحنا من تعتاد الالاف من الطلبة ما يقارب 20 الف، اصبح تعتاد الأساتذة ما يفوق 800 أستاذ.

2- متابعة الخريجين والمسؤولية المجتمعية: إنّ من أهم الأسباب التي أدّت إلى إنشاء قسم متابعة الخريجين كوحدة إدارية تابعة لدائرة شؤون الطلبة هي بناء جسور الثقة والتعاون بين خريجي الجامعة وبين قطاعات العمل المختلفة،[15] ويجسد ذلك رؤية جامعة العربي التبسي ودورها في المسؤولية المجتمعية بشكل عملي، واستنادا لذلك عمل قسم متابعة الخريجين على تقديم الخدمات والمتابعات للخريجين ، من خلال تدريبهم وتأهيلهم لمساعدتهم في البحث عن فرص عمل لهم وربطهم مع المؤسسات المعنية بالتشغيل ، مما يلبي في الوقت ذاته احتياجات سوق العمل في عملية تشاركية مع الجميع.

3- أنشطة مع المؤسسات[12]:

- ✓ لقد تمكنت جامعة العربي التبسي من خلال قسم متابعة الخريجين من إقامة اتصال وتواصل مع مؤسسة، لتوفير فرص تدريب واستكمال مذكرات التخرج بمؤسسات واقعية في مؤسسات مبرمه وغير مبرمة معها اتفاقيات ؛
- ✓ عقدت عددا من مؤتمرات وملتقيات دولية بالشراكة مع مؤسسات عامة وخاصة المتخصصة في مجال عملهم لا كسابهم الخبرات والمهارات من اهل التخصص مثال ذلك ؛

– احتضان يوم 17 مارس اليوم العالمي للمستهلك الذي شاركت فيه الجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة والأساتذة والطلبة ؛

–/24/23 الملتقي الدولي حول الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية ومتطلبات الحكم الراشد الذي شاركت فيه مختلف المؤسسات لان البيئة لها أهمية لكل المؤسسات من بينها الجامعة ؛

– الملتقي الوطني الخامس حول وسائل الاعلام والتحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر يومي 12 افريل ؛ – افريل المقبل يوجد الملتقى وطني بالشراكة مع نقابة العمال للاتحاد الجزائري حول تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري.

– حفل تكريم القافلة الطبية التي كانت في ولاية تبسة في رحلة عمل وهي تتجول في كل مناطق الولاية ونهايتها في حفل تكريم على الجهود المبذولة من أعضاء القافلة ؛

✓ تغطي إذاعة تبسة والتلفزة والشروق كل جديد في الجامعة دلالة على السير بالشفافية المطلقة للجامعة وكيفية معالجة المشاكل المعقدة مع المحيط الخارجي

4– المكاتب والنوادي العلمية في الجامعة

✓ توجد في الجامعة نوادي علمية ومنظمات طلابية في كل الكليات الجامعة تساعد الطالب في ربط علاقة بين الطالب والمعرفة أو بين الطالب والسياسة التي تمارسها المنظمات التي لها علاقة بالأحزاب السياسية التي تمارس حقها في سرد طريق التنمية كل من ناحيته.

✓ توجد خلية ضمان جودة التعليم العالي التي تسهر على النوعية وجودة مخرجات التعليم في الجامعة والحفاظ على تطور التعليم والمعرفة داخل الجامعة وذلك مع التنسيق مع الجامعات الأخرى في البلاد او خارجة

✓ توجد نقابات عمالية تضم نقابات العمال (إداريين) تعالج مشاكل العمال العالقة وإعطاء حلول مناسبة وتوجد نقابات الأساتذة بنوعيها وهي نقابات تابعة لنقابات وطنية هدفها الدفاع عن حقوق الأساتذة والحفاظ على السير الحسن للجامعة نحو التطور والازدهار.

5- **المنح والمساعدات التي تقدمها الجامعة للمؤسسات والجمعيات:** تحرص الجامعة كعادتها على تقديم الخدمات العلمية والتربوية المتميزة للطلبة طوال فترة دراستهم الجامعية، ويستكمل هذا الدور بدور اجتماعي بارز تقوم به الجامعة يستهدف خدمة طلبتها من جهة وخدمة المجتمع من جهة أخرى ، ويظهر ذلك جليا في حرص الجامعة على توفير المساعدات المالية للطلبة المحتاجين من خلال منحهم منحا دراسية علمية ومالية لإكمال مسيرتهم العلمية ، كما تحرص الجامعة على تشجيع طلبتها في التفوق والتميز العلمي وذلك من خلال تقديم منح دراسية كاملة للطلبة المتفوقين إضافة لتقديمها لمنح دراسية كاملة لمجموعة من المؤسسات الاجتماعية ووضع شراكة مع النوادي الثقافية والرياضية تحفيزا لهل للقيام بدورها في خدمة المجتمع.

6- **الحملة الوطنية الشبابية للتبرع بالدم:** استمرارا للدور الريادي الذي تقوم به جامعة العربي التبسي، وحرصها على تنمية العمل التطوعي في شتى النواحي الحياتية وبخاصة الصحية منها، فقد قامت الجامعة بالقيام بحملات التبرع بالدم بصفة دورية إضافة إلى حملة التبرع بالدم التي قامت بها جمعية ناس الخير بالتنسيق مع مركز حقن الدم وتفعيل من الجامعة؛ حيث شارك في هاته الحملة عدد من الموظفين والدارسين والأطباء وسيتم خلال أيام الحملة العامة تنظيم حملات للتبرع بالدم في جميع مناطق الجامعة التعليمية ومراكزها الدراسية.

هذا وتحرص نائب العميد المهتم بشؤون الطلبة ومن خلال أنشطة الطلبة عبر مجالس الطلبة والكتل الطلابية على تنفيذ عدد من البرامج التطوعية ذات البعد التنموي التي تخدم المجتمع المحلي من خلال تطوير البحث التوعوي والتطوعي لدارسي الجامعة، حيث تقوم الدائرة بتنظيم أعمال تطوعية مختلفة ومتعددة في كافة مناطق الجامعية وخارجها تتمثل في أيام النظافة، زيارات لدور المسنين، زيارات إلى المستشفيات، المسوح الميدانية مع مؤسسات المجتمع المدني.

7.**دور جامعة العربي التبسي في نشر حقوق المرأة:** لاشك أنّ التعليم بفلسفته وأدواته ومرونته يقرب المسافات والأماكن والأزمنة، ويجعل التعليم متوفرا بعدالة

لجميع فئات المجتمع وطبقاته من كبارا وصغارا، ذكورا وإناثا فقراء وأغنياء، وسكان المدن والريف.

وفي ظل مواجهة بعض التحديات التي لا تزال المرأة تواجهها في سبيل استكمال تعليمها العالي، والمتمثلة في القيود الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد ، والمفاهيم الخاطئة الملازمة للنظرة الدونية لتعليم المرأة ، وتبني فكرة أن التعليم مهم للرجل أكثر من المرأة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية غير المستقرة ونقص الموارد المالية بسبب انخفاض معدل الدخل وارتفاع مؤشرات الغلاء ، وثقل المسؤوليات الأسرية فإنّ نمط التعليم ومسؤولياته يلعبان دورا مهما في تشجيع المرأة على إكمال تحصيلها العلمي، ولا سيما لفئات معينة من النساء اللواتي وجدن في الجامعة الملاذ الوحيد لبناء شخصيتهن الثقافية والاجتماعية ن فنرى في جامعة تلمسان أنّ المرأة قد وجدت ضالتها في تحقيق ذاتها وأهدافها في التعليم وتعويضها عما فاتها من فرص ، بسبب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف حائلا أمام التحاقها بمؤسسات التعليم العالي ، فقدمت لها جامعة تلمسان فرصا ومزايا عديدة.

7- دور جامعة العربي التبسي في دمج المعوقين: تعدّ الجامعات بعامة هي المكان الأوسع الذي يضم نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ، وما ينعكس على ذلك من زيادة أعداد الدارسين ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه المؤسسات ، وتعزيزا لمبدأ المهنية في تقديم الخدمات والمساعدات للدارسين وعملا على توفير كافة السبل الممكنة لمساعدتهم في مسيرتهم التعليمية والإمكانات اللازمة لحياتهم التعليمية اليومية من اجل تحصيل أكاديمي مناسب يؤهلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وفي خدمة وطنهم بادرت الجامعة إلى العمل على توفير كافة المستلزمات التي تكفل لهذه الفئة ممارسة حياتها الطبيعية للقيام بواجباتها دون شعور بالتمييز وضمن مبدأ التكافل المجتمعي ؛

خاتمة عامة: لا يستطيع أيّ مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة، وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود بالعلم والتعليم .ومما لاشك فيه أنّ الجامعة هي من أهم المؤسسات التعليمية ودورها صناعة العلم والتعليم في العالم، ويصف بعض رؤساء دول التعليم العالي بأنه تعليم أساسي لأي دولة تريد التطور والازدهار وذلك لأنه الركيزة الأساسية في بناء مكونات الإنسان العقلية والوجدانية وتشكيل مهارته الفنية وتكوين شخصية يتميز بها عن الأشخاص حوله ، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر.

إنّ مواكبة عصر التكنولوجيا والمعلوماتية المتصارعة فائقة الخطر، تفرض بل وتحتم ألا يكون دور الجامعة التدريس فقط. ولما كانت الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف وتتأثر بما يحيط بها من تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته، لذا لم يعد من الممكن أن تعيش بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه وما يوجهه من تحديات ومشكلات وما يحلم به من طموحات وآمال. وقد تكون الجامعة بواسطة خدماتها ومشاركة المجتمع في إيجاد حلول لمشاكله هو سبب للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الآفات الاجتماعية وبالتالي هو انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي يكون سببا لتطور الدولة عامة وتطور المؤسسات المجاورة خاصة.

وعلى هذا الأساس نقدم بعض التوصيات للمؤسسة الجامعية العربي التبسي

- ✓ انفتاح أكثر للمجامعة على المؤسسات المحيطة للجامعة تولد طاقة بشرية تنفع في المستقبل ؛
- ✓ عدم حصر الاتفاقيات بين المؤسسة الجامعية مع محيطها الخارجي في المشاركة بالملتقيات العلمية بل تتعدى الى توظيف الطلبة النجباء والاستفادة من طاقتهم العلمية في المجال العلمي ؛
- ✓ جعل الجامعة مسرحا لحل المشاكل للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في

طرح المشاكل على شكل عناوين مذكرات واطروحات ومقالات علمية يبحث فيها الطلبة والباحثون عن حلول مناسبة تقدم للمؤسسات ؛

✓ اشراك طاقم الجامعة في الاعمال الخيرية لتحفيز الطالب والخروج من مجال التدريس كترفيه عن النفس ؛

✓ وضع الجامعات المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها اعتمادا على دراسات وأبحاث للوقوف على احتياجات المجتمع وفئاته باستمرار ؛

✓ إنشاء مصلحة متخصصة في الجامعة تعنى بالمسؤولية المجتمعية ومتابعة أداء كل الوحدات في هذا المجال.

✓ المتابعة الدورية للمكاتب الاجتماعية (دار المقاولتية – خلية الجودة .....) لإعطاء احسن ما عندها من الوظيفة الثالثة في الجامعة وتحسين الصورة الجامعية امام المجتمع.

الاحالات والمراجع

[1] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص ص: 13-14

[2] مصطفى خليل الكسواني وآخرون، إدارة التعلم الصيفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص : 97

[3] مكتب العمل الدولي، المبادرة المركزية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، اللجنة الفرعية المعنية بالمنشآت متعددة الجنسية، مجلس الإدارة، الدورة 295، مارس 2006، الوثيقة رقم 01.

[4] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ،2007.ص 15

[5] موقع أحلى بحث، (2010/04/15)، تطور التعليم ومؤسساته في الجزائر www.ahlabaht.com

[6] – أمين منصور ، إشكالية التعلم فى العالم العربى والإسلامى ،) الجيزة : الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007، ص 16.

[7] موقع بوابة الوزير الأول ، (2010/04/19)، www.premier-ministre.gov/

[8] – نبيلة هدايت: "دور الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع والبيئة"، مؤتمر جامعة القاهرة الثاني "دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة" من 1-2 مارس 1997 القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1998

[9] – الوظيفة الثالثة للجامعة، الوكالة الوزارية للتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2014،ص 12.

[10] – د. علي بن يحيى آل سالم، عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر (http://www.alukah.net/social/0/99282/#ixzz5B7Va3IWH) تاريخ الاطلاع 2018/30/29.

[11] – Jarvis, Peter, International Dictionary of adult and confining Education, (London, Kogan page Limited, 1999) .

[12] –موقع جامعة العربي التبسي (http://www.univ-teb)

مساهمة التعليم الجامعي والبحث العلمي في تنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي

ـ دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة 08 ماي 1945 قالمة –

د. روابحية مريم د. علوي أميرة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

ملخص: يعتبر مفهوم الثقافة المقاولاتية مسلكا علميا يفرض منطقيا تفاعلية البحث الجامعي مع تطورات محيطها المعقد في التكوين والممارسة، فالحديث عن ثقافة المقاولة من الناحية السوسيو– أنتروبولوجية ليس المراد به الحديث عن ثقافة المجتمع في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فقط – وإن كان ضروريا – بل القصد الأول هو ثقافة المقاولة كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقاولة بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد به إضافة إلى وجوب اعتماد استراتيجية مناسبة تدعم الفكر المقاولاتي وتهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الشباب خاصة منهم الطلبة الجامعيين، وبالتالي لابد من تصميم حملات إعلامية مكثفة لدعم الثقافة المقاولاتية وتوعية هؤلاء بأهميتها في إنشاء مشاريعهم الخاصة وهو ما جعلنا نسلط الضوء على هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الثقافة المقاولاتية، التعليم الجامعي، الحملات الاعلامية.

Abstract: The concept of entrepreneurial culture is a scientific course that makes sense of interactive university research with the developments of its complex environment in the composition and practice. The talk about the culture of entrepreneurship in terms of Socio-anthropology is not intended to talk about the culture of society in economic and social institutions only - though necessary - but the

first intention is the culture of entrepreneurship As a result of the social entity interacting within the enterprise as a distinct institutional organization imposes its relative independence from the environment in which it exists, in addition to the adoption of an appropriate strategy that supports the entrepreneurial thinking and aims to instill the spirit of entrepreneurship among young people, University students. Therefore, intensive information campaigns should be designed to support the entrepreneurial culture and to educate them about their importance in establishing their own projects, which made us highlight this issue

Key words :Entrepreneurship, Culture of entrepreneurship, University education, Media campaigns.

مقدمة: ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل المثلى التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه مقاولي المشاريع إذ انتهى الأمر بإقامة الحكومات للعديد من شبكات الدعم والمرافقة التي تهدف إلى مساعدة ومتابعة المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة اللازمة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تفادي كل المخاطر التي تواجهها خاصة في المراحل الأولى التي تتضمن البحث عن فكرة المشروع ومصادرها باعتبار أن الأفكار الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة.

ومع ذلك تعرف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يؤسسها عادة خريجو الجامعات فشلا لأسباب كثيرة، أهمها سوء التسيير وغياب الثقافة المقاولاتية بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشائها ودعمها، وعليه فالأمر يقتضي ضرورة إعداد حملات إعلامية في المجال المقاولاتي لأصحاب هذه المشاريع في مجالات مختلفة تمس في عمومها تأسيس وتدعيم وتطوير المؤسسة.

ويمكن أن تكون الثقافة المقاولاتية هدفا في التدريس الأكاديمي والتطبيقي كما أن تدريسها يعد أحد الأشكال البديهية التي تهيئ الأفراد لخلق مؤسسات، لذلك فعلى مؤسسات التعليم الجامعية أن تلعب دورا فعالا في تقديم التعليم وتشجيع طلبتها

بالشكل الذي يجعل مهنة المقاولاتية سهلة البلوغ، فيعتبر نشر وتعزيز وإدماج الحملات الإعلامية في الجامعة له نتائجه الكبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية النوعية المستدامة، لأنه يخلق قاعدة عريضة من المقاولين والمبدعين في جميع المجالات، وإعداد هذا الجيل لثقافة مقاولاتية قوامها الإبداع والابتكار والانجاز.

كما تلعب المقاولاتية داخل الجامعات دورا فعالا لدعم الشباب الجامعي من خلال الحملات الإعلامية التي تقدمها لتنمية الثقافة المقاولاتية لديه، خاصة من خلال تزويد فئة الطلبة المقبلين على التخرج بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة وضمان استمراريتها والعمل على تطويرها، مما يعني ذلك أن الحملات الإعلامية التي تقوم بها دور المقاولاتية داخل الجامعات يمكن أن تكون قادرة على خلق روح المقاولاتية لدى الطالب في الوقت التي تحولت فيه المجتمعات إلى مجتمعات كانت فيه الجامعة هي الحاضنة الطبيعية والمرجعية الحقيقية لتنمية الثقافة المقاولاتية.

الإشكالية الرئيسية:

ولدراسة هذا الموضوع وإبراز أهمية الارتباط بين الحملات الإعلامية وتنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البحث العلمي والتعليم الجامعي في تطوير الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؟

التساؤلات الفرعية:

ولتحليل هذه الإشكالية ودراستها بطريقة معمقة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو واقع الثقافة المقاولاتية لدى طلبة جامعة 8 ماي 1945 قالمة؟

-ماهي استراتيجيات التعليم الجامعي في المجال المقاولاتي لدى طلبة جامعة 8 ماي 1945 قالمة؟

-إلى أي مدى يقوم التعليم الجامعي بتهيئة الطالب وتعزيز الثقافة المقاولاتية لديه؟

أهداف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع نسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

1. التعرف على استراتيجيات وبرامج الحملات الإعلامية المتعلقة بالمجال المقاولاتي.
2. التعرف على محتويات برامج الحملات الإعلامية المتعلقة بالمجال المقاولاتي.
3. التعرف فيما إذا كانت المعارف والمؤهلات التي تقدمها الحملات الإعلامية الحالية في المجال المقاولاتي تسمح للطالب بأن يشرع في تأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا.
4. البحث عن وجود ارتباط معنوي بين تعليم الطالب والثقافة المقاولاتية لديه.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في كونها تخوض في ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتطويرها، باعتبار أن الاتجاهات الحديثة للدول هي دعم أشكال هذه المؤسسات لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية. ويركز موضوع الدراسة حول متغيرين أساسيين وهما الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة والحملات الإعلامية في هذا المجال كمتطلب أساسي لتعزيز وتطوير الروح والثقافة المقاولاتية لديهم وكذلك إمدادهم بالمهارات المقاولاتية. فلهذا فإن أهمية البحث تأتي من أهمية هذه المتغيرات في تفاعلها وترابطها لخدمة هذا القطاع من الاقتصاد.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بالتطرق إلى العناصر التالية:

ومن أجل تغطية الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى أربعة محاور منها ثلاثة نظرية وفصل أخير مخصص للدراسة الميدانية:

1-الإطار العام حول الثقافة المقاولاتية:

1-1-مفهوم المقاولاتية: أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداولا بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد بيتر دراكر (Peter Drucker) من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك

سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية.

حيث استخدم مفهوم المقاولاتية على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد.

ويمكن تعريف المقاولة بأنها:" حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة."

2-1 الثقافة المقاولاتية: إن الاشتغال حول مفهوم الثقافة المقاولاتية هو مسلك علمي يفرض منطقيا تفاعلية البحث الجامعي مع تطورات محيطها المعقد في التكوين والممارسة، "فعند الحديث عن الثقافة المقاولاتية يجب الحديث عنها كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقاولة بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد به، فثقافة المقاولة تعتبر مجموع من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والإسهام في تطوير المجتمع بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم التنظيم والتدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار".

ويبقى لهذا المفهوم خصوصية مرتبطة بما يلي:

- 1-1-1 **المقاولاتية** هي ليست فقط عبارة عن تنظيم وبنية قانونية اقتصادية واجتماعية، أي مجموعة من الموارد المالية، التقنية والبشرية، بل أكثر من ذلك هي مسار ومجموعة من المراحل التي تتطلب استعمال منطق مقاولاتي من الفكرة إلى التأسيس وبداية النشاط الفعلي أي روح مقاولاتية لحامل هذه الروح الذي هو المقاول.
- 1-1-2 البيئة المتمثلة في الوسط الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي السياسي، القانوني والتكنولوجي الذي يؤثر بصفة مباشرة على الفعل المقاولاتي فهذه التركيبة

المعقدة تشكل عاملا مهما وحاسما في تشجيع تكون ثقافة مقاولاتية أو كبحها.

1-3 عناصر تنمية الثقافة المقاولاتية: لتطوير الثقافة المقاولاتية وهي التحسيس والعمل على التأكيد على أهمية المقاولة من خلال "التكوين في المقاولاتية من خلال البرامج التدريسية، المسالك المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية...الخ، وهذا لأجل تشجيع الاهتمام بالمقاولاتية الذي يعتبر العنصر الأساسي في الثقافة المقاولاتية، تأتي بعدها التثمين، أي تشجيع السلوكيات والممارسات المقاولاتية، من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع، ثم تأتي النقطة الأساسية في هذه العلاقة هي انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيذ واستقطاب الدعم، وعليه يظهر أن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات البحث بثقافة المقاولة تتمحور من خلال ثلاثية التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة". والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (01): محاور تطوير الثقافة المقاولاتية

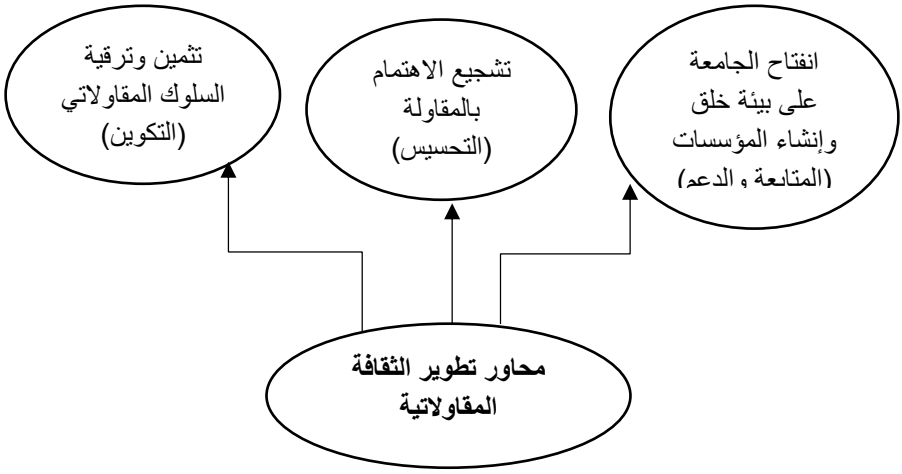

المصدر: بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 83.

من خلال هذه المحاور فنحن نتحدث عن تنشئة الثقافة المقاولاتية من رحم المؤسسة الجامعية والبحثية، فالمقاول من خلال هذا المنظور سيمتلك رأسمال اجتماعي يتمفصل من ثلاثة أقطاب أساسية: القطب المعرفي، العلائقي والقطب المالي.

2-مدخل عام إلى الحملات الإعلامية:

2-1 تعريف الحملات الإعلامية: تعد الحملة الإعلامية من النشاطات الاتصالية المهمة، مما دفع العديد من الباحثين والمهتمين بشؤون الاتصال إلى تقديم تعريفات وتحديد مفاهيم مختلفة لها، منطلقين من اهتماماتهم وطبيعة اختصاصاتهم والوظائف التي تؤديها الحملة، والأهداف المراد تحقيقها من جراء تنظيمها، إضافة إلى عناصرها وخصائصها.

يعرف دينس ما كويل (DENIS MCQUIL) الحملة الإعلامية بأنها:"جهود اتصالية وقتية تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي يكون متوافقا مع المعايير والقيم السائدة بهدف توجيه وتدعيم وتحفيز اتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة اجتماعيا".

أما هدبرو (HIDBROW) فيعرفها بأنها:" النشاط المكثف الذي يمتد لفترة زمنية محددة ويتعامل مع موضوع محدد ويستخدم عادة مجموعة من الوسائل".

وعليه يمكن تعريفها على أنها "عملية إقناع منظمة ومتناسقة تقوم بها عادة وسائل الإعلام الجماهيرية وتتوجه إلى الرأي العام والسلوك في محاولة لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن أن تقوم بها طائفة واسعة من المؤسسات والمجموعات والأشخاص في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة".

2-2 مراحل القيام بالحملة الإعلامية: يجب العمل على تخطيط سليم للحملات الإعلامية واتباع الخطوات العلمية والعملية التي تساعد على نجاحها، والتي تتمثل في:

2-2-1- تحديد المشكل وجمع المعلومات: ويتم فيها التعريف بالمشكل، حيث ينبغي على القائم بالاتصال في الحملات الاعلامية ألا تقتصر حدود معرفته بالمشكل بل تمتد إلى محاولة الكشف من خلال البحوث والدراسات عن حجم هذه المشكلة أو الاحتياجات والممارسات السائدة عنها في المجتمع.

كما تشتمل هذه المرحلة جمع المعلومات عن كل شيء فيما يخص الحملة، مثل جمع المعلومات عن الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتنفيذ الحملة وجمع معلومات عن الموارد الحقيقية المتاحة لذلك وتشتمل أيضاً على جمع معلومات عن الجمهور المستهدف من الحملة، وعن كافة السبل والوسائل المتاحة للوصول إليه.

– **تحديد وصياغة أهداف الحملة الإعلامية:** أي تحديد الوضع المطلوب الوصول إليه أو المطلوب تحقيقه مع نهاية تنفيذ الحملة، وعندما تتبلور المشكلة وتتضح الاحتياجات الخاصة بالقائم بالاتصال والجمهور، يصبح من السهل تحديد أهداف الحملة الاعلامية.

إلا أن الهدف الأساسي والأسمى لدى القائم بالاتصال في الحملة الاعلامية هو احداث استمالة مؤثرة على عدد أكبر من الجمهور.

– **تحديد الجمهور المستهدف:** إنّ أكبر خطأ يؤدي إلى فشل كثير من الحملات الاعلامية باختلاف أنواعها هو أن توجه الحملة إلى جمهور أوسع ليس بالمستهدف ويؤكّد ذلك " تشارلز رايت " بقوله:" كم من نشرات لا تقرأ وإذاعات لا تسمع وأفلام لا ترى على الرّغم من كثرتها وما يبذل فيها من جهد فني كبير ".

يجب فهم خصوصيات الجمهور المقصود بهذه الحملة، احتياجاته، رغباته عاداته قيمه، تعرضه لوسائل الاعلام، فهذا يعد ضروريا في أي حملة إعلامية ويقسم الجمهور إلى نوعين رئيسيين:

ـ **الجمهور الأولى:** وهو الجمهور الرئيسي الذي تسعى الحملة الاعلامية إلى التأثير فيه.

– **الجمهور الثانوي:** وهو الجمهور الذي يمكن أن يساعد في نجاح الحملة بسبب اتصاله المباشر وغير المباشر بالجمهور الأولي.

– **إعداد الرسالة الإعلامية:** تتوقف خطوات تصور وتصميم وإنجاز الرسالة على أهداف مخطط الاتصال وخصائص الجمهور والوسائل الإعلامية الخاصة بالحملة.

وعلى الرسالة أن تكون محددة، قصيرة، معبرة، وبصيغة مقبولة لدى الجمهور كما يجب أن تكون فريدة وجديدة.

– **تحديد الوسائل وقنوات الاتصال:** لاختيار وسائل الاتصال المناسبة للحملة لابد من:

– تحديد أهداف الحملة وما يريده الجمهور والفئات المقصودة.

– إقصاء الوسائل الدعائية التي لا تتناسب والحملة، فقد يكون استخدام بعض الوسائل مستحيلا نظرا لارتفاع سعر الكلفة كما هو الحال عند بعض الوسائل.

– اختيار الوسائل الاعلامية التي تتناسب وموضوع الحملة.

– **تحديد المخطط الإداري والتنظيمي:** يختلف أسلوب التنظيم في تصميم الحملات الإعلامية من حملة إلى أخرى سواء بالاعتماد على مختصين في هذا المجال يعملون في المؤسسة أم بالاستعانة بمستشار خارجي للحملات، وذلك باختلاف الأهداف والأنشطة والجماهير التي تسعى إلى كسب تأييدها ولذلك نستطيع القول سلفا أن هذا الأسلوب أفضل من ذلك، أو أن الجمع بين الأسلوبين هو الطريق الأمثل لتحقيق وظائف الحملة فليس هناك تفصيل مطلق في هذا المجال كما لا توجد أنماط جاهزة صالحة للتطبيق في حالات محددة.

– **تحديد الموارد المتاحة:** تحتاج إدارة الحملات لتنفيذ برامجها إلى موارد مالية وبشرية ينبغي أن يحدد ما هو متاح وما هو محتمل، كما أن الخبير في الحملات لا يستطيع أن يحدد احتياجاته ما لم يكن لديه تصور تقريبي لحجم الأنشطة ومن هنا يتضح أن التصميم أو التخطيط للحملات يسير جنبا إلى جنب مع تحديد الميزانية.

– **وضع جدول زمني للحملة الإعلامية:** لابد من اختيار الوقت المناسب لإجراء وتنفيذ الحملة الإعلامية.

– **تنفيذ الحملة الإعلامية:** وتكون على عدة مراحل بداية من عرض الحملة والعمل على انتشارها باستخدام مختلف الوسائل الاتصالية والرسائل المناسبة، إضافة

إلى مرحلة التركيز والتي يتم فيها التركيز على الجمهور المستهدف، وصولا إلى مرحلة الحسم من خلال الهجوم على المنافس وتحويل المعارضين إلى مؤيدين.

– **متابعة وتقييم الحملة الإعلامية:** تبدأ مرحلة المتابعة والمراقبة منذ اليوم الأول لوضع الحملة حيث تعتبر من الأمور المهمة، لأنها تساعد في الوقوف على النجاحات والاخفاقات والصعوبات والتعرف على الاحتياجات التي يتطلبها العمل التطبيقي خلال مراحل التنفيذ.

فيما يعد تقييم الحملات المرحلة الأخيرة من مراحل تصميم الحملات الإعلامية والمقصود به هو تقديم قيمة ما تمّ إنجازه من أنشطة خدمية أو اتصالية خلال الحملة الإعلامية والتعرف على التأثيرات المختلفة لهذه الأنشطة على الجمهور.

ومن أساليب التقييم نجد التقييم القبلي، التقييم المرحلي، التقييم الشامل.

3–أهمية الحملات الإعلامية في دعم وتعزيز الثقافة المقاولاتية: يرى العديد من المهتمين بشؤون المؤسسات المصغرة التي يؤسسها عادة خريجو الجامعات، أن الكثير منها عرف فشلا لأسباب كثيرة، أهمها سوء التسيير وغياب روح المقاولاتية وعدم وجود استراتيجية اتصالية واضحة المعالم للتعريف بها، ومحاولة غرس الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، وعليه تكمن أهمية تصميم حملات إعلامية في هذا الشأن في:

– التعريف المقاولاتية ومحاولة غرس ثقافتها لدى الشباب عامة والطالب الجامعي خاصة ؛

– التعريف بهيئات أو مؤسسات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسيا في الدفع من كثافة المقاولة، ومحاولة خلق تقارب بين الشباب والطلبة ومختلف هذه الهيئات لتوضيح والإجابة عن كل استفساراتهم المتعلقة بالموضوع ؛

– الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب أو الطلاب الجزائريين من خلال اعتماد مختلف وسائل الاتصال الشخصية أو الجمعوية أو الجماهيرية لتوصيل الرسائل الاتصالية المناسبة لنشر الثقافة المقاولاتية ؛

– توعية الطلبة بأهمية تبني المشاريع الخاصة بهم، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والتقليل من نسبة البطالة في البلاد ؛

– محاربة التردد والتخوف الموجود لدى أغلبية الطلبة من التوجه إلى التخصصات المهنية وتفضيل الأكاديمية عليها، وذلك بسبب عدم توفر الثقة الكافية في أفكارهم ومواهبهم، وعدم امتلاك الجرأة لتنفيذها في مشاريع خاصة خوفا من الفشل ؛

– تكثيف الحملات الإعلامية لتوعية الشباب والطلبة بأهمية المقاولاتية وتبديد مخاوفهم تجاهها.

4–الجانب التطبيقي: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الإجراءات للوصول إلى النتائج العامة للدراسة وذلك كما يلي:

4–1–المنهج المستخدم: المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج المسحي الذي يعتبر أحد المناهج الأساسية للدراسات الوصفية في دراسة الظواهر الاجتماعية والسلوكية وغيرها...

ولقد تم اختار هذا المنهج باعتباره أنسب المناهج الملائمة لتناول موضوع الدراسة والمتمثل في الدور الذي تلعبه الحملات الإعلامية في دعم الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

4–2 تحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع البحث في الطلبة الجامعيين بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة–المعرضين للحملات الإعلامية المختلفة التي تقوم بها دار المقاولاتية على مستوى الجامعة لمحاولة غرس الثقافة المقاولاتية فيهم من أجل تحفيزهم على تبني مشاريعهم الخاصة.

وقد تم اعتماد العينة الصدفية والمتمثلة في مجموع الطلبة الذين قاموا بزيارة دار المقاولاتية من أجل طرح استفساراتهم وانشغالاتهم، وذلك طوال فترة إجرائنا لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2017/02/05 إلى غاية 2017/02/27.

حيث تم توزيع الاستمارة على 102 طالب، في حين تم استرجاع 98 استمارة، كما تم رفض 4 منها، وبالتالي بلغت عينة الدراسة 94 طالب.

كما تم إجراء مقابلة مع رئيس دار المقاولاتية بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة – وذلك للحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بالموضوع.

4-3-تحديد أهمية الحملات الإعلامية في دعم الثقافة المقاولاتية من خلال تحليل نتائج الدراسة: سنقوم بتحليل البيانات المتوصل إليها للوصول إلى نتائج الدراسة.

جدول رقم (1): متابعة الطالب للدراسة في الماستر

1-**تفضل متابعة دراستك في ماستر:**	**النسبة**
أكاديمي	٪ 78.72
مهني	٪ 21.27
المجموع	**٪ 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

تشير النتائج أن أغلبية أفراد العينة يفضلون متابعة دراستهم-إذا ما أتيحت لهم الفرصة -من خلال ماستر أكاديمي، وذلك على أمل استكمال دراساتهم العليا والحصول على شهادة الدكتوراه إن أمكنهم ذلك، حيث أنهم يعتقدون أن اختيار ماستر مهني غير مجد خاصة في ظل عدم توفر فرص العمل في الجزائر، وذلك ما أكده 78.72 ٪، في حين يرى 21.27 ٪ منهم أن اختيار ماستر مهني يعتبر فرصة لهم لتوجيههم للحياة العملية بشكل أسرع وأفضل وأنجح.

جدول رقم (2): الوسائل التي تعتمد عليها دار المقاولاتية للقيام بحملاتها الإعلامية لنشر الثقافة المقاولاتية بين الطلبة

2-ما هي الوسائل التي تعتمد عليها دار المقاولاتية للقيام بحملاتها الإعلامية لنشر الثقافة المقاولاتية بين الطلبة	النسبة
الملتقيات والندوات	٪ 22.34
الدورات التكوينية	٪ 19.14
وسائل الاتصال الجماهيري (صحف، إذاعة، تلفزيون)	٪ 6.38
الإنترنت (مواقع إلكترونية، الشبكات الاجتماعية)	٪ 35.10
المطويات والملصقات داخل الجامعة	٪ 17.02
المجموع	**٪100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يتضح من خلال الجدول أن 35.10 ٪ من المبحوثين تحصلوا على المعلومات اللازمة حول الفكر المقاولاتي من خلال الحملات الإعلامية التي قامت بها دار المقاولاتية من خلال الإنترنت عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بها والشبكات الاجتماعية متمثلة خاصة في الفاسبوك، هذا الأخير أصبح فضاء للحوار والنقاش والتشارك وتداول المعلومات، حيث يقوم الطلبة بنشر المعلومات فيما بينهم، وبالتالي المساهمة في تبني ثقافة مقاولاتية.

في حين أكد 22.34 ٪ منهم حصوله على مختلف المعلومات من خلال الملتقيات والندوات التي تقوم بها دار المقاولاتية على مستوى الجامعة، بينما عبر مجموعة من المبحوثين عن فعالية الحملات الإعلامية عن طريق الدورات التكوينية التي تقوم بها دار المقاولاتية، إضافة إلى المطويات والملصقات التي توزع على الطلبة في مختلف الكليات والتخصصات، وذلك للتعريف بالفكر المقاولاتي ومحاولة زرع ثقافة

مقاولاتية لدى الطالب الجامعي، وذلك بنسبة 22.34 ٪ و 19.14 ٪ على التوالي.

في حين أكدت نسبة قليلة جدا من المبحوثين عن حصولها على المعلومات عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري (صحف، إذاعة، تلفزيون)، وذلك ما تمثله نسبة 6.38 ٪ فقط، ويعود ذلك إلى عدم تعرض الطلبة الجامعيين لهذه الوسائل واعتمادهم الكبير على الإنترنت مقارنة بها.

جدول رقم (3): توفير الحملات الإعلامية المعلومات الكافية لإنشاء مشروع الطلبة الخاص

3-هل تعتقد أن الحملات الإعلامية التي تقوم بها دار المقاولاتية على مستوى الجامعة توفر لك المعلومات الكافية لإنشاء مشروعك الخاص	النسبة
نعم	٪ 23.40
لا	٪ 76.59
المجموع	**٪ 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

تشير النتائج المبينة أعلاه أن 76.59 ٪ من المبحوثين يعتقدون أن المعلومات التي تريد دار المقاولاتية إيصالها للطلبة الجامعيين عن طريق الحملات الإعلامية الموجهة لهم من أجل التعريف بالفكر المقاولاتي هي غير كافية، حيث أنهم لا ينكرون جهود دار المقاولاتية في القيام بالعديد من الحملات الإعلامية عن طريق العديد من الوسائل الاتصالية، لكنهم يعتبرونها غير كافية لمساعدتهم على تجسيد أفكارهم وإبداعاتهم في مشاريع خاصة بهم، في حين يعتبر 23.40 ٪ منهم أن هذه الحملات الإعلامية توفر المعلومات اللازمة لهم، وأن لها الدور الكبير في نشر ثقافة مقاولاتية لديهم مما جعلهم يفكرون في إنشاء مشاريع خاصة بهم.

جدول رقم (4): تقدم الحملات الإعلامية معلومات كافية حول إمتيازات هيئات الدعم المرافقة

4-تقدم لك الحملات الإعلامية معلومات كافية حول الامتيازات التي تقدمها هيئات الدعم المرافقة	النسبة
نعم	٪ 22.34
لا	٪ 77.65
المجموع	٪ **100**

المصدر: من إعداد الباحثتين.

من خلال النتائج يتضح أن أغلبية أفراد العينة يرون أن المعلومات التي توفرها الحملات الإعلامية التي تقوم بها دار المقاولاتية على مستوى الجامعة حول الإمتيازات التي تقدمها هيئات الدعم المرافقة غير كافية ، وهو ما أكده 77.65 ٪ من المبحوثين، والذين لا يزالون يجهلون الامتيازات التي تقدمها مختلف هذه الهيئات كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « Ansej » والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة « Cnac »، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر « Angem » وبالتالي جهلهم لكيفية حصولهم على الدعم لتنفيذ أفكارهم في مشاريع على أرض الواقع، في حين يعتبر 22.34 ٪ من المبحوثين أن الحملات الإعلامية التي قامت بها دار المقاولاتية قدمت كل المعلومات اللازمة حول هيئات الدعم التي ينبغي على الطلبة التعامل معها لإنشاء مشاريعم الخاصة.

جدول رقم (05): هيئات الدعم المرافقة للمشاريع الجديدة

5- ماهي هيئات الدعم المرافقة التي ستعتمد عليها لتمويل مشروعك الخاص؟	النسبة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «Ansej»	%15.95
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة «Cnac»	%11.70
الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر «Angem»	%8.51
جميع الهيئات السابقة	%63.82
المجموع	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين

يوضح الجدول أن نسبة 63.82% من المبحوثين توافق أن الوكالات الثلاث المذكورة في الجدول هي الداعمة ماليا للمشاريع الجديدة للطلبة، أما نسبة 15.95% فتعود إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «Ansej» بالمقارنة مع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة «Cnac» التي قاربت بنسبة 11.70% وكذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر «Angem» التي مثلت نسبة 8.51% فقط. ومن خلال النسب السابقة نستنتج عدم توفر المعلومات اللازمة لدى الطلبة حول الامتيازات التي توفرها الهيئات الثلاث، حيث وضح لنا مدير دار المقاولاتية لجامعة 8 ماي 1945 قالمة عند إجرائنا معه مقابلة شخصية بعقد الدار اتفاقية مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «Ansej» فقط لهيئة داعمة للمشاريع الجديدة التي يقوم بها الطلبة الجامعيين.

جدول رقم (06): مبادرة إنشاء مشاريع جديدة

6- هل تنوي مستقبلا المبادرة بإنشاء مشروع خاص بك؟	النسبة
نعم	%42.55
لا	%63.82
المجموع	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين

فيما يخص عبارة المبادرة بإنشاء مشاريع خاصة بالمبحوثين فتبينت نسبة 63.82% من الطلبة الذين لا يرغبون في إنشاء مشروعهم الخاص، وممكن أن يرجع ذلك لعدم قدرتهم على مثل هذه الخطوة حاليا وذلك لأسباب عديدة. أما نسبة 42.55% فتبين وجود رغبة من طرف المبحوثين في تقديم مبادرات وهذا ما يعكس وجود أفكار جديدة وطموحات مستقبلية لهذه الفئة تنتظر الدعم والمرافقة والتبني الجيد لها، والتحصل على المعلومات بشكل صحيح وكافٍ في المجال المقاولاتي.

جدول رقم (07): أسباب عزوف الطلبة عن إنشاء مشاريع خاصة بهم

7-حسب رأيك ما هي أسباب عزوف الشباب عن إنشاء مشاريعهم الخاصة؟	النسبة
نقص المعلومات حول طريقة فتح مشروع	%42.55
التخوف من فشل المشروع	%7.44
الرغبة في العمل لدى الوظيف العمومي	%11.70
عدم توفر الموارد المالية اللازمة	%22.34
جهل الامتيازات التي تقدمها هيئات الدعم المرافقة	%15.95
المجموع	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين

صرح ما يقارب 42.55% من الشباب الجامعي بوجود نقص في المعلومات حول طريقة فتح مشروعهم الخاص، إذ يوضح ذلك فعلا عدم وجود معلومات واضحة للطلبة حول تفسير طريقة فتحهم لمشروعهم الخاص خاصة في المرحلة الأولية «startup»، كما تعتبر نسبة 22.34% ممثلة للشباب الذين يرغبون في إنشاء مشروع خاص لكن ما يعيقهم في ذلك نقص في الموارد المالية اللازمة إذ يجب على الطالب امتلاك مبلغ مالي معتبر لفتح مشروع جديد، أما نسبة 11.70% فترجع للفئة التي ترغب التوجه مباشرة إلى الوظيف العمومي وهذا الاعتقاد السائد سببه اعتبار هذا القطاع الأضمن مستقبلا، أما عبارة جهل الامتيازات التي تقدمها هيئات الدعم المرافقة فنجد نسبة 15.95%، وتظهر أقل نسبة 7.44% لتمثل التخوف من فشل المشروع.

النتائج العامة للدراسة:

– يفضل أغلبية الطلبة عند متابعة دراستهم الجامعية اختيار ماستر أكاديمي مقارنة بماستر مهني، وذلك على أمل استكمال دراساتهم العليا عوض التوجه إلى الحياة العملية خاصة في ظل عدم توفر فرص العمل ؛

– قيام دار المقاولاتية على مستوى الجامعة بالعديد من الحملات الإعلامية للتعريف بالفكر المقاولاتي ونشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، معتمدة في ذلك على مختلف الوسائل الاتصالية من إنترنت (مواقع إلكترونية، الشبكات الاجتماعية) ملتقيات، دورات تكوينية، مطويات وملصقات، إضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيري ؛

– على الرغم من الجهود المبذولة من قبل دار المقاولاتية للتعريف بالمقاولاتية من خلال الحملات الإعلامية التي تقوم بها، إلا أن المعلومات المقدمة للطلبة تعتبر غير كافية ؛

– جهل الطلبة للامتيازات التي تقدمها هيئات الدعم المرافقة، وذلك نتيجة عدم التركيز عليها ضمن الحملات الإعلامية التي تقوم بها دار المقاولاتية على مستوى

جامعة قالمة ؛

– عدم توفر المعلومة لدى جميع الطلبة بأن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «Ansej» هي الوكالة الوحيدة من ضمن هيئات دعم مرافقة التي تقدم امتيازات للطلبة الجامعين وتدعمهم ماديا لإنشاء مشاريعهم الخاصة ؛

– رغم امتلاك الكثير من الطلبة الجامعيين العديد من الأفكار والرغبة في إنشاء مشاريع خاصة بهم إلا أنهم لا يبادرون في إنشائها وذلك لعدم قدرتهم على مثل هذه الخطوة حاليا لعدة أسباب ؛

– من ضمن العوائق التي تعيق الطلبة المبحوثين عدم توفر المعلومات اللازمة التي تقدمها دار المقاولاتية والمتمثلة في الحملات الإعلامية التي تقوم بها على مستوى الجامعة والتي تساهم في تبديد مخاوف الطلبة من فشل المشاريع أو رغبتهم في العمل لدى الوظيف العمومي وبالتالي عدم المجازفة إضافة إلى عدم امتلاكهم المعلومات التي تقدمها هيئات الدعم المرافقة، كذلك يعتبر العامل المادي مهما جدا لدى الطالب ويعتبر عائقا يعيقه على إنشاء مشروعه الخاص.

خلاصة: إن موضوع المقاولاتية تم تناوله من وجهات نظر عديدة، فهناك من تناوله على أنه فرصة وجب استغلالها، ومنها من تطرق إليه على أنه ظاهرة تنظيمية وأيضا هناك من اعتبره وحدة إبداع...الخ، وكثيراً ما قُرنت بمصطلح الثقافة المقاولاتية هذه الأخيرة لابد من العمل على نشرها لدى الشباب وخاصة الطلبة الجامعيين من خلال الحملات الإعلامية المكثفة التي تتضمن معلومات كافية حول الفكر المقاولاتي وهيئات الدعم المرافقة والتي من شأنها أن تساعد الطلبة على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة، كما يقترح أيضا توسيع الحملات الإعلامية لدى جميع الكليات والتخصصات على الأقسام على مستوى الجامعة حتى يتسنى لكل الطلبة الحصول على المعلومات اللازمة.

الاحالات والمراجع:

1- العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص9.

2- بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص3.

3- Éric Michael La violette et Christophe Loue : les compétences entrepreneuriales, le 8èmecongrés international Francophone (Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse : Haute école de gestion Frigourg, 25-27 Octobre2006, p4.

4- Alain Fayolle, Introduction à l'entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2005, pp 12-13.

5- بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 82.

6- فؤاده عبد المنعم، التسويق الاجتماعي و التخطيط للحملات الإعلامية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2007، ص.107.

7- http://student.ibda3.org/t272-topic 1/3/2017

8- http://www.asharqalarabi.org.uk 10/11/2016

9- علي برغوت، تصميم الإعلان، ط.1، جمعية الأقصى كلية الإعلام، غزة، 2005 ، ص.15.

10- زكريا بن الصغير، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها و أساليبها، دار الخلدونية، الجزائر ،2004، ص.55.

11- نفس المرجع، ص .57.

12- مصطفى حميد كاظم الطائي، الفنون الإذاعية و التلفزيونية و فلسفة الإقناع، ط.1، 2007 ص.121.

13- السيد بهنيسي، ابتكار الأفكار الإعلانية، ط1 ، عالم الكتب، القاهرة، 2007 ، ص.141.

14- http://www.s7aby.com/sitemap/index.php/t-70521.html 04/2/2017.

15- توفيق خذري، عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة : دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة،

16- https://polldaddy.com/s/B022FE2B18C205C5 14/2/2017 .

(قراءة في مدى تأثير الجامعة العربية في تكوين الشخصية العربية)

د. سهر محمود عبدالسلام الفحام

جمهورية مصر العربية

ملخص: تدور الدراسة حول كيف تؤثر الجامعة في بنـــاء الشخصـــية وكيـــف نحاول تطبيق الدراسة النظرية وماهو دور الدولة في دعم تطبيقهـــا فـــي الواقـــع العملي. وما المشكلات التي تواجه هذا التطبيق وعلاقة ماندرس بما يحتاجه سوق العمل وكيف يمكن بناء كادر بشرى ناجح منتج، وأخيراً اقتراحات لبعض الحلـــول التي من شأنها بناء شخصية عربية قادرة على التغيير والتطوير

الكلمات المفتاحية:

Abstract: The study revolves around how the university influences the building of the personality and how we try to apply the theoretical study and what is the role of the state in supporting its application in practical reality. And the problems that face this application and the relationship Mandras what the need of the labor market and how to build a productive human productive staff, and finally suggestions for some solutions that will build an Arab personality capable of change and development

Key Words :

تمهيد:

أولا: عنوان رئيسي: واقع الدراسة النظرية ومساهمة الدولة في دعم تطبيقهـــا فـــي الواقع العملي

1. عنوان فرعي أول: الدراسة النظرية وواقع تطبيقها.

1.1 عنوان فرعى ثانٍ: دور الدولة في الدعم لمشروع قومي من أهدافه بناء كـــادر عربي منتج وناجح.

ثانيا: عنوان رئيسي: مشاكل ومعيقات التطبيق للدراسة النظرية بسوق العمل وبناء الكادر العربي.

عنوان فرعي أول: المشاكل التي تواجه التطبيق العملي لكل دراسة نظرية.

عنوان فرعي ثانى: دراسة لما تنتجه الدراسة النظرية وفق حاجة سوق العمل.

عنوان فرعي ثالث: سمات يتسم بها الكادر الناجح المنتج.

ثالا: عنوان رئيسى ثالث: الحلول التي من شأنها بناء شخصية عربية قادرة على التغيير والتطوير.

خلاصة:

ومن داخل هذا نجد المسئولية المجتمعية للجامعات في إخراج كوادر بشرية قادرة على بناء مجتمعنا العربي من خلال بعض النقاط الآتية:-

1- تضمين المناهج قضايا المجتمع ومفاهيم المسئولية الاجتماعية وأدوار الأفراد.

2- إعداد الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة.

3- تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي إحتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

4- بناء جسور الشراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطويرالبرامج الأكاديمية لتلبية احتياجات المجتمع.

5- تحفيز التفاعل الإيجابي بين أعضاء هيئة التدريس والبيئة الاجتماعية المحيطة.

6- توجية الجامعة لترسيخ معنى المسئولية كل بحسب وضعه، المسئولية أمام الله تعالى وأمام المجتمع، وأمام الضمير ، وأمام التاريخ مع تضمين مضمون المسؤلية المجتمعية في مناهج الجامعة.

7- ضرورة التخطيط للمناهج التي تجعل المسئولية الإجتماعية والمجتمعية مقسمة بين المنهج الصفي والمنهج المصاحب للنشاط اللاصفي.

8- ربط تقويم الإدارات وأعضاء هيئة التدريس السنوية بمقدار عطائهم الإجتماعي وليس فقط عملهم الأكاديمي التقليدي.

9- إبراز الدور الوطنى في المساهمات العلمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي والإرتباط مع المؤسسات العالمية.

10-فتح الباب للبحوث التربوية وبحوث اللغات ودراسات المجتمعات الريفية والحضارية وذلك لتشخيص ومعالجة للقضايا المرتبطة بالسلوك وتجويد التعبير والإستفادة من إمكانات المجتمعات في تطوير مناطقها بالأساليب العلمية المناسبة.

المقدمة: تؤدي مؤسسات التعليم العالي دوراً مهمًا في التنمية عبر البحوث والدراسات العلمية وإعداد الكوادر والقوة البشرية المؤهلة لرفع التحدي وحمّل مشعل التنمية.

فبناء شخصية الباحث أثناء المرحلة الجامعية يعد وظيفة أساسية من وظائف الجامعات والتي تعتبره الأداه الرئيسية لإنتاج وتطوير المعرفة العربية. فعلى الرغم من أهمية تلك المرحلة في بناء الشخصية العربية داخل الجامعات العربية. إلا أنه يتسم بإفتقاده للخطط العلمية نتيجة لغياب خطط ومشروعات حكومية تنبثق منها إلتزامات بناء الشخصية المنتجة في المجتمع، ومن ثم نجد إنفصالا بين ما تريده الدول وحاجات المجتمع. فنجد الاهتمام الأكبر هو الاهتمام بالجانب النظري أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق.

كما أن أنشطة ومقومات البحوث التطبيقية في الجامعات العربية والتي تتبعث عادة من حاجة المجتمع لخدمة أو إنتاج سلعة أو حل مشكلة والتي تتطلب جهود باحثين ذوي اختصاصات متعددة وخبرات مختلفة، والتي تهدف إلى التطوير والتجديد عن طريق تطبيق نتائج البحوث التطبيقية فهي شبه غائبة، لذا فيجب بحث كيف ترتقي المؤسسات التعليمية والجامعات العربية إلى مستوى طموح بما يواكب التطور والتقدم في عصرنا المعاصر، لذا فلابد من وجود مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتعليم العالي من خلال تأكيد أهمية تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتدعيم متطلبات

الكادر الإنسانى أثناء دراسته الجامعية لإخراج نموذج قادر على الاستمرار والتطـــوير والعمل الجاد، وهذا ما يعتبر مرتكزاً أساسيا لأي تنمية في العالم العربي وعليها يتوقف مستوى النمو و التقدم وعليه فلابد من تعزيز العلاقة بين مساهمة الجامعات فـــي بنـــاء المعرفة العلمية والإستخدامات الفعلية لها والإستفاده منها في تطوير الأداء الأكـــاديمي والبحث العلمي وقياس مدى تأثر المجتمع الخارجي بهذا التطور. ومن ثم نجـــد عـــدم إرتباط الدراسة النظرية بالجامعة العربية بالمجتمع الخارجي لذا نحاول الإجابـــة علـــى التساؤل التالى: ماهو أثر الدراسة بالجامعة في الواقع العملي؟ وكيف تساهم الجامعة في بناء الشخصية المتطورة المنتجة داخل مجتمعنا العربي؟

سوف نحاول الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها بتناول النقاط التالية:

1- واقع الدراسة النظرية ومساهمة الدولة في دعم تطبيقها في الواقع العملي.
2- مشاكل ومعيقات التطبيق للدراسة النظرية بسوق العمل وبناء الكادر العربي.
3- الحلول التي من شأنها بناء شخصية عربية قادرة على التغيير والتطوير.

أولآ: واقع الدراسة النظرية ومساهمة الدولة في دعم تطبيقها في الواقـــع العملي:

نجد أن قياس مدى تقدم الدول ودخولها العالم المعاصر وإستفادتها مـــن المعـــارف الأحدث عالمياً عبر قياس معدل إنفاقها على البحث العلمي، ونسبته من الناتج المحلـــي الاجمالي وبعدد العلماء والباحثين لكل ألف فرد من السكان ومن ثـــم بحجـــم الأبحـــاث العلمية السنوية المنشورة وعدد الاختراعات المسجلة سنوياً، ونسبتها لكل ألف فرد فـــي الدولة وبحجم وجود أجهزة الكمبيوتر لكل ألف فرد وعدد المجـــالات البحثيـــة العلميـــة الصادرة ومن جهة الفرد نفسه بمعدل إنفاقه على الكتب.[1]

[1]- تيسير عبد الجبار الآلوسى، الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية ، نقلآ عن مركز الجزيرة للدراسات :

http:// studies.aljazeera.net/issues/2009/201172231415565.htm(2009/11/09)

وإذا حاولنا قراءة واقع الدراسة والبحث في الوطن العربي نجد أن معظم الدول العربية مازالت مستمرة في محاكاة القديم والاعتماد على استيراد كل ماهو جديد من تقنيات حديثة والتعايش من خلالها داخل مجتمعنا دون التفكير في إبداعها أوتصنيعها أو تطويرها أو العمل على إنتاج مماثل للإنتاج التقنى المتقدم.

فنجد الدول العربية تمارس عمليات البحث العلمي بشكل محدود، شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية لذا ينبغي أن تبذل الدول العربية الكثير من جهدها من أجل تطوير نشاطات البحث العلمي وإعداد الكوادر وتشجيعها على الإنتاج والعطاء.[2]

ومن ثم أصبح الشباب مستهلكا غير قادر على الإبداع والإنتاج لما هو جديد وغير مفكر في ما هو دوره الأساسي في بناء المجتمع ومواكبة عجلة التطور الحضارى والتكنولوجي، فقد أصبح إدراكه الكامل لما يستخدمه من تكنولوجيا وكيف يستخدم الأحدث والأكثر تطورا صارفاً النظر عن كيف صنعت وكيف تطورت والعلل وراء هذه التكنولوجيا ، مما أدى إلى أن أصبح مجتمعنا العربي مستهلكا للتطور مما أثر بالسلب على هوية وتكوين الشخصية العربية.

لذا نجد أن الدراسة النظرية ومنتوجها التطبيقى في الواقع العملي ويجب أن تتبع من بين ماتريده الدول ومؤسساتها العاملة وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث لها أغراض خاصة بها لا تلتقي بالضرورة مع أغراض التنمية وحاجات المجتمع. كما يمثل البحث العلمي نشاطا هامشياً في إهتمام الجامعات العربية وبالتالى فأكثر البحوث إنتشارا هي التي تجرى لمجرد الترقية والتي تهتم بجانب الفكر أكثر من إهتمامها بجانب التطبيق.[3]

لذا يتضح لنا أن التطبيق العملي في أرض الواقع لما يدرس من علوم نظرية لم يعد مهمة أكاديمية بحتة وإنما سبيلاً لتنمية احتياجات المجتمع التنموية والإنتقال بالدول نحو

---

[2] نفس المرجع

- [3] http://www.jilrc.com.conferences@jilrc.com+961-71053262.

التقدم العالمى وإلى اقتصاد المعرفة وخلق فرص للعمل وإدماج خريجى الجامعات في سوق العمل الذي يعتبر كتحد يواجه التعليم العالي في الوطن العربي وهو الفجوة الواضحة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل، وعليه فلابد من تعزيز العلاقة بين مساهمة الجامعات في بناء المعرفة العلمية والإستخدامات الفعلية لها والإستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات وتعزيز قدرتها على تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

من ثم نجد تفاقم المشكلة التي نعاني منها كما تعاني بقية الدول النامية هي الفجوة العلمية والتقنية التي تفصل بيننا وبين الدول المتقدمة، والأخطر من ذلك أن تلك الفجوة تزداد ولا تنقص مع مرور الزمن. ومع تعاظم التقدم العلمي التكنولوجي في مختلف الميادين في الدول المتقدمة صناعياً مما يجعل عالمنا العربي في حاجة إلى مضاعفة السرعة للتقدم واللحاق بركب الحضارة العلمية والتكنولوجية.

يتبلور دور الدولة في وضع السياسات العامة التي من شأنها السعي إلى تقدم البلاد والبحث في سؤال مهم لماذا لم يستطيع الكادر الوطنى تغطية احتياجات سوق العمل بالتخصصات الهامة؟ وتحديد ما نحتاجه لاستكمال بناء الدولة.

ولمعالجة هذا الخلل الجسيم يستوجب أن يتم الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للتعليم وربطها بسوق العمل وليس فقط التعليم الجامعي ولكن أيضا ماقبل الجامعي، ويعتبر برنامج تهيئة المدرسة لبرنامج العمل جزءا من حركة الإصلاح الشامل للتعليم، ووضع آليات جديدة تركز على مستوى أعلى من مهارات التعلم ووضع آليات جديدة في التعليم بالواقع وإحتياجاته وتحويل التعليم من مجرد إلزام وإجبار إلى متعة واختيار.

ومن ثم نرصد دور الجامعة في التطوير والتنمية طبقا لمشروع وطنى تنموى تقوم عليه الدولة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيد من الإندماج مع العالم الخارجي ويعزز من الإنفتاح على الحضارات والثقافات بين المجتمعات.

فنجد أنه من المعروف أن أي ظاهرة ترتبط إرتباطا عضويا مع المجتمع تتبع من تفاعل مجموعتين من المتغيرات، الداخلية والخارجية، وهذا ينصب على دور الجامعات في البيئة التي تكون فيها على إعتبار أن الجامعات تتباين في أدوارها من مجتمع إلى آخر.[4]

وفي ضوء رصد لعدم ملائمة الخريجين لسوق العمل والانفتاح على العالم الخارجي نجد اعتماد نظام التعليم العالي المعيار الكمي في منح الشهادات العلمية هو ما أدى إلى تدهور نوعية التعليم وتردى قدرة الجامعات على منافسة نظائرها على الصعيد الدولي، وذلك مما يضاعف دور الدولة في وضع السياسات العامة للدولة في مقدمتها بناء الكوادر والشخصيات النافعة في المجتمع، ويصبح لها دور فعال في ما تعانية مؤسسات التعليم العالي من غياب حسن التصرف بالإضافة إلى إنزوائها داخل أسوار الجامعة وعدم توفقها في الإنفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ورغم مايمثلة قطاع البحث العلمي من مؤشر أساسى ومحدود لتطور الدول المتقدمة فإن هذا القطاع يعاني من غياب الإمكانيات المادية وغياب استراتيجية لإستثمار نتائج الأبحاث العلمية بالإضافة إلى ضعف التأطير من قبل مصالح وزارة التعليم العالي.[5]

ثانيًا: مشاكل ومعيقات التطبيق للدراسة النظرية بسوق العمل وبناء الكادر العربي: هناك معيقات ومشاكل لتطبيق الدراسة النظرية في الوطن العربي تبدى عدم اهتمام الدول العربية بهذا المجال المعرفي، وسنعرض لبعضها فيما يلي:

1- ضعف الميزانيات المرصودة للتعليم العالي.

2- النظام الهرمي القديم في الجامعات لايزال عقبة رئيسية.

[4] - http://www.um.rnu.tn/content/ar/22/universite-de-monastir.html

[5]- نفس المرجع.

3- غياب الحوافز والمكافئات الموضوعة بناءً على الكفاءة العلمية.[6]

4- تعرض الجامعات العربية لضغوط من أجل تحقيق العديد من الأدوار مثل: انتقال المعرفة، توليد المعرفة(البحوث)، الحفاظ على المعرفة ونشرها.[7]

5- انخفاض من المرتبات وتلبية مطالب الأستاذ: إذ يتمدد الجهد البحثي للأستاذ الجامعي بإنخفاض مرتبه بدرجة مريعة تدفعة لتغطية نفقات حياته وأسرته عبر الانشغال في أمور غير تطوير أدواته في محاضراته.[8]

ومن جانب آخر فإن معظم البحوث الجامعية تنحصر في الدراسات العليا والترقيات العلمية الأمر الذي يحدده بشروط الطابع الأكاديمي ويخضع لسياسة الجامعة المنفصلة عن الميدان العملي والمجتمعي والمحتفظة بالجانب النظرى البحت بعيداً كل البعد عن احتياجات المجتمع ومتطلباته أو ما نحتاجه لبناء الهوية والشخصية.

وحتى يأتى التطبيق العملي وفق احتياجات سوق العمل وحرصا على أن ترتقي المؤسسات التعليمية والجامعات العربية إلى مستوى يواكب التقدم العالمي، فلابد من وجود مجموعة من التوجهات العامة للدول وتتضمن أهدافا أساسية وهي النهوض بالتعليم العالي من خلال تأكيد أهمية تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتدعيم متطلبات الجودة في التعليم والتي تعتبر مرتكزا أساسيا لأي تنمية في العالم العربي وموجهة نحو بناء كوادر عربية يتوقف عليها مستوى النمو والتقدم.[9]

---

[6]- محسن الندوى" أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات" ، نقلاً موقع العلوم القانونية:

http://www.marocdroit.com

7 -the current status of science around the world"unesco science report 2010"

[8]- تيسير عبد الجبار الآلوسى ، مرجع سابق.

[9]- محمد حسين أبوصالح: التخطيط الإسترتيجى القومى، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2008، ص412:416.

لذا فإن التطبيق العملي للعلوم النظرية ومطابقتها وفق سوق العمل فبرغم أن الدول العربية تحاول الاهتمام بمجال التعليم العالي والاستثمار فيه وبخاصة في مجال إنتاج المعرفة العلمية، إلا أن حدود مساهمتها الذي يرتبط تظل متدنية وهو ما يجعلنا دائما نتسائل عن العوائق التي تحول دون زيادة إهتمامها وتحويلها في مجال إنتاج المعرفة العلمية الأكاديمية ومن ثم عدم إستخدامها الفعلي في مجال إنتاج العلمية الأكاديمية ومن ثم عدم استخدامها الفعلي في مجال التنمية والنمو تحسين الواقع الاقتصادي الذي يرتبط مع سوق العمل مما يلزم علينا من باب الواجب المساهمة في البحث الدؤوب والمستمر ووضع الاستراتيجيات اللازمة لإرساء قواعد ثابتة متينة للنهوض بالشخصية العربية وصناعة المعرفة.

إن الإنسان يولد بشخصية خام ومع مرور الوقت يقوم باكتساب الأشياء العظمى والمرغوب فيها، فقد قال نابليون:"إن شخصية الإنسان كالكربون الفولاذى"، وقال جون لوثر:" إن حسن الخلق هو أكثر من الإشادة بالمواهب المتميزة، فالموهبة هي هدية، حسن الخلق هو الشئ الذي يعمل الفرد به خطوة خطوة، من خلال الشجاعة والتصميم والاختيار والفكر.[10]

كما نجد الأثر الكبير للعوامل الوراثية تؤثر تأثيرا كبيرا في خصائص الشخصية حيث انه من الممكن وجود تشابه بين الوالدين وأبنائهم بسبب التشابه في الجينات وبالتالى يكون لديهم نفس الطباع والسلوك، وعلى سبيل المثال الأسرة الرحالة قد يكون لدى أطفالها استعداد لتحمل المخاطر والاستمرار في النمو.[11]

بيّنت الجمعية الأمريكية للطب النفسى تقلبات الشخصية بأن التأثيرات تسهم في تطور الاضطرابات الشخصية، مثل إضطراب الوسواس القهري، والتأثيرات البيئية

10 -"HOW Character is formed !",the betteryou.org, Kenneth,retrieved 11-10-2017.edited

11 -HARTINE(14-8-2017), "The family's Influence on a www.livestrong.com,retrieved

أيضا تؤثر على الشخصية مثل: الصدمة السابقة، والإساءة اللفظية، بالإضافة إلى أنماط غير المرنة قد تسبب عقدة في حياة الفرد، ويمكن تطوير الشخصية ومنع إضـــطرابها، عن طريق تقوية الروابط والعلاقات سواء مع الأهل أم أحد الأصدقاء.[12]

من هنا تأتي أهمية المسئولية المجتمعية في بناء الشخصية العربية والكادر البشـــري المنتج فالمسئولية المجتمعية من وجهة نظري هي شراكة قائمة بين مؤسسات القطـــاع الخاص ومؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة في الجوانـــب التعليميـــة والصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن أجل أن نطـــور مفهـــوم المســـؤلية المجتمعية لذا يجب علينا أن نهتم بتنميتها في مؤسسات المجتمع ومنها الأســـرة إذ تعـــد الأسرة الركن الأول في غرس قيم المسؤلية المجتمعية لدى الأبناء، وذلك مـــن خـــلال نتائج الدراسات التي تشير بأن الطفل يتشكل بنسبة 80% مـــن قيمـــه داخـــل محـــيط الأسرة. كما تلعب مؤسسات التربية بعمومها دورا هاما وبـــارزا فـــي تنميـــة مفهـــوم المسئولية المجتمعية في إطار بناء قيم المجتمع الاجتماعية والوطنية والبيئية والصـــحية من خلال الكتب المدرسية والبرامج التعليمية والأنشطة الطلابية.

فنستطيع من خلال المسؤلية المجتمعية للقطاع الخاص، إنشاء مراكز ثقافيـــة تهـــتم بنشر الثقافة مثل إنشاء المكتبات العامة والمراكز الثقافية التي تـــنظم النـــدوات الأدبيـــة والعلمية ورعاية وتنظيم المؤتمرات التي تقام في الدولة.

وثاني مسؤلية من وجهة نظرى تتمثل في النشاطات الثقافية غير المنهجيـــة، وهـــي مسؤلية الموهبة والعطاء ، ذلك أن المرحلة العمرية للطالب الجامعي مرحلـــة خصـــبة ربيعية لها قابلية كبيرة لأن تؤتي أكلها وثمارها، وهذه المسؤلية لم تعط حـــق الاهتمـــام بها، ولا من شأن الطلبة أنفسهم، مع كونها تعود إليهم بالدرجة الأولى.

أما الطلبة المعرضون عنها، فهم فيها طرفان ، طرف يتعالى عنها، بحجـــة التـــأثير في مستوى التحصيل العلمي، أو غير ذلك مما يجسد نظـــرة التقليـــل والتحقيـــر لهـــا.

12 -child's personality" 11-10-2017"edited

وطرف ينأى عنها، لا تعاليا بل رغبة في التحرر المطلق المفتوح على مصراعيه وبكل أشكاله البعيدة عن الالتزام بأي أمر من الأمور ولو كان في مجال الترفيه المثمر!

أما المسؤلون عنها، فإن قلة الوعي بنفسيات الطلبة واحتياجاتهم المتولدة عن مستجدات الحياة، واحتياجات الجيل الجديد، أجدِها من أهم الأسباب التي تعيق القيام بهذه المسؤلية. كما أن تقييد العطاء بأنظمة صارمة، وقديمة! يقتل العطاء ويصرف الطالب عن الأداء الفعال المتمثل في الإبداع والتجديد البناء.

كذلك غياب التواصل بين الطالب الجامعي وأستاذه، مما يزيد من فتور الطالب وقلة اهتمامه، أما لو حصل هذا التواصل على أفضل ما يكون فسوف تتفجر طاقات هائلة في إطار التوجيه والإرشاد الذي يرقى بالطالب ويحفظ له حماسته.

كذلك غياب روح التنافس، في إطار العمل الفردي أو الجامعي غير المنظم وفرض نوعية مختارة ومقررة من النشاطات، أو حصر النشاطات في إطار معين وغياب الوضوح التام من الطرفين، وعدم الاهتمام بمسألة الوقت، كل ذلك يهدم أركان المسئولية التي يفترض أن تتجلى بقوة عند الطالب الجامعي.[13]

كم أحلم بمنح الطلبة مساحة كافية من الحرية في حمى التوجيه، بحيث يكون لشريحة الطلبة اهتمام ينعكس في تفعيل هذه الشريحة المعبأة بطاقات هائلة قادرة على العطاء بمختلف أشكالة وألوانه ،ثمة مسؤليات أخرى في حياة الطالب الجامعي بيد أني أكتفي بهاتين المسؤليتين لما رأيت أهميتهما وما اعتراهما من شطحات ليست من أدائهما في شئ!

ثالثا: الحلول التي من شأنها بناء شخصية عربية قادرة على التغيير والتطوير:

1- إن جودة التعليم لايمكن تحديدها بمدى تحقيق إنجازات فردية، بل بمدى جعل عملية التعلم عملية رائعة وجذابة. فالوصول للجودة المطلوبة يعتمد على تنمية روح الترابط بين كافة الأطراف الفاعلة في منظومة التعليم (الطلبة والأساتذة والإدارة) وهو

[13]http://www.alukah.net/social/0/99345/#ixzz5cx6zahy.

ما يمكن من اكتساب المعرفة والمهارة إضافة إلى إستبطان مجموعة من القيم (الـــولاء الصدق، روح المبادرة الاستقلالية، القدرة على العمل الجامعي الفضول العلمي، الثقـــة في النفس).

2- إن المؤسسة الجامعية الناجحة والفاعلة تكون بالضرورة ديناميكية تتفاعل مـــع محيطها الخارجي على المستويين المحلي والدولي وتستجيب لحاجات الوطن ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا عبر الإنفتاح علـــى محيطهـــا الاقتصـــادي والإجتمـــاعي وتمكين مكوناتها من المشاركة في إدارة الجامعات وتأمين الإســـتفادة مـــن اكتشـــافاتها العلمية وفي مجال العلوم الإنسانية من قبل مكونات المجتمـــع والإقتصـــاد فالجامعـــة مطالبة بالانفتاح على كافة شرائح المجتمع من أجل دعم مفهوم التكوين المتواصل وهو ماسيساهم في نشر وتبادل الثقافة بما فيها الثقافة العلمية والتقنية.

لذا يجب أن تكون الجامعة منفتحة على المستوى الدولي وذلك عبر تشـــجيع تبـــادل الخبرات والتجارب والمعارف في مختلف المجالات العلمية الإنسانية التكنولوجية.

3- ان نظام التعليم والبحث العلمي الناجح هو نظام يتسم بالمرونة على مســـتوى التسيير وعلى مستوى مسارات التخرج. ولا يتجسم ذلك إلا عبر وضع مسارات تكوين متعددة تتسم بالليونة والترابط وإمكانية النفاذ فيما بينها هذا النظام من شأنه أن يمنح لكل مواطن ومواطنة نصيبهما في النجاح في الدراسة والحصول علـــى عمـــل يســـتجيب لطموحاتهما وقدراتهما.

كما أن منح مزيد من حرية واستقلالية الإدارة والتصرف المالي لمؤسسات التعلـــيم العالي والبحث العلمي يضمن لها إدارة مرنة وأكثر فاعلية.

4- لايمكن لأي نظام أن يتطور إلا بالانخراط في مبادئ المنافســـة والمضـــاهاة والتقييم العلمي. لضمان منافسة بناءة فوجب تجميع مجهودات مختلف الأطراف الفاعلة ودعم التعاون بينها داخل مؤسسات جدية وناجحة لتحقيق الأهداف المحددة. فـــي هـــذا النظام تبني المنافسة على القدرة وعلى الابتكار والتجديد.

5- دعم العلاقة بين البحث العلمي والإبتكار وذلك عبر وضع منصة للتكنولوجيا المتطورة القادرة على تطوير البحث التكنولوجي وتنفيذ سياسة وطنية لتوجية الأبحاث نحو المؤسسات، دعم الإستقلالية الإدارية والمالية للأقطاب التكنولوجية واستقلاليتها في تحديد البرامج العلمية ورصد ميزانيات المراكز والمعاهد.

6- دعم وتشجيع تنقل الأساتذة والطلبة والباحثين إلى الدول الأجنبية من أجل تبادل الخبرات.

الخاتمة : ومن داخل هذا نجد المسئولية المجتمعية للجامعات في إخراج كوادر بشرية قادرة على بناء مجتمعنا العربي من خلال بعض النقاط الآتية:-

11-تضمين المناهج قضايا المجتمع ومفاهيم المسئولية الاجتماعية وأدوار الأفراد.

12-إعداد الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة.

13-تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي إحتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

14-بناء جسور الشراكة مع المجتمع ومؤسساته في تطويرالبرامج الأكاديمية لتلبية إحتياجات المجتمع.

15-تحفيز التفاعل الإيجابى بين أعضاء هيئة التدريس والبيئة الاجتماعية المحيطة.

16-توجية الجامعة لترسيخ معنى المسئولية كل بحسب وضعه، المسئولية أمام الله تعالى، وأمام المجتمع، وأمام الضمير ، وأمام التاريخ مع تضمين مضمون المسؤلية المجتمعية في مناهج الجامعة.

17-ضرورة التخطيط للمناهج التي تجعل المسئولية الاجتماعية والمجتمعية مقسمة بين المنهج الصفي والمنهج المصاحب للنشاط اللاصفي.

18-ربط تقويم الإدارات وأعضاء هيئة التدريس السنوية بمقدار عطائهم الاجتماعي وليس فقط عملهم الأكاديمي التقليدي.

19-إبراز الدور الوطني في المساهمات العلمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي والإرتباط مع المؤسسات العالمية.

20-فتح الباب للبحوث التربوية وبحوث اللغات ودراسات المجتمعات الريفية والحضارية وذلك لتشخيص ومعالجة للقضايا المرتبطة بالسلوك وتجويد التعبير والاستفادة من إمكانات المجتمعات في تطوير مناطقها بالأساليب العلمية المناسبة.

قائمة المراجع:

1- تيسير عبد الجبار الآلوسى، الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية ، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات :

http:// studies.aljazeera.net/issues/2009/201172231415565.htm(2009/11/09)

2- محسن الندوى" أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات" ، نقلاً موقع العلوم القانونية:

http://www.marocdroit.com

3- محمد حسين أبوصالح: التخطيط الإسترتيجى القومى، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2008، ص412:416

4- http://www.jilrc.com.conferences@jilrc.com+961-71053262.

5- http://www.um.rnu.tn/content/ar/22/universite-de-monastir.html

6- the current status of science around the world"unesco science report 2010"

7- "HOW Character is formed !",the betteryou.org, Kenneth,retrieved 11-10-2017.edited

8- HARTINE(14-8-2017), "The family's Influence on a www.livestrong.com,retrieved

9- child's personality" 11-10-2017"edited

10- http://www.alukah.net/social/0/99345/#ixzz5cx6zahy.

الجامعات الجزائرية ودورها في تنشيط القطاعات الاقتصادية والوسط الاجتماعي

د. أحمد سلامي د. وهيبة خلوفي
ج. قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر ج. الشاذلي بن جديد – الطارف، الجزائر

ملخص: أثبتت نتائج الدراسات العلمية لدى الدول المتقدمة اقتصاديا أن ما وصلت إليه الدول من تقدم و تطور، لم يكن نتيجة توافر السيولة والموارد الطبيعية، وإنما كان نتيجة قيام الجامعات بتوفير مخرجات القوى العاملة المؤهلة التي تحتاج إليها مؤسسات التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال الصناعة الاستثمار والمؤسسات التقنية المختلفة. في هذا السياق، تهدف دراستنا إلى ابراز الدور الذي تؤديه الجامعات الجزائرية في تنشيط القطاعات الاقتصادية والوسط الاجتماعي، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة. تشير أهم النتائج المتوصل إليها إلى غياب رابطة بين مخرجات القوى العاملة وبين متطلبات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يقف دون تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة ؛ هذا ما يجعل جامعتنا الجزائرية في حاجة ملحة إلى تخطيط وتنظيم علمي، لغرض تحقيق أهداف سياستها التنموية، والذي بدوره يسهم في تنشيط المحيط الاقتصادي والاستثماري

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الجزائر، القطاعات الاقتصادية، الوسط الاجتماعي.

Abstract: The results of scientific studies in the developed countries proved that the progress and development of countries was not a result of the availability of liquidity and natural resources, but that universities provide the outputs of the qualified workforce needed by economic development enterprises, especially in industry, investment and various technical enterprises.

In this context, our study aims at highlighting the role played by the Algerian universities in activating the economic sectors and the social milieu. We will rely on the analytical descriptive approach to reach the objectives of the study. The most important findings are the absence of a

link between the outputs of the labor force and the requirements of economic and social institutions, which impede the attainment of the development goals of the state. This makes our Algerian University in urgent need of scientific planning and organization for the purpose of achieving its development policy objectives and revitalizing the economic and investment environment

Key Words: University, Algeria, economic sectors, social sector

مدخل: تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب، على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية، من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس بل امتدت لتشمل جميع نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة أن تتفاعل مع المجتمع، للبحث في حاجاته وتوفير متطلباتها.

- **اشكالية البحث:** تتمحور إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي :

كيف تساهم الجامعات الجزائرية في تنشيط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؟

تتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أهمية البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؟
- ما أهم المؤشرات الكمية لتطور مخرجات التعليم العالي في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة مخرجات التعليم العالي في انجاح السياسة التنموية المرسومة في الجزائر ؟
- ما العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

لغرض الإجابة على إشكالية هذا البحث، وتحقيق أهدافه، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم تنظيم هذه الورقة بتقسيمها إلى أربعة محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. إذ سنخصص المحور الأول

للتطرق إلى مفاهيم الدراسة لبيان التأصيل النظري لثلاثية العلاقة الجامعة و البحث العلمي، التغير الاجتماعي، مفهوم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، يليها المحور الثاني الذي خُصص لابراز حصيلة الانتاج العلمي في الجزائر، أما المحور الثالث فكُرس لابراز دور الجامعة الجزائرية في السياسة التنموية للبلاد، وأخيرا المحور الرابع الذي خُصص لحصر أهم العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **تقسيمات الدراسة:**

1-التأصيل النظري لثلاثية العلاقة الجامعة والبحث العلمي، التغير الاجتماعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

2-تطور حصيلة الانتاج العلمي في الجزائر.

3- دور الجامعة الجزائرية في السياسة التنموية .

4-العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : التأصيل النظري لثلاثية العلاقة الجامعة و البحث العلمي، التغير الاجتماعي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

1 . الجامعة والبحث العلمي: تعتبر الجامعة المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي يقوم بها المتخصصون وطلاب الدراسات العليا. وبرامج الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية تتضمن دراسة مقررات دراسية، بالإضافة إلى إجراء الأبحاث العلمية ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه. كما تُعد الجامعات مؤسسات علمية وثقافية تقوم بتوفير التعليم الجامعي، والنهوض بالبحث العالمي وخدمة المجتمع بصورة تكاملية، لتحقيق متطلبات التنمية.

ليس هناك مكان آخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وذلك من حيث توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية [1].

2. مفهوم التغير الاجتماعي: يُعرف التغير الاجتماعي بأنه التحول والتبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في النظم والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة

من الزمن »[2]. فالتغير الاجتماعي هو كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن، فيحدث تغير في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع.

3. مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1.3. مفهوم التنمية: التنمية عملية ديناميكية تتكون أساسا من سلسة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية، التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة[3].

2.3. مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يُقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة، النمو والتغير اللذان تتكامل فيهما جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن جميع الإجراءات والوسائل والأساليب التي تُتخذ لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع، مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل، ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية[4].

ثانيا: تطور حصيلة الانتاج العلمي:

1.المنشورات العلمية:من ناحية النشر العلمي الذي يُعد مؤشر h لعملية البحث العلمي، فرغم قلة المجالات والدوريات المتخصصة في الجزائر طوال السنوات الماضية، إلا أنها بدأت في الظهور تدريجيا ؛ إذ تشير الاحصائيات إلى أنه تم نشر 1165 مقالا وبحثا علميا خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 1997، بمعدل نشر 166 مقالا في السنة، محتلة بذلك الجزائر المرتبة السابعة في قارة افريقيا حيث تستحوذ فقط على 2,5% من الإنتاج العلمي في القارة الافريقية كاملة [5] لتشهد الجزائر فيما بعد، على اثر تنفيذ البرنامج الخماسي (1998–2002) والبرنامج الخماسي الثاني (2008–2012) تطورا ملحوظا في هذا المجال. وقد ارتفعت عدد الأبحاث التي ينشرها الأستاذ الواحد سنويا من 0,04% في الفترة (2000–2003) إلى 0,12%

في الفترة (2008–2011)، ومع ذلك تبقى زيادة ضئيلة جدا مقارنة بعدد المنشورات لكل باحث في فرنسا، والمقدرة بـ 0,28%وفي اسبانيا التي تصل إلى 0,24%.

2.براءات الاختراع: عرفت براءات الاختراع في كل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث الجزائرية تطورا تدريجيا من 134 براءة اختراع سنة 2012 إلى 200 براءة اختراع سنة 2015. وقد سجلت مؤسسات التعليم العالي أكبر عدد من براءات الاختراع، بنسبة 45.5% [6] . وقد احتلت جامعة البليدة المرتبة الأولى بـ16 براءة اختراع، تلتها جامعة وهران بـ 10 براءات، فيما غابت العديد من الجامعات الأخرى[7]. ويمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي تعتبر فاعلا أساسيا في منظومة البحث العلمي، ولابد من الاستثمار فيها، ولكن بالعودة إلى المؤشرات العالمية، نجد أن الجزائر تُصنف في المرتبة 124 عالميا من بين 141 دولة من حيث تقديم براءات الاختراع، حيث أكد المدير العام لوكالة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية أنه في سنة 2012 تم تسليم 700 براءة اختراع، منها 70 فقط لباحثين ومتعاملين جزائريين، فأغلبها لمتعاملين اقتصاديين أجانب ناشطين في الجزائر وإن نسبة البراءات التي تم استغلالها بصفة فعلية في الجزائر لا تتجاوز 0,1% من مجموع نحو 100 براءة اختراع مسلمة سنويا[8].

ثالثا: دور الجامعة الجزائرية في السياسة التنموية:

1.خريجو الجامعة الجزائرية وسوق العمل: تشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، إلى أنه بالرغم من سياسات وآليات التشغيل التي اُعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة، وذلك من خلال وضع هياكل قوية ومتخصصة، قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، إلا أن ظاهرة بطالة المتعلمين أو ما يُعرف ببطالة حملة الشهادات قد شهدت مستويات عالية، حيث ارتفعت من 9,48%سنة 2003 إلى 14.10% سنة 2015، وهذا عكس ما تذهب إليه النظريات الاقتصادية.

الجدول رقم (1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي للفترة (2003-2015)

السنوات	معدلات البطالة % حسب المستوى التعليمي				
	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
2003	05.10	19.88	42.44	23.10	09.48
2004	05.02	19.02	41.51	23.03	11.42
2005	02.28	17.33	43.09	25.21	12.09
2006	03.30	19.10	42.06	35.54	
2007	03.42	17.45	40.22	38.91	
2010	01.90	07.60	10.70	08.90	20.30
2011	02.50	06.30	12.60	08.60	15.20
2012	03.00	08.30	13.30	09.70	14.60
2013	02.70	06.70	11.10	9.70	14.00
2014	02.70	07.00	12.00	9.70	15.40
2015	03.60	07.70	13.40	10.10	14.10

المصدر :

✓ ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, N°23, édition2007, pp78-80.

✓ ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2004-2006, N°24, édition2008, pp78-80.

✓ ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2005-2007, N°25, édition2009, pp78-80.

✓ 0NS , Activité , Emploi et Chômage Au 4eme trimestre, N°592,651,653,683,726, édition 2011,2012,2013,2014,2015 ,PP6-7

تشير الإحصائيات أن أكثر من 60% من العاطلين عن العمل تتجاوز فترة انتظارهم السنة، وأن أكثر من ثلث طالبي العمل تتخطى فترة انتظارهم السنتين. حيث تُعتبرفترة بطالة المتعلمين طويلة الأمد ؛ أي البطالة التي تفوق 12 شهرا ولو بشكل جزئي، وحقيقة فهي تعكس بقدر ما ولو جزئيا عجز النظام التعليمي الحالي عن توفير المهارات المطلوبة للمتخرجين، بهدف زيادة قابليتهم للتوظيف. وتعكس كذلك نفور المتعلمين وعدم اقبالهم على وظائف القطاع الخاص، أين يُفضل الخريجون الانتظار للحصول على فرص عمل في القطاع العام، حتى وإن استلزم الأمر بقاءهم عاطلين أو العمل في القطاع غير المنظم مقابل أجر زهيد[9]. وهذا ما يحيلنا إلى إرجاع أسباب عدم المواءمة بين المنظومة التعليمية وسوق العمل إلى تظافر الخلل على المستويات الثلاثة التالية :

1.1.الخلل في المنظومة التعليمية (جانب العرض):

إن الخلل في المنظومة التعليمية يتسبب في تدني مؤشر جودة التعليم العالي في الجزائر، وهو ما أكده تقرير التنافسية العالمي 2016-2017، إذ احتلت الجزائر المركز 96 من أصل 144 دولة شملها التقرير، بمعدل جودة 3,9، وبالنسبة لجودة التعليم عامة فاحتلت المركز 85 بمعدل 3,4. وفي مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم فقد صُنفت في المركز 99 بمعدل 3,5، وفي قائمة طرق إدارة المؤسسات التعليمية ومدى جودتها، احتلت الجزائر المركز 127 بمعدل 3,3[10].

2.1.الخلل في سوق العمل (جانب الطلب) :

وذلك نتيجة غياب ثقافة المبادرة وريادة الأعمال، وهو ما أدى إلى تحجيم دور هذا القطاع، الذي تركزت استثماراته في الأسواق المحلية المحمية، مما قلص من احتمالات توسعه ليكون مصدرا حقيقيا للنمو والتشغيل ؛ فالتركيز على الأسواق المحلية والاتكال على الحكومات، يحُد من سعي ذلك القطاع إلى تحسين التنافسية وتوظيف العمالة الماهرة.

3.1.الخلل في آليات تنظيم سوق العمل :

وذلك نتيجة نقص شبكات الاتصال بين الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال وهو ما مثل أكبر قيد في سوق العمل. في هذا السياق فإن معظم مكاتب التشغيل هي مؤسسات تنتمي إلى القطاع العام، وتفتقر في كثير من الأحيان إلى الحافز الكافي للقيام بدورها.

2.انعكاس حصيلة الإنتاج العلمي على السياسة التنموية: يمكن بيان ذلك من خلال انعكاس حصيلة الناتج العلمي على كل من نوعية وتركيبة الإنتاج، وعلى تطور مؤشر اقتصاد المعرفة، باعتبار أن هذا الأخير يبين انعكاس مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي على الأداء الاقتصادي للبلاد.

1.2.انعكاس حصيلة الإنتاج العلمي على نوعية وتركيبة الإنتاج في الجزائر:

بحسب البيانات الخاصة بالميزان التجاري للجزائر، فإن الاستثمار في البحث والتطوير لم يكن له مردود في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، أو إيجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التي تتعرض لها إنتاجية مختلف المشروعات[11]. إذ أن النسبة المرتفعة لواردات الجزائر من السلع المصنعة، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على عمليات البحث والتطوير، والتي تتجاوز في المتوسط 65% من جملة الواردات تؤكد ولو بشكل جزئي ضعف حجم ونوعية الأبحاث العلمية فيها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تؤشر على عدم وجود تقاطعات بين مخرجات البحث العلمي والعملية الصناعية في الجزائر في القطاعين العام والخاص.

إن هذه الوضعية أدت إلى بقاء الطابع الأحادي للصادرات ؛ إذ مازالت الثروة الباطنية من نفط وغاز تمثل عماد الصادرات الجزائرية. كما أسهم استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي، خاصة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود، في ظهور نتائج سلبية، تمثلت في تدهور معدلات التبادل الدولي للجزائر، وهبوط إسهام الصادرات التحويلية، وربط

نمو اقتصادها بمصادر داخلية محدودة[12]. وهذا ما يعني أن الاهتمام بعملية إنتاج السلع التي تتطلب بحثا وتطويرا قليل جدا، حيث أن البترول المُصدر هو عبارة عن مواد خام وليست مصنعة، كما أن التكنولوجيا المستخدمة في استخراجه ليست جزائرية. في الإطار نفسه، لا يمكن فصل تواضع صادرات الجزائر من السلع التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة، عن تواضع مستوى منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ؛ فتواضع الأولى يمثل نتيجة متوقعة لتواضع الثانية.

2.2.انعكاس حصيلة الإنتاج المعرفي على مؤشر اقتصاد المعرفة: يُشير مؤشر اقتصاد المعرفة إلى مدى توظيف البلد للمدخلات المعرفية في عملية الإنتاج. وهو بهذا يُبين انعكاس مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي على الأداء الاقتصادي. يحسب هذا المؤشر الذي تتراوح قيمته ما بين 0–10 درجات من خلال أربعة محاور رئيسية وهي : الحافز الاقتصادي ؛ الابتكار والابداع ؛ التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ووفقا لتصنيف الدول بناءً على مؤشر اقتصاد المعرفة، ونظرا لعدم توفر بيانات متعلقة بهذا التصنيف في السنوات الأخيرة، فقد تم الاعتماد على آخر تقرير أُنجز في عام 2012. حسب هذا المؤشر، فإن الجزائر سجلت تحسنا طفيفا في قيمة المؤشر بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.40% خلال 12 سنة، إذ انتقل من 2,85% في عام 2000 إلى 3,79% في عام 2012. هذا التحسن سمح للجزائر بالتقدم في التصنيف، أين احتلت الرتبة 95 من ضمن 144 دولة في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2012.

لكن على الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر ضمن الدول المتأخرة في مجموع الدول ذات الدخول المتوسطة، حيث نجد أن قيمة هذا المؤشر للجزائر أقل من قيمة المؤشر للدول متوسطة الدخل التي بلغت 5,10، وهذا ما يمكن أن يعكس ولو بشكل جزئي ضعف حجم ونوعية البحث العلمي، مع وجود نظام روابط غير فعال أو ضعيف، بين المؤسسات والشركات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي للاستفادة من مخرجاتها البحثية. هذا ما يؤكده مرتكزا نظام الإبداع ونظام التحفيز

الاقتصادي. ففي الوقت الذي سجلت فيه الجزائر 3,54 في مؤشر نظام الإبداع سجلت تونس 4,97 ؛ مصر 4,11 والمغرب 3,67، ونفس الحال آلت إليه الجزائر في مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية، أين سجلت 2,33، متأخرة بذلك عن دول الجوار. كما تتخلف الجزائر عن باقي الدول أكثر في مؤشر البحث والتطوير ومؤشر الاقتصاد ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث سجلت الجزائر أدنى النتائج بـ 25 نقطة، وهو مايعكس وضعية هذا المجال فيها من انخفاض في عدد براءات الاختراعات المعلن عنها والمرخص بها، مع غياب الثقافة الابتكارية بأنواعها في مختلف مجالات النشاط، حيث يظل محصورا في قطاعات مُحدودة، وحتى فيها يواجه عراقيل كثيرة.

رابعا: العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: هناك العديد من العراقيل تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية فيها نحصر أهمها فيما يلي :

– ضعف العلاقة بين الجامعة و القطاعات المختلفة من أهم العراقيل التي تواجه جانب التعاون بين الجامعة و المؤسسات بشتى توجهاتها ؛

–عدم ثقة المؤسسات الصناعية و الخدماتية في الأبحاث الجامعية ، وعدم اقتناعها بجدواها و أهميتها في تطوير الأعمال المنوط بها و ذلك راجع إلى أن رجال الأعمال في القطاعات الصناعية مثلا يرون أن الجامعة لا تهتم بإجراء أبحاث تطبيقية تعالج الإنتاج ،و كذلك مايتبعها من عوائق ترتبط بالدعم المالي ودرجة الثقة المتبادلة ؛

–الاختلالات التي شهدها هيكل الخريجين لم تتواءم ومتطلبات سوق العمل ؛

– سوق الشغل يعاني بدوره من تشوهات، سواء من ناحية هيكله أم من ناحية آليات تنظيمه،والناتجة عن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري في حد ذاتها،بحيث تُفضي دائما إلى اقتصاد هش، يتبعه ضُعف في توليد تراكم رأسمال بشري وتطوير تكنولوجي.

خلاصة: تبين من خلال هذه الدراسة أنه بالرغم من تطور مخرجات الجامعة الجزائرية، خاصة من حيث حصيلة الإنتاج العلمي، إلا أنها تبقى ضئيلة نسبيا، ولكن بالرغم من ذلك فستظل ذات أهمية في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويبدو أن الجزائر لا تزال دون تحقيق المستوى المأمول، على اعتبار أنها لم تحقق أهدافها المرسومة كاملة، خاصة فيما يتعلق بتوطين رأسمال بشري معرفي، يتمتع بكفاءة عالية، وقادر على المشاركة في اقتصاد المعرفة. وهكذا تبقى جامعاتنا معزولة عن المجتمع، الشيء الذي يجعلها عبارة عن هياكل وبناءات فارغة، فرغم كل هذا الزمن الذي عاشته وتعيشه الجامعة الجزائرية، فإنها لم تستفد من تجاربها والاصلاحات التي عرفتها، فتضخم عدد الطلبة وكثرة الطلب الاجتماعي، وكذا بطالة خريجي الجامعات لا يزال متواصلا، بل وبوتيرة أكبر، ما يحتم عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة حضورها عن طريق مخططات إعادة التنظيم وإعادة تعريف هياكلها وأهدافها، انطلاقا من إعادة التنظيم المبرمج والموجه نحو المستقبل، لأن واقع جامعتنا حاليا يبرز النقائص التي تتعلق بدورها من أجل إخراج المعرفة من حيزها الضيق ونشرها في المحيط الخارجي، وهذا ما يحول دون إنتاج معرفة تستجيب للقضايا الاقتصادية والاجتماعية.وفي هذا الإطار نقدم **التوصيات التالية :**

– العمل على زيادة الترابط بين الجامعة وسوق العمل، سواء من حيث إجراء التربصات أثناء المشوار الجامعي للطالب أم بعد تخرجه، كما كان سابقا حيث كان الطالب يُوَقِّعْ الاتفاقية مع المؤسسة التي سوف يعمل عندها عند أول سنة جامعية له ؛

–من أجل أن تساهم الجامعات في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي الاهتمام الفعلي الجاد بأبحاث الدراسات العليا، و ربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية ؛

– ضرورة إصلاح الرابطة بين مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ؛

– ضرورة وجود تخطيط وتنظيم علمي، لغرض تحقيق أهداف السياسة التنموية ؛ والذي بدوره يسهم في تنشيط المحيط الاقتصادي والاستثماري.

الاحالات والمراجع:

[1] زرزار العياشي، سفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية : إشارة إلى الحالة الجزائرية، نقلا عن إدارة الدراسات والتطوير الجامعي، الرياض، جامعة الملك سعود، 1995 ص9.

[2] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار مجدلاوي 1996، ص122.

[3] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، 1967 ص1.

[4] زكي محمود شبانة، «دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،» ورقة قدمت إلى : المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة الذي أقامه اتحاد الجامعات العربية عام 1973 ص28.

[5] بن ونيسة ليلى وبن عيو جيلالي، واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد1، 2015، ص114.

[6] أحمد سلامي ووفاء تنقوت، مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد2017/7، ص10.

[7] DGRSDT, éléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention 2015et 2016, op.cit., p9.

[8] فلاح كريمة ومداح عرايبي الحاج، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية : الواقع ومقترحات التطوير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 15، 2016، ص223.

[9] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سبق ذكره ص268.

[10] The global competitiveness report 2016–2017, world economic forum , p103.

[11] أحمد سلامي ووفاء تنقوت، مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود ،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص14.

[12] بن لوكيل رمضان وبشاري سلمى، الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر–تونس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015، ص113.

مساهمة الجامعة في البحث العلمي وتنمية المجتمع
ـ قراءة تحليلية لوظائف الجامعة ـ

أ. صوالحية الزهرة أ. قاسمي فاطمة الزهراء

ج. باجي مختار –عنابة– ج.طاهري محمد –بشار–

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قراءة وظيفة الجامعة الجزائرية، وتبيان دورها في مجال البحث العلمي، كما يسعى هذا المقال إلى توضيح الفائدة التي تقدمها الجامعة للمجتمع من خلال الإسهامات العلمية والاكتشافات التي احتضنها السياق الجامعي ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور البحث العلمي، وما يحمله من مضامين معرفية. ونسعى في الأخير إلى تثمين المهام والوظائف المنوطة بالجامعة كمؤسسة مجتمعية لها أهداف وطموحات

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، التنمية، المجتمع.

Abstract: The purpose of this study is to read the function of the Algerian university and to demonstrate its role in the field of scientific research, this article also seeks to illustrate the usefulness that the university offers to society through scientific contributions and discoveries that have been embraced by the university context, this article aims to highlight the role of scientific research and its cognitive contents. Finally, we seek to value the functions and functions of the university as a Community institution with goals and aspirations.

Key Words: University, scientific research, development, society.

تهيد: يلعب التعليم دورا مهما في تطور الشعوب وتقدمها، ووضعه بعين الاعتبار من أهم أولويات الدول، ويشهد العصر الذي نعيشه اليوم عصر المعارف والمعلومات فلولا العلم لازال الإنسان يعيش الحياة البدائية التي عاشها أسلافه وجاء هذا التطور نتيجة لتخصيص مرافق تعليمية تمثل مصادر ينهل منها الإنسان هذه المعارف

والمكتسبات، ومن بين هذه المؤسسات الجامعة التي تعتبر وليدة المجتمع إذْ هي إعادة انتاج للمؤسسة الأولى وهي الأسرة، ولكنها تختلف عنها فبالطبع يكتسب الإنسان من أسرته معارف، لكن الجامعة تستند في هذا الاكتساب على التقصي والبحث عن الحقائق أو ما يعرف بالبحث العلمي الذي هو معارف متراكمة شكلتها النتائج من أبحاث متعاقبة عبر الزمن، وسعى الإنسان من خلال هذه التراكمات إلى إيجاد حلول لمشاكله، وسعيا إلى الوصول إلى أسلوب عيْشٍ يتميز بالسهولة وتحقيقا لرغباته بهدف تحقيق حاجاته.

أولا: الإطار المفاهيمي للبحث

1. **الإشكالية:** تعتبر الجامعة السياق المكاني الذي يبادر إلى تكوين الأفراد وتزويدهم بمعارف تعمل على تحديد مساراتهم المهنية عند إكمال هذه المرحلة التعليمية المُهمة، كما تعتمد هذه المؤسسة على الإبداع والاكتشافات لتحقيق وظائفها ونشاطاتها أو ما يعرف بالبحث العلمي الذي هو أحد خصائص التعليم الجامعي ويعد ما تنتجه الجامعة من بحوث بُغية الوصول إلى المعرفة العلمية التطبيقية أساسا في مدى خدمتها للمجتمع بصفة عامة وللبلد الذي تنتمي إليه بصفة خاصة. وعلى هذا الأساس نطرح التساؤلات التالية:

كيف يمكن للجامعة من خلال البحث العلمي أن تسهم في تنمية المجتمع؟ وفيم تتمثل وظائف الجامعة؟ وكيف يمكن جعل وظائف الجامعة أليات للانتقال بالجامعة من حالة البحث العلمي العقيم إلى البحث العلمي المنتج؟

2. **تحديد المفاهيم:** الجامعة: هي مؤسسة تعليمية منظمة تحتل قمة السلم التعليمي في المجتمع وتقوم بإعداد أفراده مهنيا بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة وإعداد الباحثين لخدمة وتنمية المجتمع.[1]

وتعرف علة " أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على اثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية الإدارية والتقنية."[2]

ونعرف الجامعة على أنها مؤسسة تعليمية خاضعة لنظم وأسس تراعي التطور العلمي الحاصل على المستوى المحلي والمستوى الدولي، والتي من وظائفها خدمة المجتمع في مجالات متعددة.

البحث العلمي: البحث في اللغة هو التفحص والتفتيش و في الاصطلاح هو إثبات النسبة الايجابية بين الشيئين بطريقة الاستدلال – وهو مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة. ويعرّف على انه " عملية الوصول إلى حل معتمد عليه للمشكلات التي تواجه الباحث وذلك من خلال الجمع المنظم و المتناسق للمعلومات ثم تحليلها وتفسيرها.[3]

وعرفه و.جون .وبست John w .best بأنه " محاولة دقيقة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره.[4]

البحث العلمي أداة ووسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية وهو طريق مقبول لتثبيت وترسيخ الحقيقة في المجالات الإنسانية و هو "مَعْبر لتغيير الواقع ودفع عجلة التنمية داخل المجتمع، وضرورة لتطوير البيئة وحل مشكلاتها، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.[5] وذلك عن طريق الاستخدام المنتظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكن الحصول عليه بطرق أخرى اقل تمييزا.[6]

نعرّف البحث العلمي على أنه ذلك التقصي المُستّند على قوانين ونظريات وأساليب منطقية وموضوعية و المرتبط بإيجاد حلول وآليات علمية وتقنية الغرض منها تحقيق النمو المجتمعي.

التنمية: يعد مفهوم التنمية قديما قِدَم الحضارة الإنسانية، واستعمُل على نطاق واسع في المجتمعات الغربية، من قبل الحضارتين اليونانية والرومانية إلى غاية نهاية القرن 19، كمفهوم عام ارتبط بالجوانب المتنوعة والمتعلقة بالرفاهية البشرية، فاقتربت كلمة التنمية إلى المذهب أكثر منها إلى المصطلح. أما مفهوم التنمية في العالم المُعاصر فهو مشتق من النظر الداروينية التي ترى أنه "عملية تطور على مراحل، أين تركت

المجتمعات الإنسانية فيه البدائية ووصلت إلى مرحلة المجتمعات الصناعية الاستهلاكية والتي تُعتبر فريدة من نوعها وذات صبغة عالمية.[7]

المجتمع: هو تشكيلات مجتمعية صغيرة ضمن المجتمع الأكبر، يخضع بصرامة للتقاليد والأعراف والممارسات الدينية المقدسة، وهو جميع مظاهر التنمية التقنية والاقتصادية، يتمظهر من خلال تقسيم العمل والاتصالات. وقد سمى دور كايم هذه المجتمعات على أنها أنواع الأجزاء لأن المكتسبات التي يمتلكها هؤلاء الأجزاء هي مكونات مجتمعية متجانسة يتقاسمها الأفراد على نطاق جغرافي واسع.[8]

تنمية المجتمع: إن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادرا على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم.[9]نقصد بتنمية المجتمع الرخاء الذي يحصل عليه الأفراد جرّاء الاهتمام بميادين الحياة المختلفة، والذي يرقى بهم إلى الوصول إلى الأهداف التي يرغبون في تحقيقها مع مراعاة حل مشاكلهم، وأن يمس هذا الرخاء جميع أفراد المجتمع دون إقصاء لبعض عناصره.

3. **أهمية الموضوع:** يكتسي الموضوع أهمية بالغة وذلك بالنظر إلى النقاط التالية:

- تثمين دور الجامعة كمؤسسة مجتمعية وما تقدمه من فائدة من خلال البحث العلمي.
- يشكل هذا الموضوع إثراء لمجال التعليم العالي من خلال سرد أهم العقبات التي تواجه الجامعة كفاعل مجْتمعي، مما يساهم في العمل على تحسين وظائفها تُجاه الفاعلين داخلها والمساهمة إيجابا تجاه المتعاملين الخارجيين معها.

4. **أهداف الموضوع:**

- تحليل الوظائف الأساسية للجامعة ومعرفة الأسس والدعائم التي تعتمد عليها في ممارسة هذه الوظائف ؛
- وصف الصعوبات التي تواجه الجامعة الجزائرية في تحقيقها للبحث العلمي وخدمة المجتمع.

ثانيا: الأطر النظرية للبحث:

1. مفاهيم عامة حول الجامعة:

1.1 **وظائف الجامعة:** تختلف وظائف الجامعة المنتجة تبعاً لاختلاف المجتمعات وثقافاتها والعلاقات التي تنظمها. بيد أن قُدرة أي جامعة على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، تتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية، وهي: التدريس والذي من خلاله يتم نقل المعرفة، والبحث العلمي الذي ينتج المعرفة، وخدمة المجتمع بهدف تنميته وتقدمه. وتتكامل هذه الوظائف الثلاث مع بعضها البعض فالتعليم يعد المجال الخصب لإثراء البحث، وهو في الوقت نفسه يعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسئولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع بينما يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية، كما يسهم في تنمية المجتمع وحل مشكلاته.[10]

1.1.1 وظيفة التعليم: أصبح التعليم الأداة الرئيسة في تحقيق التقدم والتنمية الشاملة، وبات الفرد المتعلم، هو العنصر الفعّال في النهضة الشاملة للمجتمع، كما أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية، تساعدها في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة : السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبناء على ذلك أيقنت الكثير من الدول أهمية التعليم لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم؛ لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثمارا حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة.[11]

2.1.1 خدمة المجتمع: يقع على عاتق الجامعة مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعها فالجامعات يصفها بعض المتابعين بأنها تعيش بأبراجها العاجية بمعزل عن مجتمعها ومحيطها، وذلك منذ سنوات عديدة، فهذا الوصف مُستخدم منذ القرن التاسع عشر ليصِف الجو الذي يَعيش فيه المفكرون، وهم منخرطون في التعليم والبحث ومنعزلون عن الجانب العملي في الحياة اليومية والمجتمع. ومن هنا ظهر مفهوم جديد لدور

الجامعة في اكتساب المعارف، يتمحور حول المعرفة بوصفها مهمة في بلورة وتكوين منتجات تخدم المجتمع والفرد.[12]

ويندرج تحت مفهوم خدمة المجتمع كل ما يمكن أن تقدمه الجامعة من إسهامات ومشاركات؛ فهناك الأنشطة الثقافية التي تهدف إلى تنمية المجتمع تنمية شاملة متكاملة من جميع النواحي، على أساس أن المساهمة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة أصبحت من ضرورات العصر، كون أن الجامعة تشكل منبعا للإشعاع العلمي وهي من أكثر وسائل المجتمع تأثيرا في مجال التثقيف.[13]

3.1.1 وظيفة البحث العلمي: يعد البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم والتنمية؛ لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجِهها القطاعات الإنتاجية ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات. وقد ازدادت أهمية البحث العلمي مع تصاعد جودة المتغيرات العالمية وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجية، التي ترتكز أساساً على المعلومات وابداعات العقل الإنساني.[14]

يمكن أن نستنتج من وظائف الجامعة أنها وإن سعت إلى تحقيق العديد من الوظائف إلى أنها ترتكز في الأساس على تنمية أفراد المجتمع من خلال البحث العلمي الذي يعد السلاح الأساس لمكافحة جميع مظاهر التخلف والتأخر وذلك تطبيقا لما تقدمه نتائج البحوث التي يقوم بها الطلبة والباحثون، فعليه يمكن القول أن تكامل الوظائف التي تقدمها الجامعة تُسَخر لخدمة وتلبية رغبات أفراد المجتمع من خلال تمكنهم من رصيد معرفي يوضح لتحقيق هذا التطور.

2.1 مؤشرات جودة الجامعة: هناك بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس فعالية الجامعة نذكرها فيما يلي:

1.2.1 على مستوى الجامعة في حد ذاتها: ويتمثل ذلك في مدى توفر روح التعاون والعلاقات الإنسانية بين جميع العناصر البشرية بالمؤسسة ومدى توفر درجة عالية من الأخلاقيات والقيّم المهنية والعلمية والسلوكية.

2.2.1 على مستوى البيئة الخارجيـــة: ويتجسد ذلك في كفاءة المؤسسة الجامعيـــة ومدى فعّالية النظام فيها والقدرة على تحقيقه للأهداف المرسومة وكفاءته في اســـتغلال الموارد المُتاحة ومدى إيجابيته نحو المجتمع ومؤسساته وأفراده وتتمثل مؤشرات خدمة الجامعة للمجتمع فيما يلي:

- مستوى المواءمة العددية والمهنية للخرجين ؛
- عدد البحوث التعاقدية بين المجتمع ومؤسسات الجامعة ؛
- مدى استجابة البحوث لاحتياجات مؤسسات المجتمع .
- مؤشرات رضاء عملاء التعليم العالي وذلك من خلال رضا قطاعات الإنتاج عن المخرجات الجامعية ومستوى رضا الأساتذة والطلاب عن فنواته التعليمية.[15]

يتضح من خلال خدمة الجامعة للمجتمع أنه يمكن القول على أن الجامعـــة تـــؤدي مهامها وفقا لما يحقق أهدافا تنعكس إيجابا على المجتمع إن ساهمت في خلـــق روابـــط التعاون بين الفاعلين داخلها، وتوفير كفاءات مهنية وأدمغة تساهم في سير عجلة التنمية على مستوى مؤسسات المجتمع على اختلاف نشاطاتها وتوجهاتها.

2. الجامعة كنظام اجتماعي مفتوح: إن الجامعة منظمة لها ســـماتها الفريـــدة مـــن حيث البناء الاجتماعي والفعاليات والهيكل والأهداف وهذا يجعلها مختلفـــة عـــن بقيـــة المنظمات حتى التعليمية منها، حيث أن أهداف التنظيم الجامعي فـــي تطورهـــا عبـــر المراحل التاريخية تبلورت باتجاه خدمة المجتمع، وبالتالي اتســـعت فعاليـــات الجامعـــة وتنوعت مع تقدم المجتمع ونمو المعرفة، ولذلك ازداد الهيكل التنظيمي للجامعة تعقيـــدا واتسم بناؤها ا لاجتماعي ومنه نستنتج أن الجامعة نظام اجتماعي تتكامـــل فيـــه البنـــى الاجتماعية وتتباين فئاتها بما يزيد من خصائص نوعية حركيتها في صياغة العمليـــات الاجتماعية، وبما يفرض حرصا كبيرا لتطوير البناء القيمي للجامعـــة، وفـــق أهـــداف معيارية تستلزم وجود ثقافة مشتركة قادرة على تحقيق التفـــاهم المشـــترك والتعـــاون المتبادل ضمن بناء يتسم بميل عال إلى اللامركزية والاستقلالية وتعدد مراكـــز القـــرار والسلطة، وهذا يستلزم للجامعة نظاما اجتماعيا/ثقافيا مفتوحـــا يحكـــم صـــلتها بالبيئـــة

المحيطة بها عن طريق سياستها التعليمية التي تؤكد على الخاصية النظمية، التي تتميز بالعناصر الآتية:

1.2 **مدخلات الجامعة:** وتشمل الطلبة المسجلين والقدرات العلمية والإدارية والموارد والمعلومات حيث لا يمكن للجامعة أن تدير فعاليتها دون هذه المستلزمات وهذه المدخلات تؤكد خاصيتين وهما: الأولى أن التنظيم الجامعي يضم في بنائه الاجتماعي شرائح وفئات متميزة ومتباينة في خصوصيتها العمرية، ومكانتها الاجتماعية ونضجها العقلي والفيسيولوجي مما يحتم امتلاكه لقيم ومعايير اجتماعية قادرة على تحقيق التوازن والتوافق بين هذه الفئات، والخاصية الثانية هي أن التنظيم الاجتماعي يضم في بنائه الثقافي مستويات ثقافية متباعدة وفئات تخصصية متنوعة في مصادر ثقافتها وفي اهتماماتها المعرفية مع حركية عالية ناجمة عن استمرارية التفاعل فيما بينها ومع البيئة على صعيد المجتمع.

2.2 نشاطات الجامعة: يتمثل النشاط الإنتاجي في الجامعة في فعاليات متميزة لها خصوصيتها في مستلزماتها وفي أطرافها وفي نتائجها، فالمهمات الأكاديمية تختص بالتعامل مع فئات متميزة من العنصر البشري كخامات أو كفاعلين، كما تتعامل مع العصارة الفكرية لهذا العنصر البشري، إضافة إلى السعي لتطويره والإسهام في تطوير كفاءة الأنشطة التنموية وفاعليتها وبذلك تصبح الجامعة مؤسسة اجتماعية ثقافية اقتصادية تتولى مهمات ذات مردودات غير محدودة وصعبة القياس.

3.2 مخرجات الجامعة: إن صلة الجامعة ببيئتها تتحدد من خلال ما تقدمه من قدرات متخصصة وقادرة على الإسهام في تنمية البيئة، وعبر ما تقدمه من أفكار علمية ومنجزات فنية توفر شروط التقدم التكنولوجي للبيئة وتنميتها، فالخريجون يمثلون إضافة نوعية وكمية للشريحة المثقفة، ويعد ذلك إسهاما في رفع المستوى الثقافي، وهذا يعني زيادة القدرة على تحسين إنتاجية العمل لكافة منظماته، كل هذا يعني أن الجامعة بمخرجاتها تمثل إسهاما تنمويا بكامل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[16]

ثانيا: نظرة على البحث العلمي في الجزائر:

1. البحث العلمي والجامعة:

يعد البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي وتتبع الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للمعالج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث بناء على ما ذكر، فإن: البحث العلمي نشاط حيوي وديناميكي هادف ومنظم، يسعى لدراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها، وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويسهم في تنمية إشباع حاجات المجتمع وتطويره والإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن للبحث العلمي أهمية كبرى في مجال التنمية لمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية، مما دفع بالكثير من الدول للاهتمام به.[17]

1.1 البحث العلمي في الجزائر: يتوفر في الجزائر عدد لا بأس به من المخابر ومراكز البحوث إلاّ أن نتائج البحوث الصادِرة عنها لا تلقى رواجا وتطبيقا على أرض الواقع، كما أن توسع البحوث العلمية وازدياد عدد الباحثين لم يسهم في إزدياد براءات الاختراع أو فتح المجال للإبداع العلمي، ويلاحظ أن عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية، وعدم امتلاك الجامعات الجزائرية لمعاهد بحث ذات سمعة دولية.[18]

رغم عدم نكراننا لإيجابيات التطور الكمي للجامعة الجزائرية، إلا أنه لا يخفى على أحد عديد المشاكل والأزمات التي تعترض سبيلها، من ذلك، مشاكل تتعلق بالتضخم المطرد لعدد الطلبة، ما أثر بدوره على قدرة استيعاب المنشآت القاعدية وخلق الاكتظاظ وأضعف نوعية التأطير ونتائجه، وكذا مشاكل التسيير البيداغوجي إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالأستاذ، وكذا الطالب والذهنيات ومواقفه وجهوده الضعيفة في سبيل التعلم وتلقي المعرفة، بالإضافة إلى مشاكل التسيير الاداري والبيروقراطية

المعيقة للبحث ولعلاقة الجامعة بمحيطها، والمشاكل المتعلقة بمخرجاتها ونوعية الشهادات المحصلة غير المسايرة لحاجات وتحولات المجتمع.[19]

2.1 أهداف التعليم الجامعي في الجزائر: يركز التعليم الجامعي في الجزائر على المشاركة في بناء الجوانب الاجتماعية والعلمية والثقافية للمجتمع عن طريق مناهج تعليمية وثقافية اجتماعية متميزة تُمنح للطلبة وتتماشى مع المعايير العالمية في ميادين مختلفة وتخضع بمتطلبات الجودة، التي تمكن المتخرج من معارف تقيده مستقبلا. وتختلف السياسات باختلاف المبادئ التي تتبناها الدول حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات والأنظمة والقوانين الموضوعة

وحسب ميثاق التعليم العالي، فأن أهداف التعليم الجامعي الجزائري تتمثل في:

التعليم والتكوين ؛

القضاء على الجهل والأمية ؛

الاستجابة لحاجات الجزائر التنموية ؛

الاستجابة للأعداد المتزايدة من الطلبة المقبلين على المؤسسات الجامعية.[20]

2. علاقة الجامعة بتنمية المجتمع:

1.2 الجامعة عنصرٌ فاعل مجتمعيا: يعد الاهتمام بالجامعة والبحث العلمي أحد العناصر الفاعلة في تنمية المجتمعات على مختلف الأصعدة وتوفير كفاءات علمية ومهنية تخدم جوانب الحياة المتعددة، وهذا ما أثبتته دراسة لباسم الطويسي وآخرون[21] بعنوان "اتجاهات المواطنين في محافظة مَعن نحو الأثار التنموية لجامعة الحسن بن طلال"، إذْ أثبتت الدراسة أن تأسيس هذه الجامعة في محافظة مَعن خفف من البطالة في المنطقة، حيث يعمل حوالي 841 عاملا من ذات المحافظة في الجامعة من أصل 1185 وهو ما يُعادل 70%، كما أضاف تأسيس هذه الجامعة سنة 2013 نسبة 37.8% من النشاطين اقتصاديا في نفس المُحافظة وهذا إن دل على شيء إنما هو فهو يدل على أن الجامعة إذا أُحسن استغلالها تنعكس إيجابا على أفراد المجتمع سواء بصفة مباشرة أم بصفة غير مباشرة.

2.2 معوقات الجامعة كمؤسسة بحثية تخدُم المجتمع: عدم السماح للجامعة بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة من خلال الميدان أو الواقع، مما جعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، ويفقده هذا جانبا كبيرا من أهميته وجَدواه.

افتقاد الباحث الجامعي إلى هوية مهنية قوية، كعضوية الروابط أو الجمعيات العلمية تمكنه من الوصول المنظم إلى الميدان أو الحصول على تعاون السلطات وحتى إن وجدت مثل هذه الهيئات فإنها تعامل من قبل الدولة معاملة الجمعيات الخيرية وليس معاملة النقابات المهنية والتي تعطى نوعا من الحماية لأعضائها. وتزايد حدة الصراع الفكري داخل المجتمع الجامعي، ولعل الشكوى من وجود تيارات فكرية متصارعة تعتبر شكوى عامة في معظم إن لم يكن في كل المجتمعات الحالية، إلا أن الصراع الفكري عندنا ربما يأخذ صورة أعمق.[22] وخلُصت أيضا دراسة لفوزي سعيد الجدبة بعنوان "**دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009**"،[23] إن جملة من الأسباب جعلت الجامعة غير مؤدية للوظائف المنوطة بها، نذكرها فيما يلي:

- ميل الجامعات إلى الجانب المحافظ التقليدي أكثر من احتفاظها بمضمونها التعليمي الإبداعي ؛
- هبوط وظيفة الجامعة من التفكير الخلاّق وتنمية المجتمع إلى وظيفة بسيطة تكاد تقترب من مفهوم محو الأمية ؛
- انخفاض مستوى خريجيْ الجامعات بسبب التنسيق وفقا للمجموع في الثانوية العامة وليس وفقا لرغبة الطالب، فأصبحت الجامعات ملجأٌ لأعداد كبيرة من الطلبة.
- لا يزال التعليم في الجامعات يعتمد على أسلوب التلقين وغسل الأدمغة وليس على أسلوب تعلم كيف تُفكِر.

ثالثا: الإجابة عن تساؤلات البحث:

1. الإجابة عن السؤال الأول: يمكن للجامعة من خلال البحث العلمي وما يقدمه من نتائج علمية موضوعية دقيقة أن يسهم في تنمية المجتمع على المستوى

الاقتصادي وتوفير متطلبات العيش ومثال ذلك الاختراعات والتقنية، كما يسهم البحث العلمي في رقي الدول على المستوى العالمي، فالدول التي تمتلك التقنية والتكنولوجيا تترأس قائمة الدول مما يسمح لها التحكم في الاقتصاد الدولي من خلال تصديرها لهذه التكنولوجيا مما ينعكس إيجابا على مردودية اقتصادها.

2. الإجابة عن التساؤل الثاني: تتمثل وظائف الجامعة في التعليم الذي يعد العملية الأساسية فيها لكن مع تطور المجتمعات أصبحت الجامعة لا تقوم بدور المَانِح للمعرفة وإنما تعد دورها ذلك ليصبح أيضا تطبيق البحث العلمي بوسائل وتقنيات تخول للمجتمع أن ينمو، ونتيجة لذلك تتحقق وظيفة أخرى وهي وظيفة خدمة المجتمع التي تعد من معايير المؤسسات الحديثة أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

3. الإجابة عن التساؤل الثالث: يمكن أن يسهم البحث العلمي في ربط الجامعة بالمحيط الخارجي من خلال فتح المجال أمام مختلف المؤسسات الاستفادة من النتائج الي تقوم بها مخابر البحوث أو ما يقوم به الباحثون والطلبة، كما يمكن أن يشكل البحث العلمي الأداة التي تدفع عجلة التنمية على مستوى الجامعة في حد ذاتها من خلال الاستعانة بهذه المؤسسات لتمويل البحوث وبهذا تكون الفائدة بينها وبين الفاعلين في المحيط الخارجي تفاعلية ولا تعود بالفائدة على طرف واحد وإنما على الطرفين.

خلاصة: في الأخير يمكننا استخلاص أن الاعتماد على البحوث العلمية الأصيلة والتي تحل مشاكل المجتمعات أمر أساسيٌ ولا يكفي توفر كم هائل منها دون تفعيل لدورها في خدمة أفراد المجتمع، وعدم بقاء الجامعة منغلقة على نفسها أمرا ضروريا حيث أن المؤسسات على اختلاف نشاطاتها تعد نسقا جزئيا من نسق كلي وهو المجتمع، وانفتاح الجامعة على باقي أنساق المجتمع يُخول لها تحقيق أهدافها على مستواها الداخلي وعلى المستوى الوطني وحتى المستوى العالمي إن أحسنت استغلال مواردها من طاقات طلابية وبحثية.

الاحالات والمراجع:

1- مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 1983 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1983، ص. 10.

2- فضيل دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط 1، مخبر علم الاجتماع والاتصال، قسنطينة، 2006، ص 79.

3- تركي رابح، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر 1984، ص. 15.

4- بشير معمريه، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، الجزء الثاني منشورات الحبر الجزائر، ص. 70.

5- شحاتة حسن، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب ط1، القاهرة، 2001، ص. 41.

6- عفيفي حمودة محمد، البحث العلمي: أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، ط2، مكتبة عين شمس، 1983، ص. 12.

7- Jair SOARES Jr., Rogério H. QUINTELLA, Development: an Analysis of concepts, Measurement and Indicators, ANPAD; Apr/ June 2008, p. 105/107

8- Hanspeter Müller, Société, morale et individualisme. La théorie morale d'Emile Durkheim, Les éditions de la Maison des sciences de l'Homme, Paris, 2013, p.7.

9- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية: المثال والواقع مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2001، ص. 65.

10- نوفل محمد، تأملات في مستقبل التعليم العالي، دار سعاد الصباح، الكويت 1992، ص. 57.

11- علي الشخيبي، "التعليم الجامعي: رؤية مستقبلية"، المؤتمر السنوي التاسع لمركز التعليم الجامعي، المنعَقِد 17-18/ ديسمبر 2002، جامعة عين شمس، ص. 1.

12- وزارة التعليم العالي، الوظيفة الثالثة للجامعة، الرياض، 2014، ص. 9.

13- بلال خلف السكرانه، التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة، عمان 2009، ص. 65.

14- محمود الصرفي وآخرون، "اشكاليات البحث العلمي في مصر والتوجهات المستقبلية للتغلب عليها"، مؤتمر البحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، المُنعقد في 24-27 ماي 2000 القاهرة، ص. 223.

15- أشرف السعيد، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، المنصورة دار الجامعة الجديدة، 2007، ص. 210-211.

16- الإمام سالمة، "السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مُقاربة في التحليل النُظمي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، 2016 ص. 529-530.

17- الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة واقع الجامعة الجزائرية"، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي المنعقد 9-2016/02/11 بجامعة الزرقاء، ص. 413.

18- كبار عبد الله، "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، 2014، ص. 304.

19- الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات: من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة، يومي 26 و27 ماي 2010.

20- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، متوفر على الرابط التالي: http://www.premier-ministre.gov.dz

21- باسم الطويسي وآخرون، "اتجاهات المواطنين في محافظة مَعن نحو الآثار التنموية لجامعة الحسين بن طلال"، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، العدد 1، المجلد 3، 2017، ص. 237.

22- زكى نجيب محفوظ، مجتمع جديد أو الكارثة، دار الشروق، ط2، 1983

23- فوزي سعيد الجدبة، "دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009" مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 12، 2010 ص. 259.

البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وعلاقته بالمحيط الخارجي قبل وبعد 1998:
" قراءة تاريخية في آليات تجسيد الربط، النتائج المحققة والعراقيل المواجهة "

د. ليلى تيتة د. مختار هواري

جامعة باتنة1-، الجزائر

ملخص: تتعرض هذه المداخلة في مضامينها لواقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وعلاقته بالمحيط الخارجي من خلال دراسة تاريخية لمنظومة البحث العلمي الجزائرية من 1962 إلى اليوم مركزين على توضيح العوامل الداخلية والدولية التي كانت وراء تبني هذا التوجه أو ذاك ومدى ما حققه تبني توجه من غيره من تأثير على هذه العلاقة التي أردناها ترابطية بين البحث الجامعي ومحيطه الخارجي محاولين في الأخير تقديم بعض الملاحظات التي اقترحناها حلولا للنهوض بواقع البحث العلمي أكثر فأكثر بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجامعة الجزائرية، البحث العلمي، الانفتاح على المحيط الخارجي، الآليات، المعوقات، الحلول.

Abstract: This paper focuses on the study of the reality of scientific research in Algerian universities and its relation with the external environment through a historical study of the Algerian scientific research system from 1962 to the present day. Focusing on the internal and international factors that led to this evolution, we will try to show the realities that lead us to adopt one system and neglect the other by finally arriving to propose solutions to promote scientific research in Algeria.

Key Words: University of Algeria, scientific research, openness to the external environment, mechanisms, obstacles, solution

تمهيد: تعد الجامعة من المؤسسات المهمة والأساسية في دفع عجلة التنمية في شتى المجالات من خلال تزويد المجتمع بطاقات بشرية وإطارات مكونة تكوينا عاليا من جهة ومن خلال البحث العلمي الذي يعد الرأس مال الحقيقي لأي دولة من الدول كونه – إلى جانب عوامل أخرى– يحدد قوتها ومكانتها بين الدول من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذه المداخلة التركيز على جهود الجزائر في مجال دفع عجلة البحث العلمي وربطه بمحيطه الخارجي من الاستقلال الى اليوم محاولين التركيز على مختلف المخططات التي أدرجت في سبيل ذلك ومدى ما حققته من نتائج وسنجعل من سنة 1998 سنة مفصلية بين مرحلتين من مراحل ربط البحث العلمي في الجزائر بمحيطه الخارجي.

أولا: ماهية البحث العلمي وعلاقته بالجامعة: يعرف البحث العلمي بأنه: " البحث المستمر عن المعلومات والسعي وراء المعرفة باتباع أساليب علمية مقننة"[1]. كما يعرف أيضا بأنه: " الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى"[2].

من خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن البحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته أو بيئته ومجتمعه أو عن الكون سالف الزمن أو حاضره أو مستقبله، وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشكلات التي تقابله والصعاب التي تعيق حياته. وهو وسيلة الإنسان لمضاعفة موارده المالية والمعنوية، وهو كل جهد علمي منظم يهدف الى تنمية المعرفة الإنسانية[3].

في وصف لدور الجامعة جاء عن عمار بوحوش قوله:" إن دور الجامعة يتمثل في تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار المسؤولين وقادة المجتمع وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية واتخاذ القرارات الدقيقة أو القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة"[4]. وعليه فقد كان البحث العلمي لصيقا بالجامعة لسببين:

الأول: لأن الجامعة تتوفر على موارد فكرية وبشرية قادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

الثاني: تعد الجامعة المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، والتي يمكن أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة سواء كانت حكومية أم من القطاع الخاص.

ثانيا: واقع البحث العلمي بالجزائر غداة الاستقلال وعلاقته بالمحيط الخارجي قبل 1998: لقد شهد النظام الجامعي في ظل الاستقلال توسعا كبيرا حيث انتقل عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر من جامعة واحدة غداة الاستقلال موروثة عن الحقبة الاستعمارية هي جامعة الجزائر أضيفت لها جامعة وهران سنة 1966 ثم جامعة قسنطينة سنة 1967، ليبلغ العدد سنة 1977 ست جامعات: جامعتان في العاصمة وجامعتان في وهران وجامعة واحدة في قسنطينة وأخرى في عنابة. ثم أنشأت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سنة 1984[5] ليبلغ عددها اليوم المئات من المؤسسة الجامعية.

لم يكن للجزائر بعد استقلالها ميدان بحث سوى تلك المعاهد والمراكز التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية، كما كان عدد الأساتذة والباحثين والطلبة قليلا جدا. ففي سنة 1963 لم تمنح جامعة الجزائر الوحيدة في ذلك الوقت سوى 93 شهادة تخرج. وقد تطلبت المرحلة الانتقالية لتلك الفترة إنشاء هيئة التعاون العلمي أين استعانت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال بالخبرة الفرنسية في البحث العلمي بنية تكوين باحثين يحملون على عاتقهم تكوين باحثين جدد، وعقدت معاهدات واتفاقيات مع الطرف الفرنسي بخصوص البحث العلمي، وتم الاتفاق على خضوع أنشطة المعاهد ومراكز البحث للمراقبة الدورية وتسييرها وفق تعليمات وتوجيهات عامة من طرف المجلس الأعلى للبحث العلمي. وبحلول سنة 1973، استطاعت الجزائر إنشاء المجلس الوطني للبحث الذي أوكلت له مهمة الجمع بين الباحثين والجامعيين في كل الاختصاصات والقطاعات التي يعنيها البحث العلمي وتنمية التعاون العلمي

بينهم، و هكذا دعم هذا الجهاز بالمنظمة الوطنية للبحث العلمي التي أنشأت بموجب المرسوم الوزاري في 02/01/ 1974 لكي تعوض هيئة التعاون العلمي الجزائري الفرنسية المنحلة. بهذه الخطوة، أخذت الجزائر تحاول التنصل من التبعية الفرنسية في مجال البحث العلمي فجمعت الباحثين لكي يتبادلوا وجهات النظر وتتكاثف الجهود، فتؤسس بذلك مرحلة البحث العلمي فيما بعد الاستقلال[6].

تبنت الدولة الجزائرية بداية سنة 1982 سياسة جديدة لتنمية قطاع البحث الحساس (الطاقة النووية، الطاقات المتجددة) وذلك بإنشاء مركز خاص بهذه المهمة تحت اسم (محافظة الطاقات المتجددة). ضمت المحافظة تحت وصايتها كلاً من مركز العلوم والتقنيات النووية ومركز البحث في الطاقات المتجددة التابعين أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي، وتم في نفس هذه السنة حل هذه الأخيرة وتحويل ممتلكاتها ونشاطاتها إلى جهات أخرى[7]

يبدو بأن الدولة الجزائرية في هذه المرحلة صارت تسير نحو أفق بحثية أكثر حساسية بإيجاد بدائل عن البترول وإنتاج الطاقة، ومحاولة خلق إدارات تتناسب مع هذا النشاط الدقيق والمعقد.

لترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية، أنشأت الجزائر سنة 1984 محافظة البحث العلمي والتقني مهمتها المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني ودعم الاستقلال التكنولوجي، ومحاولة توجيه البحث وتنظيمه وفق أهداف واضحة ومحددة. بعد ذلك، وعلى ضوء المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة والارتفاع المتواصل في عدد الباحثين سواء من خريجي الجامعات الجزائرية أو العائدين من الخارج بعد تكوينهم، أنشأت الجزائر سنة 1986 هيئة تحت وصاية رئاسة الجمهورية وهي المحافظة السامية للبحث (HCR) حيث جمعت هذه المحافظة بين مهام كل من محافظة الطاقات المتجددة، ومحافظة البحث العلمي والتقني المنحلة. تبنت هذه الهيأة خلال الفترة بين (1986 و 1989): 460 مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين 2700 باحث بعدما كانت الجزائر تعاني

من أزمة حقيقية في اليد المتخصصة وعدم امتلاك أبجديات البحث العلمي[8]. ما لوحظ على البحث العلمي خلال هذه الفترة غيابه عن الواقع الاقتصادي والمجتمع الجزائري.

وإليكم الجدول التالي الذي يوضح تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال:[9]

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية–فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية–فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	
كتابة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	

كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث	1992	وزارة التربية	
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي	
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي	

ثالثا: واقع البحث العلمي بالجزائر وعلاقته بالمحيط الخارجي بعد 1998: في حديث له حول أهم رهانات البحث العلمي في الجزائر أشار عبد الحفيظ أوراغ المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر إلى أن البحث العلمي قبل 1998 كان غائبا عن الواقع الاقتصادي والمجتمع الجزائري الى نفس هذه السنة أين تم إصدار أول قانون للبحث العلمي، وأعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع. وهكذا، وخلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998-2002 انصبت المهمة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيره بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث. مع ذلك، ظل التمويل عائقا كبيرا حال دون إحراز التقدم في مجالات البحث العلمي، كما أن هيكلة البحث العلمي لم تكن جيدة حيث لم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا، فمر البحث حينها بمرحلة ضعف واضح حتى عام 2008.

بعد هذا التاريخ تم إصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي الممتد من 2008-2012 وهي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عام 2009. تركزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة

لكل الأنشطة العلمية. ولقد كان من أولويات المديرية هيكلة القطاع وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين والرفع من مستوى التجهيزات العلمية والمنشآت. وهكذا انتقلت الجامعات من 600 مخبر بحث في عام 2008 الى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، كما تهيكلت مختلف الجامعات الجزائرية بمختبرات بحث في كل المجالات والتخصصات، مجهزة بأدوات بحث بمواصفات عالمية، وهو ما زاد من عدد الباحثين في كل التخصصات، وهكذا انتقلت الجامعات من 1200 أستاذ باحث إلى 30 ألف أستاذ باحث إضافة الى 60 ألف طالب دكتوراه. أما خارج الجامعات فقد كان هناك 30 مركز بحث على المستوى الوطني يشارك فيها 2500 باحث دائم، وهي مراكز تهتم بالبحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي بشكل خاص.

أمام التطور التكنولوجي السريع والكبير في الوقت نفسه نتيجة الحركية الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول، بات من الضروري أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال، كما بات من الجلي مسايرة ركب الأمم المتقدمة تكنولوجيا. واستجابة لهذا الرهان، جاء القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لاستكمال المخطط الخماسي (2008-2012) الذي استوجب حينها إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. كما جاء ذات المشروع التوجيهي ليحل محل القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008. هذان القانونان اللذان تضمنا برنامجين خماسيين للبحث، في حين أن مشروع هذا القانون تركز على مبدأ التوجيه والمتابعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ أن البحث مستلهم من مختلف المقترحات التنفيذية للبحث (اللجنة القطاعية وما بين القطاعات والوكالات الموضوعاتية للبحث والمجلس

الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي). وهو ما يعني عدم التنصيص على المخططات الخماسية للبحث، في نص القانون ، والداعية إلى إدماج نظام البحث العلمي في منظومة التنمية الشاملة، أمام تحديات التقليص من التبعية الغذائية للخارج، وتعزيز تنافسية الإنتاج الوطني وتطوير الطاقات المتجددة باعتبارها أمثلة عن المجالات التي يتمكن فيها الباحثون الجزائريون المساهمة في بعث حركية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

لقد كانت الفكرة التي سيطرت على هذا المشروع أن ارتفاع أعداد الباحثين والأساتذة الباحثين، وفتح عديد مراكز البحث وإنشاء الوكالات والمؤسسات العمومية للبحث العلمي، إلى جانب إقرار العديد من البرامج الوطنية للبحث في شتى القطاعات، سيعطي دفعا للحركية التكنولوجية والتطوير العلمي ببلادنا، وهو ما ذهب إليه وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور الطاهر حجار في اجتماعه مع اللجنة بتاريخ 14 جوان 2015 الذي عدد فيه مناقب التطور الهائل الذي أوجدته المنظومة السابقة للبحث، والنتائج المحققة بفعل اعتماد مخابر البحث الجديدة وتعدادها 1361 مخبرا (بما في ذلك مخابر البحث المشتركة ومخابر بحث مشاركة) والتي جندت 27.584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه، وهي أرقام جد مرضية مقارنة بما كانت عليه في السابق. وهكذا تضمن مشروع القانون جملة من التدابير التحفيزية المتمثلة في[10]:

– تكريس آليات ترتيب البرامج الوطنية للبحث (PNR) حسب الأولويات لتحقيق مواءمة أفضل للبرمجة مع الانشغالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا توضيح سيرورة برمجة نشاطات البحث.

– تكريس القواعد الرئيسية المشتركة لتقييم نشاطات البحث في مجمل التخصصات تكون بمثابة قواعد ملزمة لكل الأطراف، بما يسمح بإرساء الأساس التشريعي لنظام التقييم.

– تكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات الابتكارية، ودعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات البحث – والتطوير (– recherche développement).

– إمكانية إحداث مراكز للابتكار والتحويل التكنولوجي، تكون بمثابة فضاءات لتشجيع التقارب مع المؤسسات الاقتصادية ؛

– فسح المجال أمام إمكانية إعداد أطروحات الدكتوراه في المؤسسة ؛

– ترقية تثمين نتائج البحث وإعادة الاعتبار للبحث في المؤسسة وتوطيد الروابط مع القطاع المهني ؛

– تكريس مبدأ إعادة تشكيل المجلس الوطني للتقييم، من خلال إشراك الشخصيات العلمية المستقلة، بغرض مطابقة تركيبة المجلس مع طبيعة هذه الهيئة التي تعتبر آداة خارجية لتقييم السياسة الوطنية للبحث ؛

– إمكانية إنشاء شبكات للبحث بهدف جلب الكفاءات واستيعابها وتجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي ؛

– تكريس استقلالية التسيير لهياكل البحث التابعة للمؤسسة الجامعية والمتمثلة في وحدة البحث، ومخبر البحث، وفريق البحث، وكذا هياكل البحث المختلطة والمشاركة ؛

– تشجيع التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي ؛

– إشراك الإطارات التقنية لمختلف قطاعات النشاط في إنجاز أنشطة البحث بصفتهم باحثين غير متفرغين ؛

– تطوير الوظائف المجاورة للنظام الوطني للبحث، من حيث الملاءمة والنجاعة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

لقد كانت الاهداف الكبرى للقانون تشجيع المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة

للمشاركة بشكل أكبر في البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولـــوجي وتقريـــب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الدولة للمؤسسة العمومية والخاصـــة والانتـــداب المؤقت للباحثين الجامعيين لدى المؤسسات المبتكرة، وإنشاء مراكز ابتكار وتحويل تكنولوجي من أجل مرافقة هاته المؤسسات. وقد جاء في مادته الثالثة:

يرمي هذا القانون التوجيهي إلى ما يأتي:

– ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.

– تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.

– فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعـــايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه.

– دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينهما.

– تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.

– ترقية وظيفة البحث العلمي داخـــل مؤسســـات التعلـــيم والتكـــوين العـــاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتحفيز تثمين نتائج البحث.

– دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطـــوير التكنولـــوجي.

– تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعّال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

حدد القانون مجالات الاهتمام في التالي[11]:

– ترقية وتطوير الصحة في شتى جوانبها ؛

– تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطنيين ؛

– تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات ؛

– تطوير مجتمع المعلومات ؛

– تطوير وتحديث النظام الإداري القضائي ؛

- تقليص الفوارق الاجتماعية والتنمية المحلية ورفاهية السكان ؛
- تطوير وسائل النقل والاتصال ؛
- تنمية وترقية تهيئة الإقليم ؛
- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية ؛
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية وترقيتها ؛
- تطوير الثروة الحيوانية وصحتها وإنتاجها ؛
- الأمن والاكتفاء الذاتي الغذائيين ؛
- تنمية الموارد المائية وحمايتها لاسيما من أجل الري وصرف المياه والتطهير والتموين بالمياه ؛
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات ؛
- حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر والتكيف مع التغيرات المناخية ؛
- مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة والتنوع والتوازن البيولوجيين وترقية التنمية المستدامة ؛
- الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى ؛
- تطوير التشغيل وترقيته ؛
- تطوير وترقية السكن والعمران والهندسة المعمارية ؛
- ترقية التطوير الصناعي والمنجمي ؛
- ترقية نوعية الإنتاج الوطني ؛
- إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وترشيد استعمالها وتنويع مصادرها ؛
- تنمية المدينة وترقيتها ؛
- ترقية الشباب ؛
- تطوير الأنشطة البدنية والرياضية ؛
- ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها ؛
- تنمية وترقية السياحة والصناعة التقليدية ؛

– تطوير وترقية الطاقات المتجددة ؛

– تطوير العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقها ؛

– تطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها ؛

– استكشاف في الأرض وباطن الأرض والبحار والغلاف الجوي وتقدير مواردها ؛

– تشكيل أقطاب الامتياز، لاسيما في الابتكار الرقمي ؛

– تعميق الدراسات في العلوم والحضارة الإسلامية ؛

– البحث المعمّق في ذاكرة وتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني ؛

– حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه ؛

لترقية الصلة بين الجامعة ومحيطها الخارجي[12]، جاء في المادتين الرابعة والخامسة منه:

– يلزم المتعاملون الاقتصاديون بالاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية.

– يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث والتطوير الاستفادة من اعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفق شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

لقد بدت الإنعكاسات الإيجابية جراء كل هذه الإصلاحات على نسبة الاستثمار في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فإذا كانت اليابان مثلا تحتل المرتبة الأولى عالميا بتخصيص 3.5 % من الناتج المحلي الخام للبحث العلمي متبوعا بالولايات المتحدة الامريكية التي أنفقت 2.54% ثم أوروبا التي لم يتجاوز انفاقها 1.94% فإن النسبة المئوية بالدول العربية بلغت 0.29 % بدول الخليج العربي. أما الجزائر، فقد حاولت بداية من سنة 1998 استدراك التأخر بوضع استراتيجية

للبحث العلمي كل هذا يتطلب الإنفاق الكثير على القطاع وقد وصل الى 2017: 0.5 % من إجمالي الإنتاج المحلي بعدما كان 0.28 % قبل 2008.[13]

لقد بدت الانعكاسات الايجابية أيضا على المنشورات العلمية اذ انتقلنا من 12الف بحث منشور في المجلات العلمية رفيعة المستوى في عام 2008 الى 45 الف بحث في عام 2015، كما أن معدل نمو المنشورات العلمية في الجزائر يعد من أعلى المعدلات على المستوى الدولي، وفي هذا المجال صنفت الجزائر في مراتب متقدمة في القارة الإفريقية بل إنها تستأثر بالمرتبة الأولى في بعض التخصصات: الفيزياء الكيمياء والهندسة والرياضيات. كل هذه التطورات إضافة الى توجيه تمويل خاص لإنشاء هيئات علمية متخصصة وشراكات دولية كان آخرها افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في نهاية 2015 أعطى دفعا قويا لعجلة البحث العلمي[14].

أما فيما يخص الهوة بين البحث العلمي والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي فتبقى رغم المجهودات المبذولة إحدى نقاط الضعف في البحث العلمي بالجزائر والحقيقة أن الجهات المختصة تسعى لمعالجتها من خلال تجسيد الفكرة العلمية لتصبح منتجا أو خدمة من خلال القانون التوجيهي للبحث. لقد بدأنا، أضاف أوراغ، في العمل على مواءمة الأهداف العلمية مع الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والتنموية وتجنيد الأسرة العلمية وهيكلتها في إطار كيانات البحث التي أقرها القانون، إضافة إلى تحسين جهاز التمويل وفق هذا الهدف، ولذا جاء القانون التوجيهي للبحث العلمي وقانون الاستاذ الباحث لتحقيق هذه الغاية[15].

خلاصة: بالرغم من كل هذه التحسينات في مجال البحث العلمي إلا أن الواقع يبين لنا أن البحث العلمي ما زال يعاني نوعا ما من التهميش والإقلال من شأنه انطلاقا من ضآلة الإنفاق المادي إذا ما قورن بما تنفقه تونس في ذلك، قلة براءات الاختراع، عدم استهلاك البحوث المنتجة (ماستر، ماجستير، دكتوراه وبحوث في مخابر البحث) وعدم استغلال نتائجها في تنمية وحل مشكلات المجتمع وإنما تركها حبيسة الأدراج

والأرشيف مغطاة بالغبار، كذلك الاهتمام متوسط الدرجة بالأستاذ الجامعي الذي هو أساس البحث العلمي ومنتجه إن صح القول. كما أن التطور الحاصل هو من الجانب الكمي فقط والجامعة الجزائرية مازالت أمام رهان النوعية في البحث العلمي لأنه لو أردنا النوعية لبحثنا عن كم من هذه المخابر تعمل فعلا وما هي انجازاتها وما هي أهم البحوث المنجزة وكيف سيستفيد منها المجتمع كلها أسئلة تشير الى تغييب الجانب الكيفي في المعادلة والتركيز على الكم أكثر. وحتى تتحقق جودة البحث العلمي لابد أن نأخذ بتوجه أن تكون الجامعة مجتمعا ينهمك أعضاؤه بجدية في البحث عن خلق ونشر المعرفة وتقدم العلوم والمساهمة في تطوير التجديدات والإبداعات التكنولوجية. ولتحقيق ذلك لا بد من[16]:

-وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين ؛

-المناخ الاكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة، ونظم إدارية وتنظيمية مريحة توفر للباحث الانكباب على بحثه والتفرغ له ؛

-الاموال الكافية لنشاطات الابحاث ؛

-الوقت الكافي لإجراء الابحاث ؛

-الحرية الاكاديمية.

فبهذه الشروط تمكنت جامعات الغرب من إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية ونظمها الادارية وأبحاثها العلمية وساهمت بدور ايجابي في تصميم البرامج النووية وبرامج الفضاء والصواريخ، ولاقت تشجيعا متواصلا من طرف الدولة، التي لم تكتفِ بتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة والقوانين المنظمة...بل ذهبت الى ابعد من ذلك بوضع الاموال الطائلة تحت تصرفهم.

الإحالة:

[1]– مجموعة من الباحثين، المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، السودان، 2001، ص. 08.

[2]– ماثيو جيدير، منهجية البحث، تر: ملكة أبيض، ددط، دب، دت، ص. 15.

[3]– مشحوق إبتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص. 104.

[4] – عبد القادر سعيد عبيكشي وفرقاني فتيحة، إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية: قرار سياسي ام حاجة اجتماعية، مجموعة أعمال الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية جامعة زيان عاشور، الجلفة 2010، ص.30

[5] – عبد المجيد بوقرة، الجامعة الجزائرية والنظام الجديد ل.م.د، المرجع نفسه، ص. 63.

[6] – حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2008/2007، ص. 109.

[7] – المرجع نفسه، ص. 112.

[8] – مشحوق إبتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي بالجزائر مجموعة أعمال الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية، مرجع سابق، ص ص. 108– 112.

[9] – المرجع نفسه، ص.112.

[10] – الجريدة الرسمية، التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ت.أ /33/ 2015/02 سبتمبر 2015.

[11] – المرجع نفسه

[12] – المرجع نفسه.

[13] – توفيق بوقعدة، حول الانفاق على البحث العلمي في الجزائر وتمويله، 2016. من الموقع: m.scidev.net

[14] – لم يتعد معدل النشر في الدول العربية في الفترة من 1980–1985 500 ورقة بحثية بمعدل 100 ورقة في العام، ومن 2000–2005 ارتفع من 1000–10000 ورقة بحثية بمعدل 200–2000 ورقة في العام. أما اسرائيل من 1980–1985 نشرت 30000 ورقة بحثية

وبين عامي 2000–2005 حوالي 67000 ورقة بحثية.أنظر: علي السيد الشـــخيبي، آفـــاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012، ص. 46. ولقد أجرت الباحثة "موزة بنت محمد الربان" (رئيسة منظمة المجتمع العلمي العربي) دراسة حول البحث العلمي بالجزائر ومقارنته ببقية الدول العربية حيث جاء عنها:" وللمقارنة فقـــد نشـــرت دول مجلس التعاون الخليجي الست 51917 ورقة بحثية، أي ما نسبته 31,18 بالمئة من الإنتـــاج العربي لنفس الفترة؛ بينما نشرت مصر لوحدها 48042 ورقة وبنسبة 28,85 بالمئة، وباقي الدول العربية مثلت النسبة الباقية...سنركّز على البحث العلمي في الجزائـــر والـــذي يمثـــل 30,62 من إنتاج بلاد المغرب العربي و 9,33 بالمئة من الإنتاج العربي في هذه الفترة، لقـــد شهد البحث في الجزائر أسوة بمعظم الدول العربية زيادة ملحوظة في هذه الســـنوات العشـــر الأخيرة". أنظر: موزة بنت محمد الربان، "البحث العلمي بالجزائر"، منظمة المجتمع العلمـــي العربي، الموقع الالكترونيwww.arsco.org:، /9أيار/2013.

[15] – توفيق بوقعدة، الموقع السابق.

[16] – فضلون الزهراء، ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيق: قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية/ مجموعة أعمـــال ملتقـــى الامانـــة العلمية المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 11/07/ 2017، ص.117.

الجامعة والبحث العلمي

أ. يخلف رفيقة

ج.حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

ملخص: يعتبر البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية للتعليم الجامعي، وإن مخرجات العملية التعليمية الجامعية تتوقف حسب المؤهلات العلمية والفكرية والمعرفية التي يكتسبها الطالب خلال مساره التكويني الجامعي والتي تستثمر هذه الأخيرة في إطار انجاز البحوث العلمية والأكاديمية، لذا نحاول من خلال هذه المداخلة الجامعة والبحث العلمي.تسليط الضوء لكي يربط بينهما وأهميتهما في إشاعة التطور في منظومة التعليم العالي خصوصا والمجتمع عموما.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الجامعة، المعرفة

Abstract: The scientific research is one of the main pillars of university education. The outputs of the university educational process depend on the scientific, intellectual and cognitive qualifications that the student acquires during his university training course. The latter invests in the framework of scientific and academic research. And scientific research.

key words: Scientific research, university, knowledge

تمهيد: نتناول في هذه الدراسة الجامعة وأهميتها في المجتمع، وذلك بالتطرق إلى البحث العلمي كعنصر أساسي في تنمية وتطوير التعليم الجامعي، و الدراسة جاءت نظرية تحتوي على منهجية الدراسة وتحديد **المفاهيم وأهمية الجامعة ثم البحث العلمي.**

المنهجية المتبعة في الدراسة :من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا في معالجة الظاهرة على المنهج الوصفي، وذلك للوقوف على الجامعة والبحث العلمي

واعتمدنا في ذلك على مرجعيات ومصادر نظرية ذات صلة بالموضوع من اجل إثرائه وتحليله.

1-تحديد مفاهيم الدراسة:

1-1-مفهوم الجامعة: تعرف الجامعة بأنها " مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات، تنظم دراسات في مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة "، وكما يعرفها البعض الآخر بأنها " مؤسسة للتعليم العالي حيث ينتظر أن يتم فيها شكل من البحث وهي تمنح درجاتها مثل الدرجة الأولى والدرجات العليا، بعض المؤسسات التي في مكانتها الجامعية، وتعرف بالكليات أو المعاهد " وتعرف كذلك بأنها "مؤسسة للتعليم العالي، تضم عادة كليات تقدم دراسات في مجالات العلوم والإنسانيات وكليات ومعاهد مهنية وأخرى للدراسات العليا وتمنح شهادات جامعية في مختلف المجالات.[1]."

1-2-**مفهوم البحث العلمي:** عرف البحث العلمي علي أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث " من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمي "مشكلة البحث " , باتباع طريقة علمية منظمة تسمي " منهج البحث " بهدف الوصول إلي حلول ملائمة للعلاج , أو إلي نتائج صالحة للتعميم علي المشاكل المماثلة تسمي " نتائج البحث.[2]

1-3-مفهوم التعليم العالي: هي مرحلة تعليمية بعد المرحلة الثانوية وتتميز هذه المرحلة في الدمج بين الجانب التكويني النظري وممارسات بحثية في توظيف المهارات العلمية المكتسبة في دراسة الواقع الاجتماعي بجميع مجالاته البحثية ليكون الطالب في نهاية التكوين إطارا متكونا يحمل كفاءات منهجية ونظرية وميدانية .

---

[1]-اية عبد الله احمد النوبهي، **دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع**، 15 يونيو 2014، الموقع الالكتروني:http://democraticac.de/?p=1905

[2]-نفس المرجع.

2-أهمية الجامعة والبحث العلمي:

2-1: أهمية الجامعة:

أصبحت الجامعات من أهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع في شتى مجالات الحياة وانعكاساتها لما تمتلكه هذه المؤسسات من دور مهم وفاعل ومتميز في التنمية الشاملة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، ومن أهم المناخات الملائمة للحفاظ على القيم والأفكار التي يسعى المجتمع إلى تعزيزها وتربية الأجيال المتلاحقة عليها لغرض محافظته على هويته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى والتي يعتز بها ويعتبرها احد مقومات السيادة الوطنية، وكذلك فهي منارة لالتقاء الخبرات والتواصل العلمي والثقافي مع المجتمعات الأخرى ممثلة بالمؤسسات التعليمية العاملة فيها للاستفادة مما توصلت له تلك المؤسسات في مجتمعاتها ونقل ما يناسب منها مع احتياجات وتطلعات المجتمع لتكون في متناول أبناء المجتمع.

وفي ضوء ذلك فان الجامعات تؤدي دورا كبيرا وأساسيا في إعداد الإطارات البشرية وتطويرها لتساهم من خلالها في تطوير حركة التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات . ولقد تعزز دور الجامعات بهذا الخصوص وخاصة بعد تسارع حركة التطور العلمي والتكنولوجي في العالم من خلال إعداد الطاقات البشرية المؤهلة للتعامل مع مفرداتها وإفرازاتها ونتائجها.

أننا نستطيع القول بان الجامعات هي عبارة عن وحدات إجرائية عملية تقوم بدراسة وترجمة فلسفة التربية وأهدافها إلى أساليب عملية وإجراءات محددة لإعداد الطلبة وتدريبهم لمواجهة التغييرات الاجتماعية وربط الجامعة بالحياة العملية والواقعية التي يعيشونها وتنمية وتهذيب وتعزيز القيم والأفكار الثقافية والحضارية والروحية لديهم، وتطهيرها من الشوائب والخرافات والأمور الدخيلة والاحتفاظ بها بما يضمن بقاؤها واستمرارها[3].

[3] ا.د.موفق الحسناوي، **الجامعات وتطوير المجتمع**، 2009/5/1، الموقع الالكتروني:=

2-2-أهميّة التعليم الجامعي:

تظهر أهميّة التّعليم الجامعي بالنّسبة للطالب والمجتمع، فإنّنا نجملها فيما يلي:

– التّعليم الجامعي بالنّسبة للطّالب هو مفتاح العمل والتّوظيف، فالشّهادة الجامعيّة بلا شكّ تزيد فرص الطّالب في التّوظيف والعمل، وإنّ عين الطّالب وهو ما يزال على مقاعد الدّراسة الجامعيّة ترنو باستمرار إلى الظّفر بالوظيفة التي تؤمّن للإنسان المال والرّاتب الجيد الذي يكون وسيلة العيش الكريم ؛

–يعتبر التّعليم الجامعي رافداً للمجتمع بالكفاءات والخبرات المختلفة، كما أنّه يمكّن المؤسّسات المختلفة من استقطاب الكفاءات المتميّزة في كلّ مجالٍ من مجالات العلوم، فالمؤسّسة النّاجحة تحبّ المتميّزين المتفوّقين وتسعى لضمهم باستمرار إلى فريق عملها. يؤدّي رسالة تربويّة في المجتمع، فكثيرٌ من النّاس يظنّ أنّ التّعليم الجامعي هو تعليم أكاديمي بحت وهذا الرّأي خاطىء بلا شكّ، فالرّسالة الجامعيّة هي مزيج من رسائل أكاديميّة ورسائل تربويّة، ومن الرّسائل التّربويّة التي تركّز عليها الجامعات النّاجحة تربية الطّلاب على احترام المجتمع، وتعلّم أساليب الحوار وكذلك الابتعاد عن العنف الجامعي الذي يسيء إلى العمليّة التعليميّة. التّعليم الجامعي هو وسيلة للابتكار والإبداع، فالجامعات التي توفّر مجالًا للبحث العلمي تكون فيها الفرص أكبر أمام الطّلاب للإبداع والابتكار .[4]

2-3-ماهية البحث العلمي الجامعي:

تعتبر الجامعات البيئة العلمية المناسبة والصالحة لإعداد البحوث، فهي امتداد لمراحل علمية سابقة تخرج منها الباحثون الأذكياء والموهوبون والتي تؤهلهم مكانتهم العلمية وفطناتهم الذهنية الالتحاق بالدراسات التخصيصية في الجامعات

=http://www.alnoor.se/article.asp?id=46538-

[4]–بواسطة : طلال مشعل، **أهمية التعليم الجامعي**، 31 مايو 2015، موضوع، الموقع الالكتروني:http://mawdoo3.com اهمية التعليم الجامعي

ومن ثم إعداد البحوث العلمية وعلى اعتبار أن خريجي الجامعات هم الصفوة المختارة من رجال العلم الذين تقع على كواهلهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري، المجتمعات والارتقاء بالفكر العلمي ومن ثم تجديد العلوم والمعارف والاكتشافات الجديدة، و لعل النشاطات العلمية للجامعات في مجال البحث يرتبط إلى حد كبير بإنشاء جامعة برلين سنة 1908 كمؤسسة كرست نشاطاتها للبحوث العلمية[5].

وليس البحث العلمي مجرد قراءة كتاب أو تحرير مؤلف في موضوع من الموضوعات، أو نقل المعلومات من أحد المؤلفات أو المراجع، ثم عرضها والإشارة إلى المصدر الذينقل منه، إذ أن هذا العمل لا يزيد في شيء عن مجرد نقل هذه المعلومات، كما لا يعني البحث أيضا جمع الوقائع ورصد الملاحظات بشكل عشوائي ثم تسجيلها وإنما البحث هو نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر للواقع يسعى إلى كشف الحقائق اعتمادا على المناهج الموضوعية المحققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية[6].

ويعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات , وتعتبر الجامعات معقلاً للعمل والبحث العلمي فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية من جهة

[5]– غازي عناية، **اعداد البحث العلمي**، ليسانس، ماجستير، دكتوراه، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 15.

[6]– د. حسين عبد الحميد أحمد شوان، **العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم**، ط8، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ، ص 21.

ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تتوصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل,[7] كما أن الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفا أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية، أم اقتصادية وأن نتائج البحوث العلمية قادرة على تنفيذ أهداف مخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقويم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية , ولقد أنشأت الجامعات في الدول المتقدمة المراكز البحثية المتخصصة والمختبرات الوطنية ذات الأهداف المحددة وفقاً لتوجهاتها واهتماماتها لتحوي كل نشاط الجامعات البحثي وتمثل بيت الخبرة الجامعي الذي يستمد منه صانعو القرار معلوماتهم لحل المشكلات، كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في تكوين خطط بحثية تستقطب لها العلماء الزائرين والباحثين المتفرغين وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين، وطلبة الدراسات العليا، ويكون كل مركز متعدد المجالات البحثية أو يكون متخصصاً في نوع محدد من البحوث في قطاع معين حسب الأولويات الوطنية، وهذه المراكز تكون مزودة بالتجهيزات المتطورة والخدمات اللازمة للبحث، لتكون قادرة على تنفيذ نتائج البحوث في وحدات ريادية، وأن تلعب دور المراكز الصناعية للبحوث المنجزة[8].

---

[7]–اعداد الباحثة: اية عبد الله احمد النويهي، المركز الديمقراطي العربي، **دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع**، الموقع الالكتروني:
http://democraticac.de/?p=1905

[8]–نفس المرجع.

2-3-1-أهمية البحث العلمي للباحث:

-**زيادةِ المعلومات والمعرفة عند الباحث:** إنّ الوسيلةِ المَعروفة الوحيدة للوصُـولِ إلى المَعرفَة واكتشافِ الحقائق الجديدة هيَ استخدامِ البحث العلمي الذي يُجـرى مِـن قبل الفرد أو مجموعةٍ منَ الأشخاص، فزيادةِ المعرفة أمرٌ فِي غايـةِ الأهميـة عِنـد طالبِ المعرفة بل هيَ أهمّ أمرٍ فِي حياتهِ بأكملِها.

-**الاعتمادِ على النفس في دراسة المشاكل وإيجاد الحلول المناسـبةِ لهـا:** مـن المعروف سيكون هناك الكثير من العوائق والمشاكل التي سـتواجه الباحـث خـلال بحثه، وعندما يتم الاعتمادُ على النفس في حلّ هذه المشاكل وإيجادِ أفضلِ الحلولِ لها تطوّر من القدرات والمهارات والخبرات عند الباحث.[9]

- **القدرةِ على إيجاد أفضل المصادر للمعلومات:** هذا الأمر في غايةِ الأهميّـة إذا أرادَ الباحث أن يتميّز عن الآخرين وهي القدرةِ على إيجادِ أفضل المصادر والاعتمادِ عليها سواء كانت (الكتب، والأشرطة السمعيّة والبصريّة والمشاريع، وغيرها) تعتبر نقطةِ تحوّل إلى الإبداعِ والتميّز.

- **التعوّد على القراءَة وتحصينِ النفسِ منَ الجهل:** إنّ المشكلةِ الحقيقيّـة التـي تواجه أيّ أمّة هِيَ الجهل، فالبحثُ العلمي يُنمّي قدراتِ الشّخص على زيادَةِ المَعرفـة وحُبّ التعلّم، فالقضاءُ على الجهل والرَغبةِ بالمَعرفَة وقراءَةِ الكتب والاعتمـادِ علـى المَصادر المُفيدة هيَ بِحدّ ذاتِها طريقٌ إلى السّعادة والتميّز وإيجـادِ رفاهيّـة مُناسـبة للباحث فِي حياتهِ وخِصيصاً فِي مرحلةِ البحث[10].

2-3-2- تأثير المعرفة في مسارات التعليم العالي:

يشير السلمي وعبد الحليم إلى ابرز الآثار المعرفية على مؤسسات التعليم العالي:

---

[9]-بواسطة وسام طلال، **أهمية البحث العلمي للباحث**، 30 يونيو 2015، موضـوع، الموقـع الالكتروني:http://mawdoo3.com اهمية البحث العلمي للباحث

[10]-نفس المرجع.

-تغير أهداف العلم وتوجهه للتطبيقات فيما يعرف بتكامل المعرفة ولمزيد من التعلم والتعليم ؛

-تغير أساليب وأدوات الحصول على المعرفة وتنظيم تراكمها واسترجاعها بالحاسب الآلي ؛

-ازدياد الروابط البحثية وبرامج التبادل العلمي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة البحثية ؛

-تزايد البحوث بين التخصصات فيما يعرف بالدراسات البيئية لتبادل الخبرة والمعرفة والأداء ؛

-تزايد الاستثمار الدولي في البحوث التطبيقية والتطوير في استخدام الأنشطة المعرفية ؛

-تزايد وضع المعايير العلمية في عالم ابتكاري لتجنب التكرار ووضع المبتكر في المقدمة ؛

-حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، وإعطاء دور واسع للعلم والخبرة والمهارة ؛

-تقادم المعارف وانخفاض قيمة ما يتم اكتسابه في الجامعات والمؤسسات التعليمية بشكل عام.[11]

و يجزم مجموعة من الباحثين على تأثر مؤسسات التعليم العالي بالمعلوماتية من خلال الأتي:

-زيادة عدد وقوة الروابط فيما بين مؤسسات التعليم والاكاديميين مما يساعد على ظهور مجتمع أكاديمي عالمي مترابط العلاقات العلمية والبحثية، وبما يعزز المعرفة والبحوث المشتركة ؛

[11]-د.سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة-التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل**، دار الشروق، للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الاردن، ط1، ص112-113 .

-إعادة التنظيم المكاني والزماني للأنشطة التعليمية، فالتعلم وقتما يشاء الطالب وبالسرعة المرغوبة والحضور جسديا في قاعة الدرس ليس شرطا ولا توجد حاجة لمبان وتجهيزات تعليمية ؛

-توفير الدعم والفعالية والاختصاص لإدارة العملية التعليمية، تبادل المعرفة والتجريب والدعم المشترك والتنسيق والتعاون والارشاد الشخصي لمقررات التعليم والتقويم.[12]

واستجابة مع ذلك التوجه يتوجب على مؤسسات التعليم العالي إعداد الخريجين وفق مواصفات عصر العولمة المعرفة التي يحددها المعهد الوطني للثقافة وبالولايات المتحدة الأمريكية في الأتي:

-جمع وتحليل واستخدام المعلومات ؛

-القدرة على الحصول على الموارد ؛

-العمل ضمن اطر أوسع ؛

-العمل ضمن الجماعة ؛

-القدرة على القيادة ؛

-القدرة على التوجيه وإرشاد الغير ؛

-تقبل الإرشاد والدعم من الغير ؛

-المعرفة بتطوير القيمة الذاتية ويعبر عنها ؛

-القدرة على وضع رؤية وأهداف لنفسه ومتابعة تحقيقها ؛

-استخدام التقنية والأدوات الأخرى لتحقيق الغايات والأهداف ؛

-مواكبة التغير والتطور.[13]

[12]-نفش المرجع، ص113-114 .

[13]-نفس المرجع، ص114-115 .

2-4- مشكلات البحث العلمي: البحث العلمي في الوطن العربي عامة يواجه عدة صعوبات ومشاكل وعقبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، و لقد حددت الباحثتان سامية عزيز وباية بوزغاية العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي في الوطن العربي في الآتي:

-**التقليل من قيمة البحث العلمي:**بعض الإدارات في الدول العربية لا تعي قيمة البحث العلمي، وتراه ترفا فكريا أو علميا وليس هناك داع لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

-**نقص التمويل:** هناك نقص في تمويل البحث العلمي، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة.

-**الفساد الإداري:**تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث.

. **سرية الأرقام:**عدم تزويد الباحث بالأرقام والإحصائيات الرسمية وإحاطتها بالسرية .

-**صعوبة الحصول على المعلومات:**صعوبة الوصول إلى بعض أوعية المعلومات مثل حجب بعض مواقع الانترنت..

-**الصعوبات الميدانية:**وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث

-**نقص المصادر العلمية:**نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الالكترونية.

-**عدم جدية البحوث:**عدم ملامسة البحوث للقضايا الجدية.

-**هدف البحوث:** معظم البحوث تتم بهدف الترقية العلمية

بحوث الرفوف: معظم البحوث لا يتم الإفادة منها مما يعني تبديدالجهد الذي بذل في البحث والدراسة.

.احباطات الباحث:عدم جدية بعض الباحثين، إما لخلل في ذواتهم أو للاحباطات التي يواجهونها.[14].

– ويرى ا**.د عبد الوهاب جودة الحايس،** أن التعليم الجامعي الفعال يتطلب نظاما تكوينيا إنتاجيا وليس نظاما تكوينيا إدماجيا من حيث الأهداف التربوية.

حيث يهدف إلى تكوين الفرد المتشبع بقيم الحرية والمبادرة والتواصل الاجتماعي والاعتماد على الذات وتدعيم القيم الإنتاجية والمردودية لدى الأفراد وتأهيل الأفراد للتمكن من الحقول المعرفية المختصة في التحكم في التكنولوجيا ويصمم محتوى المناهج على أساس احترام الإيقاع الخاص بالمتكون في العملية التكوينية والتدخل لتصحيح مساره، يستخدم في ذلك طرقا تدريسية يلعب فيها المتعلم دورا فعالا مثل المنافسة وعمل المجموعات وطريقة التعيينات او المشكلات والتعلم الذاتي[(15)].

ومن أركان المنهج الناجح في التعليم الجامعي يرى م.محي الدين.حمداني أن أركان المنهج الناجح هو تنمية قدرات الأستاذ الجامعي باعتبار أن نجاح تطوير المنهج الدراسي يحتاج إلى معلمين مؤهلين علميا وتربويا.

والتطبيق الجيد لمنهج المقاربة بالكفاءات الذي يتطلب النظر إلى الحياة من منظور عملي ويخفف من محتويات المواد الدراسية ويرتبط التعليم بالواقع والحياة ويعتمد على مبدأ التعليم والتكوين ويقيم الكفاءات استنادا إلى معايير ونتائج محددة[(16)].

---

[14]–د.فلوح احمد، **مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:** المركز الجامعي نموذجا، الموقع الالكتروني:
http://jilrc.com/%D9%85%D8%B4%D9% /

[15]–أ.د.عبد الوهاب جودة الحايس، **أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل** رؤى نظرية ومقترحات عملية، دراسات في التنمية والمجتمع، مجلة المخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، دار التل للطباعة، العدد الأول، 2014، ص24.

[16]– محي الدين حمداني، **حوكمة التعليم العالي في الجزائر**، الجهود المبذولة والنتائج المنتظرة مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد7، جوان 2013، مجلة علمية سنوية، محكمة عن جامعة د. يحي فارس بالمدية، ص 317.

خلاصة: تناولنا في هذه الدراسة الجامعة والبحث العلمي من خلال تطرقنا إلى عدة عناصر وهي التعليم العالي، البحث العلمي، مشكلات البحث العلمي، وعليه من خلال المرجعيات النظرية التي اعتمدنا عليها في تحليل أهمية البحث العلمي في الجامعة فإننا نستنتج مايلي:

-يجب التكثيف من الدراسة التطبيقية والميدانية في تجسيد تقنيات ومناهج البحث العلمي للطالب الجامعي ؛

-التكثيف من التربصات والندوات العلمية والدورات التدريبية في كيفية تحليل المعطيات الميدانية والنظرية في ميدان الدراسة ؛

-نشر البحوث العلمية الخاصة بالباحثين والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة المنهجية والتميز والإبداع الفكري ؛

-تكثيف من نشر وتأليف الكتب حول التقنيات الميدانية للمنهجية ؛

-على الأساتذة المختصين في المنهجية تكثيف من الدورات التدريبية في منهجية البحث العلمي في كل الجامعات الوطنية.

قائمة المراجع:

-اية عبد الله احمد النوبهي، **دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع**، 15 يونيو 2014، الموقع الالكتروني:
http://democraticac.de/?p=1905

ا.د.موفق الحسناوي، **الجامعات وتطوير المجتمع**، 2009/5/1، الموقع الالكتروني:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=46538-

-بواسطة : طلال مشعل، **أهمية التعليم الجامعي**، 31 مايو 2015، موضوع الموقع الالكتروني:
http://mawdoo3.comاهمية التعليم الجامعي

- غازي عناية، **اعداد البحث العلمي**، ليسانس، ماجستير، دكتوراه، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009 .

- د. حسين عبد الحميد أحمد شوان، **العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم**، ط8، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

-إعداد الباحثة: اية عبد الله احمد النويهي، المركز الديمقراطي العربي، **دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع**، الموقع الالكتروني:
http://democraticac.de/?p=1905

-بواسطة وسام طلال، **أهمية البحث العلمي للباحث**، 30 يونيو 2015 موضوع، الموقع الالكتروني:
http://mawdoo3.comاهمية و البحث العلمي للباحث

-د.سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة-التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل** دار الشروق، للنشر والتوزيع، 2008، عمان الأردن، ط1.

-د.فلوح احمد، **مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية**: المركز الجامعي نموذجا، الموقع الالكتروني: / http://jilrc.com/%D9%85%D8%B4%D9%

-أ.د.عبد الوهاب جودة الحايس، **أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل** رؤى نظرية ومقترحات عملية، دراسات في التنمية والمجتمع، مجلة المخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية ي الجزائر، دار التل للطباعة، العدد الأول، 2014.

- محي الدين حمداني، **حوكمة التعليم العالي في الجزائر**، الجهود المبذولة والنتائج المنتظرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد7، جوان 2013، مجلة علمية سنوية، محكمة عن جامعة، د. يحي فارس بالمدية.